فيصل حوراني

الفكر السياسي الفلسطيني

١٩٦٤ - ١٩٧٤



دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

Faisal Hourani

Palestinian PoliticalThought (1964 - 1974)
A Study of P. L. O. Basic Documents

Research Center
Palestine Liberation Organization
Beirut
1980

فيصل حوراني

الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ - ١٩٧٤

دراسة للمواثيق الرئيسية
لمنظمة التحرير الفلسطينية

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

الطبعة الاولى
١٩٨٠

فلسطين هي وطننا ، وطن الفلسطينيين ، ومن حق شعب فلسطين ان يقيم سلطته الوطنية ، ان يقيم دولته فوق أي شبر من هذا الوطن ينحسر عنه الاحتلال الصهيوني .

ياسر عرفات

مقـدمـة

للبحث الذى يشتمل عليه هذا الكتاب هدفان رئيسيان : ان يضع بين يدى القارئ المعني صورة للفكر السياسي الفلسطيني كما اظهرته طروحات منظمة التحرير الفلسطينية وممارساتها ، في الفترة الممتدة بين تأسيسها سنة ١٩٦٤ واعلانها برنامجها السياسي المرحلي سنة ١٩٧٤ ، وان يناقش أهم مكونات هذا الفكر في الفترة نفسها .

أما لماذا هذه الفترة بالذات ، فلان تأسيس المنظمة كان الحدث الاهم في مسيرة الشعب الفلسطيني بعد سنة ١٩٤٨ ، ولان وضع البرنامج الوطني المرحلي كان بدوره الحدث الاهم في تاريخ المنظمة ، وهو الذى توج التطور الذى اختطته ، ووضع مطاليب الشعب الفلسطيني ، لاول مرة ، في السياق الذى يجعلها مفهومة ومؤيدة من اوسع اوساط الرأى العام العربي والدولي ، مفتتحا بهذا مرحلة ما تزال قائمة .

واذا كان مما يسهل هذا البحث انه يتناول مرحلة ما تزال أحداثها حاضرة في ذهن الجيل الذى انتمي اليه ، بحيث يبدو الامر وكانه لا يتعدى الادلاء بشهادة مني ازاءها ، في ضوء متابعتي اياها ، بحكم عملي الصحافي ، وممارساتي في مؤسسات المنظمة ، وعلاقاتي المتصلة بالاوساط التي تقود او تدير سياستها ، فان هذا بالذات ما جعل البحث صعبا ايضا ، ذلك ان هذه الاحداث ما تزال حاضرة كذلك في ذهن القارئ ، مما يوجب على الباحث فيها ان يتوخى اقصى الدقة في تناولها ، وان يستخلص من وقائعها العديدة المتراكمة ما هو رئيسي ، وان يكون على استعداد لمواجهة آراء وطروحات العديد ممن يعرفون ما يعرفه هو ذاته ، وينتظرون ان يقول شيئا جديدا بشأنه .

ثم ان البحث في مرحلة حاضرة في الاذهان حضورا شديدا يشكل صعوبة أخرى لمن يتصدى له ، فتتابع الاحداث بالوتيرة السريعة التي شهدتها سنوات هذه الفترة ، والتتابع الاشد سرعة في السنوات التي تبعتها ، وما يطرحه هذا وذاك من أمور تستأثر بالاهتمام ، فتطغى على ما كان هاما قبلها بوقت قصير ، كل ذلك يشكل نوعا من

المؤثرات الاسرة التي تجعل من الخوض فيها ، كلها مرة واحدة ، نوعا من المخاطرة يعترضها اسر الراهن وقوة تأثيره ، والتهيب من تذكر ما كان خطأ بعد ان جرى تصحيحه بالفعل ، او التذكير بمواقف الاطراف التي بدلت مواقفها ازاء هذه المسألة او تلك ، وما تزال هي هي تمارس العمل والتأثير ، ولا ترغب في ان يشيع من ماضيها ما يؤثر على دورها الراهن .

ألا ان هذه الصعوبات وامثالها ، تبدو سهلة اذا قورنت بالصعوبة الرئيسية التي يواجهها من يتصدى لاستجلاء صورة الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر . فهذا الفكر ، بما هو ، بالدرجة الاولى ، براغماتي تجريبي ، بالرغم من المكونات الثابتة القليلة فيه ، يكاد يستعصي على الاحاطة الدقيقة به ، خصوصا ان الافكار والمواقف السياسية كثيرا ما كانت تتبدل بسرعة مدهشة ، أو كانت تدور على نفسها دورة كاملة ، ويرفض اصحابها الاقرار بأنهم كانوا مخطئين في أى من الحالتين . واذا اضفنا هذا الى حقيقة ان الاطراف ذات التأثير ، تلك التي لا يجوز اهمالها ، كثيرة كثرة غير عادية ، فان صعوبة الاحاطة بهذا الفكر السياسي الفلسطيني تبدو أشد .

مع ذلك ، وربما بسبب ذلك ، اختط هذا البحث نهجا لم يحد عنه ، بالرغم من المغريات العديدة التي تبرزها مئات الوقائع والتفاصيل المتوفرة ، هو نهج التثبت بما هو رئيسي ، سواء فيما يتصل بالافكار موضوع المعالجة ، او بتناول المواثيق والوثائق والوقائع التي تجلوها . وهكذا أمكن ان تظل المصادر الرئيسية لهذا البحث هي الميثاق القومي الفلسطيني ، والميثاق الوطني ، والمقررات التي اتخذتها المجالس الوطنية في اثنتي عشرة دورة من دوراتها .

وقد اعتمدت قراءة هذه النصوص ، وحاولت ان أستخلص منها الخطوط الرئيسية لتطور الفكر السياسي ، كما تظهرها تجربة المنظمة في عشر سنوات ، واستعنت في مجال ايضاح مواقف المنظمات الفدائية والقوى الفلسطينية الاخرى المنضوية تحت لواء م.ت.ف. بما هو رئيسي ، ايضا ، من وثائقها ، وبالذات بما له من بينها صلة مباشرة بمؤسسات المنظمة . وفي كل مرة لم تسعفني فيها الوثائق ، كانت الوقائع الهامة مسعفة لي من خلال استقراء مدلولاتها .

أما الوقائع التي كان لا بد من عرضها واستخلاص مدلولاتها ، سواء ما يتصل منها بمواقف م.ت.ف. ، أو بمواقف المنظمات والقوى الاخرى ، فقد استقيتها ، كلما تيسر ذلك ، من المراجع المكتوبة ، أو من مصادرها المباشرة عن طريق سلسلة من اللقاءات التي اجريتها ، لهذه الغاية ، مع عدد من القادة الفلسطينيين ، وهناك عدد من الوقائع اوردته مستندا الى معلوماتي الشخصية التي توفرت لي في حينه من مصادرها المباشرة ايضا ، وقد راعيت ، في عرضها ، الايجاز الشديد للغاية ، ما دام التأريخ لها يخرج عن مهمة هذا البحث ، وما دام المقصود ، بالفعل ، هو استخلاص مدلولاتها فقط في سياق التطور السياسي .

ولا شك في ان القارئ سيلمس بنفسه مدى صعوبة دراسة هذا الفكر ، اذ انه ،

زيادة على الصعوبات التي اشرنا اليها ، يتناول قضية هي ، في حد ذاتها ، من اعقد القضايا السياسية المعاصرة ، ان لم تكن اعقدها على الاطلاق • ثم ان الافكار الجديدة التي تبرز ، في سياق تطوره ، قلما كانت تعبر عن نفسها بصيغ مباشرة ، ومثلها الممارسات التي تعكس الافكار وتدل عليها ، بل ان هذه أو تلك كانت تأخذ ، في حالات عديدة ، مظاهر مغايرة لما تقصده بالذات ، تضلل المراقب الذى لا يعرف دخائل الوضع الفلسطيني وملابساته ؛ وهذا يعود ، فيجانب رئيسي من اسبابه ، الى الاهمية الكبرى التي يوليها الرأى العام الفلسطيني ، وكذلك العربي بعامة ، لقضية فلسطين ، والممارسات التي تصب في مجرى تطورها ، والى الحساسية المفرطة ازاء أى جديد فيها ، كما يعود الى النفوذ القاهر للافكار المتداولة التي جرى ترويجها ، عبر عشرات السنين ، على نطاق يكاد يكون شاملا ، الامر الذى جعل لها قوة المسلمات بصرف النظر عن مدى سدادها أو خطئها • كل ذلك ادى الى جعل مهمة اختراق اسر الافكار السائدة ، من أصعب المهام التي واجهها ناس دفعهم تطور وعيهم ، وتعمق معرفتهم ، وتأثيرممارساتهم العملية ، الى قناعات جديدة تتعارض مع المتداول النافذ ، والجأهم ، في حالات غير قليلة ، الى التعبير عن هذه القناعات بأساليب وممارسات ملتوية لا تظهرها مباشرة ، فصعّب مهمة البحث بأكثر مما هي صعبة في الاساس •

ولان القوى التي تعرض الافكار ، هي ذاتها القوى التي تمارس العمل الوطني ، فان اعتبارات الحرص على الشعبية ، والتهيب من مجابهة الجمهور بما يخالف قناعاته السائدة ، ساهمت في اشاعة الاساليب الملتوية ، وأوجدت تقاليد من التعبيرات غير المباشرة عن افكار صحيحة ، مما وسم الطروحات الفلسطينية بسمة يندر ان تجدها الا على الساحة الفلسطينية ، هي سمة العمل باتجاه تطبيق الافكار الجديدة بأساليب ملتوية ، يعرف مكنوناتها نفر من الناس المعنيين ، بينما يستشفها الاخرون مجرد استشفاف ، كل بحسب مقدرته ومدى اطلاعه •

مع ذلك ، لا يملك المرء الا ان يجهر باعجابه ، وباحترامه لرواد الافاق الجديدة ، من استشهد منهم دافعا حياته ذاتها ثمنا لريادته ، ومن لا يزال يتابع الرحلة بما تتطلبه الريادة من تضحيات ، ليست الشهادة مستبعدة من بينها ؛ فهم الذين اخذوا على عاتقهم ، حتى في الاوقات الصعبة ، مهمة الدعوة الى ريادة الطرق التي يقود السير عليها الى تأسيس المطاليب الفلسطينية الى أسس راسخة ، وتجد من التأييد والمساندة ما يجعلها ممكنة التحقيق • وهم ، ايضا ، الذين ولجوا ابوابا رأوا ان الظروف الملموسة تسمح بولوجها ، وانها تقود الى اهداف لا يكتنفها الغموض ، ولم يتهيبوا ازاء اسر السائد او ازاء المزايدات •

لقد تميز الشعب الفلسطيني بالمقدرة الفائقة على التضحية ومواصلة الكفاح ، حتى في الاوقات التي كانت فيها قياداته الوطنية ذاتها تقول له فيها : ان الطرق مسدودة • وما فعلته رحلة البحث عن نهج اصوب ، التي انتهت باقرار البرنامج السياسي المرحلي ، انها اكدت لهذا الشعب ، ولكل من يعنيهم الامر ، ان الابواب ليست

محدودة ، وان مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني تعلمت من خبرتها ، وبثمن باهظ ، ان ترود أقرب الطرق وأكثرها نجاعة باتجاه الاهداف الوطنية ، بحيث لا تضيع التضحيات أو تتبدد مجهودات الكفاح .

ولا شك في ان منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الوعاء الذي يستوعب قوى الثورة الفلسطينية : خلافاتها واتفاقاتها وجهدها المشترك ، وبوصفها ممثلة الشعب العربي الفلسطيني ، والمسؤولة عن صياغة مستقبله ، قد حققت ، قبل سنة ١٩٧٤ ، العديد من النجاحات ، غير ان نجاحاتها الابرز اخذت تتحقق منذ ذلك العام ، وهي النجاحات ذات التأثير الحاسم في جعل الامل مفتوحا امام المتمسكين بنيل الجائزة الكبرى : الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة ، وبناء مجتمع جديد ، على أسس تقدمية ، يسمح مستوى تطور الفلسطينيين ببنائه .

ولا شك ، ايضا في ان " للفرس الفلسطيني كبوته " ، مثله مثل كل الافراس التي يرهقها الجهد المتواصل المفروض عليها ، والتي يزيد في اجهادها الرهق الذي يفرضه عليها اصحابها ، حين يندفعون بها في مسالك وعرة ، وان لمنظمة التحرير الفلسطينية اخطاءها ، وان في ممارساتها وافكارها الكثير مما كان موضع شكوى ، وما هو مرشح لان يكون كذلك ، وان كثيرا من الممارسات لو جرت على نحو يغاير النحو الذي جرت عليه ، لحققت أفضل النتائج . غير ان الثبات في ساحة الكفاح القاسي ، والبحث الدؤوب عما هو أصوب وأنجع من افكار وممارسات ، لم يتزعزع . وما دامت القضية التي تتسم بهذا المقدار من الاهمية ، مثلما تتسم بهذا المقدار من التعقيد ، تستند الى الاسس العادلة التي ينطلق منها الكفاح الوطني الفلسطيني نحو اهدافه ، والتي تستنهض أوسع الهمم ، وعلى أوسع نطاق عربي وعالمي ، للمشاركة في النضال من أجل جعل تلك الاهداف ممكنة التحقيق ، فان الامل بتحقيقها يصبح هو الاخر حافزا الى مزيد من الجهد والتضحيات .

واذا كان من شأن البحث ، الذي يضمه هذا الكتاب ، ان يقدم الصورة الاقرب الى الحقيقة في وصف هذه المسيرة ، بانجازاتها واخفاقاتها ، بحلاواتها ومراراتها ، فقد اوفى بالغرض منه . أما اذا قصر ، فان له الحق في ان يعامل معاملة البحث الاول في هذا الميدان الصعب .

وفي الختام ، أجدني مدينا بتسجيل الشكر لكل من ساهم في دفع العمل في هذا البحث الى الامام ، الشكر للقادة الذين اعطوني من وقتهم وكانوا صبورين امام الاسئلة الملحاحة او المحرجة ،وللعاملين في مكتبة مركز الابحاث وقسم الوثائق فيه ، الذين صبروا امام طلباتي المتلاحقة ، والشكر للاصدقاء الذين قرأوا عليّ نصوصا بلغات اجنبية لا اتقنها ، او الذين قرأوا مخطوطة البحث واغنوها بملاحظاتهم .

وآمل في ان أكون ، بانجازي هذا العمل ، قد فعلت شيئا ذا فائدة .

المؤلــــف

آب ١٩٧٩

تمهيد

شهدت فلسطين ، خلال الاعوام الممتدة بين ١٩١٩ و ١٩٣٦ ، عددا من المؤتمرات الوطنية . فقد انعقد " المؤتمر العربي الفلسطيني الاول " في مدينة القدس ، في آذار (مارس) ١٩١٩ ، وحضره ممثلون عن الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية التي تشكلت في انحاء شتى من البلاد ، وجاء تشكيلها بمثابة ردة فعل أولية ضد بداية نشاطات المستعمرين البريطانيين لتسهيل بناء الوطن القومي اليهودى في فلسطين .

وانعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في شباط (فبراير) ١٩٢٠ في مدينة يافا .

ثم اشترك مندوبون فلسطينيون في أعمال " المؤتمر السورى الاول " ، الذى انعقد في تموز (يوليو) ١٩٢٠ في دمشق ، وحضره ممثلون عن مناطق سوريا الطبيعية وبضمنهم المندوبون الفلسطينيون (وقد مثل المناطق الفلسطينية ثلاثة مندوبين عن القدس ، وأربعة عن نابلس ، واثنان عن طولكرم ، وخمسة عن حيفا ، واثنان عن الناصرة ، وثلاثة عن صفد ، واربعة عن طبريا) . وقد انعقد هذا المؤتمر في ظل الحكم الفيصلي ، وأعلن ، ردا على شيوع انباء اتفاقيات المستعمرين البريطانيين والفرنسيين ، تمسكه بوحدة سوريا الطبيعية واستقلالها التام ، ورفض اية حماية او وصاية على أى من اجزائها ، كما أعلن رفضه الهجرة اليهودية الى فلسطين .

وانعقد ، بعد سقوط الحكم الفيصلي ، المؤتمر الفلسطيني الثالث في أواخر سنة ١٩٢٠ في مدينة حيفا .

وانعقد المؤتمر الرابع في حزيران (يونيو) ١٩٢١ في القدس ، وحضره ، لاول مرة في تاريخ هذه المؤتمرات ، ممثلون فلسطينيون آخرون غير ممثلي الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية ، مما عكس بداية تشكل الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة خارج اطار هذه الجمعيات ومفاهيمها .

وانعقد المؤتمر الخامس في آب (اغسطس) ١٩٢٢ في نابلس ، وجاء اوسع تمثيلا من أى من المؤتمرات التي سبقته ، وهو الذى وضع أول ميثاق وطني في تاريخ الشعب

العربي الفلسطيني ، وأقسم اعضاؤه اليمين على التمسك به ، وهذا نصه :

" نحن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر الفلسطيني الخامس المعقود في نابلس ، نتعهد ، أمام الله والتاريخ والشعب ، على ان نستمر في جهودنا الرامية الى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة . وسوف لا نقبل باقامة وطن قومي يهودى أو هجرة يهودية " (١) .

كانت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية تضم ، حتى ذلك الوقت ، أغلبية من ممثلي وجهاء العائلات ذوى النفوذ الديني او الاقطاعي او المالي او التجاري . وكان الاتجاه الغالب بينهم هو الاتجاه الذى يعتقد ان بالامكان مجابهة الخطر الصهيوني على الوطن الفلسطيني ، بالتفاهم مع حكومة بريطانيا العظمى . وكانت الاغلبية ايضا تتجنب الصدام بالسلطات البريطانية المنتدبة على فلسطين ، وتقوم بدور المهدئ ، كلما ادت طبيعة الاشياء الى وقوع احتكاكات او صدامات بتلك السلطات ، لذا نلاحظ ان ذلك الميثاق ـ القسم ، الذى اوردنا نصه آنفا ، يتجنب الاشارة المباشرة الى بريطانيا او انتدابها ، وان كان يتعرض لسياستها في ثلاث نقاط :

١ ـ في الدعوة الى الوحدة العربية ، التي كانت بريطانيا بالذات قد غدرت بدعاتها ، حين اتفقت مع فرنسا على تقاسم السيطرة على البلدان العربية التي تمّ تحريرها من الحكم العثماني ، على الرغم مما قدمته لقيادة الحركة العربية من وعد بالمساعدة على تحقيق الوحدة .

٢ ـ في الدعوة الى استقلال فلسطين ، بما تعنيه من تعارض مع واقع السيطرة البريطانية عليها ، المعبر عنها رسميا بالانتداب .

٣ ـ في رفض دعوة الوطن القومي اليهودى ، والهجرة اليهودية ، اللتين تؤيدهما بريطانيا .

وكانت الدعوة الى الوحدة العربية هي القاسم المشترك الذى يجمع " العرب القوميين " * في الاقطار التي ساهمت في الثورة ضد الحكم العثماني ، أولئك الذين التفوا ، في وقت من الاوقات ، حول القيادة الهاشمية في الحجاز ، ثم حول الحكم الفيصلي في دمشق . وحين تشتتت القيادة الهاشمية ، ولم يعمر الحكم الفيصلي في دمشق طويلا ، واقترنت الهيمنة الاستعمارية بالتجزئة ، تفرق جمع الحركة العربية القومية ، وانصرف رجالها للعمل في بلدانهم ، الا انهم ظلوا يقرنون مطاليب الاستقلال الوطني لبلدانهم بالدعوة الى الوحدة العربية ، كما فعل المؤتمر الفلسطيني الخامس .

وانعقد المؤتمر السادس في حزيران ١٩٢٣ .

ثم انقضت خمس سنوات قبل أن ينعقد المؤتمر السابع ، الذى شهدته مدينة القدس في حزيران ١٩٢٨ . وضم هذا المؤتمر ممثلين عن الجمعيات والهيئات التي

---

* سنسميهم في هذا الكتاب بـ "العرب القوميين " ، تمييزا لهم عن الحركة التي اتخذت اسم " القوميين العرب " .

تشكلت في البلاد كافة ، كما ضم ممثلي الفعاليات الاقتصادية من ملاكي الاراضي والتجار والسماسرة .

وظلت الغلبة في المؤتمر السابع للتيارات التي تأمل بمجابهة الصهيونية ، بالتعاون مع بريطانيا ، او تخشى الاصطدام بها . الا ان اصوات التيارات الاخرى ، التي رأت ضرورة مجابهة الطرفين ، بدأت تصبح مسموعة منذ ذلك المؤتمر .

ثم شهدت السنوات التي اعقبت المؤتمر السابع حركة ترسيخ وجود الاحزاب التي تشكلت في البلاد ، او انشاء احزاب جديدة . وعند بداية الثورة الفلسطينية ، التي اشتهرت باسم ثورة ١٩٣٦ ، كانت قد تشكلت في فلسطين سبعة احزاب ، توزعت اطراف الحركة السياسية ، بالاضافة للحزب الشيوعي الفلسطيني الذى تشكل في بداية العشرينات ، وكانت مسألة الكفاح ضد بريطانيا ، باعتبارها " رأس البلاء " ، قد تأكدت .

وفي ابان الاضراب الشهير سنة ١٩٣٦ ، التقى ممثلو تلك الاحزاب في نيسان (ابريل) من السنة نفسها ، ثم التقوا ، جميعا ، بالاضافة لممثلي الجمعيات والهيئات الاخرى وممثلي اللجان القومية التي تشكلت في القرى والمدن ، في آخر مؤتمر وطني عام شهدته فلسطين قبل اعلان قيام اسرائيل ، في ايار (مايو) ١٩٣٦ . وتشكلت الهيئة العربية العليا التي تولت ، منذ ذلك الحين ، قيادة الحركة الوطنية ، وتأكدت زعامة مفتي القدس الحاج محمد امين الحسيني ، الذى سمي رئيسا لها . ثم لم يعقد ، بعد تسميته رئيسا للهيئة العربية العليا ، أى مؤتمر وطني للشعب الفلسطيني ، لاسباب ليس التعرض لها من شأن هذا البحث .

اذن ، فقد عقدت في فلسطين سبعة مؤتمرات وطنية ، سماها عاقدوها : الاول والثاني ... حتى السابع ، ومؤتمر وطني لم يدرج في التسلسل عند تسميته ، هو الذى عقد سنة ١٩٣٦ . وقد ميز هذه المؤتمرات جميعا ان الممثلين الذين حضروها لم يكونوا منتخبين انتخابا مباشرا من الشعب ، بل ان البلاد لم تشهد في تاريخها اية انتخابات عامة ، وكان الاعضاء ينتقون انتقاء ، بناء على ترشيح الاحزاب او الجمعيات او الهيئات او اللجان التي ينتمون اليها . وذلك لا يعني الطعن في صواب تمثيلهم للشعب العربي الفلسطيني ؛ فعضوية المؤتمرات كانت تعكس ، آخر الامر ، موازين القوى السائدة في البلاد بصورة او بأخرى .

ثم كان الغياب شبه التام الذى فرض على الحركة الوطنية الفلسطينية في اعقاب سنة ١٩٤٨ ؛ ففي هذا العام اعلنت المنظمات الصهيونية المسلحة ، والاحزاب الصهيونية ، قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين ، مستفيدة ، بين أمور أخرى عديدة ، من خطة تقسيم فلسطين التي ناقشتها الجمعية العامة للامم المتحدة في دورة استثنائية عقدتها سنة ١٩٤٧ . والجدير بالذكر ان قرار التقسيم نص على قيام دولتين في فلسطين ، احداهما عربية والاخرى يهودية ، وأوجد نظاما خاصا لمدينة القدس .

أما المنظمات الصهيونية ، فقد أقامت دولتها ، لحظة جلاء آخر جندى بريطاني عن أرض فلسطين ، ثم عملت على توسيعها بحيث ضمت اجزاء واسعة من الاراضي

الفلسطينية التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية ، كما ضمت القسم الغربي من مدينة القدس .

وأما الحركة الوطنية الفلسطينية ، فقد رفضت الاغلبية الساحقة من اطرافها قرار التقسيم ، على أساس ان الموافقة عليه تعني التسليم بالاغتصاب الصهيوني لجزء من أرض الوطن - كما كان هذا هو الرأى المعلن لحكومات الدول العربية السبع التي كانت قد حصلت على الاستقلال ، الا ان موقفها تبدل بعد ذلك ، حيث عادت فطالبت بالعودة للقرار ، بعد ان قامت اسرائيل على أرض تزيد عما خصها به . وعشية جلاء آخر جندى بريطاني ، ادخلت كل من مصر وسوريا والاردن والعراق جيوشها الى فلسطين ، واندلعت ، في منتصف أيار ١٩٤٨ ، الحرب العربية ــ الاسرائيلية التي شاركت فيها ايضا قوى رمزية من جيوش الدول المستقلة الاخرى . وتولت القيادة العسكرية العربية زمام المبادرة في الصدام العسكرى مع الجيش الاسرائيلي ، المكون من تجمع القوات المسلحة للمنظمات الصهيونية . وهذه الحرب ، التي امتدت بضعة اشهر ، وتخللتها فترات هدنة ، انتهت ببسط السيطرة العسكرية الاسرائيلية على اجزاء فلسطين ، التي كونت حدود وقف اطلاق النار منذ ١٩٤٩ حتى ١٩٦٧ .

كل ذلك ، وغيره ، ادى الى عدم قيام الدولة العربية الفلسطينية ، والى تشتت الشعب العربي الفلسطيني ، وغياب حركته الوطنية لبضع سنوات لاحقة . اما الارض الفلسطينية التي لم يستول عليها الصهيونيون ، فقد تمزقت جغرافيا ، فخضع قسم من لواء غزة ، الملاصق للحدود مع مصر ، الى الادارة العسكرية المصرية ، وصار يعرف باسم قطاع غزة . وخضعت الحمة (وهي قرية صغيرة ملاصقة للحدود مع سوريا اشتهرت بمياهها المعدنية) الى الادارة السورية . الا ان المنطقتين ظلتا تعتبران فلسطينيتين .

اما " الضفة الغربية " ، الاسم الذى صار يطلق على ذلك الجزء من ارض فلسطين الممتد على امتداد جزء من نهر الاردن والسواحل الشمالية القريبة للبحر الميت (اى ما يشكل الحدود الطبيعية مع المملكة الاردنية الهاشمية) ، فقد جابهت مصيرا مختلفا ، اذ عملت سلطات المملكة على ضمها اليها ، ونجحت في تحقيق غرضها ، بعد سلسلة من المواجهات مع الهيئة العربية العليا وعدد من الدول العربية ، وبعد ان دفعت عددا من الموالين لها الى عقد مؤتمر شهدته مدينة اريحا في كانون الثاني (يناير)١٩٤٩ ، و " تقرر " فيه ضم الضفة الى المملكة . ويبدو ان محاولة من هذا النوع جرت من قبل مصر ، لضم قطاع غزة اليها ، الا انها لم تنجح . هذه المحاولة روى تفاصيلها جمال الصوراني الذى ذكر ان وزير الحربية المصرى استدعى ، في وقت قريب من موعد انعقاد مؤتمر اريحا ، رئيسي بلديتي غزة وخان يونس من مدن القطاع ، ورؤساء بلديات كل من المجدل وبئر السبع والفالوجة ، الذين لجأوا الى قطاع غزة بعد ان احتل الصهيونيون بلدانهم ، وكذلك الوجيه الغزاوى موسى الصوراني . وابلغهم الوزير ، بصورة مفاجئة تماما ، امرا بضرورة توقيع مذكرة تطلب ضم القطاع الى مصر ، وهددهم ، مصرا على ان يتم التوقيع فورا بحضوره . وحين اعربوا عن دهشتهم لهذا الطلب المفاجئ ، صرخ

فيهم : " مش عايزين تكونوا زينا ؟ ا منتظرين ايه ؟ " • الا ان الوجهاء الفلسطينيين استطاعوا ان يتملصوا بالحيلة من التوقيع الفوري ، بعد ان وعدوا الوزير المصري بأنهم سيعودون الى القطاع ليجمعوا تواقيع عشرات ألوف الناس ، ثم مضوا لتوهم الى رئيس الهيئة العربية العليا محمد امين الحسيني ، الذى كان يقيم في القاهرة ، وعرضوا عليه الامر • وتحرك رئيس الهيئة العربية العليا والزعماء الفلسطينيون الاخرون ، وأجروا اتصالات بقادة الدول العربية والاسلامية الذين يستطيعون الضغط على الحكومة المصرية• وفي غضون ذلك ، كانت ردات الفعل المعارضة لضم الضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية قد بدأت تظهر جلية وقوية في الاوساط الفلسطينية وفي مؤسسات جامعة الدول العربية ، وطويت محاولة ضم قطاع غزة الى مصر (٢) •

واحتل الجيش الاسرائيلي قطاع غزة في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثانية في العام ١٩٥٦ ، ثم اضطر للجلاء عنه • واحتل المناطق الفلسطينية الثلاث ، بين ما احتله من اراض عربية اخرى ، في اثناء العدوان الذى شنه في حزيران ١٩٦٧ ، في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة •

يمكن القول بأن الاعوام القليلة التي اعقبت سنة ١٩٤٨ ، كانت اعوام ركود بالنسبة للعمل الوطني الفلسطيني ، ولم تشهد نشاطات ملحوظة ، باستثناء ذلك الذى قامت به الهيئة العربية العليا ، التي ظلت ، بعد هجرتها ارض الوطن ، تقيم بعض الصلات مع ابناء الشعب العربي الفلسطيني ، وبعض العلاقات مع عدد من الدول العربية والاسلامية ، وبقي لها ممثل يحضر اجتماعات اللجنة السياسية للجمعية العامة للامم المتحدة ، بوصفه ممثلا للاجئين الفلسطينيين ، حين تناقش اللجنة تقرير المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين • وكانت للهيئة العربية مكاتب في بعض العواصم العربية ، يتاح لها ان تساهم بقسط ضئيل في تقديم المشورة بشأن بعض الشؤون الفلسطينية ، وتصدر النشرات والمطبوعات كلما تيسر ذلك •

كما ظل احمد حلمي باشا ، رئيس ما عرف باسم " حكومة عموم فلسطين " التي شكلتها الهيئة العربية العليا في غزة بعد قليل من اعلان قيام اسرائيل ، يشغل مقعد مراقب في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ممثلا لفلسطين ، وفق ترتيب خاص وضعته الجامعة ، الى ان شغر هذا المنصب بوفاته سنة ١٩٦٣ •

لقد جرت محاولات مقصودة ، واخرى فرضتها الظروف الجديدة ، لتغييب اسم فلسطين وضم اجزائها غير المحتلة الى الدول العربية المجاورة • وعلى الرغم من تستر المملكة الاردنية الهاشمية وراء ما سمي بمؤتمر اريحا ، فان خطوة ضم الضفة الى المملكة لم تحظ ، في حينها ، بالشرعية العربية ، وما زالت موضع اخذ ورد الى اليوم • ففي حينه ، بادر مجلس الجامعة العربية ، الذى انعقد بعد مؤتمر اريحا ، الى اتخاذ قرار بهذا الشأن ، لم يعارضه سوى المندوب الاردني في المجلس • وتم في هذا القرار تأكيد قرار سابق اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول العربية الاعضاء في ١٢ نيسان ، أى قبل شروع جيوش الدول العربية في الحرب ؛ وهو القرار الذى ينص على ان دخول الجيوش العربية فلسطين يجب ان ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات

الاحتلال او تجزئة فلسطين ، كما ينص على ان تسلم الى اصحابها ليحكموها كما يريدون ، بعد تحريرها . واعتبر المجلس قراره الجديد هذا نافذا ومعبرا عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن . وبالاضافة لذلك ، اوجب المجلس اعتبار كل دولة عربية تخل بالقرار " ناقضة لتعهدها ولاحكام ميثاق جامعة الدول العربية ، وذلك وفقا للفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق والملحق الخاص بفلسطين ..." (٣) . ثم دخلت المسألة بكاملها في مساومات وضغوط متبادلة بين الدول العربية ، انتهت ، عمليا ، بوقف الحديث عنها .

وحل الشتات بالشعب الفلسطيني ، اذن ، وتوزعت كتله بين من ظلوا في الارض التي سميت باسم اسرائيل ، وفي قطاع غزة ، وفي الضفة الغربية ، وبين من لجأوا ، من المناطق التي بسطت الصهيونية سيطرتها عليها ، الى الضفة الغربية والقطاع ، والضفة الشرقية لنهر الاردن والى لبنان وسوريا ومصر والعراق ، وغيرها من البلدان العربية او الاجنبية .

واضيف الى هذا الشتات القهر والارهاب ، اللذان سلطا على الفلسطينيين في معظم البلدان عند لجوئهم ، مما خلق وضعا جعل الاتصالات بين الكتل الفلسطينية المتفرقة شديدة الصعوبة ، حين لا تكون مستحيلة تماما .

فاذا اخذنا بعين الاعتبار قسوة الظروف التي استجدت على الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨ ، وحدة تشتته ، يصبح صحيحا القول بأن المحاولات التي جرت لاعادة لمّ الشمل ، وبناء حركة وطنية جديدة شاملة ، جاءت ابكر مما هو متوقع . وكان نجاحها في التعبير عن حيوية الشعب ، الذى لحقت به نكبة كاملة لم تقض عليه ، شديد الوضوح .

ويمكن ان نرصد تطور هذه المحاولات التي اندرجت في سياق عملية واسعة لاعادة البناء ، وذلك على صعيدين حددتهما ، في المقام الاول ، طبيعة الشتات ، والرغبة في التغلب على نتائجه :

الاول : على صعيد كل تجمع في كل منطقة ، حيث اخذت تتكون ، في اوقات مبكرة من الخمسينات ، منظمات سرية صغيرة ، بعضها كان امتدادا لمنظمات سابقة ، وجاء بعضها الاخر جديدا تماما . كما اخذت تتكون روابط وجمعيات علنية عمالية ومهنية ونسائية وطلابية ، وكذلك اندية رياضية وثقافية واجتماعية ، شاغلها الاول ، في واقع الامر ، هو السياسة .

وانضم فلسطينيون ، على الصعيد نفسه ، الى المنظمات الحزبية العربية في البلدان التي وجدوا فيها ، واستطاعوا ، اما بحكم ارادة متعمدة ، او بحكم ما يجمعهم من هموم ومشكلات مشتركة ، ان يشكلوا كتلا او اجواء خاصة ، على الاقل ، داخل هذه المنظمات .

والثاني : على الصعيد الشعبي الفلسطيني الشامل ؛ حيث تمت ، على هذا الصعيد ، المحاولات التي جرت لاحياء او ادامة بعض المنظمات الوطنية السابقة ، مثل الاتحاد العام للعمال ، والاتحاد العام للمرأة . كما نجحت بعض المحاولات لتشكيل

اتحادات جديدة ، وأبرزها النجاح في تشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الذى تكون عند تأسيسه سنة ١٩٥٩ ، من التقاء اربع روابط طلابية فلسطينية ، نشأت متفرقة في كل من القاهرة والاسكندرية ودمشق وبيروت . ثم تعددت فروعه ، فيما تلا من سنوات ، الى ان شملت كل مكان يوجد فيه طلبة فلسطينيون .

يهمنا ان نذكر ، ونحن نمهد لموضوع هذا الكتاب ، شيئا هاما ، وهو ان القائمين بالمحاولات كافة على الصعيدين كليهما ، ركزوا جهدا رئيسيا لاعادة الاتصال بين الكتل المشتتة من ابناء الشعب الفلسطيني ، ولتجاوز قيود وانظمة سفر اخضعوا لها ، وقيود سياسية لا حد لجورها . كما نذكر ايضا ان جانبا كبيرا من هذا الجهد كان يتجه نحو اعادة بناء الكيان الوطني من جديد ، على اسس وصيغ تتلاءم والظروف المستجدة ؛ لذا كانت بيانات ومواثيق المنظمات والهيئات كافة تتبنى ، بشكل او بآخر ، برامج للعمل الوطني ، بحيث تكونت من مجموع المحاولات المختلفة ، المخفقة والظافرة ، حركة واسعة لاعادة بناء الكيان الوطني لشعب تشتت ، ودخلت الستينات وهي تقترب من نضجها بكل جلاء .

وقد استجابت دول عربية لتأثيرات هذه الحركة لاسباب ليس هنا مجال استقصائها . الا انها حاولت ، بطبيعة الحال ، ان تفرض عليها صيغا وسياسات معينة تنسجم مع سياساتها هي ، او لا تتعارض معها على الاقل .

ولعل ابرز تجربة تمت في هذا السياق هي تشكيل "الاتحاد القومي العربي الفلسطيني" . وقد تشكل اتحاد قومي للفلسطينيين اول الامر في قطاع غزة سنة ١٩٥٩ ، وفي السنة نفسها للفلسطينيين المقيمين في مصر ، وذلك على غرار الاتحاد القومي في مصر ذاتها ، ولان مصر كانت قد اتحدت مع سوريا في الجمهورية العربية المتحدة ، وصارت سوريا " الاقليم الشمالي " في الدولة الموحدة ، فقد تم سنة ١٩٥٩ ، ايضا ، تشكيل الاتحاد الثالث للفلسطينيين المقيمين فيه . وكان المأمول هو ان تلتقي هذه الاتحادات الثلاثة في منظمة واحدة ، الا ان سلطات الجمهورية العربية لم تفعل ذلك من قبلها ، ربما بسبب الصعوبات الداخلية التي برزت في وجه دولة الوحدة بعد قيامها . غير ان عددا من وجهاء القطاع تبنوا مطلب التوحيد ، وشكلوا وفدا ضم منير الريس رئيس بلدية مدينة غزة ، وجمال الصوراني عضو مجلس البلدية فيها ، وعبد الله ابو ستة امين سر اللجنة التنفيذية للاجئين في القطاع ، فقابل الوفد الرئيس جمال عبد الناصر ، وعرض عليه طلبهم توحيد المنظمات الثلاث تحت قيادة فلسطينية واحدة ، بحيث يصبح الاتحاد الموحد نواة تستقطب سائر الفلسطينيين .

وقد ابدى الرئيس عبد الناصر ترحيبه بمطلبهم هذا ، واحالهم الى نائبه المشير عبد الحكيم عامر ، الذى كانت شؤون قطاع غزة تقع في دائرة اختصاصه بوصفه قائد الجيش . وبعد مناقشات مع عامر ، ومع غيره من المسؤولين المصريين ، اتفق على الدعوة الى اجتماع فلسطيني ينعقد في القاهرة ويحضره ممثلون انتقوا انتقاء بالتشاور بين اعضاء الوفد والمسؤولين المصريين . وانعقد هذا الاجتماع بحضور ممثلين اختيروا

من بين فلسطينيي غزة ومصر وسوريا • كما حضره ايضا عدد من قادة الهيئة العربية العليا ، وممثل عن حكومة عموم فلسطين • واختير منير الريس رئيسا للاجتماع ، مما اثار حفيظة المفتي محمد امين الحسيني ، الذى استنتج ان في الامر محاولة لالغاء الهيئة العربية العليا ، ودفعه الى معارضته بينما بقي من يمثله فيه • ومع ان الاجتماع اقر فكرة التوحيد وشكل لجنة لوضع الدراسات والاقتراحات اللازمة لتحقيقه ، الا ان المحاولة كلها تجمدت على الجانب الفلسطيني ، بسبب الخلافات التي نجمت بين اطرافه ، خصوصا بسبب حنق المفتي (٤) •

وفي نهاية المطاف ، لم يقدر لمحاولة التوحيد هذه ان تنجح ، ومرد ذلك لا وجود خلافات فلسطينية جمدت عمل اللجنة فحسب ، بل الى تردد سلطات الجمهورية العربية المتحدة فيحفزها او دعمها كذلك ، لانها ، كما يبدو ، تهيبت من الاعباء المحلية والعربية والدولية التي ستترتب عليها (٥) •

لكن ، على الرغم من ذلك ، فان جماعة من الذين حضروا الاجتماع ، من ممثلي قطاع غزة ، واصلت المساعي مع السلطات في القاهرة • وامكن لهذه المساعي ان تحرك محاولة من نوع جديد ؛ فوجهت وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة مذكرة الى جامعة الدول العربية تطلب فيها بحث مسألة " ابراز الشخصية الفلسطينية " ، وكان هذا الطلب هو الاول من نوعه • وصارت هذه المذكرة اساسا للمناقشة التي اجراها مجلس الجامعة ، عندما انعقد في شتورة سنة ١٩٦٠ • وحضر الى شتورة وفد من جماعة غزة المتحمسين للفكرة ، على أمل ان تؤدى مساهماتهم في الكواليس الى تنشيط المناقشة ودفعها باتجاه اقرارها • وقد لقيت مساعيهم تجاوبا ، بهذا المقدار او ذاك ، من قبل عدد من وفود الدول العربية ، بينما عارضها بشدة وفد الاردن ، الذى كان وصفي التل * (رئيس وزراء الاردن فيما بعد) في عداد اعضائه • وقد هدد التل باستقدام فلسطينيين من الاردن يعارضون مساعي الوفد الغزاوى ، ثم تراجع عن تهديده بعد اتصال اجراه مع رئيس الوزراء هزاع المجالي ** ، الذى يبدو انه اعطى توجيهات من نوع آخر (٦) •

ومهما يكن من أمر ، فان مجلس الجامعة الذى اثيرت امامه مسألة اعادة ابراز الكيان الفلسطيني وتنظيم الشعب الفلسطيني ، في نيسان ١٩٦٠ ، لم يبت بها ، بل سجل في قرار خاص انه درسها بعناية ، وقرر احالتها الى اجتماع اللجنة السياسة للجامعة عندما ينعقد على مستوى وزراء الخارجية ، مرجئا البت حتى صدور توصية من هذه اللجنة (٧) •

اما الجمهورية العربية المتحدة ، صاحبة المبادرة بين الدول العربية في اثارة المسألة امام المجلس ، فقد تركتها تأخذ مجراها في مداولاته المتتابعة بين الاكثرية من

---

* اغتاله فدائيون فلسطينيون في القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ •

** اغتيل في عمان في وقت قريب من وقت انعقاد مجلس الجامعة هذا •

المعارضين ، او غير المتحمسين ، والاقلية من المؤيدين ، بينما انشغلت بالصعوبات التي برزت في وجه دولة الوحدة ، التي انتهت بفك وحدة اقليميها المصرى والسورى في ايلول ١٩٦١ ، وبعودة التأزم في العلاقات بين مختلف المحاور العربية الى واحدة من احد ذرواته .

وبانفكاك وحدة مصر وسوريا ، زال الامل بامكانية توحيد المنظمات الفلسطينية الثلاث . وعلى النقيض من ذلك ، انفرط عقد الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا ، من تلقاء نفسه ، بعد غياب السلطة التي كانت تسنده ، وتعرض الفلسطينيون فيها لعدد من الاجراءات القمعية ، وانشغلت منظماتهم في سوريا ومصر وقطاع غزة ، وغيرها ، بالمسائل الحادة التي نجمت عن فك وحدة البلدين ، لا سيما تلك منها الواقعة تحت نفوذ الناصريين او البعثيين . بينما تعززت ، بحكم الظروف الجديدة ، الاتجاهات والمنظمات ذات المنطلقات الفلسطينية الاستقلالية ، لانها استفادت من فشل تجربة الوحدة في تشديدها على دعوة الفلسطينيين للاعتماد على انفسهم ، بالدرجة الاولى ، وعدم المراهنة على المنظمات العربية القومية .

وفي الفترة التي عاشتها وحدة مصر وسوريا حصل تطور ذو مغزى داخل حزب البعث العربي الاشتراكي . فقد كانت العناصر الفلسطينية في الحزب من بين انشط عناصره في كل من سوريا والاردن ولبنان وفي قطاع غزة وغيرها . وهذه العناصر تأثرت ، بحكم مصالحها واهتماماتها المتميزة وعلاقاتها بالوسط الفلسطيني أساسا ، بالتيارات المتنامية لابراز الكيان الفلسطيني ، وبطروحات المنظمات الوطنية الفلسطينية ذات الاتجاهات الاستقلالية . وأفلح عمل هذه العناصر ، داخل الحزب ، في دفع القيادة الى ايلاء مسألة الكيان الفلسطيني اهتمامها ، بالرغم من صعوبة ذلك في ظل مفاهيم الحزب القومية ، التي تدين اية كيانية منفصلة عن تصورها للكيان العربي القومي الموحد . وفي نهاية المطاف ، اخذت تتشكل ، في داخل الحزب ، نوى لتنظيمات فلسطينية خاصة : حلقات ، ثم فرق ، ثم شعب ، الخ .. وبتأثير هذا التطور داخل الحزب ، وكذلك بتأثير النجاح الذى حققته تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائرية وتنظيمها وعملها المستقل عن المنظمات القومية العربية ، اصدر المؤتمر القومي الرابع للحزب (آب ١٩٦٠) توصية نصت على ان "المهام المرحلية تفرض ، على الصعيد الفلسطيني ، تأليف جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الفلسطينية في الاقطار العربية ، مستقلة عن الحكومات " (٨) .

فلما وصل الحزب الى سدة الحكم في كل من سوريا والعراق في شباط وآذار ١٩٦٣ ، كانت التأثيرات الفلسطينية قد نمت في داخله ، وأمكن ان تصدر عن مؤتمره القومي السادس ، الذى انعقد في العام نفسه ، توصية تقول ان الحزب درس بعناية المشكلة العربية في فلسطين ، " وانتهى الى ضرورة اعتماد عرب فلسطين كاداة اولى في تحرير فلسطين ، وأقر تنفيذ فكرة جبهة تحرير فلسطين ..." (٩) .

أما حركة القوميين العرب ، فانها ، بصرف النظر عن موقفها النظرى من مسألتي الشخصية الفلسطينية والكيان الفلسطيني وامثالهما ، كانت تضم في عداد اعضائها

اعدادا كبيرة بصورة متميزة من الفلسطينيين • وكان جزء واسع من نشاطها يقع على عاتق هؤلاء ، او ينصب في مجالات فلسطينية او ذات صلة بقضية فلسطين • وربما جاز القول بأن الرأي العام الفلسطيني اعتاد ان ينظر الى الحركة بوصفها حركة فلسطينية ، لذا ، فان استجابتها لمتطلبات ابراز الشخصية الفلسطينية والكيان الفلسطيني كانت تنبع اساسا من هذا الواقع العملي المحسوس ، حتى حين تتعارض بعض الطروحات مع مفاهيمها النظرية • ثم ان الحركة كانت ، في ذلك الوقت ، تعد من بين القوى الناصرية المتحمسة على الساحة العربية ، خصوصا الفلسطينية ، وكان لهذا العامل تأثيره في صياغة مواقفها ، وحتى مفاهيمها ، من مسألة الكيان الفلسطيني •

ان قبول الحركة الناصرية وحزب البعث العربي الاشتراكي ، وهما من التيارات المعاصرة الرئيسية للحركة العربية القومية ، للافكار المتصلة باعادة بناء الكيان الوطني الفلسطيني ، قد اشار ، منذ ذلك الوقت ، الى بداية تحول في الفكر العربي القومي نحو القبول بالدعوة للاستقلال الفلسطيني وبناء الدولة المستقلة ، ان لم يكن نحو الحماس لها ، كما اشار ،بالتالي ، الى استعدادها للمساهمة في دعم مجهودات اعادة بناء الكيان الفلسطيني ، دون ان يعني هذا ان المسألة تمت بغير تردد او صعوبات ، او حتى تراجعات •

وفي سياق هذه الحركة لاعادة بناء الكيان ، على الصعيدين اللذين اشرنا اليهما آنفا ، ابتدأ في الخمسينات ايضا التفكير بانشاء منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني • وقد هيئ لهذه المنظمات ان تنجح ، آخر الامر ، في جعل الكيان حقيقة راسخة ، كما هيئ لها ان تلعب دور القيادة في الحركة الوطنية الفلسطينية المتجددة ، وتشق طريق الكفاح الوطني من اجل حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة •

على سبيل المثال ، بدأ التفكير بتأسيس " حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) " في اواسط الخمسينات • وفي اواخرها ، كانت قد تشكلت ، وانشأت خلاياها الاولى بين الفلسطينيين في اكثر من بلد عربي (١٠) • وبدأ التفكير بانشاء " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة " (وكان اسمها آنذاك " جبهة التحرير الفلسطينية") بين الفلسطينيين المقيمين في سوريا في اواخر الخمسينات ايضا (١١) • وانبثقت " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " ، و " الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين " ، و " طلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة " ، عن تنظيمات حزبية كانت موجودة من قبل • وانطبق الامر ، بصورة او بأخرى ، على معظم المنظمات الاخرى ، سواء تلك التي اضمحلت او اندمجت في غيرها ، او استمرت الى اليوم ، فتشكلت جميعها من قبل اناس عملوا في سياق الحركة الوطنية منذ تواريخ مبكرة •

ومع بداية الستينات ، كانت الظروف ، اذن ، قد تهيأت لابراز الكيان الوطني الفلسطيني ، بصرف النظر عن الاراء المتفقة او المتعارضة حول طبيعته ودوره وشكل ارتباطه بالدعوات والحركات العربية القومية ، التي كانت في ذلك الوقت في ابان

عنفوانها ، تحت تأثير وجود الجمهورية العربية المتحدة والزعامة الفريدة لجمال عبد الناصر • وصارت التنظيمات الفلسطينية ، العلنية والسرية ، حقيقة موجودة ، تفرض نفسها على السياسات في كل بلد عربي من البلدان المحيطة باسرائيل ، وفي بلدان عربية أخرى •

وفي ذلك الوقت ، او بالتحديد في العامين ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، جاءت قرارات جامعة الدول العربية بشأن تشكيل الكيان الفلسطيني • وتقاطعت عند هذه القرارات ارادات عديدة ومتعارضة ، منها ارادة الفلسطينيين المتجهين نحو ابراز كيانهم من جديد بحركة وطنية عارمة، والدول العربية الراغبة في المساعدة على ذلك ، والاخرى الراغبة في احتواء تأثيرات الحركة الفلسطينية المتجددة او دفع مخاطرها على انظمة وطبقات وفئات تضر تلك الحركة بمصالحها، ويضر بها على وجه الخصوص عودة ممثلي الشعب الفلسطيني لاخذ زمام المبادرة في الكفاح من اجل حقوقه ومطالبه • كما تقاطعت عندها ايضا ارادات من اعتقدوا انهم ، بالمساعدة على انشاء كيان فلسطيني ، يمكن ان يتنصلوا من مسؤولياتهم تجاه قضية فلسطين ، فيلقوها على عاتق هذا الكيان ، وغيرها من الارادات •

وعندما صدرت قرارات الجامعة العربية ،واحتاج تنفيذها الى اداة فلسطينية ، انعقد " المؤتمر العربي الفلسطيني الاول " في القدس سنة ١٩٦٤ ، وهو المؤتمر الذي أعلن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ووضع " الميثاق القومي الفلسطيني " • وبعد مضي اربع سنوات ، برزت الحاجة الى تعديل الميثاق ، وادخلت عليه تعديلات جوهرية ، وأصبح اسمه " الميثاق الوطني الفلسطيني " •

وفي الفصول التالية ، محاولة لتقصي ظروف وضع الميثاقين ومناقشتهما ، ولرصد الخطوط الرئيسية لتطور الفكر السياسي لمنظمة التحرير ، كما عبرت عنه مواثيقها الهامة ، وبصورة خاصة الميثاقان القومي والوطني ، خلال السنوات الممتدة بين سنة ١٩٦٤ ، التي تأسست فيها المنظمة ، وسنة ١٩٧٤ التي وضعت فيها اقدامها على بداية مرحلة جديدة ، ما تزال ممتدة الى الان •

الفصل الأول

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ووضع الميثاق القومي

صدرت قرارات جامعة الدول العربية ،التي مهدت لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٣ . فقد اتخذ المجلس ، في دورته الاربعين التي انعقدت في شهر ايلول من تلك السنة ، قرارا ينص على " تأكيد حق شعب فلسطين في بلاده ، وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه ، وممارسة حقوقه الوطنية كاملة " ، ويعلن " ان الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم ، ومن واجب الدول العربية ان تتيح لهم الفرص لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطريقة الديمقراطية" . وفي هذا القرار " يؤيد مجلس الجامعة المبادئ التي يقوم عليها المشروع العراقي بشأن الكيان الفلسطيني ، ويعهد الى وزراء خارجية الدول العربية بدراستها بصورة شاملة " (١٢) .

وكانت الحكومة العراقية قد قدمت الى المجلس مشروعا لبناء الكيان الوطني الفلسطيني ، يتضمن الدعوة لاجراء انتخابات فلسطينية عامة من اجل ابراز هذا الكيان .

كما اتخذ المجلس قرارا كلف بموجبه السيد احمد الشقيري * تمثيل فلسطين في اجتماعات الجامعة العربية ، خلفا لاحمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين المتوفي .

قرارات القمة وتطبيقها الفلسطيني : ثم التقى ملوك ورؤساء الدول العربية في أول مؤتمر للقمة العربية في القاهرة (كانون الثاني ١٩٦٤)، وقرروا العمل لـ " تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره " (١٣) .

---

* محام فلسطيني ، ولد في عكا سنة ١٩٠٨ ، وانخرط في العمل السياسي ، فصار رئيسا للجنة القومية في عكا (١٩٣٦) ، ثم رئيسا للمكتب العربي في نيويورك ، ثم رئيسا للمكتب العربي في القدس . وبعد الهجرة ، عمل في خدمة الدبلوماسية السورية ، ثم السعودية ، ثم في الجامعة العربية .

مؤتمر القمة الاول هذا ، تم عقده تحت تأثير الظروف التي نجمت عن شروع اسرائيل في تنفيذ مشروعها لتحويل مجرى نهر الاردن ، الذى يمر بأراضي كل من سوريا والاردن ، وتقع بعض منابعه في لبنان • وذلك في وقت كانت فيه الخلافات بين الدول العربية تشهد فترة من فترات تأججها ، وعلى وجه التحديد ، ما كان من خلافات بين مصر والمملكة العربية السعودية ، احتدمت بسبب الموقف في اليمن ، بعد سقوط الملكية واعلان الجمهورية ، والخلافات بين مصر وسوريا بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم •

وكانت الاطراف العربية كافة تظهر في بياناتها المعلنة ، الخاصة والمشتركة ، معارضتها تحويل مجرى نهر الاردن ، واعتزامها مجابهته ، بينما تمنعها خلافاتها من تنسيق العمل فيما بينها • ومع الاعلانات المتلاحقة عن العزم على مجابهة التحويل ، كانت تقديرات الدول العربية المعنية ، غير المعلنة ، تؤكد عجزها عن المجابهة ، امام عزم اسرائيل الاكيد على استخدام القوة العسكرية ضد اول محاولة سورية لمنع التحويل •

وكانت الدعوة الى مؤتمر القمة قد وردت في خطاب القاه جمال عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، في بورسعيد ، في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ • وبعد ايام من هذا التاريخ ، وجهت وزارة الخارجية المصرية الدعوة للمؤتمر بصفة رسمية ، عبر الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، مشيرة الى " ان الجزء الاخير من الخطاب قد حوى الدعوة الى عقد اجتماع لملوك ورؤساء الدول العربية ، لبحث الموقف الذى ينبغي ان تواجه به المؤامرة الاسرائيلية لتحويل مجرى نهر الاردن" • واتضح ان ج•ع•م• " ترى ان مثل هذا الاجتماع هو المقدمة الطبيعية لمواجهة الموقف على مستوى المسؤولية العربية والمصلحة العربية والشرف العربي" ؛ لان " جو العلاقات العربية ، فيما بين بعض الدول العربية والانظمة السياسية ، تشوبه بعض الظلال ، من جراء الظروف التاريخية لحركة التطور العربي سياسيا واجتماعيا " ، وانها "تؤمن في الوقت نفسه ــ كما عبر الرئيس جمال عبد الناصر في بورسعيد ــ بأن قضية فلسطين ، في الساعات الحرجة ولحظات الحسم المصيرى ، تتقدم ما عداها وتسبقه ، وتفرض عليه مطالبها ولا تخضع هي لاعتباراته" (١٤) •

في ظل هذه الظروف ، وفي ظل الاحساس بعدم توفر القدرة على التصدى العسكرى لمشروع اسرائيل ، انعقد المؤتمر • وكان عليه ان يحل الاشكال الذى يواجه الموقف العربي ، بسبب التناقض بين التعهدات المعلنة امام الرأى العام والتقديرات غير المعلنة • واصبح من المفيد بالنسبة للمسؤولين العرب ، الذين يبحثون عن حل يحفظ ماء الوجه امام الرأى العام العربي المفعم بالامال ، ان يستجيبوا لرغبة عارمة فيابراز الكيان الفلسطيني سبق التعبير عنها ، فيقدموا بذلك ترضية للرأى العام بالاستجابة لطلب مشروع من مطالبه ، ويوجدوا الطرف الفلسطيني الذى تمكن الافادة منه في عقلنة الضغوط الفلسطينية والعربية الاخرى لمنع التحويل •

وهكذا ، صدر البيان الختامي عن أعمال المؤتمر ، ليعكس ايمان الملوك والرؤساء

" بحق الشعب الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرير من الاستعمار لوطنه " ، وليشير الى انهم قد اتخذوا " القرارات العملية لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل ، سواء في الميدان الدفاعي او الميدان الفني او ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره " (١٥) • وقد وافق الملوك والرؤساء على ابراز الكيان الفلسطيني بالاجماع ، بينما سجل الملك حسين ، ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، وحده ، تحفظا حرص على عدم اعلانه ضد هذا الاجماع •

وكان بين القرارات العملية ، التي أشار اليها البيان الختامي ، قرار العمل على ابراز الكيان الفلسطيني ، وتكليف احمد الشقيرى مباشرة الاتصال بالفلسطينيين لهذا الغرض ، وتقديم تقرير لاجتماع القمة القادم عن حصيلة نشاطاته • وقد جيء بأحمد الشقيرى بالذات ، وفي تصور الذين جاؤوا به انه المؤهل اكثر من غيره للعب الدور المنوط بالمنظمة المقبلة ، من قبل الملوك والرؤساء •

والحقيقة ان احمد الشقيرى كان قد شرع باجراء اتصالات تمهيدية بالاوساط الفلسطينية ، منذ صدر قرار مجلس الجامعة العربية في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣ • ثم استأنف اتصالاته على نطاق أوسع ، بعد ان تعززت مكانته بتكليفه من مؤتمر القمة العربية • وبدأ جولة جديدة من الاتصالات بممثلي اوساط الرأى العام الفلسطيني ، في اماكن التجمع الفلسطينية ، في الوطن وفي الدول العربية •

موقف الهيئة العربية العليا : عندما صدر قرار مجلس الجامعة في شهر ايلول ، رحبت الهيئة العربية العليا لفلسطين ، التي يرئسها محمد امين الحسيني ، بالقرار وبفكرة انشاء الكيان ، وطالبت بأن يقوم الكيان على أسس ديمقراطية ، وبأن " ينبثق من صميم ارادة الشعب الفلسطيني الحرة ، بحيث يمثل المنظمات والنقابات الفلسطينية والمجاهدين ذوى الصفة التمثيلية " وقدمت الهيئة من جانبها مشروعا للكيان الى مؤتمر القمة الاول (١٦) •

اما بعد صدور قرار مؤتمر القمة الاول وتكليف احمد الشقيرى بالذات ، فقد استاء رئيس الهيئة محمد امين الحسيني ، لانه رأى ان الدول العربية تجاوزته وتجاهلت زعامته التاريخية للشعب الفلسطيني • وحاولت الهيئة تأليب الرأى العام على الشقيرى وعلى الدول العربية التي ايدته ، فدعت الى مؤتمر فلسطيني عقدته في بيروت ، حضره انصارها • وصدر عن هذا المؤتمر بيان اعلن الترحيب بفكرة انشاء الكيان ، ودعا الى انشائه "عن طريق اجراء انتخابات عامة لكافة الفلسطينيين" (١٧) ، وقرر اعتبار انشائه على غير هذا الاساس "اعتداء على حقوقهم وتزييفا لارادتهم ، يرفضون الاعتراف به او التعاون على اساسه" (١٨) ، في اشارة واضحة الى اعتزام الهيئة رفض التعاون مع الشقيرى •

وظلت الهيئة عند موقفها من الشقيرى ، واعادت توضيح هذا الموقف في مذكرة وجهتها الى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية ، الذى انعقد بعد اربعة اشهر من مؤتمر القمة الاول • واشارت في تلك المذكرة الى قرارات الجامعة العربية الخاصة بانشاء

الكيان الفلسطيني ، ثم قالت : " انه بالرغم من اتخاذ هذه القرارات قبل عامين • فمن الواضح ان ما تمّ تنفيذه من اجراءات بشأن الكيان الفلسطيني ، لا يتفق البتة مع نص القرارات وروحها "• وكان من رأيها ان الشعب الفلسطيني ما زال " يعاني من تجارب عقيمة لم تثمر غير الفرقة في صفوفه والخصومة بين افراده وجماعاته ، بدلا من وحدة كلمته وصفوفه وجهوده • وهو يرقب الاحداث بقلق بالغ ، ويطالب الدول العربية بتنفيذ مقررات مجلس الجامعة المشار اليها ، وتمكينه فعلا من تقرير مصيره ، وممارسة حقوقه الوطنية ، وانشاء كيانه الشعبي الصحيح المعبر عن ارادته وحقوقه بطرق الانتخاب النزيه " • ثم تظهر الهيئة انها تقدر ادراك الحكومات العربية ما تصفه بالاضرار الناجمة عن هذا الامر ، وهي الاضرار " المترتبة على الاكتفاء بايجاد كيان شكلي هزيل مفرغ من محتواه النضالي وعاجز عن تحقيق وحدة وطنية فلسطينية ، تتوفر فيها القدرة على احباط مؤامرات التصفية وتعبئة الشعب التعبئة التي تفرضها خطورة الظرف الحاضر ، الذى تجتازه قضيته الوطنية ، واعداده اعدادا جديا لمعركة التحرير المقبلة في اسرع وقت ممكن بكل قوة وروح فداء " (١٩) •

موقف الهيئة العربية العليا هذا عكس ، بصورة او بأخرى ، مواقف ما كان قد تبقى من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، التي قادت العمل الوطني قبل سنة ١٩٤٨ بالدرجة الاولى • ويبدو ان هذا الموقف تأثر بموقف سلطات المملكة العربية السعودية، التي كانت علاقاتها طيبة من جهة مع الهيئة وسيئة من الجهة الاخرى مع احمد الشقيرى ، لاسباب ليس هنا مجال بحثها ، لانها ترتبط بمواقفه حين كان ممثلا للمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة ، أى قبل ان تصير له علاقة بالمسائل ذات الصلة بالكيان الفلسطيني •

واذا امكن صرف النظر عن تأثر موقف الهيئة المعارضة لقيادة الشقيرى بالموقف السعودى منه ، فما لا شك فيه انها استفادت من سلبية السعودية تجاهه ، لكي تضمن استمرار علاقتها بالسعودية بعد انشاء الكيان الجديد • وقد ساهم هذا في جعل معارضتها تتسم بالحدة وتصل الى درجة مقاطعته •

اما ممثلو وقادة القوى الفلسطينية والمنظمات التي برزت بعد سنة ١٩٤٨ ، التي سنحمل هنا اسم القوى الجديدة ، فقد أيدوا ، او تقبلوا ، بدورهم ، فكرة انشاء الكيان ، ومنهم من تحمس لها غاية الحماس ، بينما كانت لهم وجهة نظرهم في طبيعته ودوره • وقد عكس وجهة النظر هذه بيان صدر في بيروت ، وقعته " حركة القوميين العرب " و " جبهة التحرير الفلسطينية ــ طريق العودة " و " الاتحاد العام لطلبة فلسطين " و " الشباب العربي الفلسطيني في لبنان " • وقد دعا هذا البيان الى اجراء انتخابات عامة حرة ، واذا تعذر اجراؤها " فلا بد لارادة الشعب الثورية من ان تتمثل في مؤتمر وطني عام ، وهذا المؤتمر تدعو له لجنة تحضيرية تتمثل فيها جميع المنظمات الثورية والقوى العاملة " (٢٠) •

وفي دمشق ، دعا الفلسطينيون الاعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي

الحاكم ، الى ان يتشكل الكيان على أسس ثورية ، واتخذوا موقفا متحفظا من الشقيرى ونشاطاته . ودارت في اوساط الحزب مناقشات مستفيضة حول هذا الموضوع . وعشية انعقاد مؤتمر القدس لاعلان تأسيس منظمة التحرير ، نشرت جريدة " البعث " ، اللسان المركزى للحزب ، مشروعا للكيان الفلسطيني (٢١) ، في محاولة للتأثير على مناقشات المؤتمر . هذا المشروع صاغته لجنة حزبية * ووافقت عليه قيادة الحزب القومية فصدر باسمها . والمشروع البعثي يعكس في مقدمته وبنوده ، بصورة غير مباشرة ، شكوك حزب البعث ، وبالتالي شكوك الحكم في سوريا ، وتحفظاتهما حول الطريقة التي تمّ بها اعداد الكيان من قبل احمد الشقيرى .

ترد في مقدمة المشروع المطالبة " باعطاء ابناء فلسطين الدور الطليعي في معركة العرب ضد الاستعمار وربيبته الصهيونية ..." . وذلك لان اعطاءهم هذا الدور " يعني تحرير الشعب الفلسطيني من القيود المفروضة عليه من قبل الحكومات العربية " . و " لكي لا يصبح هذا الكيان اصطلاحا لفظيا فارغا ومؤامرة لاجهاض الضغط الثورى ، الذى يمارسه ابناء فلسطين ، لا بد وان يكون هذا الكيان واقعا حقيقيا "، أى ان تتوفر فيه " أسس الكيان الفعلي الثلاثة وهي الارض والشعب والسلطة " . ومن رأى حزب البعث ، آنذاك ، ان يتمتع الكيان الفلسطيني بالسيادة على ما لم يكن قد احتل من ارض فلسطين . ولهذا ينص مشروعه بوضوح على " أن الكيان المنشود يجب ان يمارس سيادته كاملة على أرض وطنه ، وتنبثق عن ارادة شعبه سلطته العليا ..." (٢٢) ، مقدما بهذا النص اول دعوة من نوعها بعد سنة ١٩٤٨ ، ليمارس الشعب الفلسطيني سيادته على ارض وطنه .

وفي تفسير هذا الموقف تدخل في الحسبان خلافات حزب البعث مع الناصريين ، الذين كانوا يتعاونون مع الشقيرى بوصفه مدعوما من القاهرة من جهة ، ومع الحكم الاردني الذى كان يعارض ابراز الكيان من الجهة الاخرى . ولولا هذان العاملان لصار من الصعب ان يضع البعث مطلبا كهذا في وقت كان يسود فيه الاعتقاد بأنه لا ينسجم مع المفاهيم القومية حول فلسطين .

ومن ناحية اخرى يتبنى المشروع البعثي ، بدوره ، فكرة الانتخابات العامة ، على غرار ما فعلته الاطراف الاخرى التي تنتقد قيادة الشقيرى . ومن الممكن ، بطبيعة الحال ، ان ننسب تبنيه الانتخابات الى الاسباب آنفة الذكر التي املت وضع المشروع بكامله ، الا ان هذا لا يجعلنا نغفل سببا آخر ، هو ان البعث الحاكم لم يكن يأمل في ان يتحقق لاعضائه الفلسطينيين في المنظمة وزن يرضيه ، وذلك بسبب علاقته غير الودية بالعاملين على تأسيس المنظمة ، في حين ان اختيار ممثلي الفلسطينيين

---

* ترأس اللجنة خالد اليشرطي (عضو القيادة القومية للحزب آنذاك) ، وضمت في عدادها عبد المحسن ابو ميزر (رئيس تحرير صحيفة " البعث " آنذاك ، الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حاليا) وآخرين .

المقيمين في سوريا للمؤتمر التأسيسي أو لاى مجلس وطني ، عن طريق الانتخابات ، كان سيعطي سلطة البعث فرصة في التأثير في نوع الاختيار ، أكبر مما يعطيها اختيار جماعة الشقيرى .

ومهما يكن من أمر ، فان استقصاء ردات الفعل والنشاطات التي جرت بين يدى تأسيس المنظمة ، سيطيل البحث ويخرج هذا الكتاب عن مهمته . ثم ان الفصول القادمة ستتناول أهم المواقف وردات الفعل التي ظهرت بعده ، مما تعود اصوله الى ما قبل التأسيس ، لهذا كله ، سنكتفي هنا بالقول : ان الترحيب بفكرة انشاء الكيان جاء شاملا ، بينما تنوعت وجهات النظر بشأن طبيعته ودوره وممارساته . وقد شهدت الفترة الممتدة بين صدور قرارات الجامعة العربية ، التي مهدت لتأسيس م.ت.ف. ، وانعقاد مؤتمر القدس ،الذى اسسها ، نشاطات سياسية، نظرية وعملية واسعة ،الى الحد الذى يصح معه القول بأنه لم يسبقها مثيل في تاريخ الشعب الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨ . وليس من المبالغة القول بأنه ما من فلسطيني يهتم بالامور السياسية او بالشؤون العامة ، وما من تنظيم ، أيا كان شكله او اسمه ، الا كان له رأيه ومساهماته في هذه النشاطات .

ظروف المؤتمر الاول : أما الشقيرى ومعاونوه الذين اختارهم بنفسه ، فقد نجحوا ، آخر الامر ، في تشكيل المؤتمر الاول . ولم تجر بالطبع انتخابات عامة ، بل تشكلت لجان تحضيرية معينة من قبله في كل بلد يتجمع فيه فلسطينيون . وقامت هذه اللجان ، باشراف مباشر من الشقيرى ، بتسمية الفلسطينيين المرشحين لعضوية المؤتمر ، ثم قامت لجنة تحضيرية مركزية ، معينة منه هي الاخرى ، بتنسيق الاسماء التي اقترحتها اللجان التحضيرية المحلية ، وأعدت قائمة نهائية بها . وضمت القائمة النهائية مندوبين مختارين عن التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه . ثم قدم الشقيرى ترضية للحكم الاردني ؛ فضم الى قائمة اعضاء المؤتمر كافة الفلسطينيين من الاعضاء والاعضاء السابقين في مجالس النواب والاعيان والوزارات الاردنية ، وفي مجالس البلديات والقرى ، دفعة واحدة ، ممن لم تكن اسماؤهم قد وردت في القوائم التي اعدتها اللجان التحضيرية . وعشية انعقاد المؤتمر تدخلت السلطات الاردنية ، فمنعت اعضاءه الذين يتخذون مواقف معارضة ، ممن كانوا في سجونها او كانوا قد غادروها قبل قليل ، من الحضور .

وبالنتيجة ، جاء المؤتمر ليضم اغلبية ساحقة من ممثلي الفئات العليا من الرأسمالية الفلسطينية ،والمسماة بالفلسطينية ، ممن يديرون اعمالهم في البلدان العربية ، ومن ممثلي الفئات الوسطى ، وليضم ، الى جانبهم ، اعدادا ضئيلة من ممثلي المنظمات الفلسطينية الجديدة ، وبضمنها المنظمات التي كانت تتهيأ آنذاك لممارسة الكفاح المسلح وبينها حركة " فتح " ، وممثلين قليلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي ، وعن القوى الفلسطينية الناصرية ، وأبرزها في ذلك الوقت حركة القوميين العرب . وقد شمل المنع الاردني عددا منهم فحرمهم من الحضور .

وما يهمنا هنا هو تركيبة المؤتمر من حيث تأثيرها على صياغة الميثاق القومي

الفلسطيني الذى صادق عليه . من هذه الزاوية يصح القول بأن وجود اغلبية من ممثلي الرأسمالية الفلسطينية والموصوفة بالفلسطينية حدد المناقشات باعتبارين : اولهما ، هو حرص اغلبية اعضاء المؤتمر على مصالح الفئات التي تمثلها في البلدان العربية ، وهي مصالح متعددة ومتنوعة بمقدار تعدد وتنوع هذه البلدان ؛ وثانيهما . رغبتهم في بناء كيان فلسطيني ، يكون من شأنه ان يسند وجودهم ومصالحهم في البلدان التي يعملون فيها ،ويوفق ، في الوقت ذاته بينها وبين المطامح الوطنية عميقة الجذور في اوساط الشعب . وهنا كان لا بد من ان يكون الواقع هو الاشد تأثيرا . والمصالح التي تكونت بعد سنة ١٩٤٨ تظهر التداخل والامتزاج مع مصالح الدول العربية التي تقوم فيها . وهذه المصالح ، بتعارضها مع الطموحات التي تضرب بجذورها الى ما قبل تشتت الشعب الفلسطيني ، وجدت غطاءها الفكرى ــ الايديولوجي في التشدد في اظهار التمسك بالطروحات القومية العربية السائدة حول الوحدة العربية والكيان العربي الواحد المعارض لاستقلالية الكيانات الاقليمية ، مما سنجد انعكاساته في مواثيق المنظمة .

اما ممثلو الفئات الوسطى ، من ناصريين وبعثيين وامثالهم ، ممن وجدوا في المؤتمر ، فقد وضعوا في موقف حرج ، سببه التناقض البين بين دعاواهم وطموحاتهم الثورية وبين اضطرارهم لتأييد الشقيرى وجماعته من ذوى المفاهيم القومية المحافظة ؛ لان تشدد المحافظين في طروحاتهم العربية القومية كان يستجيب لمفاهيم العناصر الثورية هذه ، ولا يدع لها فرصة للمزايدة عليها . وكان هذا على الاخص هو وضع المندوبين الشبان من حركة القوميين العرب ، حين كانت جماعة الشقيرى تزايد عليهم في الطروحات القومية المماثلة لطروحات حركتهم من جهة ، بينما هم ، من الجهة الاخرى ، مضطرون لتأييده ايضا بسبب مساندته من قبل القاهرة . في حين ان الاعضاء الناصريين المحافظين لم يستشعروا حرجا كهذا ، فساندوا الشقيرى بغير تحفظ .

أما ممثلو " فتح " ومن شابههم من ممثلي المنظمات المتجهة الى ممارسة الكفاح المسلح ، فقد كان لهم شأن آخر . ذلك ان " فتح " ومثيلاتها من الحركات الفلسطينية الاكثر ميلا لتأكيد استقلالية الكيان الفلسطيني عن الدول العربية ، كانت تمثل مصالح جمهور واسع من الفلسطينيين اللاجئين ممن لم تتوفر لهم شروط كريمة للعيش في ظل هيمنة الدول العربية على شؤونهم ، حتى ليصح القول بأن مطلب العيش الكريم هو اهم دوافعهم الاجتماعية الى حمل السلاح ، فضلا عن الدوافع الوطنية . ولانهم لم يكونوا يطرحون اى برنامج اجتماعي ، فقد اتاح لهم هذا ان يستفيدوا من حاجة الرأسمالية الفلسطينية لكيان تستند اليه ويقوى مركزها في الدول العربية ، من غير ان يتناقضوا مع طروحات الثوريين من القوميين الاخرين . ثم ان ممثلي"فتح" جاؤوا الى المؤتمر بصفاتهم الشخصية ، وكان عددهم فيه قليلا . وقد اعفاهم هذا من الدخول في مماحكات نظرية مع الاطراف الاخرى . والحقيقة ان الشقيرى واخلص معاونية جهدوا لكي يجعلوا تمثيل منظمات الكفاح المسلح ضيقا الى ابعد الحدود . وقد فعلوا ذلك لاسباب عديدة ، يرد من بينها :

اولا : طبيعتهم التي تجعلهم أميل للتعاون مع ممثلي الفئات العليا ، ومن يحملون مفاهيمها من المتنفذين والوجهاء التقليديين • وهؤلاء كانوا يتهيبون ، حتى ذلك الوقت ، كل ما هو جديد ، ويخشون مغبة المخاطرة بمساندة الدعوة الى العمل المسلح ، خصوصا لان الدول العربية التي تقوم مصالحهم فيها تعارضها او لا تحبذها • ولم يكونوا قد تحققوا بعد من ان العمل المسلح سيؤدى ، فيما يؤدى اليه ، الى تعزيز الوزن الفلسطيني داخل الدول العربية نفسها •

ثانيا : تأثرهم بموقف الجمهورية العربية المتحدة التي تؤيد الشقيرى وتسبغ عليه حمايتها ، في وقت لم تكن فيه علاقاتها طيبة مع منظمات الكفاح المسلح •

ثالثا : علاقتهم غير الودية بسوريا التي يحكمها حزب البعث ، وكانت ، على نقيض الجمهورية العربية المتحدة ، على علاقة طيبة بـ"فتح"وبعدد من المنظمات المماثلة •

وقد التقى ممثلو عدد من المنظمات السرية في بيروت ، قبل عقد المؤتمر بأربعة ايام ، وشكلوا فيما بينهم هيئة مشتركة اطلقوا عليها اسم " المكتب السياسي للقوى الثورية للعمل الفلسطيني الموحد "• واصدر هذا المكتب بيانا يدعو الى توحيد الطاقات الفلسطينية الثورية ، ويعلن انه سيعمل كل ما في وسعه للمساعدة " على ايجاد كيان فلسطيني ثورى فعال ، ايمانا منه بأن كيانا رسميا يقوم على اتصالات فردية لن ينجح اذا تم بمعزل عن المنظمات الثورية" (٢٣) •

وتضمن المعنى ذاته بيان اصدرته حركة القوميين العرب وجاء فيه : " ان على العناصر والقوى الثورية تقع مسؤولية العمل الجدى المتواصل الذى يستطيع وحده ان يواجه كل الاخطار المحدقة بمعركة التحرير " (٢٤) •

مطاليب الاردن وتأثيرها : صار كل شيء مهيئا من جانب احمد الشقيرى ومعاونيه لعقد المؤتمر ، وكان ثمة حرص شديد من قبلهم على ان يحضر الملك حسين جلسة الافتتاح • لكن الملك ، بالرغم من الترضية التي قدمت له بضم اعضاء مجلس الاعيان والنواب والوزراء الى المؤتمر ، ظل متحفظا • وتعمد ان يغادر عمان وينتقل الى العقبة قبل يوم الافتتاح •

وتمسك الشقيرى بضرورة حضور الملك حسين جلسة الافتتاح ، وتلقى نصيحة بذلك من الرئيس جمال عبد الناصر (٢٥) ، وطلب مساعدة بهجت التلهوني احد اركان النظام الاردني ، الذى كان يعتبر صديقا للقاهرة • وذهب الشقيرى ، ومعه عدد من الوجهاء الفلسطينيين ، بصحبة التلهوني ، الى العقبة من اجل حمل الملك حسين على ان يرعى جلسة افتتاح المؤتمر في القدس •

وفي العقبة دارت مناقشة حامية انتهت بموافقة الشقيرى على شرطين وضعهما الملك : اولهما ان تصرف منظمة التحرير الفلسطينية النظر عن كل ما له صلة بتنظيم وتسليح الفلسطينيين في المملكة الاردنية الهاشمية ، وثانيهما ان ينص صراحة ، في خطاب الشقيرى الافتتاحي وفي ميثاق م•ت•ف• ، على ان المنظمة ليست لها اهداف

في الضفة الغربية • وقد قبل الشقيرى الشرطين (٢٦) •

بعد هذا ، امكن ان يرعى الملك جلسة الافتتاح • وفيها خاطب الاعضاء قائلا :
" لقد نذر هذا البلد نفسه ، منذ البداية ، في سبيل امته العربية وتحقيق رسالتها ، ومنذ صهرت قلوب ابنائه ، على شفتي النهر المقدس في تلك الوحدة المباركة الخيرة لم تعد قضية فلسطين بالنسبة لاسرته الواحدة (التشديد من عندنا) ، قضية العرب المقدسة الاولى فحسب ، وانما هي قضية الحياة بشرف وكرامة ، او قضية الموت باباء وشمم " (٢٧) • وبهذا اظهر الخطاب الملكي تمسك الملك بوحدة مملكته • وزيادة في تأكيده ، تجنب الخطاب القصير الذى القاه ذكر منظمة التحرير ، ووجه الكلام للحاضرين مستخدما عبارات من نوع : " ايها الاخوة المواطنون ، يا ابناء فلسطين الاباة " • ولم يسم الملك المؤتمر مرة واحدة باسمه الرسمي ، او بوصفه المؤتمر الفلسطيني الاول • وكلما تحدث عنه استعمل عبارات من نوع : " مؤتمركم العتيد " او " هذا اللقاء الكبير " او " المؤتمر التاريخي " ، ولم يصفه مرة واحدة ، ولو مجرد وصف ، بأنه فلسطيني •

اما الشقيرى فقد اعلن بدوره ، في خطابه الافتتاحي ، انسجاما مع ما اتفق عليه مع الملك ، " ان الوحدة هي الطريق الى تحرير فلسطين ، ومن معاني هذه الوحدة ان انبثاق الكيان الفلسطيني في مدينة القدس ، لا يهدف الى سلخ الضفة الغربية عن المملكة الاردنية الهاشمية ، ولكننا نهدف الى تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية ، ونحن لا نتعرض للكيان الاردني لا من قريب ولا من بعيد " • ثم اتبع هذا الاعلان بتأكيدات تاريخية حين قال : " كانت هذه الديار ، على مر التاريخ ، وطنا واحدا • وما وضعه الاستعمار من حواجز على مدى ثلاثين عاما اعجز من ان يفصم روابط السنين والاجيال " (٢٨) •

والمعروف ان الشقيرى كان ، في خطبه وبياناته ، قبل المؤتمر وبعده ، يدعو الى الوحدة العربية ، وكان ممن يكررون ، كما ذكر في خطابه ، " ان الوحدة هي الطريق الى تحرير فلسطين"•الا ان اعلان مثل هذا الموقف من الضفة الغربية ، وهي جزء من ارض فلسطين لم يكن قد احتل من قبل اسرائيل ، انما جاء من اجل تطمين الملك الاردني واستجابة مباشرة لشروطه (٢٩) •

لقد وصف الشقيرى ، في خطابه ذاك عبارة الكيان الفلسطيني بأنها " تعبير مفجع ، ينطلق من الفاجعة التي حلت بفلسطين ، ولكن يجب ان يكون واضحا ان هذا الكيان ليس كيانا انفصاليا ، فنحن دعاة وحدة ••• [و] اننا ، اذ نجتمع اليوم لبناء الكيان الفلسطيني ، انما نهدف ان نضيف قوة جديدة في الساحة العربية عامة والكيان الاردني خاصة ، [و] يجب ان يكون شعارنا الوحدة الان وفي كل آن وزمان • ومن اجل ذلك ، فان اى عون عسكرى او سياسي او اقتصادى للمملكة الاردنية الهاشمية انما هو عون عسكرى لفلسطين " •

ومهما يكن من أمر ، فان المؤتمر قد افتتح ، وحضره الملك حسين واركان المملكة

الاردنية ، وبدأ اعماله في الثامن والعشرين من ايار (مايو) ١٩٦٤ ، وأعلن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وأقر " الميثاق القومي الفلسطيني " و " النظام الاساسي " للمنظمة ، ثم صار ، بقرار منه ، مجلسا وطنيا ٠

وقد بلغ عدد اعضاء المؤتمر اربعمئة وعشرين عضوا ، منهم مئتان واثنا عشر من ضفتي الاردن ٠

ويهمنا من أعمال المؤتمر الفلسطيني الاول ، في المقام الاول ، ما يتعلق منها بالميثاق القومي ٠ ولقد قدم الشقيرى للمؤتمر مشروع الميثاق القومي والنظام الاساسي ، مشيرا الى انه هو الذى وضعهما (٣٠) ، فقال في خطاب الافتتاح : " انكم لتجدون ، ايها الاخوة ، الهيكل العام للكيان الفلسطيني في مشروعين : الاول الميثاق القومي ، والثاني النظام الاساسي لمنظمة التحرير ٠ وقد وضعت في هاتين الوثيقتين خلاصة تجاربي المتواضعة بشأن قضية فلسطين بالنسبة لشعب فلسطين ، وبالنسبة للامة العربية حكومات وشعوبا ، وبالنسبة للعالم الدولي ٠ وهذان المشروعان مطروحان أمام المؤتمر الوطني للدرس والمناقشة والتعديل والتبديل ، انهما مطروحان للقبول او للرفض ، فاقبلوا ما شئتم ، فان قضية فلسطين هي ملك شعب فلسطين ، وان شعب فلسطين هو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة بشأن قضية فلسطين " ٠

ثم أضاف ، وفي ذهنه حاصل الانتقادات التي وجهت ضد اسلوبه في التحضير لانشاء المنظمة : " ان هناك امرا ثابتا لا يرقى اليه الشك ، ذلك ان الكيان الفلسطيني يجب ان يبنيه شعب فلسطين ، يبنيه بعقله وارادته وعزيمته ٠ ان شعب فلسطين غني بالكفاءات والطاقات ، واخواننا المهاجرون هنا ، يساهمون في بناء وطنهم العربي الكبير باخلاصهم وقدراتهم الخلاقة ، وهم قادرون على بناء كيانهم بأنفسهم ، ومن حق شعب فلسطين ان يبني كيان فلسطين ٠ ان كيان فلسطين لا تبنيه الدول العربية لا متجمعة ولا منفردة ، وليس دور الدول العربية الا ان تيسر قيامه وتدعم كفاحه ، ذلك هو حقنا وذلك هو واجب الدول العربية " ٠ غير ان الشقيرى لم يتوقف عند المعنى الوارد في هذه الفقرة وحده ، بالرغم من انه يستجيب لانتقادات المنتقدين ، وينسجم مع الدعوة لتأكيد دور الشعب الفلسطيني بالذات في تحرير وطنه ، وانما يتبعها مباشرة بالفقرة التالية : " غير ان الحقيقة الصارخة التي يجب الا تغيب عن بالنا ، ان الكيان الفلسطيني لا يكون قويا وثوريا بقوة التعابير التي نكتبها ، ولا بثورية الشعارات التي نطلقها ، ولكنه يكون ثوريا بالامكانات الثورية التي تضعها الدول العربية تحت تصرف الشعب الفلسطيني " ٠ وهي فقرة ، على سداد مضمونها ، ترد استجابة لطروحات القوميين الذين كانوا يتحفظون من اى اتجاه استقلالي فلسطيني ، مما يتعارض ، حين وضع الفقرة في هذا السياق ، مع معنى الفقرة التي سبقتها ٠

ومهما يكن من أمر ، فان المؤتمر افتتح في القدس كما اريد له ٠ وكانت السلطات الاردنية قد تدخلت سلفا ، كما رأينا مثلا في لقاء العقبة ، في فرض بعض القناعات السياسية على المؤتمر ، ووضعت شروطا تخدم وجهة نظرها ومصالحها ، وفرضت عددا

كبيرا من الموالين لها على قائمة العضوية فيه ، وتدخلت بعد ذلك في جزئياته كلها ، بما في ذلك منع عدد من الاعضاء غير المرغوب فيهم من الدخول الى الاراضي الاردنية لحضوره ، واحتجاز آخرين من المقيمين عليها للحؤول دون حضورهم الجلسات . واحيط المؤتمر ، على العموم ، بجو من الارهاب ، لاحق الاعضاء في قاعات الاجتماعات وحجرات الاقامة .

ويمكن القول بأن المؤتمر وقع تحت تأثير عاملين متناقضين : الحماس لابراز الكيان الفلسطيني بأى ثمن ، والخوف من استفزاز الاردن . ومما لا شك فيه ان هذين العاملين اثرا على اسلوب العمل فيه ، فجاء عمله متسرعا .كما ساهما في دفع اعضائه لقبول اى تنازل من اجل انشاء المنظمة . وعلى هذا الاساس ، جاء المؤتمر اقرب ما يكون الى التظاهرة السياسية منه الى المؤتمر الرصين الذى يتوجب عليه ان يناقش ويقرر مستقبل الشعب الفلسطيني .

ومن امثلة هذا التسرع ان المؤتمر عقد جلسة واحدة قصيرة بعد جلسة الافتتاح الرسمية ، تم فيها اعلان تشكيل عدد من اللجان بينها لجنة الميثاق . ثم عقد جلسة واحدة بعد فراغ اللجان من عملها ، جرت فيها المصادقة على مقترحات اللجان ، وغالبا ما كانت المصادقة تتم بالتصفيق من غير مناقشة ، وحتى من غير عد للاصوات .

لجنة الميثاق : من بين هذه اللجان يهمنا هنا عمل لجنة الميثاق ، التي تكونت من اثنين وثلاثين عضوا . ولا تبين الوثائق المتيسرة ما اذا كان احد منهم قد تغيب عن اعمالها ام لا . وكان بين الاعضاء عدد قليل من ممثلي حركة القوميين العرب المعروفين ، وواحد فقط كان ، منذ ذلك الحين ، في " فتح " هو عضو لجنتها المركزية خالد الحسن ، وآخرون اعضاء في المنظمات التي كانت آنذاك ناشئة ، وعدد لا بأس به من انصار النظام الاردني ، وآخرون ممن يمكن وصفهم بأنهم من جماعة الشقيرى ، ومستقلون .

ان الوثائق المتيسرة لا توفر صورة وافية عن مناقشات اللجنة . ولم يكن ممكنا العثور على محاضر تفصيلية او موجزة لعمل اللجنة لدى اية جهة فلسطينية ، بما في ذلك ادارة المجلس الوطني الفلسطيني ومكتب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . والذين تيسرت مقابلتهم من اعضاء لجنة الميثاق رووا ما قر في ذاكرتهم ، وذلك بعد مضي قرابة اربع عشرة سنة على المؤتمر ، ثم ان التقارير الصحافية التي غطت اعماله مما تيسر ايضا الاطلاع عليه ، لم تول المناقشات التي دارت داخل اللجنة الاهتمام المناسب ، وبعضها لم يولها اى اهتمام .

ومع ذلك ، ومما تجمع من الروايات والتقارير ، يمكن تأكيد ما يلي :

- استغرقت اعمال لجنة الميثاق من الوقت اطول مما استغرقته اعمال اية لجنة اخرى ؛ فاستمرت مناقشاتها الى ما بعد الوقت الذى افتتحت فيه جلسة الاختتام العامة .
- النقاط ذات الحساسية الخاصة شرحت للاعضاء في كواليس المؤتمر ، خصوصا تلك

النقاط ذات المساس بالمواقف الاردنية • وافهم الاعضاء ان الاستجابة للشروط الاردنية هي الثمن الذى لا بد من دفعه لكي تقوم المنظمة • لذا ، اجيزت هذه المواد في اللجنة ، ثم في الجلسة العامة ، من غير ان تناقش مطولا •

● لم يثر في اللجنة ، بسبب ما تقدم ،جدل بشأن المادة الخاصة بنفي السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وغزة والحمة ، وان كان الجدل بشأنها قد استغرق اوقاتا طويلة في الكواليس • وثار جدل بشأن المسائل المتعلقة بالحزبية ، وبتعريف اليهودى الفلسطيني ، وبتكوين جيش التحرير الفلسطيني والكتائب الفلسطينية المسلحة •

● لم يجر نقاش طويل بشأن المسائل المرتبطة بالقناعات العامة التي صاغتها المواد الاولى من الميثاق •

● دار نقاش مطول حول العبارات التي تحدثت عن علاقة الوحدة العربية بتحرير فلسطين • ودافع العرب القوميون ، من مختلف الاطراف ، عن وجهة نظرهم بأن الوحدة هي الطريق الى التحرير • ودافع ممثلو المنظمات الفلسطينية الجديدة ، التي تدعو لنهج الكفاح المسلح وتحمل دعوة جنينية الى الاستقلال الوطني ، عن وجهة نظرهم المعاكسة • ثم تدخل احمد الشقيرى ، بعد ان امتد النقاش ساعات طويلة واحتدم بشأن هذه النقطة ، وأقرت الصيغة التوفيقية التي جاءت في مشروع الميثاق •

● لم يجر نقاش مطول بشأن المواد التي تتناول الشؤون الدولية •

● استغرقت مناقشات النظام الاساسي جانبا طويلا من وقت اللجنة •

● كانت اللجنة قد فرغت من مناقشتها مواد مشروعي الميثاق والنظام الاساسي عند منتصف الليل تقريبا ، وتفرق اعضاؤها ، عندما جرى استدعاؤهم من جديد ، من غرف النوم ، بطلب من الشقيرى ، لكي يستبدلوا كلمة " عسكرية " ، حيث وردت في النظام الاساسي ، بكلمة " تحريرية " • وتجدد النقاش حتى صباح اليوم التالي ، ووضعت في النهاية كلمة " تحريرية " بدلا من " عسكرية " ، كما طلب الشقيرى ، تجنبا لحذر الاردن من اية اشارة لانشطة عسكرية فلسطينية •

● قدم مشروع الميثاق مطبوعا في كراس وزع على الاعضاء حمل العنوان التالي : " مشروع الميثاق القومي الفلسطيني ، وضعه السيد احمد الشقيرى ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية " * • وكان المشروع خاليا من المقدمة ، فارتأى اعضاء لجنة الميثاق وضع مقدمة له ، وقد اشترك الشقيرى اشتراكا كاملا في المناقشات التي انتهت بصياغتها • لذا جاءت تحمل طابعا واضحا من مفاهيمه •

وفي ختام مناقشات اللجنة اقرت صيغة الميثاق كما قدمها احمد الشقيرى تقريبا ، مع تعديلات طفيفة ، اذ استبدل حرف " مع " في عبارة " مع سائر الاقطار العربية " بحرف " ب " وصارت " بسائر ••• " واستبدلت كلمة " في مجموعها " بكلمة " معا " •

---

* انظر نصه في الملحق رقم (١) •

وذلك في المادة الاولى من الميثاق * . وحذفت من المادة الرابعة العبارة الاخيرة التي نصها " ... من حيث كيانه وحياته القومية ومستقبله السياسي " بتمامها . وأهمية هذا الحذف ان العبارة وردت في معرض تأكيد حق شعب فلسطين في تقرير مضيره . وأضيف الى المادة السادسة التي ورد فيها : " الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا في فلسطين حتى العام ١٩٤٧ ... " عبارة " بقيمون اقامة عادية " بعد عبارة الذين كانوا . واستبدلت كلمة واحدة في عبارة " سواء من نزح منهم " فحلت كلمة " أخرج " محل " نزح " . وفي المادة الثامنة التي نصت على " ان تنشئة الجيل الفلسطيني الذى لم يولد في فلسطين هو واجب قومي " حذفت عبارة " الذى لم يولد في فلسطين " ؛ فصار المعنى يشمل الجيل كله . وفي المادة التاسعة استبدلت عبارة " جبهة قومية " بعبارة " جبهة وطنية " . وعدلت في المادة الحادية عشرة عبـــارة " ... وتنمية الوعي بوجودها ومناهضة اى من المشروعات الاجنبية التي من شأنها اذابتها او اضعافها " ؛ فصارت : " وان ينمي الوعي بوجوده ، وان يناهض ايا من المشروعات التي من شأنها اذابتها او اضعافها " ، وذلك في معرض الحديث عن المحافظة على الشخصية الفلسطينية . واستبدلت كلمة " حريصون " بكلمة " رهن " في المادة الثالثة عشرة .

وفي المادة الرابعة عشرة ، في معرض الحديث عن واجبات الامة العربية ، استبدلت عبارة " ان تعبئ جميع مواردها المادية والروحية " بعبارة " ان تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية " . واعيد ترتيب الكلمات في العبارة التي تلتها من اجل تمتينها لغويا ، وأضيف لعبارة " تمكينه من تحرير وطنه " كلمات جديدة ؛ فصارت العبارة : " وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة من القيام بدوره في تحرير وطنه " .

وفي المادة السابعة عشرة استبدلت كلمة " مجافاته " بكلمة " مناقضته " . وأضيفت الى مطلع المادة التاسعة عشرة عبارة " يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما " ، وحذفت من عبارة " وان اليهودية بوصفها دينا سماويا جديرا بالتقدير والاحترام ... " الكلمات الثلاث الاخيرة ، وأضيفت الى المادة التاسعة عشرة عبارة " وركيزة للاستعمار " في معرض وصف اسرائيل . وفي عبارة " أهل فلسطين جديرون بعطف الاسرة الدولية ... " ، استبدلت كلمة " بعطف " بكلمة " بعون " ، واستبدلت كلمة " تقتضي " بكلمة " تتطلب " في المادة العشرين .

وفي المادة الثانية والعشرين التي وردت فيها عبارة " يؤمن الشعب الفلسطيني كذلك بالتعايش السلمي ... " حذفت كلمة " كذلك " ، واستبدلت عبارة المطلع في المادة الثالثة والعشرين التي نصت على ان " تنشأ لتحقيق هذا الميثاق منظمة قومية فلسطينية تعرف بمنظمة تحرير فلسطين وتقوم بدورها ... " بعبارة " تحقيقا لاهداف

---

* نصوص مشروع الميثاق مأخوذة من الكراس الذى وزع على اعضاء المجلس (انظر نصه في الملحق رقم ١) .

هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها ..." . واستبدلت عبارة " في جميع الميادين التحريرية والسياسية " بعبارة " في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية ... " ، وذلك في المادة الخامسة والعشرين .

واستبدلت في المادة الثامنة والعشرين عبارة" كيفية اقامة المنظمةومؤسساتها واختصاصاتها ... " ، بعبارة " كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها ... " . وعدلت المادة التاسعة والعشرون ، وكان نصها في المشروع : "يعرض هذا المشروع على المجلس الوطني المنصوص عليه في النظام الاساسي للنظر فيه وبعد اقراره بالصيغة التي يصادق عليها لا يعدل الا بأكثرية الثلثين من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى لها من اجل هذا الغرض " ، وصار النص بعد التعديل : " لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض " .

أما مقدمة الميثاق ، فلم تكن موجودة في المشروع ، وقد اضيفت بتمامها كما سبق ان اشرنا .

ثم اجيزت نصوص المشروع الاخرى كما وردت فيه .

وعندما عرض الميثاق والنظام الاساسي للمناقشة في جلسة المؤتمر العامة ، لم تجر اية مناقشة مستفيضة لهما ، غير ان بعض الاعضاء طالبوا ، في مقاطعات طفيفة ، بتعديل كلمات في الصياغة ، وحتى هذه المقاطعات لم تثر الانتباه وسط جو الضجيج والفوضى الذى سيطر ، من جراء وجود العدد الكبير من الاعضاء ومن غير الاعضاء في قاعة واحدة . وقد اقر كل من الميثاق والنظام الاساسي من قبل المؤتمر من خلال التصويت بما يشبه التصفيق ، ولم يجر احصاء للاصوات ، وبالتالي لم تسجل المحاضر ، ولا الذاكرة ، ما اذا كان هناك معارضون ام لا .

على هذا النحو تم وضع الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومناقشته واقراره .

الفصل الثاني

الميثاق القومي والنظام الأساسي
أفكار المؤسسين وتصوراتهم لدور م.ت.ف.

الميثاق القومي

أقر المؤتمر الفلسطيني الاول * ، الذى انعقد في القدس في الثامن والعشرين من أيار ١٩٦٤ ، قبل ان يتحول الى مجلس وطني ، اعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وصادق على الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

واحتوى الميثاق القومي على مقدمة وتسع وعشرين مادة مرقمة بالتسلسل من غير تبويب ، واحتوى النظام الاساسي على واحدة وثلاثين مادة وزعت على خمسة ابواب :

مقدمة الميثاق

استهل الميثاق ** ، كما جرت العادة بالنسبة للمواثيق الفلسطينية حتى ذلك الوقت ، بعبارة : " بسم الله الرحمن الرحيم " . ثم وردت تحت عنوان " مقدمة " جمل كونت فقرة واحدة متصلة هي المقدمة كلها .

وبعد الاستهلال وردت عبارة . " نحن الشعب الفلسطيني ... " ، وليس : نحنُ ممثلي الشعب الفلسطيني ، كما كان ينبغي ان يقال ، وكما كان الاستهلال في الميثاق او العهد الذى وضعه المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس ، الذى انعقد في مدينة نابلس في آب ١٩٢٢ .

وقد يظن ان ايراد عبارة الاستهلال على هذا النحو المبالغ فيه تمّ صدفة او نتيجة

---

* هو الاول بعد سنة ١٩٤٨ . وبهذه التسمية غاب ذكر المؤتمرات السبعة السابقة التي انعقدت قبل التاريخ المذكور . اما لماذا سمي الاول ولم يسم الثامن ، فان الذين سألناهم فوجئوا بالسؤال ، وكأن المسألة كانت غائبة عن بالهم حين وضعوا التسمية .

** انظر نصه الكامل في الملحق الثاني .

سهو . غير ان الارجح انه تمّ بقصد الامعان في تأكيد صفة المؤتمر في وجه الانتقادات العديدة التي وجهت للذين حضروا له ، متهمة اياهم بأن مؤتمرهم لا يمثل الشعب الفلسطيني ؛ وهي مغالاة اتصف بها ، بصورة عامة ، مسلك واضع مشروع الميثاق ، بأسلوبه المميز الذى اعتاد ان يحل الخطابة والتأكيدات اللفظية محل الواقع ، كلما كان الواقع قليل الاستجابة للرغبات والمطامح .

اما جمل المقدمة الاخرى ، على قلتها فتميزت بالطابع الانشائي . وخلت المقدمة ، التي استهدفت ايجاز التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني ، من اى تحليل معمق ، بل خلت من اى تحليل على الاطلاق ؛ الامر الذى يعكس ، بين ما يعكسه ، الطريقة التي وضعت فيها المقدمة ، حيث صيغت اثناء مناقشات لجنة الميثاق . ووصفت تسع وعشرون كلمة من كلمات المقدمة ذلك التاريخ برمته ، وقالت ، بانشائية خطابية ، ان الشعب الفلسطيني هو الشعب " الذى خاض معارك ضارية من اجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته ، والذى قدم ، عبر السنين ، قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين ، وسطر أروع صفحات البذل والتضحية والفداء " . فيحين وصفت جمل قليلة اخرى ، بالانشائية ذاتها ، صمود الشعب الفلسطيني في وجه المحن التي تعرض لها عبر تاريخه ، وذلك في تسع وعشرين كلمة هي كل ما قيل عن صمود هذا الشعب " الذى تألبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان وتآمرت عليه قوى الصهيونيةً العالمية والاستعمار وعملت على تشريده واغتصاب دياره واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته ، فما استكان ولا لانت له قناة " .

وتحدثت جمل ، هي الاخرى قليلة ، عن عزم هذا الشعب على متابعة النضال ، ووصفته خمس وثلاثون كلمة بأنه الشعب " الذى آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته ، وصمم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من اجل متابعة نضاله والسير قدما على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل " .

ثم عددت المقدمة الاسباب التي جعلتنا " نحن الشعب العربي الفلسطيني ، نملي هذا الميثاق القومي الفلسطيني ونعلنه ونقسم على تحقيقه " ، وأوردتها بالتسلسل التالي :

" استنادا الى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله ، وهو الحق الذى اقرته الاعراف والمواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة ،

" وتطبيقا لمبادئ حقوق الانسان ؛

"وادراكا منا لطبيعة العلاقات الدولية بمختلف ابعادها ومراميها ؛

" واعتبارا للتجارب التي حلت في كل ما يتعلق بأسباب النكبة وأساليب مجابهتها ،

" وانطلاقا من الواقع العربي الفلسطيني ، ومن اجل عزة الانسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة ؛

" وشعورا منا بالمسؤولية الخطيرة الملقاة على عاتقنا " .

وهذه كلها ، كما يمكن ان نلاحظ ، اسباب وجيهة . الا ان الجمل التي عبرت

عنها ستها ممّا ولم تتعمق فيها . والحقيقة ان الميثاق كان يمكن ان يوضع بغير مقدمة . اما وقد وضعت له مقدمة ، فقد كان من المفروض ان توضح ، قبل اى شيء آخر وأهم من اى شيء ، الاسباب والدوافع التي أملت ضرورة اعادة بناء الكيان الوطني للشعب الفلسطيني ، وان تتناول كل ما يتعلق بهذه النقطة بتحليل اكثر عمقا واقناعا ، كما كان من المفروض ايضا ان تتحدث المقدمة عن طبيعة هذا الكيان وعن اهدافه . الا ان غلبة الطابع الانشائي ، وقصور المفاهيم واختلاطها حول الكيان ، واقتران ذلك اصلا بعدم الحماس لفكرة الكيان المستقل لدى واضع مشروع الميثاق ، هذه الاسباب كلها أتت بهذه المقدمة التي لا تغني ولا تفيد .

وقد عكست المقدمة ، بالفعل ، حصيلة خبرة احمد الشقيرى الذى اشرف على وضعها . وهي خبرة استمدها عموما من نشاطه الحقوقي خارج الامم المتحدة وداخلها . لذا لم يكن صدفة ان تحرص هذه المقدمة ، وهي تعدد الاسباب آنفة الذكر ، على ان تورد في أولها الاشارة الى الاعراف والمواثيق الدولية ، وبالذات الى ميثاق الامم المتحدة ، وان تضعها في مستوى حق " استرداد الوطن السليب بكامله " . كما لم يكن صدفة ان تتلوها مباشرة الاشارة الى مبادىء حقوق الانسان والى طبيعة العلاقات الدولية ، بينما تأتي الاشارة الى الواقع العربي الفلسطيني والمسؤولية القومية ، بعد ذلك لا قبله .

ومما يلفت النظر ، عند قراءة المقدمة ، ان اسلوب صياغتها ينتمي الى عصر سبق ذلك الذى وضعت فيه ؛ فالتعابير المعاصرة ، التي كانت قد اصبحت في العام ١٩٦٤ شائعة ، في الادبيات الفلسطينية الاخرى ،غائبة عنها . حتى ان عبارة التحرر الوطني غابت عن المقدمة وحلت محلها عبارة " استرداد الوطن السليب " التي كانت قد شاعت بعد سنة ١٩٤٨ ، واستخدمت عندما وحيثما كانت البكائية هي الطابع الغالب على الادبيات الفلسطينية . ومثلها عبارات بكائية كثيرة من نوع " استباحة حرماته " و " انتهاك مقدساته " ؛ وعبارات مجردة ، من نوع " عزة الانسان الفلسطيني " و " حقه في الحياة الحرة الكريمة " وردت من غير مضمون محدد . وانطبق الاسلوب ذاته على الحديث عن الصهيونية والاستعمار : فقد تألبت على الشعب الفلسطيني ، وفق عبارات المقدمة ، " عوامل الظلم والشر والعدوان " و " تآمرت عليه قوى الصهيونية والاستعمار " ، من دون وصف لمضمون الالفاظ المطلقة او تحليل لطبيعة الصهيونية والاستعمار ، لا سياسيا ولا اقتصاديا .

تجاهل اسرائيل والدول الاستعمارية والدول الاشتراكية

يلفت النظر في المقدمة ، خلوها من اية اشارة الى اسرائيل . وفي اعتقادنا ان لذلك سببين :

الاول : هو التعفف ، الذى كان سائدا آنذاك ، عن ذكر اسم اسرائيل ، وهو تعفف يعكس ، في جوهر الامر ، عدم الاعتراف بشرعية قيامها . كما يعكس ، في الوقت

نفسه ، الرغبة في تجاهل وجودها ذاته ، مثلما يعكس المحاولات الواعية او غير الواعية لاغماض العيون عن هذا الوجود وايثار الراحة والاحساس المضلل بالطهرية ، بدل التعب في التقصي عنه وعما يحتويه . ان الخلط بين ما هو مفهوم ، وهو رفض الاعتراف بشرعية وجود اسرائيل وبشرعية انشائها ، وبين ما هو تضليل ، وهو رفض الاعتراف بوجودها ذاته ، هذا الخلط كان يعكس خللا في الفكر السياسي لدى معظم فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية ، وقد نجمت عنه اخطاء كثيرة في فهم طبيعة الكيان الصهيوني ومكونات وجوده وأوجه ضعفه وقوته ، وفي اعداد خطط مجابهته وفي العمل لزيادة فعاليتها . ويمكن القول بأن بعض مظاهر هذا الخلل وبعض آثاره ما زالت قائمة الى اليوم .

والثاني : هو اعتياد المطابقة بين اليهودية والصهيونية واسرائيل في الادبيات الفلسطينية ، بحيث يغني ذكر واحدة منها عن الاخريين . وقد لاحظنا كيف ذكر مشروع الميثاق ، في مادته الثانية عشرة ، " اليهودية " بوصفها دينا سماويا جديرا بالتقدير والاحترام ، وان النص على جدارتها بالتقدير والاحترام حذف عند اقرار المادة . فاذا اخذنا بعين الاعتبار انه لا توجد بين الفلسطينيين تيارات تعادي اليهودية كدين سماوي او تقلل من احترامها ، امكن ان نستنتج ان نفي صفتي التقدير والاحترام فرضه اقتران اليهودية بالصهيونية في الذهن آنذاك . وهذا يعني ان نفي الصفتين عن اليهودية قصد به نفيهما عن الصهيونية وبالتالي عن اسرائيل . ولا شك في ان هذا الاقتران ، سواء كان واعيا او غير واع ، قد ساهم في عرقلة وتأخير عملية التعرف على طبيعة كل منهما على حدة ، وعلى طبيعة الروابط القائمة بينهما كما هي بالفعل ، لا كما هي متوهمة . كما عرقل عملية اخرى مرتبطة بهذه ، وهي عملية التمييز بين ما هو يهودي صرف ، وما هو يهودي صهيوني غير اسرائيلي ، وما هو يهودي اسرائيلي ، وما هو صهيوني اسرائيلي، بما يجمع ايا منها بالاخر او يفرقه عنه .

كما يلفت النظر في المقدمة خلوها ، ايضا ، من تسمية الدول الاستعمارية ، التي اسهمت بقسط كبير في بناء اسرائيل ، بأسمائها . وقد يكون الامر صدفة مبعثها الحرص على الايجاز ، الا انها صدفة تثير الدهشة ان يتجنب واضعو أول ميثاق وطني فلسطيني ، بعد قيام اسرائيل ، ذكر بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية باسميهما ، وهما الدولتان اللتان لعبتا دورا كبيرا في احلال النكبة بالشعب الفلسطيني . وهنا يجدر ان نلاحظ ايضا ان المادة التاسعة عشرة من مشروع الميثاق ، كما قدمه احمد الشقيري ، وصفت اسرائيل بأنها طليعة حركة هدامة هي الحركة الصهيونية ، ولكنها لم تصفها بأنها ركيزة للاستعمار ، وان الوصف الاخير اضيف الى المشروع عند مناقشته في اللجنة .

ويلفت النظر في المقدمة ايضا انها ، وهي تتحدث عن " طبيعة العلاقات الدولية " ، لا تقدم ولو وصفا موجزا لهذه العلاقات ، ولا اشارة الى الدول والكتل الدولية ، متعددة ومختلفة المواقف من قضية فلسطين وكفاح شعبها . وهي لا تقول ، بالتالي ، شيئا عن كتلة الدول الاشتراكية ، وعن كتلة دول عدم الانحياز وعن ادوارها

في مجابهة الصهيونية والاستعمار •

وهنا ، خصوصا فيما يتعلق بالدول الاشتراكية ، لا يمكن ان يقع هذا الاغفال صدفة ، كما ان مبعثه لم يكن الايجاز ، وانما هو تعبير عن موقف سلبي من واضع مشروع الميثاق تجاه هذه الدول ؛ ذلك ان حضور الدول الاشتراكية ، في السنة التي وضع فيها الميثاق ، في الحياة السياسية الدولية ، وفي الحياة السياسية العربية ، كان قد اصبح اكبر من ان يتم اغفاله بمجرد الصدفة • وسنرى ان اغفال الدول الاشتراكية ، بما هو تعبير عن سلبية الموقف تجاهها ، انسحب لا على المقدمة وحدها ، بل على مواد الميثاق بعد المقدمة ، حتى فيما يخص المواد التي توجب طبيعتها التمييز بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية ، مما يؤكد كونه جاء تعبيرا عن موقف سلبي متعمد •

هذه السلبية لا يمكن ان ننسبها لتأثير الدول العربية التي كان لها نفوذ على مؤسس منظمة التحرير ؛ اذ من المعروف ان الدول التي كان من الممكن ان تمارس تأثيرا على المنظمة هي : الجمهورية العربية المتحدة التي كانت علاقاتها بالدول الاشتراكية قد توثقت في ذلك الحين ، بل كانت تمر بفترة من فترات ازدهارها ، بعد الاتفاق على برامج المعونة لبناء السد العالي والتصنيع والمساعدات العسكرية وغيرها (٣١) ؛ والجمهورية العربية السورية ، التي كان يحكمها حزب البعث العربي الاشتراكي • وكان الحزب في ذلك الوقت قد خرج ، قبل اشهر فقط ، من مؤتمره القومي السادس ، الذى أقر ان العلاقة مع الدول الاشتراكية علاقة استراتيجية لا بد من توطيدها لصالح الكفاح الوطني والاجتماعي العربيين (٣٢) • أما المملكة الاردنية الهاشمية ، فقد كانت مشغولة بأمور اخرى طلبت حذفها او جعلها ضمن الميثاق ، ولم تكن معنية بهذه النقطة ، ولم يقل احد انها اشترطت اغفالها • كما كانت علاقات مؤسسي المنظمة مقطوعة مع المملكة العربية السعودية ، التي لم تعترف بالمنظمة ، مما ينفي ممارستها ، او حقها في ممارسة التأثير بالتدخل في صياغة ميثاق المنظمة او تحديد مواقفها وسياستها •

وفي ضوء ما تقدم ، يصح القول ، اذن ، بأن سلبية المقدمة ، وكذلك الميثاق كله ، تجاه الدول الاشتراكية ، تجد تفسيرها فقط في طبيعة مواقف واضع الميثاق وفي بنية المؤتمر الذى اقره •

ومن المدهش ان ممثلي الاوساط اليسارية ، على قلتهم في المؤتمر ، لم يتوقفوا عند هذه النقطة ، ولم يعترضوا على هذه السلبية • ولعلهم ، هم الاخرون ، او لعل معظمهم ، كانوا أميل الى السلبية ، لاسباب تلتقي هنا مع بعض اسباب اغلبية الاعضاء ممن ينتمون الى البرجوازية والاوساط المتأثرة بها • واذا كانت البرجوازية تتعمد اغفال الدور الايجابي للدول الاشتراكية ، وتفعل ذلك انطلاقا من ذرائع شتى ، فقد كانت اوساط يسارية عديدة تضع موافقة الاتحاد السوفياتي على قرار التقسيم واعترافه مع عدد من الدول الاشتراكية الاخرى باسرائيل ، عقبة امام التعاون مع هذه الدول • الا ان ذلك الموقف يظل مثيرا للدهشة • وقد استطاعت تنظيمات فلسطينية سبق وجودها وجود منظمة التحرير ان تتجاوز تلك العقبة حتى في ذلك الوقت المبكر ، وان تقيم اوثق

العلاقات مع مثيلاتها في الدول الاشتراكية ، كما فعل الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، والنقابات العمالية .

غياب الاستقلال الفلسطيني

شيء آخر مما غاب عن المقدمة ايضا يلفت النظر فيها ، هو خلوها من الاشارة الى الاستقلال الفلسطيني ، سواء الاستقلال الوطني في دولة خاصة بالشعب الفلسطيني او استقلال منظمة التحرير ، كمنظمة تمثل كيان هذا الشعب ، عن الدول العربية . وهذا الاغفال لم يأت هو الاخر صدفة ولا نتيجة السهو او الرغبة في الايجاز . لقد نشأت المنظمة وسط ظروف وملابسات املت انشاءها وسبق ان اشرنا الى اهمها ، وحكمتها عند تشكيلها رغبة عربية غير معلنة ، الا انها سافرة ، في الا تكبر ولا يكبر دورها الى الحد الذى يتجاوز الهامش المشترك لسياسات الدول العربية المعنية بانشائها ، او يتجاوز السياسات المنفردة لهذه الدول . والذين تولوا مسؤولية العمل لانشاء المنظمة من الفلسطينيين لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالحديث جهارا عن استقلاليتها عن الدول العربية ، او عن حقها في التفرد برسم السياسة الخاصة بها ، اذا كان من شأن تلك السياسة ان تتعارض مع مصالح الدول العربية النافذة . وكثير من هؤلاء ، وعلى رأسهم الشقيرى رئيس المنظمة ، كان وزنهم السياسي مستمدا بالدرجة الاولى من قبول دولة عربية او عدد من الدول العربية أو من مساندتها لهم . واذا كانت لهم شعبية خاصة بين الفلسطينيين فلم يكن لهم ، عدا السمعة ، قوى منظمة مستعدة لان تسندهم بفعالية اذا اختلفوا مع دول عربية نافذة ، او حاولوا انتهاج سياسة تميزهم عنها فاصطدموا بها بسبب هذا .

وفي ظروف نشأة المنظمة كانت الدعوة الى الاستقلال الفلسطيني ، بحد ذاتها ، تعد مجازفة وخروجا فظا عن المألوف ؛ حتى ان الاشارة الوحيدة التي قد تنم عن الرغبة في الاستقلال ، والتي وردت في المادة الرابعة من مشروع الميثاق ، حذفت عند اقراره . فالمادة المشار اليها نصت على ان " شعب فلسطين يقرر مصيره بعد ان يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره من حيث كيانه وحياته القومية ومستقبله السياسي " . مما يعني امكانية وجود كيان فلسطيني بعد التحرير وتقرير المصير ويحمل احتمال الدعوة الى الاستقلال . وقد اقرت العبارة الاولى من المادة وحذفت تلك التي قد تثير " شبهة " الدعوة الى الاستقلال . واذا كان هذا هو مدلول حذف عبارة كهذه من احدى مواد المشروع ، فان المدلول ذاته يعطيه ورود صفة " الاجنبية " لوصف المشروعات التي تستهدف اذابة الشخصية الفلسطينية . فهذه الصفة : " الاجنبية " تستخدم في الادبيات الفلسطينية لتعني الدول والجهات غير العربية ، ووضعها في سياق استنكار مشروعات الاذابة يوحي بأن الذوبان الفلسطيني في المحيط العربي ليس اذابة للشخصية الفلسطينية . أما حذف هذه الصفة من مشروع المادة عند اقرارها ، فانه يؤكد ضرورة مناهضة مشروعات الاذابة ايا كان مصدرها ، وقد فرضته الارادة العميقة التي

فرضت تعزيز الشخصية الفلسطينية ، وهي ذاتها التي اوقعت العرب القوميين ، فلسطينيين وغير فلسطينيين ، في تناقض جلي بين طروحاتهم القومية العربية ، وبين الحاجة لابراز الشخصية الفلسطينية وتعزيزها باتجاه الكيان ، وهو تناقض ما يزال قائما ، بهذا المقدار او ذاك ، في مواقف العديد منهم الى اليوم .

وفي الوقت الذى وضع فيه الميثاق القومي الفلسطيني ، كانت الدعوات القومية هي الرائجة في المنطقة . وقد اختلطت فيها المفاهيم بين الطروحات القومية المتبقية منذ عهد قيادة الاقطاع والبرجوازية للحركة القومية العربية ، ايام الثورة ضد الاتراك ، والطروحات القومية لممثلي الفئات البرجوازية الصغيرة المقبلة على قيادة الحركة القومية العربية ، بالاضافة الى ان الطروحات الجديدة حملت كل ما لدى هذه الفئات من رومانسية ثورية كانت متأججة في ذلك الوقت ، كما حملت ايضا ما لدى الحركة القومية العربية بفرقائها كافة ، من مفاهيم اوجدها واقع التجزئة الذى كان موضع شكوى ، وقيام اسرائيل ودورها المستمر .

كان واقع التجزئة يفرض ثقله ، كما كان وجود اسرائيل وانتصاراتها العسكرية وانجازاتها التوسعية تفرض ثقلها على ذهن وممارسات العرب القوميين . وكثيرا ما كانت استجاباتهم تتسم بالمزايدة والمغالاة في اعلان " الوحدوية " العربية ، بحيث تصبح الدعوة الى الاستقلال متهمة . وللمزايدة والمغالاة هاتين ، في واقع الامر ، وظيفة التعويض اللفظي عن العجز عن التصدى للواقع المشكو منه بأساليب وامكانيات فعالة ، ولهما ، في حالات عديدة ، وظيفة التعمية على المصالح التي تقعد اصحابها عن هذا التصدى ; وهؤلاء يستخدمون الاقوال وحدها لتضليل الرأى العام وصرف انتباهه عن المشاكل السياسية والاقتصادية وغيرها ، التي يعاني منها بسبب وجودهم وممارساتهم وسياساتهم الحقيقية ، وليست المدعاة . فالذين كانوا في السلطة ، على سبيل المثال ، من بين اصحاب هذه الطروحات ، كانوا يسلكون مسلكا اقليميا ممعنا في الاقليمية والاستقلالية * ، معبرين بهذا عن مصالحهم المستجدة في بلدانهم . وكانوا في الوقت نفسه يقولون كلاما ممعنا في دعوته الى تجاوز الاقليمية ، معبرين بهذا عن رومانسيتهم الثورية او عما كان قد بقي منها ، او متسترين على ما تشكو منه الجماهير بسببهم. وكثيرا ما انصب الجهد الكلامي لهؤلاء على فلسطين والشعب الفلسطيني ، حيث الكلام ينصب بغير حساب ، فليس في فلسطين دولة تربطها مصالح بالدول الاخرى ، وشعبها مشتت وهو في متناول سلطات الاقطار العربية التي لجأ اليها او اقام

---

* لم تقم الوحدة بين سوريا والعراق حين كان يحكمهما حزب واحد ذو قيادة واحدة سنة ١٩٦٣ . و " الوحدة العسكرية " التي اعلنت بينهما لم تعمر ، والتعاون الوحيد الذى تمّ بين جيشي البلدين تمّ في اطار حملة عسكرية على المناطق الكردية في شمال العراق . وحين كانت مصر وسوريا تشكلان اقليمين في دولة واحدة لم تزد حجوم التعاون الاقتصادى بينهما بمقدار ملموس عمّا كانت عليه حين كانتا دولتين مستقلتين .

تحت ادارتها . ولذا صار الحديث عن عروبة فلسطين وعن قومية المعركة من اجل تحريرها والمغالاة فيه ، بما يفوق بكثير الاعدادات الواقعية التي يستند اليها ، البديل اللفظي عن " نقص العروبة " ، ان جاز التعبير ، في ممارسات العرب القوميين في بلدانهم . حتى ان عبارة " المتاجرة بقضية فلسطين " صارت من اكثر العبارات شيوعا في اوساط المتألمين من هذا الواقع . يضاف الى ذلك الاثر الضار للخلافات المتلاحقة والمتكررة بين الفرقاء القوميين ، لانها تحفز المغالاة والمزايدة ، لسهولة استخدامهما كسلاح في الخصومات والمعارك السياسية بينهم .

وفي الفترة التي سبقت انشاء منظمة التحرير الفلسطينية بالذات ، كانت الخلافات بين الفرقاء القوميين قد بلغت احدى ذرواتها ، وكانت الحملات السياسية والصدامات قد احتدمت بين تيارين رئيسيين من تيارات العرب القوميين ، هما : الناصريون والبعثيون الاشتراكيون . وبلغت الخصومة بينهما حد التصفيات والصدام المسلح في كل من مصر التي يحكمها الناصريون وسوريا والعراق اللذين يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي * . وأججت هذه المعارك الحديث عن القومية العربية ، وعن قومية المعركة من اجل تحرير فلسطين .

أما المؤتمر الفلسطيني الاول ، الذي انعقد في ظل الخلافات ، وفي فترة تهدئة قصيرة للمظهر اللفظي فيها ، فقد ضم عددا من الكتل والاتجاهات الرئيسية :

اولها : الكتلة الاقرب الى فكر ومواقف الشقيري ، وقد تأثرت مواقفها وطروحاتها القومية بفكر ثورة ١٩١٧ العربية ضد الاتراك ، بينما كانت واقعة ، في الوقت نفسه ، لاسباب عملية محضة ، تحت تأثير حاجتها لمساندة السلطات والقوى العربية الناصرية .

والثانية : هي الكتلة التي تمثل الفرقاء الناصريين الفلسطينيين ، ذوي النفوذ الواسع آنذاك لدى الرأي العام الفلسطيني ، والتي كانت مضطرة ، من جهة ، الى مساندة الشقيري بحكم موقف مصر منه ، وكانت ، من الجهة الاخرى ، تختلف معه في الفهم والطرح .

والثالثة : هي الكتلة التي كانت تضم بعثيين وبعثيين سابقين . وكانت هذه الكتلة صغيرة في المؤتمر ، وتستند الى تأثير سوريا التي لم يكن الشقيري يمحض حكومتها الود ، وكان بحكم رأيه الخاص بحزب البعث العربي الاشتراكي ، وبحكم صلاته

---

* في ١٧ نيسان ١٩٦٣ ، بعد قرابة شهرين من وصول حزب البعث الى الحكم في العراق ، وشهر من وصوله الى الحكم في سوريا ، وقع ميثاق لتوحيد مصر وسوريا والعراق ، الا ان توقيعه لم يخفف من حدة الخلاف . وقد انتهى الامر الى قيام محاولة انقلاب ناصرية مسلحة في ١٨ تموز ١٩٦٣ في دمشق ، افشلها البعثيون ، والى اقدام المشير عبد السلام عارف ، بمعونة كاملة من الناصريين ، على اقصاء البعثيين عن الحكم في العراق . وردا على احداث سوريا قامت سلطات مصر بطرد الطلبة العرب المؤيدين للبعث من مصر ، وبسجن او طرد الكوادر البعثية من قطاع غزة .

الناصرية ايضا ، يسعى لتقليص دورها ونفوذها ما وسعه ذلك . وقد ضمت قائمة اعضاء المؤتمر ١٢ عضوا ينتمون لحزب البعث العربي الاشتراكي ، وعند انعقاده منعت السلطات الاردنية عددا منهم من الوصول الى القدس . وهذه الكتلة ، مثلها مثل كتل الفرقاء الاخرين كانت ، من منطلقات معارضة الاقليمية ، تعارض الاستقلالية الفلسطينية .

والرابعة : هي الكتلة التي كانت تضم اعضاء من منظمات الكفاح المسلح ، التي لم يكن قد جرى اعلان تكوينها بعد ، وكانت هذه اصغر الكتل (٤ من فتح يصلون الى ١٢ اذا اضيف اليهم المؤيدون ، على سبيل المثال) (٣٣) .

وهكذا يصبح مفهوما لماذا غاب " الاستقلال الفلسطيني " ، بأى معنى من معانيه ، عن هذا المؤتمر وعن مقدمة الميثاق .

مواد الميثاق

ذكرنا ان الميثاق اشتمل على تسعة وعشرين مادة ، وان هذه المواد ادرجت بعد المقدمة بغير تبويب . الا ان عدم تبويبها لا ينفي ان كل مادة او عدد من المواد قد ركزت على نقطة معينة من النقاط العديدة التي اشتمل الميثاق عليها . وسنتناول هنا هذه النقاط بالتتابع طبقا لتسلسل المواد .

عروبة فلسطين : بادرت المادة الاولى لتقول ، قبل اى شيء آخر ، ان " فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الاقطار العربية الاخرى التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير " . وهذا النص ، الذى ورد في أول مواد الميثاق ، يعكس الجو الذى وصفناه آنفا . ففلسطين " وطن عربي " دفعة واحدة ، وليست جزءا من الوطن العربي ، كما هو واقع الحال حين تؤخذ اوليات علم الجغرافيا في الحسبان . ولو قارنا هذا النص بأمثاله في نصوص الدول العربية ، التي كانت دساتيرها او مواثيق احزابها الحاكمة تتضمن نصوصا مماثلة ، لرأينا طابع المغالاة الشديد الذى تحمله هذه العبارة . فالدستوران السوري والمصري ، كانا ينصان على ان سوريا او الشعب العربي السورى ، او مصر او الشعب العربي المصري ، جزء من الوطن العربي او من الامة العربية . اما في الميثاق القومي الفلسطيني ، فان اللفظ يتجاوز ذلك .

اما المادة الثانية ، فقد نصت على ان " فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ " . وهذا النص على وحدة فلسطين الاقليمية التي لا تتجزأ ليس موجها ، بطبيعة الحال ، ضد دعوة الوحدة العربية ، وانما أملته الحاجة الى تأكيد الوحدة الاقليمية لفلسطين في وجه التجزئة التي اوجدها قيام اسرائيل على جزء من ارضها . وهو ، ايضا ، ليس موجها ضد الضم الاردني للضفة الغربية او الادارة المصرية لقطاع غزة . وهذه نقطة توضحها المادة الثالثة ، التي نصت في مطلعها على ان " الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ... " ، فتمّ بهذا النص التحصن المقصود ضد المطاليب الصهيونية في ارض فلسطين ، مع تجنب المساس بدعوة الوحدة العربية . وكأنما خشي الميثاق ان يقع اى

التباس ، حين يقترن التأكيد على الوحدة الاقليمية لفلسطين بكون الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق فيها ، وان يعطي الاقتران الانطباع عن امكانية تفرد الشعب الفلسطيني في وطنه ، ولذا فان المادة الثالثة تقول بعد جملة المطلع : " وهو [اى الشعب الفلسطيني] جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، يشترك معها في آمالها وآلامها وفي كفاحها من اجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة " • ولو لم يكن المقصود هو نفي احتمال وقوع هذا الالتباس لتوجب ان يرد النص الاخير في مادة مستقلة ، كما تقتضي طبيعته ؛ ذلك ان كون الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق في وطنه ، بما هو تأكيد ضد المطالب الصهيونية في الوطن ، شيء ، وكونه جزءا لا يتجزأ من الامة العربية شيء آخر • أما ورود النصين في مادة واحدة ، فقد أتم نفي شبهة الدعوة الى استقلال فلسطين •

تقرير المصير : ونصت المادة الرابعة على ان " شعب فلسطين يقرر مصيره بعد ان يتمّ تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره "• وهذا النص موجه هو الاخر ضد الاغتصاب الصهيوني لفلسطين ، وفيه تستوقفنا امور ذات مغزى في التدليل على طبيعة الفكر الذى وضع الميثاق • اول هذه الامور ان تقرير المصير سيتم بعد تحرير الوطن ، مما يعني انه ليس جزءا من عملية التحرير • وبهذا يعطي الميثاق لتقرير المصير مضمونا حقوقيا مجردا ، او بعبارة ادق ، مضمونا قانونيا ليس الا ، لانه يجرده من كونه التتويج الطبيعي لعملية التحرير والمتضمن فيها منذ ابتدائها ؛ وثانيها ان تقرير المصير يرد هنا بغير تحديد ، وبصفة خاصة ، من غير ان يدل على انه سيتم في دولة مستقلة او في ظل سلطة وطنية • بل ان النص الذى لا ينسى ان يشترط ان تقرير المصير سيتم " بعد تحرير وطنه " يفوته ان يؤكد انه سيتم في هذا الوطن ؛ وثالثها ان عبارة " بعد ان يتم تحرير وطنه " ، التي ستتكرر على هذا النحو في عدة مواد اخرى ، هي البديل لعبارة كان ينبغي ان تقول : " بعد ان يحرر وطنه " ، لو كان الميثاق حريصا على التأكيد بأن الشعب العربي الفلسطيني هو المسؤول عن تحرير وطنه • غير ان الميثاق يعتبر الامة العربية بأسرها مسؤولة عن تحرير فلسطين ، ويكتفي فيما يخص عملية التحرير بأن يكون الشعب الفلسطيني من المشتركين فيها ، مما يجعل نص هذه المادة يشير اكثر من غيره الى طبيعة العقلية التي وضعته ؛ فالفهم الجدلي غير وارد ، فضلا عن ان يرد الفهم الجدلي المادى بالذات ، وتقرير المصير ، طبقا للميثاق ، وكما رأينا انفا ، ليس التتويج الطبيعي لعملية التحرير الوطني بكاملها ، وانما هو الاعلان القانوني عن اختيار اسلوب العيش في الوطن بعد تحريره • وقد تضمنت المادة العاشرة ، كما سنرى بعد قليل ، نصا يؤكد ذلك بجلاء شديد •

بين الشخصية والجنسية : ونصت المادة الخامسة على ان " الشخصية الفلسطينية صفة اصيلة لازمة لا تزول ، وهي تنتقل من الاباء الى الابناء " • والمعروف ان الحديث عن الصفة التي لا تزول والتي تنتقل من الاباء الى الابناء كان ينبغي ان يتناول الجنسية الفلسطينية بما هي صفة لكل فرد تنتقل من الاب الى الابن وليس الشخصية الفلسطينية بما هي تمييز لشعب بأسره • فلماذا خصص الميثاق احدى مواده ، كما نرى ، للحديث

عن الشخصية الفلسطينية ، التعبير الذى كان قد اصبح شائعا ومقبولا ، حين توجب ان يتحدث عن الجنسية ولم يخصص مادة او كلمة عن هذه الاخيرة ؟ ان فهم ذلك ليس مستعصيا في ظل معرفتنا للعقلية التي سيطرت على الميثاق.فالحديث عن جنسية فلسطينية لم يرد لسببين : اولهما ان تحديد الجنسية الفلسطينية كان سيوقع المنظمة في اشكالات مع المملكة الاردنية الهاشمية ، التي منحت الجنسية الاردنية لسكان الضفة الغربية وللفلسطينيين الاخرين الذين نزحوا الى الضفة الشرقية . اذن ، فان تأكيد الجنسية الفلسطينية كان من شأنه ان يستفز السلطات الاردنية ، او ان يدفع الى التمييز بين الفلسطينيين الذين حملوا جنسية المملكة والاخرين الذين لم يحملوها ; وثانيهما ، ان الحديث عن جنسية فلسطينية كان سيؤدى او يشير الى المواطنية الفلسطينية . والمواطنية تكون في دولة . وهذا ما تجنب الميثاق الحديث عنه ، وما ادى به الى تجنب الحديث عن الجنسية .

وسواء صح ان غياب الحديث عن الجنسية تولد من السببين آنفي الذكر ، او لم يصح ، فانه يسترعي الانتباه في الاحوال كلها . وهو ، مثل امور اخرى غابت عن الميثاق ، لم يكن من الممكن ان يتم بسهولة لولا طغيان الرغبة في بناء المنظمة ، اى منظمة ، وبأى ثمن .

وفي الوقت الذى وضع فيه الميثاق ، كان مئات ألوف الفلسطينيين ، شأن ملايينهم اليوم ، يحملون بالفعل الجنسية الفلسطينية بحكم كونهم فلسطينيين ، وبحكم القوانين المعمول بها في البلاد العربية ايضا (باستثناء الاردن ، واسرائيل التي فرضت جنسيتها على الفلسطينيين العرب فيها) ، وهم سكان قطاع غزة واللاجئون في الدول العربية وغيرها . وكان الاتجاه الكاسح بين الفلسطينيين هو رفض التجنس بغير جنسيتهم الوطنية ، كما كانت قوانين البلاد العربية تمنع الفلسطيني من تغيير جنسيته او لا تشجعه على ذلك .

فلماذا غاب الحديث عن الجنسية الفلسطينية في الميثاق ، ولماذا استبدلت بالعبارة الاخرى التي لا تؤدى الغرض ذاته ، وهي عبارة الشخصية الفلسطينية ، ان لم يكن السبب هو تعمد تجنب الخوض في حديثها حتى لا يقود الى حديث الدولة المستقلة ؟

ولنقرأ نص المادة التالية ، وهي السادسة ، الذى يؤكد ان هذا الاستنتاج صحيح. تقول المادة : " الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من اخرج منها او بقي فيها ، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها " . ومثل هذا الوصف لا يمكن ان يرد الا من اجل تحديد الجنسية ، ومع ذلك فهو يتجنب ان يقول ذلك صراحة . وبسبب هذا التجنب المقصود وقع نص المادة في اشكالات لم يكن بعضها مقصودا ; فحين عرف الفلسطينيين بأنهم " المواطنون العرب ... " ، الخ ... " لكي لا يقول : " المواطنون الفلسطينيون العرب " ، اشتمل التعريف ضمنا على عشرات ألوف العرب

من المصريين والسوريين والاردنيين وغيرهم ، ممن تواجدوا في فلسطين قبل قيام اسرائيل واقاموا فيها بقصد العمل * • ولا نظن ان واضعي الميثاق قد تعمدوا ذلك ، الا ان التهرب من اعطاء تحديد للجنسية الفلسطينية هو الذى اوقعهم فيه • وبتحديد الفلسطينيين بأنهم " المواطنون العرب ••• " ،الخ ••" لم يعد من الممكن ان يرد يهود في عدادهم ، وذلك رغم اقرار فلسطيني ، لم يغب في اى وقت من الاوقات ، بأن هذا المقدار او ذاك من اليهود الذين وجدوا في فلسطين هم فلسطينيون •

من هذا التعارض جاء نص المادة السابعة ، التي ارادت ان تعرف اليهودى الفلسطيني . نصا مضطربا • فهي لم تقل صراحة انها تعرف باليهودى الفلسطيني ، بل قالت : " اليهود الذين هم من اصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين " • وهذا نص ، كما نرى ، يكتنفه الغموض من أوله الى آخره ، فهو ، قبل اى شيء آخر ، لا يقر بصفة طبيعية اسمها اليهودى الفلسطيني ، بل يعطي الحق لمن تتوفر فيهم من اليهود جملة من الشروط لكي " يعتبروا " فلسطينيين ، ويدع الفعل مبنيا للمجهول ، ولا يحدد من الذى يملك حق اعتبارهم متمتعين بهذه الصفة• كما انالشروط التي يضعها تثير اشكالات كثيرة • فما هو المقصود بعبارة " من اصل فلسطيني " ؟ وكيف يمكن تحديد الاصل الفلسطيني لليهودى في ظل الظروف المعقدة التي اكتنفت وجود اليهود في فلسطين ، والتي اختلطت فيها النوازع الاستعمارية والانسانية والدينية ، وفي ظل الهجرات التي رفض ممثلو الشعب العربي الفلسطيني الاعتراف بشرعيتها ؟

ان أى مقياس يمكن استخدامه لتحديد هذا الاصل الفلسطيني لليهودى سيثير اشكالات عامة ، او اشكالات بين وجهات النظر الفلسطينية المتعارضة او المتفاوتة في هذا الشأن •

ولو طبقنا مقياسا غلب الحديث عنه ، وهو اعتماد الاصل الفلسطيني لليهود الذين كانوا قبل الانتداب البريطاني على فلسطين يحملون الجنسية العثمانية ، مثلهم مثل سكان فلسطين العرب ، فان عدد هؤلاء كان قد اصبح بعد مضي قرابة نصف قرن على زوال الحكم العثماني التركي في عام وضع الميثاق (١٩٦٤) ، اقل شأنا من ان يهتم به المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول والميثاق • وسيحدث العكس لو اعتبرنا المولد في فلسطين هو المقياس ، لان ذلك كان سيشمل في العام ١٩٦٤ عددا من اليهود اكثر ممن يطيق الميثاق الاقرار لهم بصفة الفلسطيني •

اما لو اعتبرنا المقياس هو " الاقامة العادية " في فلسطين ، كما تم في تحديد الفلسطينيين العرب ، فان هذا المقياس سيعد ، بصورة او باخرى ، اقرارا بنتائج

---

* في مشروع الميثاق كان النص على النحو التالي : " الفلسطينيون هم العرب الذين كانوا في فلسطين " • وقد اضيفت عبارة " يقيمون اقامة عادية " بعد المناقشة في لجنة الميثاق •

الهجرات اليهودية التي رعتها الحركة الصهيونية الى فلسطين .

ثم لو اعتبرنا المقياس هو التمتع بالجنسية الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني ، الذى استمر حتى العام ١٩٤٨ ، فان هذا سيشمل معظم اليهود الذين هاجروا لفلسطين من بلدان مختلفة قبل ذلك العام ؛ اى انه سيشكل اشمل واتم اعتراف بشرعية نتائج الهجرات اليهودية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين .

وما هو المقصود بشرط " وجود الرغبة في الالتزام بالعيش بولاء وسلام " ؟ الا يثير هو الاخر جملة من الاشكالات ؟ فلماذا لم يرد هذا الشرط بالنسبة للفلسطينيين العرب ؟ وكيف يمكن التحقق من وجود هذه الرغبة ؟ وما هو المقصود بالولاء هنا ما دام قد ورد مطلقا ، اهو الولاء للوطن او الولاء لسلطة الفلسطينيين العرب ، او لسلطة مشتركة ؟ ثم ما معنى العيش بسلام ؟

الواقع ، كما روى كثير من المعنيين (٣٤) ، ان غموض النص لم يأت فقط نتيجة الرغبة في تجنب الخلافات التي يثيرها هذا الموضوع ، وانما اتى ايضا بسبب غموض المسألة ذاتها في اذهان الجميع بغير استثناء . ويمكن ان نضيف ايضا انه اتى بسبب الطبيعة المعقدة لهذه المسألة حتى لو لم تكن غامضة في الاذهان . ويمكن ان يتصور المرء ان ايراد نص عن اليهود الذين هم من اصل فلسطيني ، بصرف النظر عن فحواه ، قد قصد منه اظهار روح التسامح تجاههم .

ومع ذلك ، فهذا النص ، على غموضه الشديد ، شكل فاتحة لتطور اكبر في الفكر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية التي انطلقت بعد العام ١٩٤٨ ، انتهى الى ان تقبل منظمات فدائية فلسطينية مسلحة ان تقيم علاقات معلنة مع يهود ، والى ان يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٧٦ " اهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه " (٣٥) .

العقيدة السياسية : بعد هذه التعريفات العامة التي اشتملت عليها المواد السبع الاولى ، تولت المواد التالية ، من الثامنة الى الثانية والعشرين ، صياغة ما يمكن وصفه بالعقيدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وتناوبت هذه المواد ، بالتتابع ، تحديد عدد من المفهومات والمهام المتصلة بها ، سنتناولها فيما يلي :

مفهوم القومية العربية : نصت المادة الثامنة على " ان تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ، ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفا روحيا عميقا يشده على الدوام الى وطنه شدا وثيقا راسخا " .

ومن الطريف هنا ان نلاحظ كيف ان مشروع الميثاق الذى وضعه الشقيرى قد تحدث عن تنشئة الجيل الفلسطيني " الذى لم يولد في فلسطين " ، وكأنه يعتقد ان الجيل الذى ولد في فلسطين قد تمت تنشئته وتثقيفه وانتهى الامر . وقد حذفت هذه العبارة من مشروع المادة بعد مناقشتها .

والمادة ، كما نرى ، تحتوى جملا انشائية مفرطة في انشائيتها ، الا انها مع ذلك

لا تخلو من معنى . فقد اختار الميثاق تنشئة الجيل تنشئة عربية قومية ، وتجنب الخوض في مفهوم القومية العربية او في مضمونها الاجتماعي ؛ وذلك على الرغم من ان ، او ربما لان ، مفاهيم ومضامين عدة للقومية العربية كانت قد برزت حتى ذلك الوقت . وكان العديد منها قد اشتمل على مضامين اجتماعية تقدمية واضحة ، وتحددت فيها مواقف واضحة ضد الاقطاع وضد الرأسمالية الكبيرة ، فضلا عن مواقفها ضد الاستعمار والصهيونية . وكان ذلك اوضح ما يكون في مفاهيم اليسار الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي ،وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية ،والجبهة القومية في اليمن ، وحتى في فكر حركة القوميين العرب التي كانت بواكير تحولاتها نحو اليسار تعتمل في صفوفها ، وكان لها ممثلوها في المؤتمر وتأثيراتها في الرأى العام الفلسطيني . وكان البعثيون واليساريون الناصريون ، وغيرهم من الفرقاء القوميين ، قد شرعوا يخففون من سلبيتهم تجاه الماركسية . وقد اقرت مواثيقهم ، منذ ذلك الوقت ، اعتبارها احد مصادر الفكر الاشتراكي المعترف بها من قبلهم .

لكن الميثاق ، على الرغم من ذلك ، تجنب تحديد اى مضمون اجتماعي للقومية العربية ، وذلك لان مصالح واضعي الميثاق وبالتالي مفاهيمهم لم تكن تسمح لهم بأن يقروا الاتجاهات التقدمية اليسارية في الحركة العربية القومية ويثبتوها فيه . ومن ناحية اخرى لم يشأ واضعو الميثاق ان يجهروا بهويتهم الاجتماعية الفعلية ؛ لان عددا من ممثلي الاتجاهات القومية التقدمية كانوا في السلطة في كل من مصر وسوريا وغيرها ، ولان آخرين منهم كانوا في المؤتمر . وهكذا صار اللجوء الى الحديث عن تنشئة عربية قومية ، من غير تحديد مفهوم معين لها ، هو الوسيلة الاضمن لكي لا يستفزوا القوميين التقدميين . الا ان التعبير عن الهوية الاجتماعية لواضعي الميثاق ليس معدوما لا في هذه المادة ولا في غيرها من مواده . فهو واضح في انشائية النص ذاتها ، وفي عموميته وفي غياب المضمون الاجتماعي لمفهوم القومية فيه ، وفي التعريف الروحي بالوطن . وهو واضح ايضا ، بأجلى من هذا وذاك ، في نص المادة التاسعة التي سنتحدث عنها بعد قليل .

وعلى الرغم من هذه الملاحظات ، يبقى لهذه المادة مدلول اساسي ، اذا وضعناها في موضعها الصحيح من سياق التطور التاريخي لفكر الحركة الوطنية الفلسطينية . فقبل العام ١٩٤٨ كانت الاعتبارات القومية والدينية تختلط في مفاهيمها . وكثيرا ما كانت الثانية هي الغالبة ، حتى ان قائد الحركة وزعيمها بين الاعوام ١٩٣٦ و ١٩٤٨ ، محمد امين الحسيني ، كان يستمد جانبا كبيرا من هيبته من كونه يشغل منصبا دينيا ، هو منصب المفتي . وامتد هذا الاختلاط لسنوات بعد العام ١٩٤٨ . اما هذه المادة فقد حسمت الامر لصالح اختيار المفهوم القومي ، واستبعاد المفهوم الديني عن دائرة الاهتمام السياسي .

الموقف من الحزبية : واما المادة التاسعة ، التي قلنا آنفا انها من اكثر المواد كشفا عن طبيعة واضعي الميثاق ، فهذا نصها : " المذاهب العقائدية سياسية كانت او اجتماعية او

اقتصادية لا تشغل اهل فلسطين عن واجبهم الاول في تحرير وطنهم . والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية " .

ويقتضي الامر ان نتوقف عند هذه المادة اكثر واطول مما توقفنا عند اى من سابقاتها . ولنغض النظر ، بداية ، عن ما فيها من مغالاة حين تدعي النطق باسم " الفلسطينيين جميعا " . فالمغالاة ، في هذه النقطة ، هي الطابع العام المميز للميثاق بكامله . الا ان ما لا يمكن غض النظر عنه هو ان تصف الفلسطينيين بما يتصف به بعضهم فقط ، وان تلصق بهم مزاعم لم يدعها الا اقلهم . فالقول بأن " المذاهب العقائدية سياسية او اجتماعية او اقتصادية لا تشغل اهل فلسطين عن واجبهم الاول ..." ، يحمل في طياته تهمة صريحة بأن العقائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية تشغل معتقديها عن الواجب الوطني . وفي العادة ، وكما دلت تجربة العمل السياسي ، كانت هذه التهمة تطلق في وجه الاحزاب ذات العقائد التقدمية ، ويروجها مطلقوها موحين بانهم لا يحملون عقيدة سياسية معينة ، بينما يكون واقع الامر غير ذلك . فهم يحملون عقائد يميزها ، فضلا عن محتواها المحافظ من وجهة النظر الاجتماعية ، عداؤها للعمل السياسي المنظم الذى يقود الجماهير ويرشدها الى مصالحها . ولم يكن الشقيرى يخفي معارضته لوجود الاحزاب والتنظيمات السياسية (٣٦) ، وقد انسحب موقفه هذا على منظمات الكفاح المسلح ، وبين اسباب ذلك دون شك كونها منظمات عملت على طريقتها في مجال تنظيم الجماهير وتوعيتها .

ثم ان واقع الحال لم يكن يتطابق مع وصف هذه المادة " لاهل فلسطين " ، فقد كان فلسطينيون نشطاء قد انتسبوا الى احزاب ، او شكلوا منظمات لها العديد من صفات الاحزاب ، بما في ذلك عقائدها السياسية والاقتصادية ، التي امنوا بها . بل يمكن القول أن مناهضة العقائدية كانت تعني في اغلب الاحوال مناهضة العقائد التقدمية على وجه الخصوص . وفي معظم الاوقات كان شعار مناهضة العقائدية والحزبية يرتفع لهذا الغرض وحده . وقد أيده ناس كثيرون بحسن نية . ويبدو أن من تقصدوا وضع هذه المادة في الميثاق القومي الفلسطيني قد استغلوا الرغبة المشروعة لدى الفلسطينيين النشطاء في مجال العمل الوطني ، ممن انتموا الى احزاب وتنظيمات وممن كانوا خارجها ؛ تلك الرغبة التي كانت تتجه الى البحث عن هامش وبرنامج مشترك للعمل الوطني يجمعهم جميعا بحيث لا تقف اختلافاتهم العقائدية حائلا دون اقراره والالتزام به من اجل تحقيق الهدف الوطني الكبير وهو التحرير ، كما هو الحال في كل المراحل التي يكون التحرر الوطني هو المطلب الاول فيها . وقد وضعت هذه المادة مستغلة فترة مرت بها الناصرية ، ورفعت خلالها شعار معاداة الحزبية ، في محاولة من واضعيها ، الذين يعادون الحزبية لاسباب مختلفة عن اسباب عبد الناصر ، ان يستثمروا عواطف الجماهير الناصرية الاقل وعيا ، ويتستروا بها .

اما النص في هذه المادة على ان الفلسطينيين جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون

لتحرير وطنهم ، وربط هذا النص بموقف سلبي من المذاهب العقائدية ، ففيه التأكيد على وجود الاستغلال لما هو مشروع من اجل ما ليس مشروعا • وهو البديل الديماغوجي للرغبات العادلة ، التي كانت تحفز جملة من الانشطة على الساحة الفلسطينية تتجه نحو تكوين جبهة كهذه .

ومن المدهش ان اعضاء المؤتمر ممن ينتمون الى منظمات حزبية او شبه حزبية ويعتزون بعقائدهم الاجتماعية التقدمية قد اجازوا هذه المادة • وقد ذكر لنا بعضهم انهم اعترضوا ، الا ان اعتراضاتهم لم تكن ذات تأثير ، في ظل الجو الذى ساد عمل المؤتمر ، ولم تسمع في ظل اقرار الميثاق بالتصفيق •

مهمات رئيسية : نصت المادة العاشرة على ان " يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية والتعبئة القومية ، والتحرير • وبعد ان يتم تحرير فلسطين يختار الشعب الفلسطيني لحياته ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية " • ثلاثة شعارات اسوة بثلاثية الشعارات لدى بعض الحركات القومية : " الوحدة والحرية والاشتراكية " ، " الاتحاد والنظام والعمل " ، او " الاشتراكية والحرية والوحدة " ، الخ •

وهذه الشعارات الثلاثة وردت بتسلسل يتطابق مع فهم الميثاق لدرجة اهمية وتسلسل المهام التي تتولاها منظمة التحرير : الوحدة الوطنية للفلسطينيين والتعبئة القومية لكل العرب ، ثم التحرير • وبعد التحرير فان الشعب الفلسطيني ، طبقا لنص المادة • يختار لحياته " ما يشاء من النظم " •

وسبق ان ناقشنا هذه النقطة من حيث ارتباطها بالمفهوم الحقوقي القانوني المجرد الذى يفصل بين عملية التحرير وعملية تقرير المصير ، والذى يحصر عملية تقرير المصير باختيار شكل الحكم بعد التحرير • ونضيف ان ترفع الميثاق عن اتخاذ موقف من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو ترفع يعبر عنه بجلاء نص هذه المادة ، مثله مثل الموقف المناهض للعقائدية ، كان دائما الشكل الامثل للتعبير عن مواقف الذين يعادون الخيار التقدمي •

اما المادة الحادية عشرة فقد اعادت التشديد على ان " الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية " ، لكي تضيف بعد ذلك ما نصه : " ولكي يؤدى دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وان ينمي الوعي بوجودها ، وان يناهض ايا من المشروعات التي من شأنها اذابتها او اضعافها "•

وقد لاحظنا كيف ان نص هذه المادة من مشروع الميثاق ذكر " المشروعات الاجنبية " التي تؤدى لاذابة الشخصية الفلسطينية ، مستثنيا بذلك المشروعات العربية ، وان وصف " الاجنبية " قد سقط من المشروع عند مناقشة المادة في لجنة الميثاق ، ليشمل النص المتبقي المشروعات جميعها ، معززا بذلك الدعوة لتعزيز الشخصية الفلسطينية ضد اية محاولات لطمسها ، ايا كان مصدرها •

وعلى كل حال ، جاءت عبارة الشخصية الفلسطينية هنا في مكانها الصحيح ، ولم تأت لكي تحل محل عبارة الجنسية الفلسطينية ، كما كان شأنها في المادة الخامسة . وكان تعبير الشخصية الفلسطينية والمطالبة بابرازها قد شاعا ، قبل ذلك بسنوات ، في الادبيات الفلسطينية ، ولم تبق جهة فلسطينية واحدة لم تقر بها .

وكان المأمول ان يحل تعبير " الكيان الوطني الفلسطيني " بوصفه اكثر تجسيدا للرغبات الفلسطينية التي املت قيام م.ت.ف. ، محل تعبير الشخصية الفلسطينية . غير ان عبارة الكيان الوطني الفلسطيني لم ترد في اى من مواد الميثاق ، وانما وردت ، عوضا عنها ، عبارة " الكيان الثورى " وحدها منسوبة الى الشعب العربي الفلسطيني لا الى الوطن الفلسطيني ، في سياق الحديث عن عزم الشعب العربي الفلسطيني و " اصراره على ابراز كيانه الثورى الفعال " ، وذلك في الاعلان الرسمي (٣٧) عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية الذى تلاه الشقيرى في المؤتمر بوصفه رئيسا له ، لا في الميثاق ذاته .

ان تجنب الحديث عن الكيان الوطني الفلسطيني تنطبق عليه الاسباب ذاتها التي تفسر تجنب الحديث عن الاستقلال الوطني والذين تعمدوا تجنب ذكر الكيان الفلسطيني في اول وثيقة وطنية كهذه هم انفسهم الذين يعترضون على مطلب الاستقلال في دولة فلسطين . ومنهم من لا يزال يعترض عليه الى اليوم . ونحن نعرف الان ان شعار ابراز الكيان الوطني الفلسطيني الذى ارتفع في الستينات ، هو الممهد لرفع مطاليب الاستقلال والدولة الوطنية في السبعينات .

العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين : نصت المادة الثانية عشرة على ان " الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيىء الواحد منهما تحقيق الاخر ، فالوحدة العربية تؤدى الى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدى الى الوحدة العربية ، والعمل لهما يسير جنبا الى جنب " . وهذا النص هو الذى وضع التعبير المناسب للتوفيق بين موقفين كان الخلاف بينهما آنذاك على اشده ، في سياق المناقشات التي اعقبت فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا . احد الموقفين ينطلق من ان الوحدة العربية هي الطريق الى تحرير فلسطين ، بينما يتمسك الموقف الاخر بأن التحرير هو الطريق الى الوحدة . وقد امتد الجدل بينهما لعدة سنوات بعد سنة ١٩٤٨ ، ليشغل حلقات المثقفين والمتعلمين من العرب القوميين . ومن الانصاف ان نقول انه لم يكن جدلا بيزنطيا كله ، بل كانت له خلفيته الفكرية الواضحة ، اذ اعتقد العرب القوميون الوحدويون * ان تحرير فلسطين ، وهو رد على الهزيمة العربية فيها ، لا يمكن ان يتم الا اذا توفرت له امكانات الامة العربية بأسرها . واعتقدوا ايضا ، وهذا هو الاهم في منطقهم من هذه الناحية ، ان امكانات الامة العربية لا يمكن ان تنصب في هذا الاتجاه الا اذا كانت البلاد العربية موحدة ، اى الا اذا تحققت الوحدة العربية . وهذا

---

* تمييز الوحدويين يشير الى ان هناك عربا قوميين غير وحدويين .

الاعتقاد ، حين كان يجرى التعبير عنه ، لم يكن يقترن بالتخوف من قوة اسرائيل وحدها ، بل كان يرتبط بالايمان بأن دولا وقوى دولية كبيرة تسندها . ولذا رفعوا شعار : الوحدة العربية طريق التحرير .

واعتقد آخرون ، من بين القوميين الوحدويين ايضا ، ان الوحدة العربية لا يمكن ان تتحقق ما دامت اسرائيل قائمة . وهؤلاء هم الذين كانوا يركزون، عند عد الاسباب التي تفسر قيام اسرائيل ، على ان ذلك جاء نتيجة تخطيط استعمارى صهيوني هدفه الرئيسي منع قيام الوحدة العربية ، ويرون ان الدول الاستعمارية ستظل تسندها لهذا السبب حتى لو زالت الاسباب الاخرى . ومن بين هؤلاء وجد من اعتقد ايضا ان الدول الاشتراكية لا تريد الوحدة العربية ، فحشروها في جملة الدول التي تناهض دعوة الوحدة . واستنتجوا من ذلك كله ان تحرير فلسطين ، بما هو نقيض لوجود اسرائيل وبالتالي الغاء لدورها في منع قيام الوحدة ، هو الشرط الذى لا بد من توفره لتحقيقها . ورفعوا شعار : التحرير هو طريق الوحدة .

ان الدخول في مناقشة الطروحات القومية ، بما تشتمل عليه من صواب او خطأ ، او من واقعية او مغالاة ، ليس من مهمتنا هنا ، وسيدفعنا الى الاطالة اكثر مما يقتضيه هذا البحث في افكار ومضامين الميثاق القومي الفلسطيني . الا ان من المفيد ان نشير الى ان المؤتمر ، الذى اقر الميثاق ، وجد فيه ممثلون لهذين الاعتقادين المختلفين . ومن تحصيل الحاصل ان نقول ان ممثلي منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني ، على قلتهم ، كان من شأنهم ان يؤيدوا وجهة النظر التي تقول : ان التحرير هو طريق الوحدة .

وقد يبدو ذلك الجدال ، حين ننظر اليه اليوم ، نافلا . الا انه كان ، في تلك الفترة ، ما يزال على اشده بين حلقات القوميين ، وقد اججه ، بصفة خاصة ، حدثان كبيران لا بد من الاشارة اليهما :

الاول ، هو انتصار الثورة الجزائرية ، في مطلع الستينات ، على الاستعمار الاستيطاني الفرنسي ، بعد أن عاش على ارض الجزائر قرنا وثلث قرن . فقد تمكنت جبهة التحرير الوطني الجزائرية من تحقيق استقلال الجزائر وهي تنتهج نهجا مستقلا عن الدول العربية الاخرى ، وتعلن استعدادها لقبول العون من اية دولة عربية بينما لا تجيز لاى طرف منها ان يتدخل في شؤونها الداخلية ، مما عزز القناعة بامكانية تحقيق الهدف الوطني الكبير بالاعتماد على النفس ، خصوصا ان الجزائر مضت في كفاحها الوطني وحققت انتصارها بالرغم من ان جارتيها العربيتين مراكش وتونس حصلتا على تسويتين منفصلتين مع فرنسا وتركتاها في الميدان وحدها . وكان من شأن ذلك ان يبرهن على ان تحقيق الوحدة العربية ليس شرطا ضروريا لانجاز هدف تحررى كبير مثل تحرير الجزائر ، مما قلل من الحماس لشعار الوحدة العربية لدى البعض ،واستنفر ، في المقابل ، المتمسكين بهذا الشعار من العرب القوميين ، وبضمنهم فلسطينيون بطبيعة الحال ، للدفاع عن صوابه .

والثاني ، هو انفكاك وحدة مصر وسوريا ، والاثار التي نجمت عنه ، وفشل المحاولات التي جرت لاعادة وحدتهما ثم لاعادتها مع انضمام العراق اليها . وكانت الامال الفلسطينية الوطنية قد انتعشت عند قيام الوحدة ، ثم اصيبت بالخيبة عند انفكاكها ، ثم اخذت ترتفع وتهبط مع كل محاولة لاعادتها وكل اخفاق . هذا الحدث والتفصيلات التي تبعته خلفت بصماتها على الفكر السياسي الفلسطيني . كما دعمت وجهة نظر الذين كانوا يعتقدون ان التحرير هو طريق الوحدة ، والذين تصوروا ان وجود اسرائيل ، كحاجز جغرافي وكدور معوق ، اسهم في الحيلولة دون صيانة وحدة مصر وسوريا ودوامها ، وهو امر استنفر بدوره اصحاب وجهة النظر الاخرى .

ومن الممكن القول ، في معرض مناقشة هذه النقطة في الميثاق ، ان وجهتي النظر كلتيهما تنطويان على خطأ جوهري ، من غير ان يعني ذلك تصويب او تسفيه البراهين التي قدمها كل من الجانبين . فالوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد ، حتى لو كان هذا العامل هو تحرير فلسطين ، سواء ادى التحرير الى ازالة اسرائيل كليا ، او الى تعديل طبيعتها والغاء الدور الذى تضطلع به في عرقلة الوحدة العربية واى شكل من اشكال التعاون العربي المناهض للاستعمار وللصهيونية ؛ وذلك لان قيام الوحدة العربية ، بل ان الاتجاه نحوها ، مرهون بتحقيق الغلبة للفئات والطبقات والقوى السياسية التي لا يضر قيام الوحدة بمصالحها ، وتحقيق هذه الغلبة يرتبط بعوامل عدة ومتشابكة : بشرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، محلية وعربية ودولية وغيرها . ويظل ذلك صحيحا سواء وجدت اسرائيل او لم توجد .

ومن الناحية الثانية ، فان توفير الامكانيات اللازمة لتحقيق مجابهة فعالة للصهيونية ولاسرائيل ، تؤدى الى تحقيق المطالب الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، لا يستلزم بالضرورة ان تتحقق الوحدة العربية . وان ربط ورهن احدهما بالاخر ينطوى على خطأ فادح ، وربما انطوى ، بوعي او بغير وعي ، على رغبة في تبرير التقصير عن حشد الامكانيات اللازمة في الظروف الملموسة في كل مرحلة من مراحل المجابهة العربية ـ الاسرائيلية ؛ وذلك على طريقة ارجاء تنفيذ المهمات الممكنة بحجة العمل لتوفير ظروف تحقيق ما هو اكبر منها في المستقبل .

وفي المتناول امثلة كافية ، تبين كيف ان حركات التحرر الوطني العربية استطاعت ان تحقق انجازات كبيرة ، حين تعاونت فيما بينها في اكثر من بلد واحد ، في حين انها لم تكن متحدة وهي تفعل ذلك ، فضلا عن ان تكون بلد انها متحدة . بل ان هذه الحركات حققت الانجازات حتى حين كانت تعتمد على امكانياتها في بلدها وحدها .

ثم انه من المؤكد ان وحدة العرب الموالين للامبريالية ، لو تحققت ، لن تؤدى لا الى تحرير فلسطين ولا الى تلبية اى من المطالب الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .

ان قوة حركة التحرر الوطني العربية المعادية للاستعمار في بلد واحد تشكل سندا للمطالب الوطنية الفلسطينية . واذا امكن ان تتعاون في اكثر من بلد فستوفر ، دون

شك ، ظروفا افضل للنضال الوطني الفلسطيني التحررى ، في حين ان قوة ووحدة الحركة او الحركات الموالية للاستعمار ستلحقان الضرر به .

والمسألة اذن ليست الوحدة العربية باطلاقها ، وانما هي : الى اين تتجه حركة التوحيد او التعاون او التضامن العربية ، وكيف يمكن ان تصبح مفيدة في سياق العمل الموجه ضد الاستعمار والصهيونية ؟ كما ان تحرير فلسطين ، حتى لو امكن ان تزول اسرائيل من الوجود ، ليس هو وحده الذى سيحقق الوحدة العربية .

وقد حاولت المادة الثانية عشرة من الميثاق ان تحل الاشكال الذى كان مثارا حول علاقة الوحدة العربية بتحرير فلسطين ، فاظهرت العلاقة المتبادلة بينهما ، وان وقعت ، على نحو ما ، في جانب من الخطأ الذى تنطوى عليه وجهتا النظر المتعارضتان بشأنها ، لانها ، وهي تتحدث عن ارتباط احدهما بالاخر ، اعتبرت ان " الوحدة العربية تؤدى لتحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدى الى الوحدة العربية " من غير ان تشير الى ان تحقيق اى منهما ليس الشرط الوحيد المطلوب لانجاز الاخر ، فضلا عن انه لا يقود اليه بالضرورة المحتومة ما لم تتوفر العوامل الاخرى المطلوبة . ومع ذلك ، فان حل الاشكال ، على النحو الذى فعلته هذه المادة ، قد اسهم في اطفاء حدة الجدل الدائر بشأنه على الساحة الفلسطينية ، وفتح الطريق امام المزيد من التعمق في تناول هذه المسألة .

الوجود العربي وقضية فلسطين : نصت المادة الثالثة عشرة على " ان مصير الامة العربية بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية " . ولا نملك الا ان نقول ان هذا النص عجيب . ولكن من الانصاف الاشارة الى ان المعنى الذى يشتمل عليه كان يتردد ، وما يزال ، في كثير من الادبيات العربية القومية لا في الفلسطينية وحدها . وهنا يرد هذا السؤال : كيف يمكن ان يصير مصير الامة العربية رهنا (لاحظوا : "رهنا" هذه) .. بمصير قضية واحدة من قضاياها مهما بلغت اهمية هذه القضية ؟ وربما جاز ان نتجاوز عما في هذا القول من مغالاة ، ونتفهم انه ورد بدافع التحريض لمزيد من الاهتمام بالقضية الفلسطينية والحض على مزيد من البذل في سياق الكفاح من اجل انتصار المطالب الفلسطينية والعربية فيها ، وذلك على طريقة التهويل في تصوير الخطر للحض على مقاومته . الا انه يظل من غير المفهوم ان يقال ان الوجود العربي ذاته هو المهدد ، على غرار ما فعلته هذه المادة . واذا كان الدافع لهذا القول هو المغالاة في تصوير الخطر ، فهذه بالضبط المغالاة المذمومة . وانه لنذير شؤم ، وليس دافعا للنضال ، ان نؤكد ونردد ان " الوجود العربي بذاته " مهدد لاى سبب من الاسباب .

فالوجود العربي قائم بذاته ، وسيظل موجودا ، سواء كان العرب يتمتعون بحريتهم واستقلالهم كاملين او منقوصين ، او حتى لو كانوا مستعمرين . وقد كونت هذا " الوجود بذاته " عوامل تاريخية تعززت عبر آلاف السنين ، وهو الذى حافظ على ذاته ابان غزوات الهمج والغزوات الصليبية والغزوات الاستعمارية ، حتى حين اجتاحت تلك الغزوات ديار العرب ، بعضها او معظمها او كلها ، وظل العرب عربا " موجودين " منذ

ترسخت معالم وجودهم القومي في البلدان التي انتشروا فيها بين المحيط الاطلسي والخليج العربي ، وظل وجودهم قائما .

ثم ان في التجربة الفلسطينية ذاتها مثلا قاطع الدلالة يثبت خطأ المعنى الذى تضمنته المادة ، فقد قدر لمئة وخمسين الف عربي فلسطيني فقط ان يعيشوا ، منذ سنة ١٩٤٨ ، تحت الهيمنة الكاملة لاسرائيل الصهيونية ، وحرموا من جنسيتهم الفلسطينية ، وفرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية ، وتعرضوا لشتى الوان القمع القومي والطبقي ، وظلت جيوش امتهم العربية تنهزم في الحروب التي خاضتها مع اسرائيل ، واسرائيل التي تضطهدهم تتقوى . ومع ذلك ، فانهم لم يفقدوا وجودهم بذاته ، ولا فقدوا وجودهم القومي كقومية متميزة وسط مجتمع تسيطر عليه الصهيونية اليهودية سيطرة شاملة . والاهم من هذا وذاك انهم لم يحافظوا على وجودهم فقط ، بل نموه من وجوهه كلها : الديمغرافي والقومي والسياسي ، وصار عددهم ، بعد واحدة وثلاثين سنة ، نصف مليون ، ونشأت وتطورت بينهم منظمات اجتماعية وسياسية ، واشتد نضالهم القومي سنة بعد اخرى .

كان يمكن ان يقال : ان مصير حرية واستقلال عدد من البلدان العربية ، وليس حتى كلها ، رهن بمصير قضية فلسطين . وكان هذا القول سيصبح مفهوما بمقدار ما هو سديد . اما ان يرهن الوجود العربي بذاته بأى شيء آخر ، فهذا امر غير مفهوم وغير مبرر . ولا يبرره بصفة خاصة ان النص عليه في هذه المادة قد جاء كمدخل لنص آخر في المادة ذاتها يقول : " ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس " . ان خلاصة الطموح الفضفاض المعبر عنه في هذا النص هو ان الامة العربية ، بعد تحذيرها الديماغوجي بأن وجودها ذاته مهدد ، سوف ينطلق سعيها وجهدها لتحرير فلسطين ، مع انها ، فيما نرى ، لا تفعل ذلك . والذين يطلقون كثيرا او قليلا من جهدهم نحو التحرير ليسوا العرب كلهم ، وليسوا الامة العربية كلها ، وليسوا حتى الفلسطينيين كلهم . ولا يوجد طرف عربي واحد يطلق جهده كله نحو التحرير ، برغم التأكيدات اللفظية العديدة التي تقول ذلك . ثم انه ليس من طبيعة شعب ايا كانت قضيته المركزية الا ينشغل بغيرها من قضاياه .

دوافع التحرير : عددت المواد الثلاث التالية النواحي التي تنطلق منها الدوافع لتحرير فلسطين او تستند اليها ، واوردتها مقسمة على ثلاث نواح : عربية وروحية ودولية ، ولم تشر الى ناحية فلسطينية .

فقد نصت المادة الرابعة عشرة في مطلعها على " ان تحرير فلسطين هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية بأسرها ، حكومات وشعوبا وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني ... " .

وطبقا لنص هذا الجزء من المادة تقع مسؤولية الشعب العربي الفلسطيني عن عملية التحرير ، بحكم كونه جزءا من الامة العربية ، وفي اطار المسؤولية الكاملة التي

يفترض النص ان الامة العربية بأسرها تضطلع بها . ويميز النص الشعب العربي الفلسطيني فيضعه في طليعتها . وتأكيدا لهذا المعنى ، تقول المادة ذاتها : " ومن اجل ذلك فان على الامة العربية ان تعبىء جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين ... " وهذا النص هو واحد من النصوص التي تسترعي أشد الانتباه ، لانه يعكس اشمل واعمق ما في ذهن واضعيه وطريقة تفكيرهم . ويصح ان نتوقف لمناقشته بشيء من التبسط . فهو يعكس ، قبل اى شيء آخر ، تلك النظرة التي ترى في هذا الكون فلسطين وحدها ، وترى في هذا العالم العربي الواسع ، الزاخر بالقضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتعددة والمختلفة، قضية فلسطين وحدها ، وتعتقد ان عشرات ملايين العرب لا يصح ان يكونوا مشغولين بسواها ، الا اذا كان ذلك من اجلها وحدها . وعلى هذا الاساس تستطرد المادة فتقول : ان الامة العربية " عليها بصورة خاصة ان تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر له الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه " . واذا استعدنا النص الذى سبق ، فان ما " عليها " هو " ان تعبىء جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين " . ونستطيع ان نرى بسهولة كيف يتضمن هذا النص طموحا فضفاضا ، لا يسنده واقع الحال مثلما انه لا يستوجبه . فليس مطلوبا من اجل قضية فلسطين ان تنصرف البلدان العربية عن قضاياها الاخرى كافة ، وان تعبىء " جميع " طاقاتها لتحرير فلسطين ، كما ان ذلك ليس ممكنا ، وليس ثمة حاجة لان نبرهن على انه ليس حاصلا .

ومع ذلك ، فان الفكرة التي تعكسها هذه المادة كانت شائعة في اوساط فلسطينية ، خصوصا بعد سنة ١٩٤٨ ، بينما لا نقع عليها في ادبيات الحركة الوطنية الفلسطينية قبل تلك السنة . وقد اقتضى الامر ممارسة سنوات عديدة على ساحات الكفاح ومجابهة خيبات امل كبيرة ، لكي يتضح خطل هذه الفكرة . حيث جابه الفلسطينيون المناضلون في الحركة الوطنية الفلسطينية ليس " قصور " الامة العربية عن تعبئة طاقاتها جميعا من اجل تحرير فلسطين فحسب ، بل تعبئة بعض اطرافها لطاقاتهم من اجل تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية ، ووقوف اطراف اخرى موقف المتفرجين ، ولم يناصرهم مناصرة فعالة الا اقل العرب . وفي حالات ليست نادرة ظل " ممر ماراتون " الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ينتظر المناصرين العرب اوقاتا طويلة عصيبة * .

والمدهش انه لا هذه المادة التي عددت واجبات الامة العربية تجاه الشعب العربي الفلسطيني ، ولا اية مادة اخرى في الميثاق ، قد تحدثت عما يقابل ذلك ؛ اى عن

---

* اعتاد ياسر عرفات (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٦٩) ان يشبه وقفة الفلسطينيين وحدهم في مجابهة المحن بوقفة الفرقة اليونانية التي صمدت (سنة ٤٩٠ قبل الميلاد) في ممر الماراتون الشهير امام هجوم فارسي كاسح بانتظار قدوم قوات جيشهم الرئيسية .

واجبات تترتب على الشعب العربي الفلسطيني تجاه القضايا العربية الاخرى . ومن الانصاف ان نشير الى ان هذا الاغفال ، الذى يعكس عقلية واضعي الميثاق ، لم يكن ينطبق على واقع الحال ، ولا ينطبق عليه اليوم . فقد كان الاحساس الفلسطيني تجاه القضايا العربية الاخرى متطورا . والمعروف ان المساهمات الفلسطينية في هذه القضايا كانت على الدوام بارزة بالقياس للامكانات المتاحة . وينطبق ذلك على المساهمات التي استهدفت نصرة حركات التحرر الوطني العربية في كل بلد عربي ، وعلى تلك التي انصبت في حركة التنمية الاقتصادية والثقافية في العديد من تلك البلدان .

واذا كانت المساهمات الفردية غير المنظمة ، التي يقوم بها فلسطينيون هنا وهناك ، مما يمكن صرف النظر عنه في سياق هذه المناقشة ، فان هناك مساهمات منظمة تتولاها الحركات والمنظمات السياسية والجماهيرية الفلسطينية .

ان هذه المادة الرابعة عشرة تشي بالفكرة الخاطئة التي سادت لوقت طويل ، والتي جعلت نفرا من الفلسطينيين يحيطون انفسهم بما يشبه هالة التقديس ، ويلبسونها لشعبهم ، ويتصورون ان على عشرات ملايين العرب ان يمارسوا نحوهم نوعا من تقديم القرابين . وقد كادت هذه الفكرة ان تصل الى حد دفع الفلسطينيين لان يمارسوا تجاه العرب الاخرين تمييزا شبيها بالتمييز العنصرى بغير ما مبرر . وبكلمات اخرى : كادت تجعلهم يصبحون " صهيونيي العرب " اذا جاز هذا التعبير .

واذا كنا نورد هذه الاراء في سياق هذه المناقشة ، فليس ذلك من اجل القاء الضوء على فكرة خاطئة فحسب ، وانما لنكشف ايضا مدى ما فيها من ضرر يلحق بالعمل الوطني الفلسطيني ذاته . وقد لحق بالفعل بالعديد من الكوادر والمناضلين ، وهم الذين اصابهم اليأس واقعدتهم خيبات الامل المتلاحقة ، بعد ان كشفت الاحداث زيف هذه الفكرة ، كلما واجه الفلسطينيون حالات من الخطر الشديد ولم تهرع فيها " الامة العربية بأسرها " الى نصرتهم ، او حين كانت المخاطر تتهددهم من فرقاء ينتمون الى الامة العربية .

لقد ترددت في الميثاق ، وفي الادبيات الفلسطينية التي نسجت على منواله ، تأكيدات لفظية من نوع " الواجب القومي " و " المسؤولية الكاملة " و " تعبئة جميع طاقات الامة العربية " ، غير انها لم تغن عن الواقع شيئا ؛ اذ يبين الواقع بجلاء ان قضية فلسطين واحدة من القضايا التي تشغل الامة العربية ، وليست كلها . ويبين ايضا ان درجة الاهتمام بهذه القضية تتفاوت بين بلد عربي وآخر ، كما تتفاوت بين وقت وآخر . واتضح ، وهذا هو الاهم ، ان اتجاهات الاهتمام بقضية فلسطين تتعارض وتتناقض بمقدار ما تتعارض وتتناقض اهتمامات البلدان العربية وطبقاتها وفئاتها الاجتماعية . يضاف الى هذا ان اتجاهات الاهتمام العديدة والمتعارضة يمكن ادراجها في جدول تصنيف طويل ، يضم الموالين للاستعمار والمعادين له ، المؤمنين بالتقدم والمناهضين له ، المستعدين للتآمر على شعب فلسطين ومطالبه وحقوقه ، والمستعدين لتقديم ارواحهم فداء له .

فلسطين والناحية الروحية : نصت المادة الخامسة عشرة على " ان تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيىء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية ، وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز ، سواء على اساس العنصر او اللون او اللغة او الدين . ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم " .

هذا النص يتحدث عن الناحية الروحية ، وهو يعني الناحية الدينية . ويبدو انه لم يرد في ذهن واضعيه ، عند وضعه ، ان الناحية الروحية تشمل ما عدا ذلك . وهو يهدف الى ان يستثير اهتمام الاوساط الدينية ، المعنية بالاماكن المقدسة ، بالمطالب الوطنية الفلسطينية ، وينشد نصرتها ، ويعدها بأن تصان ، في ظل تحرير فلسطين ، جميع المقدسات الدينية ، وبأن تكفل حرية العبادة والزيارة لاتباع الاديان كافة من غير تمييز . والميثاق ينطلق ، في هذا ، من طبيعة واهمية وضع فلسطين التي تهتم بها ثلاث ديانات توحيدية عالمية هي اليهودية والمسيحية والاسلام ، ويأخذ في الحسبان وجود عدد كبير من الاماكن التي يهتم بها المؤمنون من اتباع هذه الديانات ، وكذلك من وجود المؤسسات الدينية المعاصرة التي لها نفوذ يتجاوز ، في كثير من الحالات ، حدود فلسطين . والمعروف ان هذا الوضع ظل ، على الدوام ، يدفع الاطراف الفلسطينية كافة ، قبل اعلان قيام اسرائيل ، وبعده ، الى تقديم تأكيدات كهذه التي اوردها الميثاق . وربما كان من الصعب مطالبة الذين وضعوه بأن يتناول الناحية الدينية بما هو اكثر من ذلك ، خصوصا بالتدقيق في مواقف الاوساط الدينية ، والتمييز بين تلك التي ترسم مواقفها لاسباب دينية بالفعل وتلك التي ترسمها لاسباب سياسية . ولو انهم فعلوا ذلك لتوجب ان يبينوا ان الاوساط التي يتوجهون اليها بطلب المناصرة لم يحظ منها شعب فلسطين الا بالقليل من التأييد بالرغم من اتضاح عدالة مطالبه .

ثم ان قصر الحديث في الناحية الروحية على الجانب الديني منها وحده يدلل على واحد من امرين : اما ان واضعي الميثاق لا يتصورون ان هذه الناحية اشمل من هذا الجانب ، او انهم لا يهتمون بالجوانب الاخرى .

الموقف الدولي ، الدول الاشتراكية : نصت المادة السادسة عشرة على " ان تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الامم المتحدة ... " . وهكذا اقتصرت الناحية الدولية ، طبقا لهذا النص الوارد في مطلع المادة ، على القانون الدولي ، وكأنما اراد الميثاق ان يقول ان جهد الشعب العربي الفلسطيني لتحرير وطنه هو عمل من اعمال الدفاع عن النفس ضد العدوان الواقع عليه فعلا . واضافت المادة : " من اجل ذلك فان الشعب الفلسطيني يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الامن والسلام في ربوعها ، وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية " . وهذا يعني ان المادة المخصصة للحديث عن تحرير فلسطين من الناحية الدولية ، غاب عنها ، كما هو الحال في مقدمة الميثاق ، اى تحليل للوضع

الدولي ، وللعلاقـات الدولية والكتل الدولية ومواقفها ولموازين القوى التي تحكـــم علاقاتها .

ومثله غاب التمييز بين الكتل والدول الصديقة والمعادية ، والاهتمام ، ولو بمجرد الاشارة ، بانظمة وحركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، التي كانت ، في العام الذى شهد وضع الميثاق ، قد شرعت تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية الدولية ، وكان ميلها الى مناصرة الكفاح العربي المناهض للاستعمار والصهيونية قد تبلور في عدد كبير من البيانات والمواثيق المشهورة ، وكان تأييدها حقوق العرب في فلسطين قد اصبح يعكس بندا هاما من بنود سياساتها .

ويمكن للمرء ان يتساءل : هل تمت هذه الاغفالات كلها صدفة ، ام لمجرد ضيق الافق ؟ يصعب ان نصدق انها مجرد صدفة ، او ان اى مقدار من ضيق الافق يمكن ان يصرف الاهتمام عن رؤية الحياة الدولية بكاملها ، ويحجب النظر عن المنظومة الاشتراكية بقوتها الهائلة وبتأييدها الاهداف العربية التقدمية القومية والاجتماعية ، وعن ثورات شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، وعن العهد الذهبي لحركة عدم الانحياز ، الخ ..

فمن اين اذن تولدت الرغبة في الاغفال ؟ ومن اين جاءت النظرة التعميمية الى الدول كافة ، من غير تمييز لمواقعها العملية ولتوزعاتها على الكتل الدولية ، ولاتجاهات وتأثيرات سياساتها المتفاوتة او المتناقضة ، بما في ذلك تأثيراتها على قضية فلسطين ؟

ان محاولة الاجابة على هذه الاسئلة تقودنا الى الاقتناع بأن السبب الجوهرى يكمن في الموقف السلبي لواضع الميثاق وجمهرة مؤيديه من الدول الاشتراكية ؛ وهو موقف حددته طبيعتهم الطبقية قبل اى شيء آخر . وهذه الاسئلة اتيح للمؤلف ان يجرى مناقشات حولها وحول ما يماثلها من المسائل المشابهة المعبر عنها في الميثاق او في ممارسات قيادة المنظمة آنذاك ، مع عدد من قادتها ، وبين هؤلاء احمد الشقيرى الذى التقاه المؤلف عدة مرات في داره بالقاهرة وفي داره بكيفون في لبنان بين ١٩٧٢ و ١٩٧٦ . ومن الحق قول ان تلك المناقشات كانت تدور لغير غرض النشر مما يمنع عرضها هنا . ومع ذلك يمكن القول : ان اهم الحجج التي اوردها مؤيدو اغفال ذكر الدول الاشتراكية ودورها تستند الى نقطتين : الاولى ، ان الدول الاشتراكية ، مثلها مثل الدول الغربية ، وافقت على قرار تقسيم فلسطين في سنة ١٩٤٧ ، حين اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة ، وانها اعترفت بعد ذلك باسرائيل واقامت معها علاقات دبلوماسية واقتصادية ؛ والثانية ، ان الدول الاشتراكية كان لها موقف متحفظ تجاه انشاء منظمة التحرير الفلسطينية .

ان النقطة الاولى تنطلق من وقائع صحيحة في حد ذاتها ، الا ان مغزاها يتبدل حين تؤخذ معزولة عن سياقها التاريخي وظروفها وملابساتها الاخرى ، ثم تستغل هذه الوقائع ، بعد عزلها عن سياقها لتبرير مواقف كان سيتخذها اصحابها سواء حصلت

الوقائع ام لم تحصل .

ولكي توضع الوقائع في سياقها الصحيح ، ليتضح مغزاها الفعلي ، ينبغي ان نتذكر كيف عارض الاتحاد السوفياتي ، اول الدول الاشتراكية واقدمها ، فكرة تقسيم فلسطين الى دولتين ، عندما عرضت لاول مرة سنة ١٩٣٦ ، اى قبل الحرب العالمية الثانية وعندما كان ميزان القوى في فلسطين ما يزال في مصلحة الجماهير العربية المناهضة للصهيونية (٣٨) . وظل يرفضها بعد ذلك . ويتمسك بتصوره لحل القضية الفلسطينية على اساس استقلال فلسطين ووحدتها في دولة يعيش فيها العرب واليهود .

اما عندما مال لتأييد فكرة التقسيم ، حينما عرضت على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة التي انعقدت بهدف مناقشة الوضع في ايار ١٩٤٧ ، فقد فعل ذلك في ظروف مختلفة . آنذاك كان ميلان ميزان القوى لمصلحة الصهيونية في فلسطين ظاهرا ، وكان الجهد الرئيسي لسياسة الاتحاد السوفياتي الدولية ، في السنوات التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية وانهيار الفاشية في المانيا وايطاليا واليابان ، منصبا على دعم المجهودات التي تستهدف تصفية النظام الاستعمارى القديم وضرب مواقعه حيث يتيسر ذلك . وقد قر في ذهن السوفيات ، ان الخطر الرئيسي في فلسطين والشرق الاوسط يتمثل في الوجود البريطاني الاستعمارى ، وفي محاولات بريطانيا دعم مركزها كثمن لانتصارها مع جبهة الحلفاء ضد الفاشية في الحرب . وفيما يخص مستقبل فلسطين ، تركز جهدهم على دعم اى اجراء يستهدف اخراج بريطانيا منها . والمعروف ان تطبيق قرار التقسيم كان من شأنه ان يحقق هذا الغرض . وهكذا ، فيما يتصل بالوضع داخل فلسطين ، ظلت المواقف السوفياتية تنطلق من الدعوة لبناء دولة فلسطين الموحدة المستقلة التي يتعايش فيها العرب واليهود . وقد تمسك الاتحاد السوفياتي بدعوته هذه الى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى سنة ١٩٤٧ ، وبرفض اى بديل لها بما في ذلك التقسيم ، الى ان بلغ التوتر بين الجانبين العربي واليهودى فيها حدا صار من المتعذر معه عيشهما معا ، بينما مال ميزان القوى لمصلحة الصهيونية ، بحيث صارت تهدد بالسيطرة وحدها . وفي ضوء رؤيته هذه للوضع ، ابتدأ الاتحاد السوفياتي يقبل فكرة التقسيم بوصفها الحل الذى يصون ما يمكن صيانته من حقوق الشعب الفلسطيني الذى يتعرض للاعتداء من قبل الصهيونيين والبريطانيين ، ويحرم بريطانيا في الوقت نفسه من استغلال صدامات الجانبين لكي تطيل امد سيطرتها على فلسطين . وقد اوضح هذا كله الخطاب الذى القاه اندريه غروميكو عندما ترأس وفد الاتحاد السوفياتي الى اجتماعات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي اشرنا اليها انفا (٣٩) . وكان موقف الاتحاد السوفياتي متطابقا مع مواقف الشيوعيين الفلسطينيين والعرب الاخرين (٤٠) .

هذا الموقف الداعي لفلسطين الموحدة كانت ترفضه الصهيونية رفضا كاملا ، بينما لم يؤيده من فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية الا اقلهم . اما الدول العربية التي كانت مستقلة آنذاك ، فقد رفضته جميعها . وفي فهم الاتحاد السوفياتي ووفق جدول اولويات

اهتماماته ، كان استمرار الصدام بين العرب واليهود في فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني يعني استمرار الهيمنة البريطانية عليها . وقد اوجز غروميكو في خطابه الموقف حين حدد ان الحل الامثل للقضية الفلسطينية هو قيام فلسطين الموحدة . اما اذا كان سوء العلاقات بين الشعبين قد بلغ حدا يحول دون ذلك ، فلا بد من التقسيم .

اذن ، فقد كانت الموافقة السوفياتية على قرار التقسيم تنطلق اساسا من هذه الاعتبارات . ويضاف الى ذلك ان قرار التقسيم ذاته ، الذى صدر عن الدورة العادية الثانية للجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، نص على قيام دولتين ، احداهما عربية والاخرى يهودية ، ووضع برنامجا مفصلا للوحدة الاقتصادية بينهما (٤١) . وقد صدر في وقت كان فيه العرب في فلسطين يشكلون الاغلبية السكانية الساحقة ، الامر الذى كان يفتح الامل باستكمال وحدتها في المستقبل ، مما ينسجم مع الموقف السوفياتي الداعي لفلسطين الموحدة . وهناك امران آخران لا يصح تجاهلهما عند تقييم الموافقة السوفياتية على قرار التقسيم : اولهما ، ان الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن تقيم أية علاقة من اى نوع مع الاتحاد السوفياتي ، وان سلبيتها تجاه السوفيات كانت سابقة لطرح موضوع التقسيم ، وكانت موجودة حتى في الوقت الذى عارض فيه الاتحاد السوفياتي فكرة التقسيم . ولم تأخذ بعين الاعتبار لا الدور الذى لعبه السوفيات في النضال ضد الاستعمار ، مما كان يوجب ان يوسع الهامش المشترك بينها وبينه ، ولا الدور الذى لعبوه ضد الصهيونية ، التي حظرت الدولة السوفياتية انشطتها منذ انشئت هذه الدولة ؛ وثانيهما ، ان موجة التعاطف مع اليهود كانت موجة عالمية قوية في تلك السنوات ، بسبب موقف الفاشية منهم وما الحقته بهم من اضرار ، مما لا تستطيع ان تتجاهله الدولة السوفياتية . وهذا ما عبر عنه اندريه غروميكو في الخطاب الذى اشرنا اليه آنفا ، بقوله : " لا تستطيع التغاضي عن الوضع الذى آل اليه الشعب اليهودى بعد الحرب العالمية الثانية (٤٢) " ، خصوصا ان الدولة السوفياتية كانت ، بعد الحرب ، قد تهيأت لترسيخ اقدامها في العالم ولعب دور اوسع في الحياة الدولية ، وسط دول وقوى معادية لها . وكانت تلك الموجة من التعاطف مع اليهود ، التي امتدت لاسباب بعضها مشروع ، وبعضها افتعلته الصهيونية ، واسعة التأثير حتى في الاوساط اليسارية وبعض الاوساط الشيوعية ذاتها . بينما اساء موقف بعض قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، وزعيمها محمد امين الحسيني بالذات ، الى صورة الفلسطينيين حين تعاونوا مع الزعيم النازى ادولف هتلر واجهزته ، بينما كانت القوى الاقطاعية والبرجوازية المتخلفة المعادية للشيوعية وللتقدم عموما هي التي تتولى قيادة العمل الوطني في الدول العربية ، والحكم في المستقلة منها .

يبقى بعد ذلك كله ، وفوق ذلك كله ، صحيحا القول بأن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت لديها ،وفق منطقها ومصالحها ، اسبابها لرفض قرار التقسيم ، في حين كان لدى الاتحاد السوفياتي والدول التي كانت قد اصبحت اشتراكية حتى ذلك العام ، اسبابها لقبوله . ولو لم تكن هناك اسباب اخرى ، ترتبط بالمصالح والمواقف

التي تصوغ سلبية الحركة الوطنية الفلسطينية تجاه الدول الاشتراكية ، لامكن تجاوز هذا الخلاف في الموقف حول التقسيم واقامة الصلات والعلاقات بين الجانبين على اسس الهوامش المشتركة الواسعة ، التي يتيحها الموقف المشترك ضد الاستعمار والصهيونية . وقد قدمت الحياة ، في السنوات التي تلت ، الدليل الساطع على وجود تلك الامكانية ؛ اذ ان دولا وقوى عربية عديدة ، ترفض التقسيم وتختلف مع السوفيات حول مسائل اخرى جوهرية ، استطاعت ان تقيم ، برغم ذلك ، صلات وعلاقات تعاون وثيقة ومتطورة مع الدول الاشتراكية . والامر نفسه انطبق على منظمة التحرير الفلسطينية ؛ التي صارت تجهر ، بعد ان نحي الشقيري ومؤيدو خطه عن قيادتها ، بأن الاتحاد السوفياتي هو اكبر واهم اصدقاء الشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي . ولم تحل الموافقة السوفياتية على قرار التقسيم المرفوض من الحركة الوطنية الفلسطينية ومن عدد آخر من فرقاء الحركة العربية القومية ، بين الاتحاد السوفياتي وبين تقديم دعم واسع للعرب في كفاحهم ضد الاستعمار والامبريالية ومن اجل التقدم الاجتماعي . كما لم يحل القبول والحماس السوفياتيان لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر سنة ١٩٦٧ (الذى رفضته منظمة التحرير الفلسطينية واطراف عربية اخرى) ، دون ان يقدم الاتحاد السوفياتي مساندة متعددة الاشكال لهذه الاطراف . بل ان الازدهار في علاقات التعاون الفلسطينية ـ السوفياتية قد تم في الفترة التي اعقبت الموافقة السوفياتية على القرار ٢٤٢ ، وفي ظل جهود الاتحاد السوفياتي الحثيثة لتطبيقه . وقد تم ذلك لان اسبابا اخرى للتعاون توفرت ، مما سنتعرض له في الفصول المقبلة .

اما النقطة الثانية ، التي تتحدث عن موقف سلبي للاتحاد السوفياتي تجاه انشاء منظمة التحرير ، فان المؤلف لم يقع في الادبيات السوفياتية التي تيسر الاطلاع عليها على ما يؤكد ذلك . يبقى من الحق انه يمكن الوقوع على كتابات واحاديث تنتقد مواقف وتصريحات لبعض قادة المنظمة آنذاك ، وهي تتناول موضوعات محددة ولكنها لا تتناول وجود المنظمة . ومثل هذا الامر يقع عليه المرء في الادبيات السوفياتية الى اليوم ، حيث يجرى نقد بعض القادة او بعض المواقف . كما ان نقدا اكثر صراحة يجرى اثناء اللقاءات بين القادة الفلسطينيين والقادة السوفيات ، ولا يؤثر هذا على العلاقة ذات الطبيعة الاستراتيجية بين الجانبين . بل لعله يفعل العكس ؛ اذ يؤكد حميمية هذه العلاقة ، ويدل على المقدار الكبير من الصدق والصراحة اللذين تقوم عليهما .

بعد هذا الاستطراد الذى سمح به منهج مناقشتنا لمواد الميثاق القومي لنعد الى المادة التي نحن بصددها ، وهي المادة السادسة عشرة التي تحدثت عن تحرير فلسطين من الناحية الدولية . وستستوقفنا في نهاية المادة عبارة وردت في معرض الدعوة الموجهة الى الدول كافة لنصرة الشعب العربي الفلسطيني ، وقد وردت على النحو التالي : " ... وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية " . فهي تتحدث عن السيادة الوطنية منسوبة الى اهل فلسطين ، الا انها لا تذكر كيف او اين سيمارس اهلها هؤلاء سيادتهم او حريتهم ؛ اى انها لا تربط السيادة الوطنية بدولة

فلسطينية مستقلة ، ثم انها تستعمل كلمة " اهلها " بدل عبارة " الشعب العربي الفلسطيني " ، ممعنة في تغييب فكرة استقلال الشعب عندما اقتضى السياق الاشارة الى السيادة • ومع ذلك ، فان النص الوارد في هذه العبارة هو الوحيد في الميثاق الذى ترد فيه عبارة السيادة الوطنية مقرونة بأهلها ، اي بأهل فلسطين ، الامر الذى يبقيها حمالة اوجه للتفسير ، مما قد يعني السيادة الوطنية لشعب فلسطين على ارض وطنه ، كما قد يعني سيادته الوطنية كجزء من سيادة العرب على ارض العرب ، وهو التفسير المرجح ، لانه ينسجم مع مجمل موقف الميثاق من هذه المسألة ، ولان المادة الاولى نصت ، كما مر معنا ، على ان " فلسطين وطن عربي " مما يعزز ترجيح هذا التفسير •

اسرائيل والتقسيم والصهيونية : نصت المادة السابعة عشرة على " ان تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من اساسه ، مهما طال عليه الزمن ، لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادىء العامة التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير "•

هذه المادة تتحدث عن تقسيم جرى سنة ١٩٤٧ ، والمقصود ، كما هو واضح ، هو قرار التقسيم الذى صدر في ذلك العام ، اما التقسيم ذاته ، كما اعتادت الادبيات الفلسطينية ان تقول ، فقد جرى في العام الذى تلاه • ففي العام ١٩٤٧ كانت فلسطين ما تزال موحدة تحت سلطة الانتداب البريطاني •

ولعل من المفيد ان نشير هنا الى حقيقة قلما يجرى التأكيد عليها ، وهي ان ما جرى في العام ١٩٤٨ ذاته لم يكن تطبيقا لقرار التقسيم الذى اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ١٩٤٧ ، بل كان تجاوزا له ، ناقضه في آمرين : الاول ، ان اعلان قيام دولة اسرائيل . الذى استند ، فيما استند اليه ، الى قرار التقسيم ، لم يراع لا الحدود ولا الوسائل ولا المستقبل التي رسمها القرار لهذه الدولة • فقد قامت على ارض تجاوزت مساحتها الحدود الواردة فيه ، جرى الاستيلاء عليها بقوة الغزو الصهيوني المسلح واخليت اخلاء تاما في معظم الحالات من سكانها العرب ؛ والثاني ، ان الدولة العربية التي نص القرار على قيامها لم تقم بالمرة • وقد اغتصبت السلطات الصهيونية جزءا من ارضها ، وما بقي من تلك الارض واجه ، كما مر معنا ،مصائر مختلفة، لم يكن من بينها قيام دولة عربية عليها • وخضعت المنطقة التي عرفت باسم قطاع غزة للادارة العسكرية المصرية ، وخضعت الضفة الغربية لادارة المملكة الاردنية الهاشمية ثم الحقت بها ، مما سبقت الاشارة اليه • واصبحت المناطق الحدودية الضيقة التي تحاذى حدود سوريا من جهة بحيرة الحولة غربي نهر الاردن مناطق منزوعة السلاح ، ثم استولت عليها ، بعد سنوات قليلة ، قوات الجيش الاسرائيلي ، وطردت سكانها العرب ، ونجت قرية فلسطينية صغيرة ، هي قرية الحمة ، من مصير كهذا ، وكانت اصغر من ان يعد لها نظام خاص • وبعد تسع عشرة سنة من قيام اسرائيل استولى جيشها على تلك المناطق كافة ، فيما استولى عليه من اراض عربية اخرى في العام ١٩٦٧ • وعلى هذا ، فان التقسيم الذى تحدثت عنه هذه المادة من الميثاق لم يجر في العام ١٩٤٧

وفي اى عام لاحق .

واضح اذن ان النص على بطلان التقسيم الذى جرى في العام ١٩٤٧ يعني بطلان قرار التقسيم ، الذى لم يجر تطبيقه في واقع الامر في اى يوم من الايام . ولعل النص ورد على هذا النحو لكي يتجنب الميثاق الاشارة الى الشكل الذى تم تطبيقه من التقسيم بقوة الغزو ، وليس بارادة تطبيق قرار الجمعية العامة ، وهي اشارة كانت ستقود الى الحديث عن غياب الدولة العربية الفلسطينية وعن مصير الاراضي الفلسطينية التي لم تستول عليها القوات الصهيونية في العام ١٩٤٨ ، مما تعمد الميثاق ان يتجنبه . ولو قبل الميثاق هذا ، لتوجب ان يتحدث عن تقسيم من نوع آخر تجلى ، بالاضافة لقيام اسرائيل ، بضم الضفة الغربية الى المملكة الاردنية الهاشمية ، وباتباع قطاع غزة الى مصر ، واسهم في تغييب امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة لعدد كبير من السنين .

والحقيقة ان الهجوم على قرار التقسيم كان سمة عامة تميزالادبيات الفلسطينية كلها ، باستثناء الشيوعية منها . وقد تبنى الميثاق في ضوء ذلك ، رأيا كان غالبا ، تؤيده الاطراف الممثلة في المؤتمر الذى اقر الميثاق .

ومما يسترعي الانتباه في الامر كله ، ان الذين تصدوا لمهمة اعلان بناء الكيان الفلسطيني بعد العام١٩٤٨ ، اغفلوا اية اشارة الى المخاطر التي نجمت عن عدم قيام الدولة العربية الفلسطينية ، التي لو امكن ان تقوم لتبدل مجرى الاحداث اللاحقة كله. كما اغفلوا ، وهذا هو الاهم ، اية اشارة لاهمية هذا المطلب في السنوات اللاحقة . وهذا الاغفال لم يأت هو الاخر عفو الخاطر ، كما سنرى بجلاء عند مناقشة المادة الرابعة والعشرين من الميثاق .

اما المادة الثامنة عشرة ، فقد نصت على انه " يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب ، وما ترتب عليهما ، وان دعوى الروابط التاريخية او الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح ... " .

والحديث يدور ، في هذه المادة ، حول الرسالة التي وجهها اللورد بلفور ، وزير الخارجية البريطانية ، الى اللورد روتشيلد ، احد زعماء اليهود البريطانيين ، في العام ١٩١٧ ، والتي نصت على " ان حكومة جلالته تنظر بعين الارتياح الى انشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودى وستبذل اطيب مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية (٤٣) " ، وهي التي اشتهرت باسم وعد بلفور ، الذى كرس رسميا في السياسة الامبريالية البريطانية ، في حينه ، موقف الحكومات البريطانية المؤيدة لمطامع الصهيونية في فلسطين ، واستعدادها لتقديم مساعدة فعالة لتحقيق هذه المطامع . كما يدور الحديث عن صك الانتداب الذى اقرته عصبة الامم ، حين قررت اخضاع فلسطين لسلطة بريطانيا ، وضمنت الصك نصا خاصا يلزم بتحقيق وعد بلفور (٤٤) .

يلفت النظر في هذه المادة من الميثاق انها ، حتى وهي تدين وثيقتين صدرت احداهما عن بريطانيا وصدرت الثانية بالحاح منها ، وهما وعد بلفور وصك الانتداب ،

لم تذكر اسم بريطانيا ، وهذا مدهش •

لقد كان الرفض الفلسطيني لوعد بلفور ولصك الانتداب شاملا منذ صدورهما ، ولم يشذ عنه احد • ومثله الرفض الفلسطيني لدعوى الروابط التاريخية او الروحية ، لا من زاوية الاقرار بوجودها او عدمه ، وانما من زاوية رفض الاقتران الذى تعمل له الصهيونية ومؤيدوها بين مسائل واقعية او اسطورية مضى عليها آلاف السنين ، وبين مطاليب راهنة •

وقد توسعت المادة ، امعانا في تأكيد الرفض ، فقرنت الروابط الروحية بالروابط التاريخية ، بالرغم من الفروق البينة بين النوعين من الروابط • فاليهود ، بما هم اتباع ديانة ، لهم ، مثلهم مثل اتباع الديانتين الاسلامية والمسيحية ، روابط روحية بأماكن بعينها في فلسطين لا ينكرها الفلسطينيون العرب ، وهي روابط لحظتها بايجابية المادة الخامسة عشرة من الميثاق ذاته حين نصت على " حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز " ، في حين ان الروابط التاريخية هي التي استند اليها الجانب المعنوى من حجج مساندة المطاليب الصهيونية • وقد جرى ، على نطاق هائل ، الترويج لمقولة ان الصهيونية تسعى لاعادة بناء اسرائيل التي كانت قائمة من قبل كدولة لليهود وقضي عليها ظلما وعدوانا • وكأنما كانت مثل هذه الدولة قائمة بالامس فقط ، وكأن اليهود الحاليين هم مواطنوها !

وقدمت المادة مزيدا من الايضاح لوجهة النظر الفلسطينية ، فقالت في ختامها " ان اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل ، وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة ، وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها "• الا ان هذا الايضاح السديد غاب عنه ما كان غائبا عن دائرة الاهتمام في الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك الوقت ، وهو التمييز بين المسألة اليهودية ، التي اججتها ظروف انتقال البلدان الاوروبية من طور الاقطاع الى طور الرأسمالية ، والمسألة الصهيونية التي اججها انتقال الرأسمالية الى طورها الامبريالي ، وحاجاتها المستجدة لبسط الهيمنة على طرق التجارة العالمية ومواقع انتاج المواد اللازمة لتطور الصناعة ، والاسواق المستهلكة ، والمواقع الاستراتيجية الاخرى • وغاب عنه ايضا التمييز بين اليهود الذين ايدوا الدعاوى الصهيونية ودوافعهم المتعددة لذلك بتعدد مصالحهم وبين اليهود الذين ناهضوها ، وبين فريق ثالث من غير المعنيين او المهتمين بالامر • وقد وضعت المادة اولئك جميعا ،من حيث لم تتعمد ،في سلة واحدة ، ولم تلحظ ايا من التطورات الهامة التي جرت على صعيد المسألة اليهودية ، بينما كان واقع التطورات ، منذ بروز الصهيونية الى اليوم ، من العوامل التي تقلق الصهاينة انفسهم ؛ لانه يظهر تمايزا ، لا ينسجم مع نظريات الصهيونيين ولا مع مصالحهم ، في مصائر ومواقف اعداد وجماعات كبيرة من اليهود • وتلك التطورات يمكن ايجازها بالقول بأن عددا من يهود بلدان عدة كانوا ، عند وضع الميثاق ، قد اندمجوا بالفعل في مجتمعات بلدانهم ونسوا حكاية يهوديتهم ، وان يهودا آخرين لم يقرنوا بين ايمانهم الديني باليهودية وبين

قومية يهودية مفترضة ، ولم يؤيدوا بالتالي دعاوى الصهيونية • وبينهم كثيرون ممن ناهضوا انشطتها ومساعيها متخوفين من خطرها على اليهود قبل خطرها على غيرهم ، بينما رأى يهود من عدة بلدان ان مصلحتهم تشدهم الى الصهيونية وتجعلهم يدعمون اهدافها ، واعتبروا مواطنيتهم في الدول التي ينتمون اليها صفة مؤقتة او حتى قيدا • ومن تحصيل الحاصل ان نقول ان وراء كل نوع من الانواع الثلاثة ظروفا موضوعية صاغت مواقفهم •

وهناك امثلة بارزة تعطيها تجربة اليهود في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • فان اعدادا لا بأس بها من يهود الولايات المتحدة ، مثلهم مثل آخرين في غيرها من الدول الرأسمالية ، ظلوا يهودا ، ومع ذلك فهم مندمجون في انشطة تلك البلدان ومصالحهم متحققة فيها • وقد اتخذوا تجاه الصهيونية مواقف مناهضة او متحفظة او باردة • واستمر ذلك لعدة سنوات بعد نشوء الحركة الصهيونية • واذا كان قد جرى ربط كثيرين منهم بالانشطةالمؤيدة للصهيونية فيما تلا من سنوات ، فقد تم هذا تحت تأثير مصالح الرأسمالية الاميركية المتطابقة او المتماثلة مع المصالح الصهيونية ، بعد ان اصبحوا جزءا منها • وابرز دليل على صحة ذلك هو تدني نسبة المهاجرين من اليهود الاميركيين الى اسرائيل • وان الذين يدعمون الصهيونية يفعلون ذلك بدوافع مصالحهم كرأسماليين اميركيين ، او بدوافع تأثرهم بدعاية الرأسماليين • اما في الاتحاد السوفياتي ، فقد اندمجت الاغلبية العظمى من يهوده في مجتمعها ، ونسيت كلية حكاية يهوديتها ، بل ان نسبة المؤمنين بالديانة اليهودية والمهتمين بما يفرضه الايمان من طقوس وعبادات ، بما هي ديانة ، قد تدنت بشكل ملحوظ ، كما تدنت النسبة ذاتها ازاء اى من الديانات الاخرى في الاتحاد السوفياتي في ظل علاقات الانتاج الاشتراكية ، وحلول التعاون بين القوميات والطوائف الدينية محل التناحر الذى كان قائما قبل الاشتراكية • وتحققت بشأن هؤلاء نبوءة كارل ماركس الشهيرة في كراسه الهام عن " المسألة اليهودية " ، حيث قال : " حين ينجح المجتمع في الغاء الجوهر العملي لليهودية ، المتاجرة وشروطها ، عندئذ يصبح اليهودى مستحيلا ، ذلك لان ضميره لم يبق ثمة من حاجة اليه ، وذلك لان الاساس الذاتي لليهودية ، الحاجة العملية ، قد اتخذت شكلا انسانيا ، وذلك لان المنازعة بين الوجود الفردى والمحسوس للانسان ووجوده الاجتماعي قد الغيت " (٤٥) •

وظلت اقلية قليلة بين يهود الاتحاد السوفياتي تهتم بالجهر بيهوديتها وتسعى للحصول على وضع متميز بسبب ذلك • تلك الاقلية القليلة تضم نوعين من الاشخاص : نوعا ما يزال يقع تحت تأثير الدعاية والاتصالات الصهيونية بالرغم من الرفض الرسمي والاجتماعي الكاسح للصهيونية ،وهؤلاء في ظل الظروف الملموسة في الاتحاد السوفياتي لا يمكن ان يعدوا الا عملاء بالمعنى القانوني للكلمة ،ونوعا آخر لا يقتصر على اليهود وحدهم ، بل يشمل آخرين ،من ذوى المهن التي تقدم ممارستها في الدول الرأسمالية اجورا مرتفعة لاصحابها بينما يحصلون في الاتحاد السوفياتي ، بحكم مهنهم غير

الانتاجية,على اجور عادية اقل من تلك التي يحصل عليها العمال المنتجون ، وليس لهؤلاء اية اهمية لولا وجود المنظمة الصهيونية العالمية التي تدعمهم من الخارج بنفوذها الكبير ، ووجود الدول الرأسمالية التي تدعم اى خروج على انظمة المجتمع السوفياتي لاسباب مفهومة • ولهذا فقط صارت لهم " قضية " يثار حولها الاهتمام خارج الاتحاد السوفياتي • اما داخله ، فما اقل الذين يحسون بها • والمهم في الامر هو النظرة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي لاصحاب مثل هذه القضية ، بما في ذلك نظرة الاغلبية ممن ما يزالون يتذكرون انهم يهود ، ذلك ان تلك النظرة تعدهم خارجين ومنشقين ليس الا •

من ناحية اخرى ، تقول المادة التي نحن بصدد مناقشتها ، ان من المؤكد ان " اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة ••• " ، وهذا تأكيد في محله تماما ، حين يصف اليهود الذين يعيشون في بلدان عديدة في القارات الخمس • غير انها ، الى جانب اغفالها التمييز بين من ذكرنا آنفا ، قد اغفلت الوضع الذى غدا متميزا لليهود الذين تواجدوا في فلسطين لسبب او لاخر ، وتوالدوا فيها ولابنائهم الذين لم يعرفوا وطنا غيرها ، اولئك هم سكان اسرائيل • لقد اقيمت اسرائيل ظلما وعدوانا بغير شك ، الا ان ثمة يهودا موجودون فيها خاضعون لسلطتها وقوانينها ، ولعلاقات الانتاج السائدة فيها ، سواء احبوا ذلك او كرهوه • وانه لتهرب من مسؤولية البحث ان تتجنب المادة ، والميثاق عموما ، الخوض في هذه المسألة ، وان تكتفي بالحديث عن اليهود عموما • وان تغفل الوضع المتميز لهؤلاء من بينهم بالذات • وهذا الاغفال ، مقرونا بالنص الغامض للمادة السابعة من الميثاق ، التي تحدثت عن يهود من اصل فلسطيني ، يقدم نموذجا للتهرب من مجابهة المسائل ذات الحساسية النظرية والعملية • وسنرى في فصول قادمة كيف كفت منظمة التحرير ، فيما بعد ، عن التهرب من مناقشتها ، وكيف انعكس ذلك في مواثيقها (٤٦) •

تعريف الصهيونية : قدمت المادة التاسعة عشرة تعريف الميثاق للصهيونية ، فنصت على ان " الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في اهدافها ، عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشستية بمراميها ووسائلها ، وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الاوسط خاصة ، وللاسرة الدولية بصورة عامة ، ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين جديرون بعون الاسرة الدولية وتأييدها " •

واكملت المادة العشرون فنصت على " ان دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لاوطانهم ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها " •

ويضع هذا النص مطلبا عادلا ويوجهه الى الدول جميعها ، وهو مطلب حظر وجود وانشطة المنظمة الصهيونية •ولا يشير الى ان دولا كثيرة كانت قد فعلت ذلك قبل وضع الميثاق ، وهو ما قامت به بالاضافة للدول العربية كافة ، واغلبية الدول الاسلامية ،

والدول الاشتراكية الاوروبية والاسيوية كافة ، وعدد آخر من الدول التي ضمتها حركة عدم الانحياز .

السلم والتعايش السلمي : ونصت المادة الحادية والعشرون على ما يلي : " يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها ، ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف الى اقرار السلم على اساس الحق والتعاون الدولي الحر " .

كما نصت المادة الثانية والعشرون على ما يلي : " يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على اساس الوجود الشرعي ، اذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار " .

والمادتان كما نرى تؤكدان ايمان الشعب العربي الفلسطيني بالسلم ، وتقرنانه بتوفر شرطين : الحق والتعاون الدولي الحر . اما ايمانه بالتعايش السلمي فانهما تقرنانه بشرط الوجود الشرعي . وقد كانت الادبيات الفلسطينية بمعظمها تتحدث عن السلم وعن سياسة التعايش السلمي على هذا النحو ، ناهيك عن الادبيات التي كانت تعتبر الايمان بهما انحرافا او مضيعة للوقت .

وهنا نتوقف قليلا لنشير الى ان الدعوة الى السلم والسياسة التي انبثقت عنها ، باسم سياسة التعايش السلمي بين المجتمعات ذات العقائد والمصالح المختلفة ، هما دعوة وسياسة شيوعيتان في جوهرهما . وقد اقترنت سياسة التعايش السلمي باسم الاتحاد السوفياتي والدول والقوى المؤيدة له . وعارضها على جبهة اليسار ماو تسي تونغ زعيم الصين الشعبية وانصاره ،الذين كانت خلافاتهم مع الاتحاد السوفياتي قد صارت علنية في ذلك الوقت ، كما عارضتها وشككت في اهدافها اوساط رجعية في الدول الرأسمالية .

اما ميثاق منظمة التحرير ، فقد اتخذ موقفا وسطا ؛ فنص على ايمان الشعب العربي الفلسطيني بالسلم والتعايش السلمي لاسباب لا شك في ان واضع مشروع الميثاق ، بتجربته في الحقل الدولي ، يقدر اهميتها ، ثم قرن هذا الايمان بشروط ، اذا صرفنا النظر عن عموميتها ، تظل مقبولة وغير مختلف عليها ، وارضى بذلك الاوساط اليسارية واليمينية المعترضة او المتحفظة .

مسؤوليات منظمة التحرير : صاغت المواد من السابعة الى الثانية والعشرين ما وصفناه بالعقيدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ثم صاغت المواد المتبقية اسس تحديد مسؤوليات المنظمة . فنصت المادة الثالثة والعشرون على ما يلي : " تحقيقا لاهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين وفق النظام الاساسي لهذه المنظمة " . وهذا النظام حددت المادة الثامنة والعشرون ما ينبغي ان يتضمنه ؛ اذ نصت على انه " يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف باسم النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها

ومؤسساتها واختصاصات كل منها ، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب الميثاق " .

وقد صادق المؤتمر على النظام الاساسي ، الذي سوف نناقشه بعد فراغنا من مناقشة الميثاق القومي .

ونصت المادة الخامسة والعشرون من الميثاق على ان " تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية ، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي " . وهذا واحد من النصوص ذات الدلالة الجلية في تبيان اثر الملابسات التي احاطت بتشكيل المنظمة وتحديد دورها . فالمادة تقول ان المنظمة " مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني ... " ، وهي عبارة جنبت واضعها النص على مسؤولية المنظمة عن الشعب الفلسطيني في وضعه الراهن او عن صياغة مستقبله . ومسؤولية المنظمة عن حركة الشعب الفلسطيني لا تشمل الميدان العسكرى . ولذا تجنبت المادة ذكر هذا الميدان ، استجابة لرغبة المملكة الاردنية الهاشمية التي كانت تعارض في وجود منظمة عسكرية فلسطينية مستقلة ، بينما نصت على اصطلاح جديد كل الجدة يمكن تفسيره على اى نحو ؛ ذلك هو " الميدان التحريرى " ، وقدمت بهذا الاصطلاح الترضية المناسبة للمتحمسين للعمل العسكرى الفلسطيني .

بين ما اغفلته المادة يستوقفنا بصفة خاصة تجنب النص على مسؤولية المنظمة عن مستقبل فلسطين وشعبها . وكما حدث بالنسبة لنقاط كثيرة ، تقاطعت في اسباب هذا الاغفال تأثيرات ظروف عربية مع قناعات واضع مشروع الميثاق .

ونصت المادة السادسة والعشرون على ان منظمة التحرير الفلسطينية " تتعاون مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية " مثبتة بهذا النص ، لاول مرة في ميثاق فلسطيني ، مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، وبذلك تجاوزت ، عن قصد او غير قصد ، طروحات العرب القوميين ممن كانت عقيدتهم القومية تجعلهم يعتبرون المسؤولية عن القضايا العربية مسؤولية مشتركة للاطراف العربية كافة ، ولم تكن تشغلهم بالتالي مسألة التدخل من عدمه ، بل كان التدخل بالنسبة لهم واجبا قوميا ، بمعنى من المعاني .

غير ان المادة التي نصت على عدم التدخل من طرف واحد لم تنص على ما يقابله ؛ اى على عدم جواز التدخل من قبل اية دولة عربية في الشؤون الداخلية لمنظمة التحرير . ومن الحق ان الشقيرى ، واضع مشروع الميثاق ، لم يكن في وضع يسمح له ، ازاء الدول العربية ، بأن يعلن مبدأ كهذا . ومع ذلك يظل من المدهش ان العرب القوميين ، من الفلسطينيين الذين شكلوا اغلبية من صادقوا على الميثاق ، قد اجازوا لانفسهم ان يهملوا واحدة من قناعاتهم القومية ، ثم قبلوا ان يحظر على الفلسطينيين التدخل في شؤون الدول العربية ، ولم ينتبهوا الى ما يقابله .

ونصت المادة السابعة والعشرون على ما يلي : " يكون لهذه المنظمة علم وقسم

ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص " .

ونصت المادة الثامنة والعشرون على وجود نظام اساسي ملحق بالميثاق ، مما سبق ان اشرنا اليه عندما تعرضنا للمادة الثالثة والعشرين ، قبل قليل .

ونصت المادة الاخيرة ، التاسعة والعشرون ، على ما يلي : " لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض " . ولهذه المادة اهمية خاصة لتسهيل استيعاب الميثاق في المستقبل لاى تطور في العمل الوطني الفلسطيني تفرض طبيعته تثبيته فيه ، فقد حددت طريقة تعديل الميثاق حين تتوفر قناعات كافية لتعديله ، اذ انها نصت على ضرورة عقد جلسة خاصة ، لا دورة خاصة ، من اجل اقرار التعديل . كما انها لم تشترط مرور مدة محددة بين ورود فكرة التعديل وبين الجلسة المطلوبة ، الامر الذى يجعل من الممكن ان يعدل الميثاق في جلسة تنعقد لهذا الغرض في سياق اى دورة من دورات المجلس ، استثنائية كانت ام عادية .

السيادة على الارض الفلسطينية : نعود الان الى مادة من الميثاق ارجأنا ، عن عمد ، التعرض لها في سياقها من ترتيب مواده ، نظرا لاهميتها الاستثنائية . هذه المادة هي الرابعة والعشرون ، وهذا نصها : " لا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة . وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية " .

ولا بأس من اعادة التأكيد على ان المناطق الثلاث المشار اليها في هذه المادة هي المناطق التي تشكل كل الجزء من ارض فلسطين الذى لم تكن اسرائيل تحتله في العام ١٩٦٤ ، عند وضع الميثاق ، وكذلك فان الضفة الغربية كانت ، من وجهة نظر السلطات الاردنية ، قد الحقت بالمملكة الاردنية الهاشمية بقرار لم يحظ لا بالشرعية الفلسطينية ولا بالشرعية العربية الى اليوم ، وقطاع غزة كان يدار من قبل الادارة العسكرية المصرية مباشرة ، ثم اصبح له مجلس تشريعي منتخب جرى تشكيله تحت ضغط الحركة الهائلة لابراز الكيان الوطني الفلسطيني ، بينما ظل القطاع ، برغم وجود المجلس ، يخضع عمليا لنفوذ الادارة العسكرية المصرية ، والحمة تخضع للادارة السورية .

وقد اقرت المادة الرابعة والعشرون ، بهذا النص ، الوضع الذى كان قائما فيما يختص بالسيادة ، خصوصا وضع الضفة الغربية التي ضمت الى المملكة الاردنية الهاشمية ، والتي وصفتها المادة بعبارة " الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية " .

ان ايراد هذه المادة مرتبط بموقف السلطات الاردنية من مسألة قيام المنظمة . وقد اشترطت وجود هذه المادة ثمنا لقبولها بقيام المنظمة . وساد الاعتقاد في الاوساط التي عملت على انشاء المنظمة ، بأن عدم الرضوخ لذلك الشرط معناه تغييب المنظمة تغييبا كاملا عن التواجد بين الفلسطينيين في ضفتي الاردن ، وهم يشكلون اكبر تجمع

للفلسطينيين المقيمين واللاجئين . وهي قناعة اكد وجودها اكثر من شخص ممن قابلهم المؤلف ، وبضمنهم الشقيرى . والواضح انها كانت قناعة مسيطرة الى حد ان المادة ، التي تنفي السيادة الفلسطينية على ارض فلسطينية ، قد مرّت بغير اعتراض في لجنة الميثاق وفي الجلسة العامة للمؤتمر . وكان اعضاء المؤتمر قد افهموا كل ما يتعلق بضرورة وجودها وانه امر مفروغ منه ، في اثناء اتصالات الكواليس .

فهل كانت تلك القناعة التي ضغطت على المؤتمرين كافة تستند على اسس صحيحة ؟ وهل وردت المادة فقط لان السلطات الاردنية اشترطت ايرادها ؟

ان الخوض في التفاصيل اللازمة كلها للاجابة على هذين السؤالين، سيقودنا الى بحث طويل ، لا مجال له هنا . ولذلك سنقتصر على الاهم مما لا بد من ذكره :

ليس من شك في ان السلطات الاردنية ، وعلى رأسها الملك حسين ، قد تمسكت بنفي حق المنظمة في السيادة على الضفة الغربية ، وجعلت ذلك شرطا للقبول بها . وليس من شك ايضا في ان انشطتها كانت ستحظر رسميا في الاردن فيما لو اعلنت حق السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية ، وكانت ستواجه صعوبات كبيرة ، ما دامت تريد ان تتم نشاطاتها برضى السلطات الاردنية . ثم ان التصور الذى كان مسيطرا على ذهن الشقيرى واذهان معاونيه ، ما كان يشتمل على تصور وجود سرى للمنظمة في اى بلد ، ناهيك بالاردن ، ما دام هو ذاته الذى وضع في النظام الاساسي نصا يقول : " الفلسطينيون جميعا اعضاء طبيعيون " فيها ، مما ينفي احتمال الاقدام على انشاء المنظمة وممارستها لعملها بين فلسطينيي الضفتين بغير موافقة السلطة الاردنية .

والدولتان اللتان كان يمكن لموقفهما ان يواجه الضغوط الاردنية هما مصر وسوريا .

اما مصر ، فقد كانت ، في ذلك الوقت ، وفي ظل حرصها ، على انجاح الجو الذى خلفته مؤتمرات القمة العربية ، تتجنب الدخول في مشاحنات مع الاردن ، خصوصا ان مثل هذه المشاحنات كان سيدفع الاردن للتقرب من سوريا التي يحكمها حزب البعث العربي الاشتراكي ، ويعينهــا في خصومتها مع مصر .

اما سوريا ، فقد اعلنت في وثائق حزبية ، كما مر معنا ، ان الكيان الفلسطيني ينبغي ان يستند الى ارض وشعب وسلطة . وكان ذلك الاعلان ، الصحيح في معناه، قد رفع في وجه كل من مصر والاردن اللذين يديران جزءا كبيرا من الارض الفلسطينية . ولم تقم سوريا ، فيما عدا الاعلان ، بأية خطوة عملية لتحقيق مشروعها ، عدا ما قام به بعثيون فلسطينيون ممن شاركوا في الانشطة التي ادت الى تشكيل منظمة التحرير . كما ان علاقات الحكم في سوريا بأحمد الشقيرى كانت باردة . ولم يكن الحكم السورى ، مستعدا لان يمضي بعيدا في الضغط على الاردن ، خشية ان يدفعه للتقرب من عبد الناصر .

ووسط هذه الملابسات ، كانت مصر تركز على ضرورة بناء المنظمة بأى شكل وتحت اية شروط ، وتسعى لتلطيف الاجواء بين الشقيرى والسلطات الاردنية . وكانت تنصح الشقيرى بقبول مطالب الاردن ثمنا لقيام المنظمة . وقد تضاءل الاحساس بخطورة مادة

كهذه تعلن في اول ميثاق قومي فلسطيني من توعه نفي السيادة الفلسطينية ، امام الرغبة المتلهفة على بناء المنظمة .

مع ذلك يظل صحيحا ان ورود مادة كهذه شيء خارق للعادة ، لم يسبقه مثيل في تاريخ اى شعب . فالمادة تنفي حق الشعب الفلسطيني ، ممثلا بمنظمته التي تضم ابناء الشعب كلهم ، في ممارسة الاقليمية على تراب وطنه . ولا يخفف من هذا النفي ان المادة اوردته بصيغة : " لا تمارس ... " ; لان " لا تمارس " هذه لم ترد مرهونة بظرف معين او بوقت محدود ، وانما وردت مطلقة من اى قيد . واذا كان ورودها قد تم تنازلا لمشيئة السلطات الاردنية وفي ظروف يعتبرها اصحاب التنازل مرغمة ، فانه تنازل مس اهم الحقوق على الاطلاق وهو حق السيادة . ثم ان الظروف التي املته لم تكن مرغمة الى الدرجة التي تصورها الشقيرى ومعاونوه .

فهناك حقيقة تؤكد ان السلطات الاردنية ، لو كان الامر بيدها ، لما قبلت اى شكل من اشكال الكيان الفلسطيني ولما قبلت بوجود المنظمة من اساسه ، وقد ارغم ممثلو السلطات الاردنية على قبول فكرة انشاء المنظمة ارغاما . وكانت الرغبة في ابراز الكيان قوية في الاوساط الفلسطينية ، الى الدرجة التي كان يمكن معها الدخول في مجابهة مع السلطات الاردنية ما دام الامر يتعلق بمسألة لها اهمية انشاء الكيان ذاته . والشقيرى نفسه لم يلبث ، بعد تقديم هذا التنازل وغيره ، ان دخل في مجابهات مع السلطات الاردنية اتصلت بأمور اقل شأنا من مسألة السيادة .

اما في غزة ، فلم تكن المشكلة مطروحة ، اذ لم يقم اى طرف بضم القطاع . واما في الحمة ، فالمسألة لم تكن اصلا ذات شأن الا من ناحية رمزية محضة . وسوريا التي وقعت الحمة تحت ادارتها هي التي نادت ، كما رأينا ، بأن يكون للكيان ارضه .

يقابل ذلك ان النظام الاردني لم يكن في اوج قوته في ذلك الوقت ، ولم يكن في وضع يجيز له ان يملي شروطا لها هذا المقدار من الاهمية . واذا كانت المملكة العربية السعودية تؤيده ، خصوصا في المجابهة مع الشقيرى الذى لم ترتح السعودية لتعيينه لرئاسة المنظمة ، فقد كانت علاقاته باردة او غير ودية مع كل من مصر وسوريا والعراق .

ثم ان التنازلات الاخرى التي قدمت كانت كافية . وفي الاحوال كلها كان من الممكن ان تقوم المنظمة ، والا تكون على علاقة طيبة مع النظام الاردني ، كما صار الحال لعدة سنوات لاحقة ، خصوصا حين اصبح ثمن الرضى الاردني تنازلا على هذا القدر من الخطورة . كما كان من الممكن ايضا ان تقدم الترضية للسلطات الاردنية على اساس الاكتفاء بعدم التعرض لمسألة السيادة فيالميثاق ، واغفالها مثلما اغفلت مسائل اخرى عديدة .

في ضوء ذلك ، الا يصح ان نستنتج ان مسألة السيادة لم تكن لها ، في ذهن واضع مشروع الميثاق ، الاهمية التي تستحقها ، ولم تكن لها مثل هذه الاهمية لدى الاخرين ، الذين صادقوا عليه ؟

ويميل المرء الى الاعتقاد بأن هذا هو العامل الارجح في تفسير هذا الموقف .

ويعتقد ان مسألة السيادة هذه ، لم تكن في ذلك الوقت من الستينات ، في ذهن العرب القوميين عموما مسألة ذات شأن . وكان المهم بالنسبة لهم ان تكون السيادة عربية ، يستوي في ذلك ان تكون اردنية او فلسطينية او مصرية ، الخ ..

اما اهمية ذلك التنازل ، فقد برزت ، فقط ، في السنوات اللاحقة ، ومن خلال احتدام المواجهات بين المنظمة والنظام الاردني ، وبينها وبين اسرائيل ، بعد ان قويت الحركة الوطنية الفلسطينية واصبحت مسألة السيادة الفلسطينية مطروحة على بساط البحث فيما هو ممكن التحقيق .

ويمكن القول : ان مسألة السيادة الوطنية الفلسطينية لم تكن تحظى بأهمية كافية في الذهن العربي كله . لقد رأينا كيف تم رفض قيام دولة فلسطينية عربية في العام ١٩٤٨ ، حين لاحت فرصتها في خطة تقسيم فلسطين ، وكيف لم يفكر احد في توحيد الاجزاء من الاراضي الفلسطينية التي لم تستول عليها اسرائيل ، والتي اخضعت لسلطات عربية متعددة بدل ان تقوم عليها سلطة فلسطينية واحدة . ثم رأينا كيف تعارضت طروحات العرب القوميين اساسا مع الكيانات الاقليمية العربية ، وظلت لعدة سنوات لا تميز الوضع الخاص لقضية فلسطين من هذه الناحية ، ولا اهمية الكيان الفلسطيني .

وقد روى الشقيرى واقعة جرت في العام ١٩٦٧ ، لها دلالة بالغة لانها تتصل بمسألة السيادة هذه . فقبل ايام من وقوع حرب حزيران في ذلك العام ، بادر الرئيس عبد الناصر الى مصالحة الملك حسين في سياق اعداداته لتهيئة الجو من اجل المجابهة مع اسرائيل ، ودعا الملك لزيارة القاهرة ، حيث جرت محادثات بين الاثنين انتهت باتفاقهما . وفي نهاية المحادثات ، استدعي الشقيرى على عجل للانضمام الى اجتماع كان معقودا بينهما ، ومعهما المشير عبد الحكيم عامر ، نائب رئيس الجمهورية القائد الاعلى للجيش ووزير الحربية . واتضح للشقيرى ، عندما حضر ، ان المحادثات كانت تدور حول النقطة التي تتصل بمستقبل قطاع غزة كما افهمه ذلك الرئيس العربي . وفيما يلي بقية هذه الرواية كما اوردها الشقيرى نفسه :

" استطرد الرئيس عبد الناصر ليقول : ان شاء الله تنتهي هذه المعركة بتحرير فلسطين . ونحن من جانبنا موافقون على الحاق قطاع غزة بالاردن تحت حكم جلالة الملك ، وما رأى الاخ احمد ، اليس كذلك ؟

" قلت : والله انا لا املك الا نفسي ، قطاع غزة هو لاهل القطاع وللشعب الفلسطيني ، والشعب الفلسطيني هو الذى يقرر مصيره ، انا من جانبي مستعد ان ابايع الملك حسين على التحرير اذا خاض معركة التحرير وحقق الله الامال ، وكل ما استطيعه ان اناشد الشعب ان يبايع الملك حسين ملكا على البلاد والعباد ، ونسأل الله النصر .

"وعاد الرئيس عبد الناصر الى الكلام عن قطاع غزة كمن يقدم طبقا من الحلوى الى طفل صغير فقال : قطاع غزة جزء من فلسطين ولازم ينضم الى الضفة الغربية ، والملك حسين اولى ان يحكمه من ان يحكمه المشيرعامر ، اليس كذلك ؟

" فأجاب المشير (وكان قطاع غزة من اختصاصه) : نحن غير مستفيدين من قطاع غزة بأي حاجة ، واذا كان الملك حسين يريد ، نضم اليه العريش" (٤٧)٠

واذا كان من شأننا ان نتحفظ (٤٨) ازاء هذه الرواية التي نشرت بعد وفاة اثنين من شهودها هما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، فانها تعطي فكرة عن ضعف الاهتمام بمسألة السيادة الفلسطينية على ارض فلسطين ، قبل ان ترفعها منظمة التحرير الفلسطينية كواحد من ابرز مطاليبها في المقبل من السنوات ٠

النظام الاساسي * : قدم احمد الشقيرى للمؤتمر العربي الفلسطيني الاول مشروعا للنظام الاساسي ، وقد ضمه كراس طبع ووزع على الاعضاء بعنوان " مشروع النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وضعه السيد احمد الشقيرى ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية " (٤٩) ٠ ولا يمكن مقارنة هذا المشروع بالنظام الذى تم اقراره فعلا ٠ ومع ان هناك فقرات من المشروع ذات اهمية قد وردت في النظام المقر ، فان النظام يظل اوسع واكثر احكاما وتفصيلا ٠ وهذا ما لاحظته لجنة الميثاق عندما بدأت المناقشة ٠ ولذا ، فقد اعتبرت اللجنة مشروع الشقيرى ومشروع النظام الاساسي الذى وضعه بعض مندوبي قطاع غزة اساسا لمناقشاتها ، وتلقت مشاريع اقل شأنا من ممثلي تجمعات فلسطينية في عدة مناطق اخرى ، في الكويت ، ولبنان وسوريا ، وغيرها ٠

وقد سبق ان قلنا ان النظام الاساسي الذى تم وضعه في العام ١٩٦٤ ضم خمسة ابواب ، اشتملت على مواده الواحدة والثلاثين ٠ والنظام الاساسي له الاهمية ذاتها التي للميثاق ، مع فارق وحيد فقط مرتبط باجراءات تعديل كل من الميثاق والنظام ٠ فالميثاق يعدل ، كما رأينا ، بموافقة ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني ، وكذلك النظام ٠ ولكن بينما يتوجب عقد جلسة خاصة من اجل تعديل الميثاق ، فان تعديل النظام ممكن في اية جلسة من جلسات المجلس الوطني ٠

مبادىء عامة في النظام الاساسي : اشتمل الباب الاول من النظام على اربعة مواد صاغها تحت عنوان مبادىء عامة ، تتناول الموضوعات التالية :

العضوية في المنظمة : حيث نصت المادة الاولى على ان " يشكل الفلسطينيون فيما بينهم ، وفقا لاحكام هذا النظام ، منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية " ٠

ونصت المادة الرابعة ، التي نستبق السياق في ايرادها ، لارتباطها بالاولى ، على ما يلي : " الفلسطينيون جميعا اعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية ، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم ، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة " ٠

وهاتان المادتان هما اللتان حددتا الاطار البشرى للمنظمة ليشمل الفلسطينيين جميعا ، اى ان كل فلسطيني هو بالضرورة ، سواء اعلن رغبته او لم يعلن ، عضو في المنظمة ٠ ويفهم من نص المادتين ان ما من احد من الفلسطينيين يملك حق الاعتراض،

---

* انظر الملحق رقم (٣) ٠

وهو امر يحل المنظمة محل الوطن والعضوية فيها محل المواطنية . ولم يقل احد ان واضعي النظام الاساسي قد قصدوا هذا المعنى ، ومع ذلك فهو متضمن في النص على نحو سافر .

ويمكن ان نصرف النظر عن سداد او خطأ وضع النص على هذا النحو من وجهة النظر الحقوقية الصرف ، كي نناقشه من وجهات النظر الاخرى الاكثر اهمية والتصاقا بالواقع . وفي هذا الصدد يلاحظ ان النص على ان الفلسطينيين جميعا اعضاء طبيعيون في المنظمة قد ميع الحدود بين الالتزام الفعلي بالمنظمة وسياساتها واهدافها ، وبين الالتزام الاسمي ، ناهيك بغياب التزام من لم يعنهم الامر من اساسه . وقد قل بين " الفلسطينيون جميعا " وهم بضعة ملايين ، من قرأ الميثاق او النظام . ومنهم كثيرون لم يسمعوا في حينه انهما موجودان . كما ان تعميم العضوية على هذا النحو قد اسهم في صرف المنظمة عن العمل لتنظيم الشعب الفلسطيني تنظيما جديا ، وبكلمات اخرى : اسهم في الحيلولة بين منظمة التحرير وبين ان تصبح تنظيما للحركة الوطنية الفلسطينية او حتى ان تصبح منظمة للاغلبية فيها . وصارت المنظمة ، من الناحية التنظيمية ، مجرد راية ينضوي تحت لوائها اسميا نشيطو الفلسطينيين المستقلين ، او المنظمون في احزاب او منظمات فدائية ، حين تشاء تنظيماتهم ، ويتركونها حين تشاء .

اما محاولات تشكيل تنظيم خاص بمنظمة التحرير ، فقد نشطت في الاشهر الاولى بعد قيام المنظمة ، لان حركة القوميين العرب رغبت في ان تستفيد من الشرعية التي تحظى بها المنظمة فتقيم تنظيما باسمها . وعندما عقد المجلس الوطني دورته الثانية ، اواخر ايار واوائل حزيران ١٩٦٥ ، اقر خطة لتكوين تنظيم شعبي تنفق عليه المنظمة ويكون تابعا لها (٥٠) . ثم جرى بالفعل اعلان تكوين تنظيم كهذا ، غير ان الحماس له لم يلبث ان تلاشى بمضي الوقت . واذا صح انه كان للمنظمة جماعتها بالمقاييس المتعارف عليها ، فهم النفر من العاملين في مؤسساتها الرسمية ، ممن لم ينتموا الى تنظيمات فدائية او حزبية ، وهؤلاء لا يشكلون الاغلبية حتى بين الكادر المتفرغ في المؤسسات .

ويرد في سياق هذه الملاحظة تساؤل مشروع : هل كان من الممكن ، لو بذلت جهود دؤوبة لجعل المنظمة تنظيما بمعنى الكلمة الحرفي ، للحركة الوطنية الفلسطينية ان تثمر هذه الجهود ، بحيث تفرض على التنظيمات التي كانت قبلها ان تندمج فيها ، وتحول دون قيام تنظيمات نشأت بعدها ؟ وهذا السؤال يستتبع سؤالا آخر : هل كان من الممكن لو تحقق ذلك ان يعطي صيغة للوحدة الوطنية افضل مما تحقق بالفعل ؟

سنرى ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " التي كانت ، عند انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، صغيرة ومحدودة الاتصالات ، قد نجحت في الاضطلاع بجزء كبير من هذا الدور ، ونجحت بصفة خاصة في ان تصبح التنظيم الاكبر للحركة الوطنية الفلسطينية ، من غير ان يكون الفلسطينيون جميعا ، ولا الفلسطينيون المهتمون

بالعمل العام جميعا ، اعضاء طبيعيين ، او منتسبين بارادتهم ، فيها .

وهناك ايضا ملاحظة تتعلق بمواقف الدول العربية من الوضع الذى نصت عليه المادتان ؛ فالعديد من الدول العربية ، وبينها دول لصيقة بالشؤون الداخلية للفلسطينيين مثل الاردن ، لم تقبل قبولا جديا وجود منظمة التحرير . كما ان هناك اكثر من دولة ظلت ، لسنوات عديدة ، لا تتعامل مع المنظمة . وكل الدول التي وجدت على الساحة الفلسطينية تنظيمات موالية لها وحدها كانت تتعامل معها اكثر مما تتعامل مع منظمة التحرير . ومن المؤكد ان لذلك اسبابا عديدة ، غير ان من بينها فشل منظمة التحرير في ان تصبح منظمة للفلسطينيين جميعا كما نص نظامها الاساسي . وواقع الحال ان منظمة التحرير لم تكن ، من الناحية التنظيمية ، المنظمة الغالبة في اى وقت من الاوقات ، ولم تكن كذلك من الناحية السياسية ، لولا اتفاق المنظمات الفدائية على الانضواء تحت رايتها ، مما سنتعرض له في سياقه ، ولو خرجت منها المنظمات الفدائية لما بقي منها شيء كثير .

العلاقات داخل المنظمة : نصت المادة الثانية على ان المنظمة تباشر " مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق القومي واحكام هذا النظام الاساسي ، وما يصدر استنادا اليهما من لوائح واحكام وقرارات " .

وسوف نستقصي ، في فصل لاحق مدى الالتزام الفعلي بهذه المادة . اما الان ، فنبادر الى القول بأن مضمون هذه المادة اوجب على اية مؤسسة فلسطينية يعنيها ان تعترف بها منظمة التحرير (سواء كانت تلك المؤسسة تنظيما سياسيا او نقابيا او مهنيا) ان تعلن تمسكها بميثاق منظمة التحرير وقرارات مؤسساتها الوطنية ، وصار تجميد العضوية في مؤسسات المنظمة عقوبة يمكن فرضها في حالات المخالفة .

ونصت المادة الثالثة على ان " تقوم العلاقات داخل المنظمة على اساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني ، في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة الى قيادتها الجماعية ، وعلى اساس احترام الاقلية لارادة الاغلبية ، وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ، ومتابعة الحركة النضالية والعمل على استمرار الدفع التحريرى لدى الجماهير ... " .

وهذا الجزء من المادة يتعرض لمبدأين عامين من مبادئ العمل التنظيمي في اية منظمة سياسية ، ويضعهما على نحو مختلف عما هو متعارف عليه ؛ اولهما ، حول علاقة القاعدة بالقمة ، وهنا لم تنص المادة صراحة على التزام القاعدة بالقمة . بل يرد نص موارب يتحدث عن "ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة الى قيادتها الجماعية " ؛ وثانيهما هو علاقة الاقلية بالاغلبية . وهنا ايضا لم تنص المادة على التزام الاقلية بمواقف الاغلبية ، وانما تنص على " احترام الاقلية لارادة الاغلبية " . والاحترام لا يعني الالتزام بالضرورة ، وهذا ما يؤكده عدم ورود اى نص بهذا الالتزام في اى من مواد النظام الاساسي الاخرى . اذن ، فان الالتزام الوحيد المنصوص عليه هنا هو الالتزام بالنضال والعمل الوطني والميثاق والنظام الاساسي . لا

بقرارات الاغلبية ، او حتى بقرارات القيادة . وهو التزام ، كما نرى ، تفرض طبيعته ان يكون طوعيا .

يؤكد ذلك ايضا دعوة النظام (في مادته الرابعة) الـــــــى " كسب ثقة الشعب بالاقناع " . فابناء الشعب ، طبقا لنص المادة الثانية ، اعضاء طبيعيون في المنظمة ، وهم ، طبقا لنص آخر ، جمهور لها يجب ان تتجه الى اقناعه ؛ اى ان هناك اعترافا يناقض النصوص ، بأن ثمة منظمة تحرير تعمل وفق ميثاقها ونظامها الاساسي ، وان ثمة شعبا تتوجه اليه لكي تقنعه وتكسب ثقته .

ان غياب الالتزام عن هذا النص مظهر آخر من مظاهر تمييع صفة التنظيم الحقيقي عن منظمة التحرير الفلسطينية يعكس عقلية واضعيه . وهو ، سواء بما يعكسه او بما نجم عنه ، قد تسبب حقيقة في ان يصبح من حق اى واحد في المنظمة ان " يغني على ليلاه " ويكون عمله مألوفا . وتسبب ، على نطاق اوسع ، في ان تضرب فصائل بكاملها عرض الحائط بقرارات تصدرها قيادة المنظمة او مجالسها الوطنية ، ثم لا تلقى الا اقل الشجب او لا تلقى شجبا على الاطلاق .

ونصت بقية المادة الثالثة على مايلي : " ... وتطبيقا وتنفيذا لهذا المبدأ على اللجنة التنفيذية ان تضع نظاما خاصا بتشكيلات المنظمة مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف امكنة تجمعهم وتحقيق اهداف الميثاق او النظام " .

المجلس الوطني الفلسطيني : تكوين المجلس وصلاحياته واسلوب عمله افرد لها النظام بابا خاصا هو الثاني الذى ضم مواده من الخامسة الى الثانية عشرة .

مبدأ الانتخاب : هذا المبدأ ثبته النظام كحق من حقوق الشعب الفلسطيني ، فنصت مادته الخامسة على ان " ينتخب اعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني ، بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية " . ومن الواضح ان تثبيته تم استجابة لانتقادات المنتقدين ممن اعترضوا على طريقة تكوين المجلس الاول بالتعيين ، وليس بنية اجراء انتخابات لمجلس جديد ، بدليل ان المادة التالية ، وهي السادسة بادرت لتقول : " اذا تعذر اجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني (الاول) قائما الى ان تتهيأ ظروف الانتخابات " . وبهذا النص الاخير تحفظ النظام على ممارسة حق الانتخاب العام ، وصادره في واقع الامر . وصار ورود نص بشأنه مجرد ترضية لفظية صاغها واضعو النظام تحت ضغط انتقادات المنتقدين .

والحقيقة ، حين تؤخذ بعيدة عن الانتقادات والاستجابات اللفظية لها ، سواء كانت هذه او تلك في الحالتين مخلصة او مزايدة ، هي ان مسألة اجراء انتخابات عامة للشعب الفلسطيني لا تتوفر لها ظروف جدية تسمح باجرائها . وهذه حقيقة لم تكن غائبة عن بال قيادة المنظمة التي تعلم ان المملكة الاردنية الهاشمية لن تسمح باجراء انتخابات للفلسطينيين فيها ، حتى لو سمحت بذلك الدول العربية الاخرى كلها مما هو مشكوك فيه ايضا . ومعرفة القيادة بهذه الحقيقة هي التي املت ، منذ البداية ، نص

المادة السابقة ، بما فيه من تثبيت لحق الانتخاب ومصادرة له في الوقت نفسه .

اما ان تكون هذه القيادة راغبة حقا في اجراء انتخابات عامة ، فيما لو توفرت شروطها ، او غير راغبة ، فهذه مسألة اخرى . والمؤشر الوحيد الذى لا لبس فيه ، مما يوفره مسلك رئيس المنظمة بهذا الصدد ، انه لم يسمح حتى للمجلس الوطني المعين من قبله بأن ينتخب قيادة المنظمة بالرغم من تمتعه بتاييد الاغلبية فيه ، وقدرته المشهود بها على املاء اية قرارات يريدها . واذا كان هذا هو موقفه ازاء مجلس معين من قبله فانه من المشكوك فيه ان تكون لديه رغبة حقيقية في اجراء انتخابات عامة .

مع ذلك ، ومع وجود شبهات التفرد والتعسف في اختيار عدد قليل او كثير من اعضاء المجلس كممثلين للشعب العربي الفلسطيني ، تظل هناك حقيقة ، هي ان موازين القوى الخاصة على ساحة العمل الوطني الفلسطيني ، وموازين القوى العربية المحيطة بها والمؤثرة فيها ، والتوازن بين النوعين من الموازين ، قد كان لها كلها اثرها بهذا المقدار او ذاك في اختيار الاعضاء . اما السؤال بشأن مدى تطابق الاختيار مع طبيعة هذه الموازين ، فهو مسألة تحتاج الى بحث خاص ، لو خضنا فيه لطال البحث باكثر مما يتسع له نطاق هذا الكتاب ، فضلا عن انه ليس من السهل توفير المعايير الدقيقة للحكم في هذه المسألة ، نظرا لطبيعة العوامل المؤثرة ولتشابكها وتعقدها ، وتنوع وسائل تأثيرها . ثم ان تحلي المجالس الوطنية الفلسطينية ، على الرغم من غياب الانتخابات العامة ، بقدر مقبول من صفة تمثيل الشعب الفلسطيني ومن انعكاس التأثيرات العربية عليه ، هو الذى مكن المنظمة من ان تصبح الوعاء المتميز ، الذى لم يوجد سواه ، والذى اختارت اكثر قوى الشعب العربي الفلسطيني فاعلية ان تنضوى تحت لوائه . وهو ايضا الذى دفع الى الفشل كل المحاولات الجادة وغير الجادة التي جرت لايجاد ممثل آخر لهذا الشعب يحل محل المنظمة او ينافسها . ومع تزايد الاهتمام الفلسطيني بالمنظمة ، والحرص على تطويرها ، ومع نمو الاتجاهات الاستقلالية عن تأثيرات الدول العربية ، تحسنت صفة المجالس من هذه الناحية ، سنة وراء سنة .

سلطات المجلس : نصت المادة السابعة على ان " المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير ، وهو الذى يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها " ، وهي مادة حددت ما ينبغي ان يحدد من صلاحيات لمجلس وطني في منظمة للتحرير ، لها صفة الكيان الممثل لشعب بأكمله ، واعطته حق وضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها . غير ان مواد النظام الاخرى التي صاغت اسلوب عمل المجلس ، لا توفر الاساس اللازم لكي يتمكن المجلس من وضع ذلك كله .

فالمادة الثامنة ، التي حددت مدة المجلس الوطني بثلاث سنوات ، نصت على انه " ينعقد دوريا بدعوة من رئيسه مرة كل سنة في شهر ايار (مايو) من كل سنة ، او في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية او من ربع عدد اعضاء المجلس ، ويكون مكان انعقاده في القدس او غزة او اى مكان آخر ، حسب الظروف ، فاذا لم يدع رئيس المجلس الى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقدا

حكما في المكان والزمان المحددين في طلب اعضائه او طلب اللجنة التنفيذية " .

ونصت المادة التاسعة على ان يكون للمجلس الوطني " مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وامين عام ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده " .

ونصت المادة العاشرة على ان المجلس " ينظر " في دورة انعقاده العادية في :

" أ ـ التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة واجهزتها .

"ب ـ التقرير السنوى للصندوق القومي واعتماد الميزانية .

" جـ ـ الاقتراحات التي تقدم اليه من لجان المنظمة .

" د ـ اى مسائل اخرى تعرض عليه " .

ونصت المادة الحادية عشرة على ما يلي :

" يؤلف المجلس الوطني ، تيسيرا لاعماله ، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها . وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها الى المجلس الوطني الذى يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قراراته بشأنها " .

وهذه المواد تعطي المجلس صلاحية النظر فيما يقدم اليه من تقارير اللجنة التنفيذية والصندوق القومي ولجان المنظمة و " اى مسائل اخرى تعرض عليه " ؛ اى انها تعطيه صلاحية النظر فيما يرد اليه من خارجه لا فيما ينبثق عنه . وفي ظل مثل هذا النظام ، اصبحت الصلاحيات المتوفرة للمجلس هي صلاحيات المصادقة على ما يعرض عليه او رفضه ، ولم تتوفر له صلاحية " وضع السياسات والمخططات والبرامج " مثلما نصت المادة السابعة .

يضاف الى ذلك ان المادة لم تنص على تفرغ اعضاء المجلس ، او حتى نسبة منهم . للعمل الوطني ، ولم تنص حتى على تفرغ الرئيس او اى من نائبيه . واذا اقترن هذا بما نعرفه من طبيعة الشتات الفلسطيني ومن توزع اعضاء المجلس في شتى انحاء المعمورة ، ومن توزعهم على شتى انواع المهن ، ومن غياب حق التفرغ لعمل المجلس لاى منهم ، يصبح مفهوما لماذا لم تمتد اى دورة من دورات اى مجلس وطني فلسطيني اكثر من اسبوعين ، ولماذا دامت في اغلب الاحوال بضعة ايام ، واقتصرت بالتالي صلاحيات الدورات على اقرار ما يقدم لها من القيادة السياسية للمنظمة .

ثم ان الجهد والاعباء المالية المطلوبة لعقد دورة من دورات المجلس ظلت كبيرة في كل الاحوال . فليس سهلا جمع مئات من الاعضاء موزعين على القارات الخمس ، وانتزاعهم من اعمالهم العديدة في اى وقت ، وتغطية اكلاف تنقلهم ، بينما لا يسمح النظام المالي للمنظمة الا بدفع نفقات ضئيلة عن اقامتهم خلال ايام انعقاد الدورة . وفي واقع الامر لم يدع المجلس ، في عهد رئاسة الشقيرى للمنظمة ،لاى دورة استثنائية .وهو لم يدع لمثل هذه الدورة حتى بسبب وقوع حرب حزيران ١٩٦٧ وما نجم عنها من احتلال اسرائيل لكافة الاراضي الفلسطينية التي لم تحتل في العام ١٩٤٨

ولاراض عربية اخرى ٠ والدورة العادية التي تلت الحرب انعقدت بعد ثلاثة عشر شهرا من انتهاء حرب حزيران (٥١)٠

وغياب اللجان الدائمة ذات العمل المستمر ساهم ايضا في ابعاد المجلس عن ان يمارس دوره في رسم السياسات والخطط والبرامج ٠ بل ان اللائحة الداخلية لعمل المجلس ، التي جرى وضعها ، حددت صلاحية اللجان في ان " تناقش المواضيع واللوائح المحالة عليها من مكتب المجلس وتقدم اليه دراساتها وتوصياتها بشأن تلك المواضيع "(٥٢) ، ولم تحدد لها اية صلاحيات اخرى ٠

وبالاجمال : جعل النظام الاساسي عمل المجلس ولجانه ومؤسساته ينتهي بانتهاء انعقاده ، اى انه يستغرق بضعة ايام من كل سنة ٠ وصغر الى اقصى حد عمل رئيس المجلس وبقية اعضاء هيئة مكتبه ، فجعله مقتصرا على ادارة الجلسات في ايام انعقاده القليلة ٠ وليس لرئيس المجلس حتى حق دعوته للانعقاد اذا رأى ان ثمة ضرورة لذلك ٠ وبهذا لم يعط للمجلس حتى تلك الصلاحيات التي تحظى بها البرلمانات في الديمقراطيات البرجوازية او الديمقراطيات الشعبية ، فضلا عن الصلاحيات التي ينبغي ان تتمتع بها اعلى سلطة في المنظمات الثورية ٠ ونستطيع ان نفهم كيف جاء هذا الوضع ملائما لاحمد الشقيرى الذى ظلت له الكلمة الاولى والاخيرة ٠ فهو رئيس اللجنة التنفيذية ، وهو رئيس المجلس الوطني ، وهو الذى يعين اعضاء كل منهما ٠ وهو ايضا الذى يقوم باجراء الاتصالات السياسية الهامة هنا وهناك في الدول العربية وغيرها ٠

يضاف الى كل ما تقدم ان منظمة التحرير الفلسطينية ظلت ، منذ انشائها الى اليوم ، تفتقر لوجود ارض تستطيع ان تمارس عليها سيادة الشعب الفلسطيني ، وان المجالس الوطنية قد انعقدت على الدوام في مدن فلسطينية او غير فلسطينية تخضع لسلطة هذه الدولة العربية او تلك ، الامر الذى عكس بصماته بصورة او بأخرى على اجراءات عقد دورات المجالس الوطنية وعلى ادارة مناقشاتها ٠ وما من دورة لم تواجه مشكلة منع واحد او اكثر من اعضائها من الوصول الى مكان انعقادها ٠

هذه الاسباب كلها جعلت المجالس الوطنية تقصر حتى عن ممارسة دور الرقيب النشيط على عمل القيادة السياسية العليا لمنظمة التحرير ٠

اللجنة التنفيذية

الباب الثالث من النظام ، الذى ضم مواده من الثالثة عشرة الى الحادية والعشرين ، خصص للحديث عن تكوين اللجنة التنفيذية وصلاحياتها ٠ وقد فصلت اولى مواد هذا الباب وضعا خاصا صيغ على مقاس الشقيرى بالذات ، مطابقا لواقع الحال في تلك الفترة من عمر منظمة التحرير ، فنصت على ان " ينتخب المجلس الوطني من بين اعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار اعضائها " ٠

ولا شك في ان اعطاء رئيس اللجنة التنفيذية ، وحده ، حق تسمية اعضائها

ينسجم مع رغبات في التفرد لدى رئيس المنظمة . غير ان ذلك لم يكن السبب الوحيد الذي ادى الى مسخ ديمقراطية المجلس وجعل صلاحياته ضئيلة الى هذا الحد . فحصر حق المجلس في اختيار الرئيس وحده لا اعضاء اللجنة كلهم كان من شأنه ان يسهل علاقة المنظمة بالدول العربية ، التي اعطت لنفسها حق انشائها عبر قرارات مجالس الجامعة العربية ، واوكلت للشقيري بالذات مهمة تطبيق القرارات على الجانب الفلسطيني ، ومنحته ثقتها ، او قبلته. ولو كان للمجلس حق اختيار القيادة السياسية الفلسطينية بكاملها فما من شيء سيضمن ان تأتي قيادة ترفض هذا الوضع . وهي على كل حال سابقة لم يسبقها ولم يتبعها ما يماثلها في تاريخ العمل الوطني الفلسطيني . وقد قيل ، في معرض تبريرها ، ان الشقيري ، وهو المخول بتكوين المنظمة من قبل الملوك والرؤساء العرب ، هو وحده القادر على معرفة ما يجول بخواطرهم وخواطر دولهم ، وعلى تحقيق التوازن بين تياراتهم وخلافاتهم المتعددة ، وان تخويله حق اختيار اعضاء اللجنة التنفيذية يخدم هذا الغرض .

ومهما يكن من امر ، فان اقرار هذه السابقة ، والسماح بأن يجمع الشقيري بين رئاستي المجلس واللجنة ، وضع بين يديه صلاحيات قيادة المنظمة كلها ، ولم يكن للشقيري في الاوساط الفلسطينية قوى كافية لاسناد الوضع الممتاز الذى حققه له النظام الاساسي . ولهذا فانه لم يتمكن ، في السنوات التالية ، من ان يجابه الانتقادات المتعددة الاشكال والدوافع التي ارتفعت ضده من الاوساط الفلسطينية ، ثم جاء وقت لم يتمكن فيه من تحقيق التوازن المطلوب في مواجهة تعقيدات العلاقات العربية . وهكذا ، الى ان اصبح عاجزا تماما من هذه الناحية ، مما دفع دولا ايدته في السابق للتخلي عنه .

اما عدد اعضاء اللجنة التي يختارها رئيسها ، فقد حددته المادة الرابعة عشرة بخمسة عشر عضوا منهم الرئيس ، واعطت للجنة حق تسمية نائب للرئيس من بين اعضائها . وحددت المادة الخامسة عشرة وضع اللجنة التنفيذية ،واصفة اياها بأنها : " اعلى سلطة تنفيذية للمنظمة ، تكون دائمة الانعقاد ، واعضاؤها متفرغون للعمل ، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني ، وتكون مسؤولة امامه مسؤولية تضامنية وفردية " .

هذه المادة اعطت اللجنة التنفيذية صورة هيئة العمل الجادة دائمة الانعقاد في احوال طارئة ، كانما لتعوض عن واقع اللجنة المعينة من قبل رئيسها ، كما اعطت صورة مضللة عن علاقة اللجنة بالمجلس . فهي ، اى اللجنة ، " تتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس " ، في وقت رأينا فيه كيف لم تتوفر للمجلس امكانية وضع كل ذلك . واللجنة " مسؤولة مسؤولية تضامنية وفردية " ، بينما لم يعط المجلس حق اختيار الاعضاء في اللجنة ولم يعط حق عزلهم . وليست العبارات الواردة في هذه المادة الا ترضيات لفظية للمجلس لا تقابلها صلاحيات فعلية .

وحددت المادة السادسة عشرة مسؤوليات اللجنة التنفيذية على النحو التالي :

" تتولى اللجنة التنفيذية :

" أ ـ تمثيل الشعب الفلسطيني .

"ب ـ الاشراف على تشكيلات المنظمة .

" جـ ـ اصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم اعمال المنظمة على ان لا تتعارض مع الميثاق او النظام الاساسي .

"د ـ تنفيذ السياسة المالية للمنظمة واعداد ميزانيتها " .

واكملت المادة : " وعلى وجه العموم تمارس اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني " .

وبين المسؤوليات التي عددتها المادة ، تلفت النظر العبارة التي نصت على مسؤولية " تمثيل الشعب الفلسطيني " ، وهي عبارة غابت عن الميثاق القومي ، ووردت فقط في عداد تحديد مسؤوليات اللجنة التنفيذية . وبكلمة اخرى : ان حق تمثيل الشعب الفلسطيني اعطي للجنة التنفيذية كواحد من مسؤولياتها كهيئة قيادية ، ولم يعط لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الكيان الوطني الفلسطيني .

والحقيقة ، كما بينت نقاشات المؤلف مع عدد من قادة المنظمة ، ممن لا يزالون يذكرون ظروف وضع تلك العبارة ، انها وضعت لتثبيت حق منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية ، اساسا . اما المسائل المرتبطة بما انتهى فيما بعد الى اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، بما يرتبط بذلك من نزعة استقلالية ، فلم تكن في الذهن عند وضع هذه العبارة ، وهي لم تكن مثارة اساسا على اى صعيد .

ونصت المادة السابعة عشرة على ان " يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس ، ولها ان تعقد اجتماعاتها في اى مكان آخر تراه مناسبا " . وقد اختيرت مدينة القدس مقرا دائما للجنة التنفيذية لاسباب مفهومة . ولكن اللجنة احتفظت بمقرها في القدس مدة عام واحد فقط ، ثم داهمت سلطات الامن الاردنية المقر واغلقته ، وظل مغلقا الى الاول من حزيران ١٩٦٧ حيث اعيد تسليمه الى المنظمة بعد المصالحة التي جرت في القاهرة بين احمد الشقيرى والملك حسين برعاية الرئيس جمال عبد الناصر على ابواب حرب حزيران . وبينما كانت الافكار منصرفة لاعادة ترميم المقر ، تمهيدا لعودة اللجنة التنفيذية ودوائرها اليه ، نشبت حرب حزيران ، واحتلت القوات الاسرائيلية القدس العربية ، واغلق المقر من جديد ، بطبيعة الحال . وانتقلت مكاتب اللجنة التنفيذية الى القاهرة ثم الى عمان ، ثم توزعت في العواصم الثلاث : القاهرة وبيروت ودمشق . وهكذا ، فان النص على ان " لها ان تعقد اجتماعاتها في اى مكان آخر تراه مناسبا " وفر المرونة اللازمة لاستمرار عمل اللجنة التنفيذية في اى مكان فرضته الظروف المتبدلة ، من غير حاجة الى تعديل النظام الاساسي .

ونصت المادة الثامنة عشرة على ان " تنشىء اللجنة التنفيذية الدوائر التالية :

أ ــ الدائرة التحريرية ؛ ب ــ دائرة الشؤون السياسية والاعلامية ؛ جــ دائرة الصندوق القومي الفلسطيني ؛ د ــ دائرة الشؤون العامة والتوجيه القومي ، واى دائرة اخرى ترى اللجنة التنفيذية ضرورة انشائها ، ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين ، ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية " . والذى املى هذا التحديد لعدد الدوائر ، هو تصور حجم عمل المنظمة في ذلك الوقت . اما وضع تسمية " .الدائرةالتحريرية " ، بدل الدائرة العسكرية كما اصبحت تسمى فيما بعد ، فقد املته الاعتبارات ذاتها التي حالت دون تشكيل قوات عسكرية تابعة للمنظمة . واما دمج الشؤون السياسية بالشؤون الاعلامية في دائرة واحدة فانه يعكس حقيقتين : الاولى ضآلة الدور السياسي المتاح للدائرة ان تلعبه ؛ اذ ان الامور السياسية يتولاها عمليا رئيس اللجنة التنفيذية ؛ والثانية : تصور مسبق بأن الاعلام هو جزء من النشاط السياسي ، بل جزء رئيسي منه ، وهو تصور ينسجم مع طبيعة تفكير احمد الشقيرى الذى اعتاد ان يعول كثيرا على الاعلام ، وكان فضلا عن ذلك يفهم الاعلام بأنه السياسة .

ونصت المادة التاسعة عشرة على ان " تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الاهداف او تعينها على تحقيق اغراض المنظمة " . وكما نرى ، فان هذه المادة نصت على التوثيق والتنسيق مع المنظمات لا مع الدول او الحكومات . وهو امر املاه غياب التصور الصحيح للحجم والمستوى اللذين ستبلغهما علاقات المنظمة في المستقبل ، من جهة ، وغياب تصور الدور الذى ستلعبه المنظمة بوصفها كيانا فلسطينيا مستقلا من جهة اخرى . ومن الممكن ان نضيف لهذين السببين سببا ثالثا هو الرغبة في تجنب كل ما يشير الى ان المنظمة تلعب دور حكومة ، وهو سبب ينسجم مع مجمل النهج الذى سارت عليه المنظمة في ذلك الوقت .

ونصت المادة العشرون على ان " تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني ... " . وهي عبارات وردت كترضية لفظية ليس الا ، كما سبق ان المحنا ؛ ذلك ان النظام الاساسي لا يحدد الصيغة التي يمكن على ضوئها التأكد من استمرار ثقة المجلس باللجنة ، والمجلس اساسا ليس هو الذى ينتخب اللجنة . كما ان النظام لا يحدد طريقة يمكن بموجبها نزع الثقة من عضو من اعضاء اللجنة او من اللجنة كلها . والشيء الوحيد المحدد ان الاعضاء يعينهم رئيس اللجنة تعيينا ولا يشترط النظام حتى ان يحصل الرئيس على موافقة المجلس على هذا التعيين . اذن ، فان الفرصة " النظرية " المتاحة للمجلس لمحاسبة رئيس اللجنة هي الا يعيد انتخابه اذا رشح نفسه من جديد بعد انتهاء مدته . وفي ضوء ذلك ، فان عبارة : " تستمر ... ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني ... " صارت تعني ، عمليا ، انها تستمر ما دامت متمتعة بثقة رئيس اللجنة نفسه . واذا كانت هذه المادة العشرون اوجبت " على اللجنة التنفيذية ان تقدم استقالتها للمجلسالوطني الجديد

في اول اجتماع يعقده" ، فانها اجازت " اعادة انتخاب رئيس اللجنة المستقيل " .

وحددت المادة الحادية والعشرون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بوجود ثلثي اعضائها في الاجتماع ، واوجبت ان يحظى كل قرار بموافقة اغلبية الاعضاء الموجودين ، وفاتها ان تعطي صفة الترجيح لصوت الرئيس في حالة تساوى عددي الموافقين والمعارضين .

احكام عامة : ضمها الباب الرابع بمواده من الثانية والعشرين الى التاسعة والعشرين . وقد تناولت الموضوعات التالية :

التشكيلات العسكرية : نصت المادة الثانية والعشرون من هذا الباب على ما يلي : " تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة * بالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية " . وكان موضوع هذه المادة مثار جدل طويل سبق انعقاد المؤتمر الفلسطيني الاول واقرار الميثاق والنظام الاساسي .

وعندما اثير موضوع انشاء منظمة التحرير ، أثير معه موضوع تسليح الفلسطينيين ، وذلك في وقت كانت فيه المملكة الاردنية الهاشمية اكثر الجميع اعتراضا على اى شكل من اشكال تسليحهم ، بينما كان الجميع ، بغير استثناء ، لا يؤيدون فكرة وجود وحدات فلسطينية مسلحة مستقلة استقلالا كاملا عن الجيوش العربيّة . وكانت مصر من بين هؤلاء (٥٣) . وامام الاعتراض الكامل من السلطات الاردنية والتحفظ من السلطات العربية الاخرى المعنية ، وبعد ان اشترط الملك حسين ، في لقائه مع احمد الشقيرى في العقبة عشية افتتاح المؤتمر ، ان ينص صراحة على عدم وجود جيش فلسطيني مستقل ، جاءت صياغة المادة على هذا النحو ؛ فالوحدات الفلسطينية الخاصة " تشكل " بصيغة المبنى للمجهول . اما ما ليس مجهولا فهو ان تشكيلها يتم " وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة ، بالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية " .

مثل هذه الوحدات كانت ، في واقع الامر ، موجودة في كل من قطاع غزة وسوريا قبل تأسيس م.ت.ف. . فقد تشكلت في قطاع غزة ، منذ الخمسينات ، وحدات الفدائيين الفلسطينيين التي نشطت بصفة خاصة في سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، وقامت بعملياتها خاصة داخل اسرائيل ،واعقبها تشكيل وحدات الجيش الشعبي شبه النظامية . وفي سوريا تشكلت ايضا كتيبة خاصة كانت لها ، بالدرجة الاولى ، مهمات استطلاعية ،

---

* تشكلت " القيادة العربية الموحدة " بقرار من مؤتمر القمة العربية (كانون الاول ١٩٦٤) في سياق ما اعلن من اجراءات عربية للحيلولة بين اسرائيل وبين تحويل روافد نهر الاردن . وظلت قائمة الى ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، ثم تلاشى الاهتمام بها .

وقد ضمت عناصر كلهم فلسطينيون بينما قادها ضباط سوريون ، ثم انضم اليهم فلسطينيون من ملاك الجيش السورى بعد ان صارت المعاهد العسكرية السورية تخرج امثال هؤلاء . وهذه الكتيبة ظلت موجودة حتى يوم تشكيل م.ت.ف. . ولما لم يكن من المستساغ ان تتشكل منظمة فلسطينية كمنظمة التحرير ولا تكون لها قوة مسلحة ، في وقت كانت فيه الدعوة للكفاح المسلح قد راجت ، اتجهت النية ، في اثناء الاتصالات التي اجراها الشقيرى بين يدى المؤتمر الاول ، نحو التوسع في تشكيل مثل هذه الوحدات الملحقة بالجيوش العربية المعنية ، مع اعطائها اسماء فلسطينية . وبعد تأسيس المنظمة طرأت عوامل اخرى يمكن نسبتها ، من جهة ، الى تأثير تأسيسها ذاته في حفز الروح الوطنية الفلسطينية ، ومن جهة اخرى الى الخلافات والمزايدات بين الدول العربية ، خصوصا بين نظامي الحكم في كل من سوريا ومصر . وقد دفعت هذه العوامل مسألة تأسيس كتائب فلسطينية مسلحة ، قررها المؤتمر الاول ، خطوة الى الامام وقادت بعد اشهر من اعلان قيام م.ت.ف. الى تشكيل " جيش التحرير الفلسطيني " وتعيين قيادة وهيئة اركان فلسطينيتين له .

الا ان هذا لم يبدل جوهر الوضع الذى نصت عليه هذه المادة من النظام الاساسي التي نحن بصدد مناقشتها ؛ فالجيش الذى صار له علم فلسطيني ظل مقيدا بالحاجات والخطط التي تضعها القيادة العربية الموحدة ، وصار ، زيادة على هذا ، اسير الاتفاقات التي عقدتها قيادة المنظمة بشأنه مع الدول العربية التي يتواجد على اراضيها او على اراض تخضع لسلطتها ، وهي سوريا والعراق ومصر المسؤولة عن قطاع غزة ، ثم لبنان والاردن بعد ذلك .

وظلت هذه الاتفاقيات عقبة تحول دون تحقيق الهيمنة الكاملة لقيادة منظمة التحرير على جيشها ، كما فتحت الباب امام تدخلات عربية في شؤون الجيش ، كثيرا ما خلقت ازمات بين قيادته وقيادة المنظمة ، مما سنتعرض له في حينه . ومع اضمحلال ، ثم غياب ، دور القيادة العربية الموحدة ، ظل التأثير الوحيد الممارس هو تأثير الدول العربية المباشر على الوحدات الموجودة في اراضيها ، مما ادى عمليا الى تمزيق جيش التحرير الفلسطيني الى " جيوش " كلما وقعت خلافات بين هذه الدول ، فضلا عن تقلص سلطة قيادة المنظمة عليه او على فرقه المتفرقة هنا وهناك .

ونصت المادة الثالثة والعشرون على ان " تعمل اللجنة التنفيذية على الحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكرى ، وتعبئة جميع طاقات الفلسطينيين وامكاناتهم لمعركة التحرير " .

الموارد المالية : اوجبت المادة الرابعة والعشرون ان " ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل اعمال المنظمة ، يقوم بادارته مجلس ادارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني " .

وحددت المادة الخامسة والعشرون موارد الصندوق على النحو التالي :

" أ ـ ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجبى بنظام خاص؛ ب ـ المساعدات

المالية التي تقدمها الحكومات والامة العربية ؛ جـ ــ طابع التحرير الذى تنشئه الدول العربية لاستعماله في المعاطلات البريدية وغيرها ؛ د ــ التبرعات والهبات ؛هـ ــ القروض والمساعدات العربية او التي تقدمها الشعوب الصديقة ؛ و ــ اية موارد اخرى يقرها المجلس الوطني " .

ودعت المادة السادسة والعشرون الى ان " تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين ، لجمع التبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية " .

تلك هي المواد التي وردت في النظام الاساسي مما يتصل بالصندوق القومي واوجه تمويله .

وقد حدد " النظام الاساسي للصندوق القومي الفلسطيني " (٥٤) ، الذى اقره المجلس الوطني الاول ، طريقة تعيين مجلس ادارة الصندوق ؛ فنصت المادة الثانية فيه على ان يتكون المجلس من اعضاء لا يقل عددهم عن خمسة عشر عضوا ولا يزيدون عن عشرين ، واللجنة التنفيذية هي التي تعينهم ، وهؤلاء ينتخبون من بينهم نائبا للرئيس وامينا للسر (اما الرئيس فينتخبه المجلس الوطني) ويعينون مديرا عاما للصندوق .

ويلاحظ في تحديد موارد الصندوق ، كما وردت في النظام الاساسي لمنظمة التحرير ، ان المنظمة اعطت لنفسها حق فرض ضريبة ثابتة (وقد حددها النظام الاساسي للصندوق القومي بحيث لا تقل عن ٢ بالمئة ولا تزيد عن ٦ بالمئة من دخول الفلسطينيين المشمولين بها).كما انها اجازت قبول المساعدات من الحكومات العربية فضلا عن الامة العربية ، ولم تنص على جواز قبول مساعدات من الحكومات غير العربية ، وانما فقط من " الشعوب الصديقة " . اما النظام الاساسي للصندوق القومي فقد نص في الفقرة الخاصة بموارد الصندوق على قبول " القروض والمساعدات التي تقدمها الحكومات والشعوب الصديقة " ، ودعا الى ان تخصص كل دولة عربية نسبة ثابتة من ميزانيتها لصالح الصندوق القومي الفلسطيني ، وهي دعوة لم تتحقق في اى وقت من الاوقات .

ونصت المادة السابعة والعشرون في النظام الاساسي لمنظمة التحرير على ما يلي :
" يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذى تقرره اللجنة التنفيذية ، وتسمي اللجنة ممثلا لفلسطين لدى جامعة الدول العربية " .
وهنا يدور الحديث ، مرة اخرى ، عن تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات ، وليس لدى الحكومات ؛ وهي نقطة سبق ان ناقشنا اسبابها .

واعطت المادة الثامنة والعشرون للجنة التنفيذية حق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

وحددت المادة التاسعة والعشرون طريقة تعديل النظام او تغييره او الاضافة اليه ، واعطت هذا الحق للمجلس الوطني بأغلبية الثلثين .

احكام انتقالية : ضم الباب الاخير من ابواب النظام ، تحت هذا العنوان ، المادتين : الثلاثين والحادية والثلاثين ، وهما الاخيرتان فيه . وقد نصت المادة الثلاثون على ما يلي : " يصبح المؤتمر الوطني الاول مجلسا وطنيا انتقاليا ، تنتهي مدته بانتخاب اول مجلس وطني وفقا لاحكام هذا النظام ، ويمارس كافة الاختصاصات والصلاحيات المقررة للمجلس الوطني " ، وبهذا كرست المادة صفة المؤتمر كمؤتمر تأسيسي لمنظمة التحرير ، مهمته وضع الميثاق والنظام الاساسي . ثم اتبعت تقليدا معروفا في قلب المجالس التأسيسية فور الانتهاء من مهمتها الى مجالس عادية . وفعلت الامر ذاته ، فقلبت المجلس التأسيسي الى مؤتمر وطني عادى تنتهي مدته عندما يتم انتخاب اول مجلس وطني منتخب . وهذا التقليد الذى اتبعته دول عديدة ، بعد ان فرغت مجالسها التأسيسية من وضع دساتيرها ، ينقصه ، في حالة المؤتمر الفلسطيني المتحول الى مجلس وطني ، ان اعضاء المؤتمر ليسوا منتخبين انتخابا . ولا يعدل من الامر شيئا ان المادة وصفته بأنه مجلس وطني انتقالي ؛ فقد اجازت له التمتع بكافة الاختصاصات والصلاحيات المقررة للمجلس الوطني ، وبذا اصبحت صفة " انتقالي " ، الواردة في المادة ، بغير معنى سوى انها تقدم ترضية محض لفظية ، للقوى التي كانت ما تزال تتمسك بضرورة اجراء انتخابات .

ثم اكملت المادة الحادية والثلاثون مضمون المادة السابقة ، ونصت على ان " تكون مدة المجلس الوطني الحالي سنتين ابتداء من ١٩٦٤/٥/٢٨ " ، اى ان هذه المادة الغت ، من جهة ، مضمون الشرط الوارد في المادة السابقة (" تنتهي مدته بانتخاب اول مجلس وطني ... ") ، واشارت الى عدم توفر امكانية اجراء الانتخابات قبل مضي عامين ، من جهة اخرى .

الفصـــل الثـالث

بعـد تأسيس منظـمة التـحريـر

جاء قيام منظمة التحرير الفلسطينية انجازا كبيرا تحقق لصالح الحركة الوطنية الفلسطينية المتجددة بعد سنة ١٩٤٨ ، اذ ان اللبنـة الاولى والضرورية لاعادة بناء الكيان الوطني للشعب الفلسطيني ، بعد تشتته ، قد ارسيت في مؤتمر القدس سنة ١٩٦٤ . وبقيامها انفتحت الطريق امام جملة التطورات اللاحقة ، حيث امكن ان تكرس هذه الحركة الوطنية شرعيتها من وجهة النظر الفلسطينية ، والعربية ايضا ، وان تلعب الدور الذى قدر لها ان تلعبه في مجرى الاحداث في الشرق الاوسط ، وبه وجدت المؤسسة الوطنية الفلسطينية المعترف بها ، والتي قدر لهـا ايضا ان تستوعب ، بمضي الوقت ، تحالف اطراف هذه الحركة كافة . ولا شك في ان اهمية هذا الانجاز ومدلولاته كانت حاضرة في ذهن الاطراف الفلسطينيين المعنيين كافة ، مما كان له الاثر الحاسم في صياغة مواقفهم وردات فعلهم ازاءها . وبالرغم من الانتقادات الكثيرة ، والوجيهة في اغلب الاحيان ، التي تناولت هذا المظهر او ذاك من مظاهر الاعداد لاقامة المنظمة وعملها نفسه ، فان ذلك لم يلغ الاجماع على اهمية قيامها . وعلى هذا ،اتسمت ردات الفعل ، اولا ، بتوفر هذا الاجماع ، وبالتأييد الواسع من قبل اوساط الرأى العام الفلسطيني للخطوة التي حققها مؤتمر القدس ، ثم تفاوتت وتنوعت بعد ذلك ازاء ما عداه .

وفي هذا الفصل سنحاول ان نرصد ردات الفعل هذه بالمقدار الذى لا يخرجنا عن السياق الرئيسي . ونظرا لكثرتها ، سنركز على اهمها ، آخذين ثلاثة امثلة نموذجية منها ، هي مواقف وردات فعل كل من حركة القوميين العرب وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (" فتح ") ، والمستقلين ، لنقدم بعده عرضا لاهم مقررات دورات المجلس الوطني الثلاث التي انعقدت في ظل رئاسة الشقيرى ، وتقييما اجماليا لهذه لهذه الفترة .

بين القوى الفلسطينية المنظمة على اسس حزبية ، كانت هذه الحركة اوفرها نشاطا ، وابعدها اثرا في مجال الاعداد لقيام المنظمة . كما كانت ، في ذلك الوقت ، اوسعها تأثيرا على الرأى العام الفلسطيني ، خصوصا في اماكن التجمع الرئيسية للفلسطينيين ، وفي اوساط الطلاب والمتعلمين بصفة خاصة . ثم ان هذه الحركة هي الوحيدة التي تعاونت ، منذ البداية ، مع احمد الشقيرى وجماعته ، بحكم صلة الجانبين بسلطات الجمهورية العربية المتحدة ، لا بحكم التماثل بين مواقفهما وطروحاتهما ؛ اذ ان مثل هذا التماثل لم يكن ، في واقع الامر ، متحققا الا بالنسبة لعدد قليل من الطروحات . وعلى هذا ، اتسمت ردات فعل الحركة ومواقفها ازاء المنظمة ، بعد قيامها ، بالتعارض الواضح بين رؤيتها لما ينبغي ان تكون عليه منظمة للتحرير ، مما يتعارض مع رؤية جماعة الشقيرى ، وبين اضطرارها او حاجتها للتعاون معها .

تقييم الحركة لمؤتمر القدس : وهذا ما يمكن ان نستشفه ، في اول واوفى تعليق على مؤتمر القدس صدر عن الحركة على لسان ناطق رسمي باسمها . هـذا التعليـق ورد تحت عنوان " تصريح حول الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير " (٥٥) ، وهو يبدأ بالتأكيد على ان موقف القوى الثورية الفلسطينية من فكرة الكيان كان ايجابيا ، واصفا اياها بانها كانت على اتم الوعي بالمشاكل التي تواجهه والاخطار التي تحدق به من الخارج ، وبالثغرات التي يتعرض لها من الداخل ، ولكن حماسها لانجاحه لم يقلل ابدا من حرصها على التنبيه المتواصل الى طبيعته المطلوبة ، ومن حدة مطالبتها بشروط معينة رأت انه بغير تحققها لن يتوفر له الحد الادنى من واجباته .

ثم يورد التعليق التأكيد الاخر على صلة الحركة بجماعة الشقيرى ومساهمتها في التحضير لقيام المنظمة ، ناسبا ذلك الى رغبتها في تعزيز الكيان لتجعله جديا يؤمن الحد الادنى من الصفات الثورية ، وذلك " امام الضغوط العديدة التي يتعرض لها من قبل الرجعية التي لا تريد من الكيان اكثر من ان يكون كيانا شكليا يجهض العمل الثوري الحقيقي الفلسطيني ويعطي الفرصة لهذه القوى الرجعية لضرب القوى الثورية الفلسطينية " (٥٦) باسمه . والخشية المعبر عنها هنا من استخدام الكيان الشكلي هذا لاجهاض العمل الثورى تشكل ، كما سنرى ، قناعة مشتركة بين حركة القوميين العرب و " فتح " . ولكي تحول دون ذلك ، بذلت الحركة جهودا متواصلة ومحاولات جادة سبقت مؤتمر القدس ، لتوحيد العناصر الثورية التي تشكل ، في رأيها " الضمانة الاولى والاخيرة على جعل الكيان ومنظمة التحرير في مستوى الامل الذى يعقده الفلسطينيون عليهما " . الا ان هذه المحاولات لم تحقق المرجو منها ؛ لان قوى مختلفة اخرى كانت " تضغط نحو الانتهاء الى كيان شكلي لا يحقق فعليا ايا من مهامه المنتظرة " ، مما يوحي بأن الشقيرى استجاب لضغوط هذا النوع الثاني من القوى بأقل مما استجاب لمطالب القوى الثورية (٥٧) . وقد اتبع خلال الاتصالات التي مهدت لعقد المؤتمر

تكتيكا اعتمد فيه على التلاعب " ورمى من ورائه الى احداث بلبلة في صفوف المهتمين بشؤون المؤتمر . كما اتخذت اتصالاته بالعناصر الفلسطينية طابعا من الغموض المصطنع والتسويات الوسطية والوعود غير الملتزمة التي كانت تخرق دائما ، لتسبب تشويشا في المؤتمر نفسه " (٥٨) . حتى ان اى مراقب لعمل المؤتمر " لم يستطع ان يعرف عدد اعضائه وكيفية اختيارهم ونسبهم الى البلاد العربية " .

وبتهم التعليق " الحكومات الرجعية العربية " بأنها مارست ضغطا مشبوها على المؤتمر ، بينما كانت تواصل نشر الشائعات عن شروطها بالنسبة له ولطبيعة الكيان ، وبدين رضوخ الشقيرى لها على اساس انه اذا كان " الضغط يشكل انحرافا وتقويضا مقصودا للكيان فان رضوخ الشقيرى له يشكل انحرافا وتقويضا مماثلين" . كما يوجه التهمة ذاتها الى " الجهات الرجعية المشبوهة " الاخرى ، لانها لم تهدف الى خلق صورة افضل للكيان ، وانما تقصدت ان تشوهه وتعزله ، وكانت حملتها موجهة ، في الاساس ، ضد العناصر الثورية التي تبذل جهدها لاخراج الكيان بصورة لائقة ، ذلك ان اخراجه بشكل ثوري"كان كفيلا بعزل هذه الجهات وكشف رجعيتها وركاكة تكوينها " . وفي هذا الاتهام الاخير اشارة الى موقف الهيئة العربية العليا التي يصفها التعليق صراحة بانها فعلت ذلك " متسترة على تجمع رجعي استهدف السيطرة على الكيان وضرب القوى الثورية حيث تجمعت في مقابله كي تنقل معركة بنائه الى صعيد جديد " . وبالرغم من هذه المحاولات الرجعية التي اثرت تأثيرا كبيرا في مجرى العمل لانشاء المنظمة ، فان احساس القوى الثورية ، التي تنطق حركة القوميين العرب هنا باسمها ، بمسؤوليتها اقتضى منها ان تواصل جهودها ، واضعة مطالب واضحة وحاسمة " نحو العمل على رفع الكيان والمؤتمر الى اقصى ما تستطيعه ، ليحقق على الاقل الحد الادنى من المستوى المطلوب في الجدية والثورية مما يسهل امر تطويره مستقبلا " .

الا ان مؤتمر القدس خيب آمال الحركة ، كما افصح عن ذلك تعليق ناطقها الرسمي ، وجاء " ليبرز تماما الصورة العاجزة التي كان لا بد ان ينتهي اليها الرضوخ المتواصل للقوى الرجعية والالتجاء الى الحلول الوسط والعمل على تغييب وضرب وعزل التجمع الثورى " . وينصب لوم الحركة هنا على الشقيرى ، لانه برضوخه للسلطات الاردنية والقوى الرجعية الاخرى لم يعد بوسعه ان يقف في وجهها عندما اشتطت في مطالبها ، بالرغم من القوة التي يوفرها له كونه رئيس المؤتمر ورئيس المنظمة والمكلف من قبل الملوك والرؤساء العرب . وهو لم يمارس اية محاولة حتى لحصر عدد اعضاء المؤتمر امام وجود عدد كبير ممن احتشدوا فيقاعته من غير ان يكونوا اعضاء فيه ، وبالتالي لم يجرؤ على اخراج هؤلاء الذين زاد عددهم في بعض الاحيان عن عدد اعضائه ، وكانوا من اعضاء المخابرات الاردنية .

وهذا الوضع ، على اهميته في ترجيح التصويت بغير حق ، لم يكن الثغرة الوحيدة فيه " فقد تضافرت امور اخرى على الوصول بالمؤتمر الى النتائج الكسيحة التي وصل اليها " . بشأن هذه الامور " الاخرى " تتهم الحركة الشقيرى بأنه تعمد الاستفادة

من التشويش الذى نتج عن طرق اختياره المتضاربة للاعضاء ، ومن انعدام وجود لائحة للنظام الداخلي ، مما ادى الى الفوضى في المناقشة وعرض الاراء ، كما ادى الى تسريب قرارات وتوصيات لم يدرسها المؤتمر اساسا ، وحجب اخرى وضعت نتيجة الدراسة وجرى الاجماع حولها .

وترى الحركة ان هذه الاسباب واسبابا اخرى عديدة ، اهمها الغموض والتلاعب والضغط الاردني ، تضافرت لتمنع تحقيق اى شرط من الشروط القادرة على اعطاء جدوى فعلية للكيان . فقد لفلفت ، بصورة فاضحة ، كل التوصيات التي طالبت بتنظيم عسكرى فعال وواضح ، وطويت كل المحاولات التي بذلت لاخراج منظمة تحرير ذات وجود حقيقي منظم معتمد على الجماهير،بينما لم يعرف احد من اعضاء المؤتمر كيف اقر تحويله كله ، باعضائه المعروفين وغير المنظورين الى مجلس وطني للمنظمة ، ولا كيف تقرر منح الشقيرى حق اختيار اعضاء اللجنة التنفيذية اختيارا فرديا ، مما لم يعرف تاريخ المنظمات في العالم مثيلا له (٥٩) . وهذا كله ادى الى ايجاد " منظمة لا علاقة لها بالجماهير والى الغاء قاعدة لا يمكن لمنظمة تحرير حقيقية ان تقوم بدونها ، وهي قاعدة التنظيم العسكرى ، والى الحيلولة دون انشاء مجلس وطني قابل عمليا للمناقشة والتخطيط والتقرير والمراقبة ، والى تأليف لجنة تنفيذية لا تمثل الجماهير ، بل تعين من عناصر لا يحكم على قدرتها الفعلية على العمل الا الشقيرى " . ومثل هذه المنظمة يصفها التصريح بانها " غير ملتزمة في الواقع بأى شيء ، وغير مسؤولة او خاضعة لاى مراقبة ، ولا يمكن ان تكون قادرة على تنظيم شعب فلسطين ، ليس لان المؤتمر لم يتح له الانتهاء الى صيغة واضحة لهذا التنظيم فقط ، ولكن لان هناك دلائل واضحة تشير الى اعتزام الشقيرى على مواصلة عزل المنظمات الثورية ، التي اخذت على عاتقها في السنوات الـ ١٦ الماضية العمل في صفوف الفلسطينيين تنظيما وتثقيفا واعدادا " .

ثم يعرض الناطق باسم الحركة ، في مقابل ملاحظاتها على ما تم ، تصورها للحد الادنى الذى كان مطلوبا ، على اساس ان " الجماهير * ارادت ، من الكيان والمؤتمر والمنظمة ان تحقق تنظيما عسكريا فلسطينيا واقعيا ، وان ترتفع الى مستوى القدرة على تنظيم الفلسطينيين تنظيما متماسكا ، وان تتمتع المنظمة بقيادة جماعية وبقدرة ثورية جادة تعتمد على مقررات واضحة ، وان تحقق لنفسها استقلالية تتيح لها العمل الفعلي والوجود المستقل القادر على تحرير نفسه من ضغط الدول والتجمعات الرجعية " . وحيث ان قرارات المؤتمر لم تحقق ايا من هذه الشروط ، فقد جاءت " ضربة وجهت الى صميم آمال الفلسطينيين ومطامحهم " .

الا ان نتيجة كهذه لا تدفع الحركة الى موقف معارض كليا ، او الى نفض اليد تماما من الكيان الذى تحقق بوجود المنظمة . على النقيض من ذلك ، فهي تعتقد " ان فشل مؤتمر القدس لا يستطيع ، ولا يمكن ان ينال ، من الروح الفلسطينية ومن المسيرة

---

* التحدث باسم الجماهير على هذا النحو المطلق عادة مستفحلة ، كما نرى .

الثورية التي اختارها الفلسطينيون منذ اول النكبة " (اى منذ العام ١٩٤٨) • وهي ، لهذا ، يهمها ان تؤكد ان " على العناصر والقوى الثورية تقع مسؤولية العمل الجاد المتواصل الموحد ، الذى يستطيع وحده ان يواجه الاخطار المحدقة بمعركة التحرير " • ويلي ذلك دعوة هذه العناصر والقوى الى ان تسعى ، بلا تردد او كلل ، " لتشكل فيما بينها قوة موحدة تستطيع ان تقف في وجه كل التجمعات المشبوهة التي يوحد بينها العزم على اجهاض الروح الثورية الحقيقية الفلسطينية ، ولتكون بالمرصاد لكل عناصر التخاذل والرضوخ والتسوية التي اتيح لها ان تركب موجة الكيان " •

وهذه ، كما نرى ، دعوة غامضة بعض الشيء • واذا كانت الحركة حددت موقفا لا يفتقر الى الوضوح ازاء ما اعتبرته مظاهر سلبية في المنظمة ، كما تمخض عنها مؤتمر القدس ، فقد ظل موقفها غير مفهوم بالنسبة لما تريده بعد ذلك • والشيء الواضح في دعوتها هذه انها تطلب توحيد ما تسميه بالعناصر والقوى الثورية ، الا انها لا تحدد المقصودين بهذه التسمية ، كما انها لا تبين ما اذا كان عليهم ان يتحدوا ليعملوا من داخل المنظمة او من خارجها ، او انها بعبارة ادق لا تبينه بجلاء كاف لا يدع مجالا للالتباس •

وربما امكنت نسبة هذا الغموض الى حدة ردة فعل الحركة ، بسبب خيبة املها بعد عدم تحقق مطالبها التي تداولت بشأنها مع الشقيرى ، او اتفقت معه عليها • الا انه يظل في رأينا ، نابعا اساسا من تعارض عاملين ، يتصل اولهما بطموحات الحركة الثورية ومفهوماتها عن الجماهير والجماهيرية ، مما يتعارض مع طموحات ومفهومات الشقيرى ، بينما يتصل ثانيهما باضطرارها الى مسايرته وعدم الوقوف صراحة في وجهه ، بسبب مساندة الجمهورية العربية المتحدة له ، في وقت لم تكن فيه الخصومة بينها قد بدأت •

تقييم حصيلة سنة من عمل المنظمة : بعد سنة من انشاء المنظمة ومن بروز مؤسساتها وانشطتها على ارض الواقع ، اصبحت مواقف الحركة ازاءها اقل غموضا • وقد عنيت بأن توضح مواقفها هذه في دراسة طويلة قدمتها الى المجلس الوطني الفلسطيني عندما عقد دورته الثانية في القاهرة في أيار ١٩٦٥ • كما عنيت ايضا بأن تصوغ افكارها فيما يتعلق بشكل تنظيم الشعب الفلسطيني في اطار منظمة التحرير ، في مشروعين ، تضمن اولهما مبادىء التنظيم الشعبي واسسه ، وثانيهما اقتراحاتها بتعديلات النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والحقا بالدراسة (٦٠) ؛ وهذا يعني ، حتى لو لم تتوفر ادلة اخرى ، انها تأمل بتطوير المنظمة على اساس العمل من داخلها • والحقيقة ان الحركة ظلت تعمل من داخل المنظمة ، فكان لها ممثل او اكثر في اللجنة التنفيذية ، كما انها سعت لبناء تنظيم شعبي يرتبط بالمنظمة ، بينما تكون لها هي السيطرة عليه •

اما هدف الدراسة المقدمة للمجلس الوطني ، فانه يضيف ، هو الاخر ، ايضاحا جديدا لموقف حركة القوميين العرب هذا • وقد صاغته مقدمتها ذاتها بعبارات واضحة تؤكد ايمانها " بالدور الطليعي الذى يمكن ان تلعبه منظمة التحرير على صعيد تعبئة

شعب فلسطين واعداده لمعركة العودة " ، وتشير الى شعورها بالمسؤولية " تجاه تطوير المنظمة لتتمكن من لعب هذا الدور " . واما مشروع التنظيم ومقترحات تعديل النظام الاساسي ، فان الحركة قدمتها لانها تحقق " ... تعبئة ثورية افضل لشعب فلسطين ، وعلاقات اسلم بين قواعد المنظمة الجماهيرية وهيئاتها القيادية من جهة وبين الهيئات القيادية المختلفة من جهة اخرى " (٦١) .

نقاط الالتقاء والاختلاف : تلتقي الدراسة مع الميثاق القومي في تحديد الهدف الكامل للنضال العربي من اجل فلسطين ، او فيما تسميه بـ " النصر الحاسم لشعبنا العربي الفلسطيني ولامتنا العربية " ، وهو " عودة فلسطين كلها ارضا عربية لا سيادة لغير ابنائها على اى شبر منها " . ومع ان ظاهر هذه العبارة يعطي الانطباع بأن السيادة على الارض الفلسطينية يجب ان تكون للشعب الفلسطيني ، مما لا يتفق مع طروحات الميثاق ، فانه انطباع مضلل ؛ ذلك ان المعنى المتضمن في هذه العبارة يجعلها موجهة ضد الاغتصاب الصهيوني لا ضد سيادة غير الفلسطينيين من العرب الاخرين . وهو ما يعبر عنه فكر الحركة بأكمله . ومع ذلك ، فانها تعطي ، كما فعل الميثاق ، وان على نحو مختلف ، دورا متميزا للشعب الفلسطيني ، حين تصر على ان كل تفكير في قضية شعب فلسطين يجب ان ينبع من ضميره ومن تجاربه الممتدة عبر نصف قرن من النضال العنيد المر الذى لا يمكن ان يتوقف الا باستعادة ارض فلسطين كلها . الا انها ، حتى وهي تظهر هذا التميز ،تقدم تحليلها لمسيرة الشعب الفلسطيني بعد العام ١٩٤٨ في مواجهة الظروف التي نشأت ، على اساس ان نضاله " اتجه الى الاندماج الكلي بالمسيرة الثورية العربية ، باعتبارها في الوقت نفسه المسيرة نحو ارض فلسطين وتحريرها واستردادها ، لتعود لاهلها العرب جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير الممتد من المحيط الى الخليج " (٦٢) . وبهذا تلتقي نظرة الحركة مع النظرة المعبر عنها في الميثاق حول هذه النقطة .

وعلى اساس هذه النظرة لنضال الشعب الفلسطيني ينحصر دور م.ت.ف. في مجالين اثنين : اولهما ، " اخذ المبادرة في دعوة جميع القوى الثورية العربية [وليس الفلسطينية وحدها] الى وضع مخطط لانقاذ فلسطين والتقدم لهذه القوى بمخطط شامل كامل يكون اساسا لدراساتها " ؛ وثانيهما ، " ان تعبىء عرب فلسطين تعبئة فعالة كاملة لاداء دور طليعي وبطولي [وذلك] ضمن المخطط العام ، وان تقودهم في ادائهم الدور المخصص لهم " (٦٣) .

وبحصر عمل المنظمة في هذين المجالين تتضح ، بصورة كاملة ، نقطة الالتقاء بين فكر الحركة والفكر المعبر عنه في الميثاق ، ولكلتيهما ارضية واحدة هي الفكر القومي المشترك بين الجانبين . فالعمل الفلسطيني هو جزء من العمل العربي العام ، حيث تبدو المنظمة مجرد فريق متخصص ، وكذلك المسؤولية الفلسطينية . ومع ذلك ، يظل هناك فرق ملحوظ في هذا السياق ، اذ بينما يدعو الميثاق الى حشد كافة الطاقات العربية ، ويعتبر العرب جميعا مسؤولين ، يتوقف طموح الحركة عند حشد القوى الثورية

العربية وطاقاتها . والقوى الثورية * تعبير تورده ، وفق مقاييسها ، لوصف القوى غير الرجعية .

ولمزيد من ايضاح الدور الذى ينبغي على المنظمة ان تقوم به ، تؤكد الدراسة على انه ما دامت مهمة المنظمة في نطاق الخطة العامة لاسترداد فلسطين هي تعبئة الشعب الفلسطيني ، " فان هذه التعبئة تصبح بالنسبة للعمل الفلسطيني هي العمل ذاته ، لا مجرد فرع واحد من فروع متعددة له " (٦٤) ؛ وهذا يعني ان تصورها لدور المنظمة ينحصر في التعبئة ، بعد اعداد مشروع الخطة الشاملة لعمل القوى الثورية العربية ، ولا يتعداه الى مسؤولية المنظمة عن التحرير ذاته ، او عن حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني . وهذا التصور المعبر عنه منذ تأسيس م.ت.ف. سيشكل في السنوات اللاحقة جذرا من جذور مواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، المنبثقة عن الحركة ، التي تثير الشبهات حول الدعوة للاستقلال الوطني الفلسطيني وتعارض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

وتقدم الدراسة تقييما لحصيلة سنة من عمر منظمة التحرير ، مسجلة ما هو ايجابي وما هو سلبي فيها ، ومبتدئة بالتأكيد على ان قيامها " كسب عظيم للشعب الفلسطيني واقرار بوجوده ، شعبا ، وبقضيته ، قضية حياة قائمة [وانه وفر له] امكانات مادية ومعنوية اتاحت له فرصة للعمل على تعبئة قواه وطاقاته في خدمة قضيته والنضال من اجلها " . ثم تشير الى اهمية اعتراف الحكومات العربية بها " لانه يتيح فرصة ما ومتنفسا للعمل الفلسطيني في الاماكن التي توجد بها التجمعات الفلسطينية " لتدعو الشعب العربي الفلسطيني ** ، بعد ذلك وبسببه ، الى تقديم تأييده الاجماعي لها ، وتحيي ما انجزته اللجنة التنفيذية خلال عامها الاول " من ابراز للشخصية الفلسطينية ومن شروع في بناء جيش فلسطيني ومن ارسال للوفود الى الخارج ... " ، وتصف هذه المنجزات بأنها " بداية اذا سارت في الطريق الصحيح وابتعدت عن المزالق ، فانها خطوة ايجابية في طريق تنظيم العمل الفلسطيني " (٦٥) .

اما السلبيات ، او ، على حد التعبير المستخدم في الدراسة ، المزالق التي يتحتم على المنظمة ان تبتعد عنها ، فهي ثلاثة : اولها ، " الخطر من ان تصبح المنظمة وسيلة لامتصاص طاقات عرب فلسطين بدلا من ان تكون وسيلة لتعبئتها " ؛ اى خطر ممارستها لدور المجهض للقوى الثورية . وهو منزلق تحذر الحركة من الممارسات التي يمكن ان تقود اليه ، وتؤكد ان تجنبه لا يتم " الا اذا اصبحت المنظمة مندمجة مع

---

* الثورية في ادبيات الحركة ، مثلما هي في الكثير غيرها ، صفة ايجابية ، بصرف النظر عن مضمونها واتجاهاتها ، وهي تستخدمها في اغلب الاحيان بمعنى الثورية التقدمية .

** كانت ادبيات حركة القوميين العرب تستخدم ، حتى ذلك الوقت ، ثلاث تسميات لمسمى واحد : عرب فلسطين ، والشعب الفلسطيني ، والشعب العربي الفلسطيني .

الشعب بحيث تكون هي والشعب في واقع الامر لا في مجرد الكلام شيئا واحدا ، والا اذا كانت بجميع افكارها واجهزتها وتكوينها منظمة ثورية " .

وفي هذا التحذير اشارات واضحة الى بعض نشاطات المنظمة كما مورست بعد تكوينها ، وثانيها ، " خطر التوهم بأن قضية فلسطين يمكن ان تنفصل لحظة واحدة عن المسيرة العربية " . وهو خطر يرد الحديث عنه مع استدراك خاص ، يتصل بطبيعة العلاقات بين القوى داخل المنظمة ، حين تقول الدراسة ، وهي تشرح اوجه خطره : " الا ان الاندماج في المسيرة العربية شيء واستخدامها لمناورات المواقع داخل المنظمة نفسها شيء آخر ... " ، وثالثها ، " ان ينتشر في ارجاء الوطن العربي توهم بأن قضية فلسطين تخص الفلسطينيين وحدهم ، وتصور بين الدول العربية والاقطار العربية بأن ما تقدمه من معونة مادية او معنوية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو بديل عن تعبئة طاقاتها في سبيل استرداد فلسطين " (٦٦) . ومن الواضح ان الملاحظة المتضمنة في الفقرة الاخيرة ليست موجهة ضد الميثاق القومي او قيادة المنظمة ، لان كليهما يحملان الرأى ذاته ، وانما هي موجهة ضد منطق المنظمات الفلسطينية الجديدة المتجهة نحو الكفاح المسلح ، والتي كانت قد شرعت بالفعل تدعو الى ان يعتمد الفلسطينيون على انفسهم ويتولوا زمام المبادرة في العمل لتحرير وطنهم ، مستفيدين من المعونات العربية من غير ان يعطوا لاى من الاطراف العربية حق التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية او اتخاذ القرارات باسم فلسطين .

وحين تصل الدراسة للحديث عما تسميه ب " المحيط الدولي" ، تبدأ بتوجيه انذار ، يعكس حذرها المتأصل تجاه القوى الدولية ، فتقول : " ان التيارات الدولية التي تتجاذب قضية فلسطين مخيفة . وواجبنا وسط كل هذه التيارات ان نعرف كيف نوجه السفينة نحو اهدافها ... " . ثم تستنتج ان تعقيدات القضية الفلسطينية تتطلب ، برغم ذلك ، " حشد كل مناصرة ومساندة على الصعيد العالمي ، وان واجبنا ان نوفر لها مثل هذا الحشد ... [و] ان نعرف اصدقاءنا الحقيقيين وان نقبل منهم كل عون ، وان نستفيد من طاقات دول اللاانحياز ، ومن كل المساندة التي تقدمها لنا دول المعسكر الاشتراكي وقوى الحرية والتقدم في كل مكان " ، وتعود بعد ذلك لتتحفظ داعية الى استخدام كل الحنكة السياسية لانها " لازمة لاستبعاد خطرجعل اسرائيل خطا يفصل بين دول عظمى في نزاعها العالمي على غرار تقسيم كوريا وفيتنام " (٦٧) ، مشيرة بهذا اشارة سافرة الى ما تعتبره الحركة صراعا بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي في جنوب شرق آسيا ، وداعية الى التزام الحذر لكي لا يقوم بينهما صراع مماثل في الشرق الاوسط ، مما يجعل هذه الدعوة تحمل شيئا من المساواة في النظرة اليهما ، من ناحية الحذر تجاه مصالحهما على الاقل . وبالرغم من ان في موقف الحركة من هذه الناحية ما يميزه بعض التميز عن مواقف جماعة الشقيرى ، خصوصا في دعوته هنا للاستفادة " من كل المساندة التي تقدمها لنا دول المعسكر الاشتراكي " ، بما يحمله هذا من اقرار بوجود

المساندة ، الا ان حذره من الصراعات الدولية بما يحمله ايضا من اقتراب من المساواة بين الكتل المتصارعة ، ينسجم مع مواقف حركة القوميين العرب وفكرها (٦٨) ومع الجو الذى كان سائدا آنذاك في قيادات المنظمة •

في مجال التنظيم : بعد عرضها للمواقف الفكرية والسياسية ، المتماثلة او المتعارضة مع نظرة الميثاق ، مما اوجزناه آنفا ، تنتقل الدراسة الى الحديث عن الجانب التنظيمي • وهنا نجدها تصر على ان عمل المنظمة هو التعبئة الفعالة لعرب فلسطين ، على " ان تكون تعبئة كلية شاملة ••• معنوية وسياسية وعسكرية " • وتعدد ثلاثة اركان ينبغي ان تقوم عليها هذه التعبئة ، هي : التنظيم الشعبي ، والعسكرى ، والاجهزة القيادية المدربة على جميع المستويات ، بحيث تنتظم الشعب وجيشه وتتفاعل معه • وهي توجب ان يقوم هذا التنظيم الشعبي على مبدأين رئيسيين : اولهما ، " الاقرار بمختلف انواع التنظيمات القائمة لدى الشعب الفلسطيني باعتبارها تعبيرا عن حاجاته وعن ارادته في شتى المجالات " ، وثانيهما ، " تنظيم القطاعات غير المنظمة من الشعب الفلسطيني " (٦٩) •

وبوضع المبدأ الاول ردت لحركة مباشرة ، ملتقية بهذا مع نظرة " فتح " ،كما سنرى ، على الفقرة من الميثاق القومي التي اتخذت موقفا سلبيا من العمل الحزبي ، كما ردت على مواقف رئيس المنظمة وتصريحاته المتكررة التي تدعو الى حل التنظيمات وصهرها في المنظمة • ثم تجاوزت مستوى الرد ، لتؤكد ضرورة الاقرار بوجود تنظيمات متعددة ، وبكونها تعبيرا عن حاجات موضوعية ، الا انها لم تصل الى ما وصلت اليه " فتح " من دعوة لتحقيق لقاء يقوم على اسس جبهوية فيما بينها • ومرد ذلك ، في رأينا ، هو ان حركة القوميين العرب لم تكن على علاقة طيبة بأى من التنظيمات او التيارات السياسية في ذلك الوقت ، حتى تدعو للعمل المشترك معها • فموقفها من منظمات الكفاح المسلح كان في ذلك الوقت يتسم بالحذر والتحفظ الاقرب الى المعارضة لها ، وعلاقاتها بحزب البعث كانت شديدة التوتر في اعقاب نزاعها معه في سوريا • واما موقفها من الشيوعيين ، فكان اقرب الى العداء ، ومثله موقفها من الهيئة العربية العليا الذى افصحت عنه دراستها هذه بجلاء كما رأينا •

اما التنظيم العسكرى ، فانها تدعو الى تكوينه من قطاعين : القوة الضاربة التي هي الجيش النظامي ، والقوة الشعبية التي هي " جميع القوى الشعبية المعبأة للعمل العسكرى خارج اطار القوة النظامية الضاربة " • الا ان ما تورده الدراسة بشأن الجيش النظامي لا يكفي لمعرفة ، او حتى تلمس ، وجهة نظرها حول طبيعة هذا الجيش ، او حول المسائل المحسوسة التي كانت مثار جدل فيما يتصل باستقلاله او بهيمنة الدول العربية عليه . وبعلاقاته مع الدول المضيفة عموما • ويبدو انها تجنبت الخوض في مسائل كهذه حتى لا يضعها موقفها منها في تعارض مع موقف الجمهورية العربية المتحدة ، التي كان من رأيها ان يتبع جيش التحرير الفلسطيني القيادة العربية الموحدة ، وكان لها في هذه القيادة التأثير الاكبر بحكم وزنها العسكرى المتميز

ورئاستها لها ووجود مقرها الرئيسي على ارضها . واذا صح ما قلناه عن هذه النقطة ، فانه يعني ان الحركة كانت تميل الى تأييد استقلالية الجيش وان تكتمت في التعبير عن ميلها ، بدليل انها لم تؤيد تبعيته للقيادة العربية الموحدة . اما اذا لم يكن صحيحا ، فهذا يعني ان سبب تكتمها ناجم عن رغبتها بعدم الاصطدام بتيار فلسطيني عارم يرغب في ان يرى جيشا فلسطينيا مستقلا .

واذا كان وصف الدراسة للقوة الشعبية ــ رديف الجيش ــ يترك مجالا للاستنتاج بأن التنظيمات الفلسطينية سوف تلعب دورا في بنائها وتوجيهها ، فان وصفها للجيش جاء ، من هذه الناحية ، غامضا بحيث لا يدع مجالا لاستنتاج كهذا ، وان كان لا ينفيه .

مشروع التنظيم الشعبي : اهمية هذا المشروع ، في سياق بحثنا ، انه يجلو موقف الحركة من مسألتين كانتا مدار خلاف في الساحة الفلسطينية : اولاهما الانتخابات ، حيث لم تتبن الحركة ، شأنها في هذا شأن " فتح " ، كما سنرى ، الدعوة التي كانت رائجة لاجراء انتخابات عامة ، بل دعت الى انتخاب القيادات والهيئات القيادية على كل المستويات ، من القاعدة الى القمة ، من قبل الاعضاء المسجلين في تنظيم منظمة التحرير بالتسلسل ، لا من قبل الفلسطينيين كافة ، متوخية بهذا ان تجعل منظمة التحرير تنظيما للطليعة لا للشعب بأسره ؛ وثانيتهما عضوية منظمة التحرير ، وهنا اختلفت الحركة مع نص النظام الاساسي للمنظمة الذى اعتبر الفلسطينيين جميعا اعضاء طبيعيين فيها ، كما رأينا ، لتدعو الى ان يقوم عملها " ويستند على القواعد الشعبية الفلسطينية المنظمة " وحدها (٧٠) .

وعلى هذا ،فقد فصلت مشروع التنظيم الشعبي المقدم من قبلها ،بحيث يسمح بتحقيق الامرين معا ،ودعت الى انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية مباشرة من قبل المجلس ،رافضة فكرة تعيينهم من قبل رئيسها .ثم انها طالبت بدور اكبر وصلاحيات اوسع للمجلس الوطني المنبثق عن انتخابات الهيئات الادنى منه في مراتب التنظيم . ولتحقيق هذه الغاية ، اقترحت تعديل المادة العاشرة من النظام الاساسي ، لتحل عبارة " ينظر المجلس الوطني ، ويقر ، او يعيد الى اللجنة التنفيذية في دور انعقاده العادى ، في ... " محل العبارة التي نصت على ان " ينظر المجلس " فقط . كما عرضت اقتراحا يعطي له الحق في ان " يسحب ... ثقته من اللجنة التنفيذية عند اقرار استجواب يتقدم به احد الاعضاء والتصويت عليه بأغلبية اصوات الحاضرين " (٧١) ، وهو حق لم يوفره النظام الاساسي . كما عرضت ايضا اقتراحات اخرى ، بحيث يستجيب النظام عموما للافكار الجديدة المعبر عنها في الدراسة وفي مشروع التنظيم ، الا انها لم تفرض اية اقتراحات لتعديل الميثاق القومي بالرغم من تعارض بعض افكارها مع بعض افكاره .

والملاحظ ان الدراسة بكاملها لم تدع الى تبني الكفاح المسلح كوسيلة اساسية للعمل الفلسطيني ، وهي في هذا منسجمة ايضا مع الميثاق والنظام الاساسي ، على انها

تمسكت في الحديث عن دور المنظمة في تعبئة الشعب الفلسطيني بالقول ، وبتكرار القول : ان التعبئة يجب ان تكون سياسية وفكرية وعسكرية • وعلى النقيض من ذلك وردت فيها فقرات يمكن تفسيرها ، في ضوء معرفتنا بواقع المواقف السائدة آنذاك ، بأنها دعوة للتحفظ أزاء العمل المسلح الذى كانت " فتح " قد شرعت في بداياته ، ومنها هذه الفقرة : " ان القوة اللازمة لخوض المعارك ، والاحتمالات المختلفة ، السياسية والاقتصادية والعسكرية ، العربية والدولية ، التي قد تنشأ بنتيجة اى تطور في المعركة ، لم تدرس ولم يحسب حسابها • بل ان نوع الاستعداد اللازم على ضوء الاحتمالات المتوقعة ، لم يدرس دراسة كافية "(٧٢) • واذا كانت حركة القوميين العرب قد سجلت شيئا من التحفظ ضد مبادرة "فتح" لممارسة العمليات المسلحة، فقد جاء موقفها هذا متأثرا ، في رأينا ، بعوامل ثلاثة : الاول ، موقفها ذاته كحركة سياسية لم تكن قد قررت بعد التحول الى حركة مسلحة ؛ والثاني ، حرصها على شعبيتها التي كانت تخشى ان تنافسها "فتح" عليها ؛ والثالث ، تأثرها بموقف الجمهورية العربية المتحدة التي اتخذت هي الاخرى موقفا سلبيا من نشاطات " فتح " •

حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح »

عرضنا آنفا اهم افكار حركة القوميين العرب ازاء منظمة التحرير بعد سنة من تأسيسها • وسنعرض فيما يلي اهم افكار " فتح " كما تبلورت في السنة ذاتها ، باعتبارها الحركة الفلسطينية التي ستلعب الدور الابرز في التطورات اللاحقة في فكر وممارسات المنظمة ، والتي ستصبح افكارها وممارساتها عاملا رئيسيا في دفع هذه التطورات •

ويجدر التذكير هنا بأن مشاركتها في المؤتمر العربي الفلسطيني الاول كانت شبه رمزية ، ان جاز التعبير • وقد انسحب هذا ايضا على لجنته التي ناقشت كلا من الميثاق القومي والنظام الاساسي ؛ اذ ان واحدا فقط من بين اعضاء " فتح " اشترك فيها ، بينما اشترك ثلاثة في اللجان الاخرى •

والرغبة في ابراز الكيان الفلسطيني ، التي سيطرت على عمل المؤتمر ولجانه ، بوصفه الامر الرئيسي المطلوب ، هي ذاتها التي وجهت عمل مندوبي " فتح " فيه ، مما جعل خلافاتها في الاراء والمواقف مع القوى الاخرى تشغل المحل الثاني من اهتمامهم ، فضلا عن اثر الرقابة الاردنية المشددة على المؤتمر ككل ، واثرها بصفة خاصة على هؤلاء بسبب تشددهم في الحرص على السرية والتكتم في الافصاح عما يشي بهويتهم التنظيمية (٧٣) •

والحقيقة ان " فتح " ، وهي المنظمة الفلسطينية الاولى من نوعها ، والتي يحمل مؤسسوها طموحات كبيرة حول دورها المقبل ، كانت تنظر بكثير من الشك الى عملية انشاء م.ت.ف. ، والى تعيين الشقيرى بالذات على رأسها • وذلك بسبب خوفها ، من منافسة المنظمة لها ، ومن تأثير الدول العربية التي جاءت بالشقيرى واملت عليه

تصوراتها او شروطها ، بينما كانت " فتح " تطمح لاستقلال العمل الفلسطيني وللعب الدور الاول والاكبر فيه .

ثم ان تصوراتها لطبيعة العمل الوطني الفلسطيني كانت ادعى الى جعلها على خلاف مع قيادة المنظمة ، اذ ان هذه التصورات تقوم على اساس التحضير لاعمال مسلحة داخل اسرائيل ، الامر الذى سيجعل لـ " فتح " شعبية كبيرة بين جماهير الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، ويكسبها دعمها وتاييدها ، من جهة ، كما سيؤدى الى استفزاز اسرائيل وتوتير الوضع بينها وبين الدول العربية من جهة اخرى . وفي تصور " فتح " ايضا ان هاتين النتيجتين حين تتفاعلان ستؤديان الى احياء قضية فلسطين ودفع الدول العربية الى رفع مستويات استعدادها للمجابهة التي لا بد منها مع اسرائيل ، منطلقة ، في هذا التصور ، من مقولة ان فلسطين هي قضية العرب الاولى ، وهي التي تجمعهم كلهم ، ومفترضة ان يكون الشعب الفلسطيني ، وحوله الشعب العربي . الاطارين اللذين يحميان عملها المسلح في سياق تطبيق سياسة ما كانت تسميه بـ " التوريط الواعي " الذى يزج الدول العربية خطوة خطوة وتباعا لخوض معركة التحرير . هذا الدور الذى انتدبت نفسها له كان يضع على رأس قائمة اهتماماتها ، آنذاك ، ايجاد حركة وطنية فلسطينية راسخة الاقدام ومستقلة عن الانظمة العربية ، وقادرة على الاستمرار حين تقاومها هذه الانظمة ، كلها او بعضها (٧٤) .

ولما جاء تكوين م.ت.ف. بقرار عربي ، رأت " فتح " ان المنظمة لن تستطيع ، في ظل تبعيتها للدول العربية وخضوعها الكامل لرقابتها ، ان تلعب هذا الدور (٧٥) . ثم ان مجيء المنظمة على هذا النحو فسر لدى " فتح " بأنه عملية اجهاض للتحرك الثورى الفلسطيني الذى كانت تتهيأ لمباشرته وهو في بدايته . حتى ان التحضير للمؤتمر العربي الفلسطيني الاول جرى بينما كانت قيادتها تناقش امكانية الدعوة لمجلس وطني فلسطيني من قبلها ، يمثل ويعكس الطموحات الثورية لشعب فلسطين . وفي مناقشتها لامكانية عقد مؤتمر كهذا ، كانت تأخذ في الحسبان اصداء العمل المسلح الذى ستباشره وشيكا ، معتقدة بأن الاستجابة الفلسطينية لدعوتها ستكون كبيرة ، وان نجاح المؤتمر سيكون مضمونا في تأكيد نهج عمل وطني مستقل ، خصوصا انها كانت تخطط لعقده خارج الدول العربية ، وكانت تعول على نجاحه لكي تدعو بعده ، ايضا ، لمؤتمر عربي عام يمثل ويعكس التيارات العربية المؤيدة للكفاح الفلسطيني المسلح (٧٦) . ثم جاء تأسيس منظمة التحرير ليقطع الطريق على تنفيذ هذين المشروعين الطموحين من مشروعات المنظمة السرية المتطلعة لمباشرة عمل وطني لا تستطيع الدول العربية ان تتحكم فيه . غير انه لم يقعدها عن العمل ، وان خلق امامها ظروفا جديدة اوجبت عليها تبديل اسلوبها .

وهكذا . عملت " فتح " منذ تأسيسها ، وقبل الاعلان عن وجودها ، على استقطاب المنتمين من الفلسطينيين الى الاحزاب والمنظمات السياسية القومية والدينية وغيرها ، ونشطت في هذا الاتجاه بعد تأسيس م.ت.ف.، ودعتهم لكي يجمدوا

انتماءاتهم تلك ، وينضموا اليها بما هي جبهة للعمل الوطني • غير ان هذا الموقف ، المنطلق من الرغبة في توحيد جهد الجميع ضمن تصورات مؤسسي " فتح " ، لم يكن موجها ضد احد بعينه ، حزبا او تنظيما ، الامر الذى يعكس في هذه النقطة فارقا هاما بين موقف " فتح " من الحزبية وموقف الميثاق القومي منها ، وهو فارق انتهى الى ان تصبح " فتح " داعية لجبهات مشتركة مع الاخرين ، لا الى صهرهم وطمس وجودهم •

وكان موقفها من العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين هو الموقف الذى يتلخص بأن " العودة هي طريق الوحدة " ، وان الكفاح من اجل تحرير فلسطين هو وحده القادر على توحيد العرب ، وان الكفاح المسلح لتحريرها سيخلق ، ابان تطوره وتصاعده ، القيادة الوحدوية الواحدة (٧٧) •

وكان الاعتقاد السائد لدى " فتح " ، كما هو لدى غيرها من الاطراف الوطنية الفلسطينية ، ان الامكانيات العربية قادرة على تحرير فلسطين ، وفي ظنها ان المطلوب هو فقط خلق المناخ الملائم لاستخدامها • اما الحسابات الدولية ، فقد كانت تحظى بدرجات متأخرة من اهتمامها ، وكانت النظرة الى اسرائيل ما تزال متأثرة بمشاعر الاستهانة بها ، فضلا عن الجهل بشؤونها (٧٨) •

واما مسألة السيادة على الارض الفلسطينية ، فلم تكن هي الاخرى تثير الاهتمام الكبير الذى اثارته فيما بعد ، خصوصا بعد المجابهة الفلسطينية مع الاردن • ولو لم يثر الملك حسين هذه المسألة مع الشقيرى لما انتبه اليها احد ؛ ذلك ان المستقبل الفلسطيني ، بعد التحرير والعودة ، لم يكن يشغل قيادة " فتح " كثيرا في ذلك الوقت ، فضلا عن ان العلاقة الجدلية بين التحرير والوحدة العربية لم تكن في البال (٧٩) •

وكان غائبا عن بال مؤسسي " فتح " ، مثلما كان الامر بالنسبة للاطراف الاخرى ، موضوع التمييز بين اليهود ، من سكان اسرائيل وغيرهم ، ولم تستوقفهم آنذاك الفقرة الخاصة بتعريف اليهودى الفلسطيني في مشروع الميثاق القومي ، ووافق مندوبو "فتح" عليها كما فعل الجميع (٨٠) •

كان دور " فتح " بالاجمال ضئيلا في مناقشات لجنة الميثاق ، وكان ضئيلا في المؤتمر برمته ، على الرغم من ان " فتح " اعتبرته مؤتمرا لاجهاض العمل الثورى الفلسطيني • ولعل مرد ذلك الى عاملين : وزن " فتح " المحدود آنذاك ؛ وتشددها في السرية •

ويمكن ايجاز القول : ان موقف " فتح " من المنظمة عند تأسيسها كانت تحدده عوامل واعتبارات متشابكة تندرج في نوعين متعارضي التأثير : اولهما ، يشتمل على الشكوك الواسعة في الدور المناط بالمنظمة وبرئيسها احمد الشقيرى من قبل الدول العربية ، وثانيهما ، التخوف من منافسة المنظمة لها ، بما تيسر للمنظمة من الامكانيات والعلاقات التي يهيئها لها اعتراف الدول العربية بها • وقد خضعت عملية انشاء

المنظمة ودورها ونفوذها ، الى مناقشات مستفيضة في قيادة " فتح " ، واستقر الرأى على ان تبادر الحركة الى ايجاد مرتكزات لها في عدد من الدول العربية ، بحيث تطرح نفسها البديل الثورى للمنظمة الرسمية • كما استقر الرأى على ان تقوم " فتح " بعملياتها المسلحة داخل اسرائيل ، ثم تواجه قيادة الشقيرى وغيرها من الاطراف مسلحة بشعبيتها الفلسطينية (٨١) •

وفي هذا نجد واحدا من الاسباب التي دفعت " فتح " الى التعجيل في ممارسة الكفاح المسلح ي. فقد تمت العملية الاولى بعد سبعة شهور من تأسيس المنظمة • وبين اسباب توقيتها في مطلع العام ١٩٦٥ اتاحة الفرصة لـ " فتح " كي تأتي بعد شهور من هذا التاريخ الى المجلس الوطني الفلسطيني الثاني بصوت أعلى •

وهذا ما حدث بالفعل • فقد اثارت العمليات المسلحة التي قامت بها " فتح " قدرا لا بأس به من الاهتمام في الاوساط الفلسطينية ، ومكنتها في الوقت نفسه من ان تقيم علاقات وثيقة مع الحكم في الجمهورية العربية السورية ، ومع بعض الاوساط النافذة في الجمهورية الجزائرية وفي مقدمتها اوساط وزارة الدفاع التي كان وزيرها في ذلك الوقت العقيد هوارى بومدين ، والذى كانت منافسته مع رئيس الجمهورية احمد بن بلا قد ابتدأت • ولقيت " فتح " ، طبقا لمعلومات المؤلف المستقاة من مصادرها الجزائرية المباشرة آنذاك، تأييدا ، بل حماسا لدى اوساط يسارية يمثلها محمد حربي وحسين زهوان عضوي المكتب السياسي في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية وغيرهما • وهذا ما عكسته كتابات جريدة " الشباب " التي صدرت في اواخر العام ١٩٦٤ في الجزائر العاصمة ، وذلك بالاضافة لتأييد وحماس اوساط وزارة الدفاع •

وكانت " فتح " قد اصبحت قوة لها وزنها المحسوس على الساحة الفلسطينية ، وتثير الاهتمام في الحسابات العربية عندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية في ايار ١٩٦٥ •

مذكرة « فتح » للمجلس الوطني

لا شك في ان " فتح " كانت تشعر من جانبها بالوزن المتحقق لها ، فضلا عن ايمانها بالطموحات التي تحملها بالنسبة للمستقبل • ولا شك ايضا في انها كانت تقدر الوزن المحقق لمنظمة التحرير ، مما اتاحه لهذه المنظمة وجودها العلني في معظم الدول العربية والحماس الشعبي له • وبالرغم من سلبية موقفها تجاه المنظمة وسلبية موقف هذه تجاهها ، فقد كانت " فتح " معنية بأن تجد لنفسها اقنية للتأثير داخلها ، وهكذا استعدت لكي يصبح صوتها مسموعا داخل المجلس الوطني الفلسطيني عندما يعقد دورته الثانية • واجرت سلسلة من الاتصالات مع عدد من قادة المنظمة ومن اعضاء المجلس ، لكي تشرح طبيعتها واهدافها ، وتدفعهم لتبني فكرة الكفاح المسلح (٨٢) ، التي تتميز بها عن المنظمة • ثم وجهت للمجلس عندما انعقد في القاهرة في ايار ١٩٦٥ مذكرة طويلة تبسط وجهة نظرها في المسائل التي تشغل اهتمامات الساحة

الفلسطينية . ولكي تستفيد من ميزتها كمنظمة للكفاح المسلح تعمدت ان تحمل هذه المذكرة توقيع " القيادة العامة لقوات العاصفة " بوصفها الجناح العسكرى لها ، الذى الف الرأى العام قراءة البلاغات العسكرية الموقعة باسمه عن الاعمال التي قامت بها " فتح " داخل اسرائيل .

وبالرغم من ان ايا من " فتح " او القيادة العامة لقوات العاصفة لم تكن ممثلة في المجلس الوطني بصورة رسمية ، وان وجد اعضاء منها فيه ، فان المذكرة تعمدت ان تخاطب هذا المجلس بصيغة الخطاب لتي يوجهها فريق من داخله . ولذا نراها تبادر الى القول ، منذ صفحتها الاولى : " نحن مطالبون بتقديم الحساب الدقيق عن عام مضى لنكون صادقين مع انفسنا ومع الشعب الذى اخذ يتطلع الينا بأمل ورجاء " . ثم تشرع في توجيه الانتقاد لمواقف الذين فهموا عضوية المجلس باعتبارها شرفا يخصهم ومكانة يفرضون من خلالها وجودهم على الجماهير " لان هذا من اهم الاسباب التي ابعدت الجماهير عن المنظمة وعن القائمين عليها " (٨٣) .

وبالطريقة ذاتها تواصل المذكرة الانتقاد : " لقد تصورنا انفسنا ، بعد ان منحتنا الدول العربية الشقيقة شرعية العمل العلني المحدود ، اوصياء على شعبنا الشريد ومعصومين عن الزلل ، نأخذ من هذا الشعب ولا نعطيه . ومن وحي هذا التصور انطلقنا نعد وننظم ، بمعزل عن التفاعل الحي مع الجماهير ، انشئت اللجان والمكاتب ، وصدرت التصريحات السياسية والنشرات التاريخية بحجة توعية الجماهير وتحريكها ، وبدأ بعض مدراء المكاتب يطلقون التصريحات اللامسؤولة يهاجمون ويشجبون * دون اتزان او وعي ، وانشغل البعض في خلافات شخصية بعيدة عن قضية التحرير " (٨٤) .

وتستمر المذكرة على هذا النحو غير المباشر في توجيه الانتقادات للمنظمة وقيادتها ، فتتهمها بأنها تفتقر الى الثورية التي هي صفة اصيلة للنضال التحررى ، والتي سيؤدى غيابها الى شلل الارادة الفلسطينية الفاعلة والى فقدانها قوة التأثير المطلوبة . كما تتهمها باحتراف الكلمة دون العمل : " وهذا مدعاة الى دخول الانتهازية الى صفوف الثورة وقيادتها " . وتدين مسلك قيادة م.ت.ف. فيما يتصل بالعمل للوحدة الوطنية ، لان هذه القيادة لا تمثلها تمثيلا صادقا — كما تدعي — ولا تتصرف من وحيها ، في وقت اصبحت مطالبة فيه بأن تبتعد عن كل ما يضر بالوحدة الوطنية من اعمال او تصريحات . كما تصف مسلكها ايضا بأنه متخاذل ، في اشارة واضحة لتخاذلها ازاء ضغوط الدول العربية ورضوخها لاعتبارات سياساتها ، بينما يقتضي الامر " ان نقوم بدفع عجلة التاريخ بعنف حتى تتسارع في حركتها للوصول الى الموقف

---

* اشارة الى تصريحات ادلى بها الدكتور رفعت عودة (ناصري آنذاك) ، مدير مكتب م.ت.ف. في الجزائر ،روج فيها تهما تصف " فتح " بالعمالة لبريطانيا ، ولتصريحات مماثلة اخرى .

المنشود ، تاركين وراءنا اصحاب المواقف المتخاذلة " (٨٥) .

ثم تقارن المذكرة بين ما هو متيسر لـ " فتح " من امكانيات وبين الامكانيات الكبيرة المتيسرة للمنظمة ، لتخلص الى القول بأن " قضية التحرير ليست موقوفة على فرد دون آخر ولا على فئة معينة ، فهناك خارج * منظمة التحرير فئات ثورية لها وزنها وثقلها في المعركة وممثلة باعداد كبيرة في هذا المؤتمر الوطني . ان الشرعية التي منحتها الدول العربية لمنظمة التحرير لم تمنح لهذه الفئة التي اخذت تجسد العمل المسلح في ارضنا المحتلة ، بل على العكس حوربت ... وزج برجالها الابطال في غياهب السجون والمعتقلات وعذبوا وصودرت اسلحتهم " . اما من هم هؤلاء فانهم " رجال العاصفة الذين يمثلون الطلائع الانتحارية في حركتنا الثورية الفلسطينية المسلحة " (٨٦) .

هذه الانتقادات التي عرضنا اهمها آنفا افصحت عن موقف " فتح " تجاه م.ت.ف. وقيادتها . غير ان المذكرة لا تشتمل عليها وحدها ، وانما تضم ايضا في صفحاتها المصوغة بغير تبويب افكار " فتح " ومواقفها في عدد من القضايا التي ارادت ان تلفت اليها الانتباه وتجند داخل المجلس كتلة تضغط لتبنيها من قبله . وسنحاول فيما يلي استخلاص هذه القضايا من خلال قراءة الفقرات المتناثرة حول كل منها :

اولا ـ الكفاح المسلح : اعتبرته المذكرة " احدى هذه القضايا المطروحة علينا للدراسة والمناقشة " ، مستفيدة في التركيز عليها من حقيقة ان العمل الفدائي " بدأ يجسده رجال العاصفة في مطلع هذا العام ، " ، ومذكرة بأن استراتيجيتها للعمل المسلح ، القائم على اسس ثورية ، قد جرى شرحها من قبل لاعضاء المجلس في لقاءات شخصية ، ودارت بشأنها مناقشات مع " بعض المخلصين من اعضاء مؤتمركم الوطني ومن اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . وليس من الصالح ان نوردها في بيان عام مثل هذا ، حفاظا منا على سريتها كاحدى المتطلبات التي يقتضيها العمل الثوري " (٨٧) .

والامر السري الذي تشير اليه هذه الفقرة يتصل بخطة " فتح " التي تعتمد سياسة " التوريط الواعي " للدول العربية في الصراع مع اسرائيل (٨٨) ، كما اشرنا اليه آنفا . اما ما ليس سريا فيها فان المذكرة تتحدث عنه على اساس " ان من اهم الشروط الموضوعية لانطلاق الثورة المسلحة هو ايجاد تيار ثوري في الوسط الفلسطيني ، كسبب مباشر لخلق الطلائع الثورية القادرة على قيادة الشعب في معركته المصيرية . وقد توفر هذا الشرط ، وتكونت الطلائع الثورية القيادية القادرة على خوض المعركة ، باسم العاصفة ، كخطوة ثورية في الاستراتيجية العامة للثورة المسلحة " ، اما دور الجماهير في العمل المسلح فهو اسناد الحركة الثورية المسلحة ، اذ " ما دامت [هذه] ترفع شعارات شعبية فهي ملزمة بالاعتماد الكلي على الجماهير لحمايتها ومساندتها " . وفي

---

* المقصود ، كما هو مفهوم ، خارج قيادة م.ت.ف. ، والاشارة هنا الى " فتح " ومثيلاتها .

هذا التأكيد على " الاعتماد الكلي " تعبر المذكرة ، بصورة غير مباشرة ، عن برم " فتح " من اعتماد م٠ت٠ف٠ على الانظمة وتغمز منه ٠ ثم يرد شرط آخر من الشروط الموضوعية لنجاح العمل المسلح ، حيث يتوجب على الحركة الثورية " ان تراعي بدقة ضمان وجود اعلى مستوى ممكن من الوحدة الوطنية ، حتى تحول دون انقسام القاعدة الشعبية او قيادة العمل الثوري " (٨٩) ٠

واذا كان الانتقاد الرئيسي المعلن في وجه دعاة ممارسة الكفاح المسلح يتصل بمسألة التوقيت وتوفير الظروف الملائمة ، مما اعتاد ان يورده الشقيري ومما ألمحت اليه مذكرة حركة القوميين العرب للمجلس ذاته ايضا ، فان مذكرة " فتح " تتبسط في مناقشته ، فتؤكد ايمانها بأن الكفاح المسلح هو السبيل الحتمي الوحيد لاستعادة الوطن السليب ، ولكن اذا كان " البعض منكم يختلف معنا في قضية التوقيت [ف] ليس التوقيت ٠٠٠ عملية حسابية ، كما يصورها البعض ، ولا يمكن ان يتقرر الا على اساس الروية والعوامل التي لها مساس بالقضية ، وعلى اساس هذه الدراسة الشاملة يمكن اقرار التوقيت ، ومع ذلك فان احتمال الخطأ والصواب وارد في هذه المسألة " ٠ثم تصل بالمناقشة الى اهم نقطة فيها ، حين تشير الى ان كثيرا " ممن لا يتفقون معنا في التوقيت للثورة المسلحة ينطلقون في قرارهم هذا من اوضاعهم الخاصة ، أكانت هذه الاوضاع قطرية ام اقليمية ام تنظيمية او فكرية " وتتهمهم بأنهم " ينسون او يتناسون واقع العدو في هذه المرحلة " بينما لا تنسى هي انه " بعد ان اكمل مشاريع جر المياه الى النقب وبدأ تنفيذ خطة اسكانية هناك فان عامين فقط كافيان [بالنسبة له] لخلق مسخ صهيوني عدواني جديد " (٩٠) ، وهذا خطر آخر ترى فيه " فتح " سببا كافيا لتفسير استعجالها في الشروع في العمليات المسلحة داخل اسرائيل ٠

وفي معرض الحديث عن ادارة الكفاح المسلح يظهر تمسك " فتح " باعتبار الضفة الغربية قاعدة لانطلاقه ، وفي هذا مخالفة صريحة لمضمون الميثاق القومي ومعارضة واضحة لتعهدات الشقيري للسلطات الاردنية ٠ فهي تقول عن الضفة الغربية : " اما نحن عرب فلسطين فلا بد لنا من ان نجعلها قاعدة لانطلاقنا فنشكل في كل قرية ومدينة لجنة ثورية كي تتولى الاشراف على المقاومة الشعبية والدفاع المدني ٠ [و] لا بد ان نجند فرق الشباب المسلح في القرى الامامية ، ونقيم معسكرات التدريب لتدريب الشباب في القرى والمدن ، في المناطق المختلفة من الضفة الغربية " ٠

وهذه الانشطة التي تدعو للمباشرة بها في الضفة تنسجم مع تصورها لخطة التوريط الواعي ما دامت ستستفز اسرائيل وتدفعها الى القيام بالاعتداء على الاراضي العربية التي يتوجب على سكانها ان يصبحوا مستعدين للمقاومة ٠ واما تدريبات " الجيش النظامي والعصابات المحاربة فتحتاج الى كفاءة عسكرية عالية ، ولا بد من تدريبها في مختلف الدول العربية " ، وهذا ما كانت " فتح " تعد له بالفعل من خلال اتصالاتها بالسلطات العربية التي قبلت ان تتعاون معها حتى ذلك الوقت ٠ وهي ترى " ان البدء بهذه الاعمال فورا سيجعل الجماهير تعي بجدية العمل ، فتندفع للمشاركة فيه ، وهذا

يخلق القاعدة الشعبية ويحافظ على الوحدة الوطنية ، ويجعل الضفة الغربية قاعدة منيعة للانطلاق العربي " (٩١) .

ثم تفرد المذكرة فقرة خاصة عن " منظمة التحرير والثورة المسلحة " وفيها يرد الحديث عن دور الجيوش النظامية في اشارة واضحة الى جيوش الدول العربية ، ويرد ايضا رد غير مباشر على فكرة الاعتماد على القيادة العربية الموحدة التي نص النظام الاساسي لمنظمة التحرير ، كما رأينا ، على تبعية جيش التحرير الفلسطيني لها . وهنا ترى " فتح " ــ منطلقة في هذا الرأى من واقع امكانياتها الضعيفة بالقياس لامكانيات الجيوش التي لا تثق بها ــ " ان دور الجيوش يأتي في آخر مراحل النضال التحررى بعد ان تكون الجماهير بقيادة حركتها الثورية قد أوصلت المعركة الى المرحلة المطلوبة لتدخل الجيش النظامي " . وهي تصر على ان التدخل من قبل هذا الجيش لا يتم الا عندئذ فقط "لينهي الصراع لصالح الجماهير الثائرة ، وذلك باستعادة الارض السليبة " . وكأنما شعرت المذكرة بعدم سداد هذا الاصرار على تأجيل دور الجيش الى النهاية ، ولذا نجدها تضيف سببا آخر للشروع في الكفاح المسلح على طريقة حرب العصابات بينما الجيوش موجودة بالفعل ، فتقول مدافعة عن وجهة نظرها : " نحن شعب فلسطين بحاجة الى انقلاب ثورى في حياتنا اليومية بعد ان اصابتنا النكبة بابشع الامراض من تواكل الى تفرقة الى انهزامية . ولن يتم هذا الانقلاب الحياتي الا من خلال ممارستنا الكفاح المسلح وتحملنا مسؤوليته وقيادته ، وهذا يجعلنا قادرين على الارتفاع بوعينا الى المستوى المطلوب للمعركة " (٩٢) .

اما عملية تشكيل جيش التحرير الفلسطيني ، التي كان قد اعلن عنها بكثير من الصخب قبل تاريخ المذكرة بقليل ، فان " فتح " ، استطرادا لنظرتها الى الجيوش النظامية عموما ، تنتقد الاساس الذى استندت اليه هذه العملية ، وذلك لان " من الخطأ ان تعتمد اية حركة ثورية على انشاء كادر عسكرى في مستوى الجيوش الكلاسيكية "، كما حدث بالنسبة لجيش التحرير هذا ، ولان " نماء وتطور الكادر العسكرى للحركة التحررية يعتمد على التجربة والممارسة " ؛ اى انه يأتي تتويجا لهما ولا يسبقهما ، بينما يعد " ايهام الجماهير بخلق جيش تحرير فلسطيني في هذه المرحلة خطيئة كبرى ، لاننا بذلك نحقن الذهن الجماهيرى بحقن تخديرية ، ولان الجماهير سوف تنعزل عن العمل المسلح ما دام جيش التحرير سيقوم بالمهمة " . ولهذا فهي تهيب بأعضاء المجلس الوطني ان " ابدأوا ايها الاخوة بالقليل حتى تستطيعوا انماءه وتطويره خلال التجربة العملية المسلحة " (٩٣) .

وهنا نتوقف لنقول ان موقف " فتح " من الجيوش النظامية املته عدة دوافع لم تفصح المذكرة الا عن بعضها . ولعل اهمها هو تأثير افكار شائعة كانت تستخف بهذه الجيوش ، ولا تميز بين عجز حركات التحرر في بداية انطلاقها عن تشكيل جيوش نظامية لها وبين اهمية تشكيلها ذاته حين تتوفر لها الامكانيات . يضاف لهذا ، فيما يتصل بجيش التحريـر الفلسطيني بالذات ، وقوعه تحت هيمنة سلطات الدول العربية

المضيفة ؛ الامر الذى يتعارض مع الرغبة في استقلال العمل الفلسطيني ، ومعاناة " فتح " في بداية البداية لعملها المسلح من وجوده ؛ لان الدعاية الرسمية للمنظمة ولبعض الدول العربية خلقت بالفعل اوهاما حوله ، وصورت الامر وكأنهم بصدد انشاء جيش كبير . واذ اقترن هذا بالامكانيات المتوفرة للجيش ، التي تتضاءل ازاءها امكانيات " فتح " آنذاك ، فقد اجتذب اليه اعدادا من الفلسطينيين المتحمسين للعمل المسلح بما يوفره لهم من ضمانات معنوية ومادية ، فصرفهم عن " فتح " ومثيلاتها من منظمات الكفاح المسلح (٩٤) .

وعلى صعيد الواقع ، مرت مسألة تشكيل جيش التحرير الفلسطيني بأخذ ورد طويلين . وبعد ان اكتفى مؤتمر القدس ، كما مر معنا ، بالدعوة لتشكيل كتائب مسلحة تابعة للقيادة العربية الموحدة ، رغبة منه في استرضاء الاردن ، جرى بضغط من قيادة المنظمة والرئيس جمال عبد الناصر تجاوز هذه التسمية قبل ان يعقد المجلس دورته التالية ، واعطيت الكتائب المسلحة هذا الاسم : "جيش التحرير الفلسطيني" من غير ان يبدل ذلك من وضع تبعيتها للقيادة العربية الموحدة ولقيادات الدول المضيفة . ووضعت خطة لتشكيل عدد لا بأس به من الالوية والكتائب الخاصة في كل من غزة وسوريا والعراق ، على اساس تطبيق التجنيد الاجبارى للفلسطينيين فيها . الا ان ما تحقق بالفعل من هذه الخطة اقتصر على تشكيل عدد محدود من الكتائب في غزة تحت اسم " قوات عين جالوت " ، وعدد اقل في سوريا تحت اسم " قوات حطين " ، واقل منها في العراق عرفت باسم " قوات القادسية " ، وقد تحدد عمل وتحرك هذه القوات باتفاقات عقدت بين م.ت.ف. والدول المضيفة (٩٥) .

ومن الحق ان الشقيرى كان يعول كثيرا ، في منافسته مع منظمات الكفاح المسلح ، على الدعاية التي يحيط بها وجود هذا الجيش ، فيعده من اهم منجزات المنظمة التي تمكن من تحقيقها ، بينما كان يعلم انه لا يملك حق تحريك اى وحدة من وحداته القليلة او تكليفها بأية مهمة قتالية ، او حتى تعيين او نقل ضباطها ، لان هذا الحق تملكه ، اول الامر وآخره ، القيادة العربية الموحدة ، نظريا ، وقيادات الدول المضيفة عمليا .

ثانيا – دور الشعب الفلسطيني : وهو ثاني اهم القضايا التي تتطرق اليها مذكرة " فتح " ، ويتميز موقفها ازاءها عن مواقف م.ت.ف.. فقد رأينا كيف ان الميثاق ، وكذلك النظام الاساسي ، تحدثا عن دور خاص للشعب الفلسطيني معتبرينه جزءا من دور الامة العربية بأسرها ، ورابطينه ، على نحو ما ، بارادة حكوماتها . وهذا بالذات ما كانت تنتقده " فتح " التي تؤمن باستقلال دور الشعب الفلسطيني عن الدول العربية ، مخالفة بذلك نصوص الميثاق القومي وسلك قيادة المنظمة . وهي تقول بهذا الصدد : " اذا كان دور الشعب الفلسطيني دورا طليعيا في معركة المصير العربي فلا بد ان يتولى شعبنا مسؤولية التحرير بشكل ارادي حر ، غير خاضع لمنطق الظروف الاقليمية ، هذا المنطق الذى تحاول فرضه بعض الدول العربية التقليدية حتى تحافظ على كياناتها واوضاعها الاقليمية بحجة ان ذلك من مقتضيات امنها وسلامتها

الاقليمية "(٩٦) •ويتوضح مفهومها عن الدور الطليعي للشعب الفلسطيني على الساحة العربية بقولها : " ان دورنا نحن عرب فلسطين دور طليعي ، بمعنى ان مسؤولياتنا التي نتحملها في هذه الفترة التاريخية من نضالنا القومي هي خلق المناخ الثورى الملائم ، في الاقطار العربية ، لنزيد من وحدة والتحام القوى الشعبية في هذه الاقطار، ولندفعها دفعا واعيا الى خوض معركة المصير العربي " (٩٧) •

ومن الواضح ان من بين الاسباب التي جعلت " فتح " تركز على القوى الشعبية هو رفضها الدعوة الى الاعتماد على الجيوش العربية النظامية في معركة التحرير ، لانه " ما من قضية حلت الا على ايدى ابنائها وقواهم الثورية " ، ولان " قضايا التحرير ذات مضمون شعبي ، ومن توهم ان التحرير الكامل يمكن ان يتم على يد الجيوش النظامية ، بمعزل عن الجماهير، فانه خاطئ ، لان الجيوش لا تستطيع آليا ان تقوم بانقلاب حياتي في تاريخ الشعوب ، لكنها تأتي في النهاية لتحسم الصراع ، ولتضع حدا له بعد ان تكون الجماهير الثائرة قد مهدت طريق العمل " (٩٨) • ولهذا ، فهي تخاطب اعضاء المجلس الوطني بقولها : " انتم اصحاب القضية وانتم المسؤولون عنها ، فاما ان تكونوا في مستوى هذه القضية التحررية فتعملوا حسبما تقتضيه ، واما ان تفسحوا المجال لغيركم حتى يقودوا هذا الشعب الى النصر " (٩٩) •

اما مفاهيمها الاولية حول تنظيم الشعب الفلسطيني كي يمارس دوره ، فانها تتجاوز الصيغة الهلامية التي تبناها النظام الاساسي لمنظمة التحرير — حين اكتفى باعتبار الفلسطينيين جميعا اعضاء في المنظمة — لتدعو الى بناء التنظيم الثورى الذى يحرك الجماهير ؛ وذلك لان " من اهم الشروط الموضوعية لانطلاق الثورة المسلحة هو ايجاد تيار ثورى في الوسط الفلسطيني كسبب مباشر لخلق الطلائع الثورية القادرة على قيادة الشعب في معركته المصيرية ••• [و لان] الحركة الثورية الفلسطينية المسلحة هي المسؤولة عن هذه الانتفاضة المسلحة " (١٠٠) • وقد ظل مفهوم " فتح " حتى ذلك الوقت ، فيما يتصل بالتنظيم الثورى والطلائع الثورية ، دون مستوى الدعوة الى التنظيم السياسي بمعناه المعاصر • واذ صار الكفاح المسلح ايديولوجيا للعمل الوطني و " طريقا ومبدأ للتحرير " — حسب التعبير الذى شاع فيما بعد — فان الطلائع الثورية كانت في مفهوم " فتح " هي طلائع العمل المسلح لا السياسي • ولنقرأ بامعان هذه الفقرة من فقرات المذكرة : " كثيرا ما نسمع كلمات جوفاء لا محتوى لها تريد تعبئة الجماهير وتحريكها لخوض المعركة المصيرية ، ولكن هل فكر هؤلاء وخططوا لتعبئة الجماهير وتحريكها ؟ الكل منا يردد مبادئ الثورة وشعاراتها ، ولكن القليل القليل من يطبق في الواقع هذه المبادئ وهذه الشعارات • ان تحريك الجماهير وتعبئتها يفرضان علينا اشراكها في العمل الثورى • فلا بد ان نخلق فرق الشباب المسلح في القرى والمدن ومعسكرات التدريب في المناطق المختلفة ، وان نكون اجهزة الدفاع المدني ، وان تباشر اعمالها فورا لتقوم بالتجارب اللازمة ، ولا بد من بناء الملاجئ والتحصينات في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى تشعر الجماهير انها تعيش مرحلة الثورة التحضيرية •

كما علينا ان ننشئ فرق المقاومة الشعبية وان ندربها تدريبا حسنا ، وعلينا ايضا ان نخلق فرق الانصار في ارضنا المحتلة . وبكلمة قصيرة علينا ان ندخل الثورة الى كل بيت وقرية ومدينة حتى تعي الجماهير مرحلة التحضير فتكون مستعدة لخوض المعركة المسلحة " (١٠١) .

فهذه الاقوال ، بما هي بنود موجزة لبرنامج تفصيلي للعمل الثوري كما تصورته " فتح " آنذاك ، تتضمن استهانة بالعمل الفكري والسياسي ، وتقصر العمل الثوري على وجهه العسكري وحده . وهي استهانة ستمضي سنوات قبل ان تفرض الممارسة التخفيف منها ، ثم تكشف خطلها .

ثالثا ـ الوحدة الوطنية : رأينا كيف بدأت المذكرة بتوجيه الانتقاد لتصريحات بعض مدراء مكاتب المنظمة الذين هاجموا " فتح " ، ثم قالت بعد ذلك : " ان كنا صادقين في جعل المنظمة تمثل الوحدة الوطنية لشعبنا العائد فلا بد ان نعمل من وحي هذا الصدق فنبتعد عن كل ما يضر بالوحدة الوطنية من اعمال وتصريحات " . وقد اكدت بعد ذلك انه " لا يعقل ان نجعل من النقد عداوة ولا من الصراحة تمزيقاللقوى الوطنية " (١٠٢) لتعرض مفهوم " فتح " عن الوحدة الوطنية مما يختلف مع مفهومات قيادة المنظمة .

ويستند مفهوم " فتح " للوحدة الوطنية الى كون المعركة التي تدعو لخوضها هي معركة تحرير وطني ؛ فالقضية عندها " ليست موقوفة على فرد دون آخر ولا على فئة معينة دون أخرى . ويستند ايضا الى ان العمل الثوري الذي تنادي بممارسته يستفز الدول العربية ، فضلا عن انه مرفوض من العدو ، مما يوجب على قوى الشعب كافة ان تتحد في مواجهة الاخطار اتحادا اراديا ، " لان شرط وجود الحركة الثورية يفرض بالضرورة اللقاء الارادي الواعي بين اعضائها ، كما يتحكم في هذا اللقاء عامل الزمن والتجربة والاختبار مع السرية " ، وكذلك لان شعبية شعارات الحركة تلزمها " بالاعتماد الكلي على الجماهير ومساندتها " ؛ وهذا يدفعها بدوره لان " تراعي بدقة ضمان وجود اعلى مستوى ممكن من الوحدة الوطنية حتى تحول دون انقسام القاعدة الشعبية او قيادة العمل الثوري " (١٠٣) .

وبهذا القول تكشف " فتح " عن مفهوم لطبيعة التنظيم الثوري،متقدم عن ذاك الذي صاغه النظام الاساسي لمنظمة التحرير ؛ اذ بينما يكتفي النظام بصيغة اعتبار كل ابناء فلسطين اعضاء في المنظمة ، ويضع عبارات انشائية خطابية عن رغبتهم في البذل والعطاء والفداء ، يستند العمل الوطني فيمفهوم " فتح " الى " اللقاء الارادي الواعي " ، وليس الى العفوية الجماهيرية . وهذا اللقاء يعززه عامل الزمن والتجربة والاختبار ، والالتزام ، بالاعتماد الكلي على الجماهير .

ومن الواضح ان " فتح " كانت ، حتى في تلك السنوات المبكرة من بداية نشاطها العملي ، تعتبر نفسها الحركة الوطنية الفلسطينية ، او التجمع الرئيسي للحركة الوطنية الفلسطينية (١٠٤) . ومذكرتها تقول بهذا الصدد : " لقد وعت حركتنا هذه

المتطلبات فكان كادرها الثوري يضم العديد من الاعضاء من معظم الاتجاهات السياسية المختلفة ، والذين انسلخوا بوعي عن هذه الاتجاهات السابقة ... " • ومع انها تعترف بأنه " ليس من السهل ان تنسجم الحركة مع نفسها ومع الواقع الذى تعيش فيه بوجود هذا الخليط من الاتجاهات السياسية " ، فهي تستدرك مؤكدة ان " التجربة العملية والممارسة الثورية كانتا العامل الاساسي لصهر هذه الاتجاهات في بوتقة الثورة المسلحة ، بعد ان اخذنا العبرة من تجارب هذه الاتجاهات السياسية واخطائها ومكاسبها ، فكانت لدينا حصيلة وطنية حية لهذه التجارب والاخطاء "(١٠٥) •

وهذا الاتجاه الى جذب الفلسطينيين المنضمين لمنظمات سياسية اخرى للعمل في الحركة الوطنية الفلسطينية ، اى لـ " فتح " ، شكل نقطة الالتقاء بين مفهومها عن العمل الحزبي وبين مفهوم الميثاق بالنسبة للموقف من الحزبية • اما الفرق بينهما ، فهو ان " فتح " ، حين اتجهت عمليا الى جذب نشطاء الفلسطينيين الموجودين في الاحزاب العربية الى صفوفها ، بما هي منظمة للعمل الفلسطيني ، فانها لم تدن الحزبية ذاتها بما هي حزبية كما فعل الميثاق • كما انمن كان منهم عضوا في حزب ثم انضم لـ " فتح " لم تحل حزبيته بينه وبين التقدم في سلم الكوادر •

والاهم من ذلك ان " فتح " تركز ، من جهة اخرى ، على ان يعمل الفلسطينيون ، حزبيين وغير حزبيين ، في الحقل الفلسطيني ، سواء انضموا لـ " فتح " او اسسوا منظمات فلسطينية خاصة ؛ وهذا ما تبينه المذكرة حين تقول : " حتى نسرع في ارتداد الانسان الفلسطيني الى مكانه الطبيعي من المعركة القومية قمنا بتشجيع الاتجاه الجبهوى الفلسطيني ، وساعدنا في انشاء العديد من الجبهات الفلسطينية الشريفة * فضمنا عودة الكثير من شبابنا الثورى الى العمل في الحقل الفلسطيني بكل طاقاتهم ، من خلال وجودهم في هذه الجبهات وولائهم لها " (١٠٦) • وهذا يعني ان " فتح " كانت تشترك ، على نحو ما ، مع الميثاق القومي في القول بأن الحزبية تصرف اعضاء الاحزاب عن الاهتمام بالعمل الوطني • وقد ظل هذا هو مفهومها الى ان الزمتها الممارسة العملية ، وتأثير الدول والاحزاب العربية على العمل الفلسطيني ، بأن تعترف بمنظمات حزبية فلسطينية وتتعامل معها •

ثم ان الدعوة الى " الاتجاه الجبهوى الفلسطيني " ليست هي بالضبط ذات الدعوة الى " جبهة قوى فلسطينية " ؛ فهي ، هنا ، الجنين المتمثل في ان يعمل الفلسطينيون في حقل قضيتهم وحدها • وهذا الجنين هو الذى سيتطور الى دعوة جبهوية بالمعنى الذى برز بعد حرب حزيران العام ١٩٦٧ •

رابعا ـ الموقف من منظمة التحرير : يمكن القول ان موقف فتح من قيام منظمة التحرير ، على النحو الذى قامت عليه في العام ١٩٦٤ ، كان يتسم عموما بالسلبية • وان اشتركت مع غيرها من القوى الفلسطينية في الترحيب بفكرة الكيان الفلسطيني فان سلبيتها تجاه

---

* ترد صفة " الشريفة " هكذا من غير توضيح لمضمونها •

المنظمة انصبت على طبيعة تكوينها واسلوب عملها ، متركزة بصفة خاصة ضد الظروف التي جعلت منظمة التحرير اسيرة التدخلات العربية الرسمية في شؤونها .

هذه السلبية اوضحتها المذكرة حين تقول : " ان بروز الاتجاه الجبهوى الفلسطيني المسلح ونموه السريع قد دق ناقوس الخطر في المنطقة العربية * فكانت الدعوة الى عقد مؤتمرات القمة العربية ، التي انبثقت عنها القيادة العربية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واعتبرناهما مكسبا ثوريا للقضية الفلسطينية ، لولا ان هناك ظروفا وملابسات رافقت مؤتمرات القمة العربية وما نتج عنها من مؤسسات . اننا نؤمن ان اى مكسب ثورى للقضية الفلسطينية ، لا يكون خطوة الى الامام في تحقيق المكاسب الثورية ، هو ضياع من نوع جديد للقضية الفلسطينية ، وربما يتحمل هذا الضياع ، ومع الاسف في هذه المرة ، الشعب الفلسطيني فقط بسبب وجود منظمة التحرير " . والمذكرة تضيف ، شارحة الفكرة بالتفصيل : " بدأت هذه المؤسسات تتكون ، وبدأنا نشعر بالخطر من وجودها ان بقيت على ما هي عليه من حال كمؤسسات محدودة الفعل ومشلولة الارادة . وخشينا ان تكون منظمة التحرير ، بالشكل المرسوم لها ، سببا في تجميد الطاقات الثورية لعرب فلسطين مع الزمن ، بحجة الاعداد والتنظيم اذا ما انضوت تحت لوائها * * جميع القوى الفلسطينية الثورية . وكانت التجارب والوقائع تؤكد لنا في كل يوم ما كنا نخشاه . وجاءت اعمالنا المسلحة لتكشف الغطاء عن هذا التخطيط ؛ اذ انبرى بعض مدراء المكاتب التابعة للمنظمة يكيلون ابشع التهم لنا ، واستنفرت اجهزة المباحث في الدول العربية والاستعمارية والصهيونية على السواء للتحرى عن رجال العاصفة وقيادتها، وأمرت اجهزة الاعلام العربية * * * باحاطة عملياتنا المسلحة بسور من الصمت " (١٠٧) .

وهنا يجدر ان نلاحظ ان الفكرة المعبر عنها في الفقرتين السابقتين ، كانت تعكس خطا بارزا من دعاية فتح ازاء منظمة التحرير ، وقد شاعت في ذلك الوقت تهمة فتح للمنظمة بانها وجدت لاجهاض العمل الثورى الفلسطيني .

والتهمة الاخرى حول رضوخ المنظمة لارادة الدول العربية تعبر عنها المذكرة بقولها : " ان خلق قيادات او منظمات تجمع القوى الثورية العربية الفلسطينية لا يكفي لجعل هذه القيادات او المنظمات قادرة على تحمل مسؤولية التحرير ، لان القيادة العربية الموحدة ليست المرجع الاعلى لكل اعمالها ؛ فهناك قرارات عسكرية وسياسية لا

---

* ينطوى هذا القول على قدر من الصحة وعلى قدر من المبالغة ايضا حين نأخذ بالاعتبار حجم العمل المسلح في العام الذى صيغت فيه المذكرة .

* * المقصود : اذا ما ذابت فيها تلبية لدعوة رئيس المنظمة احمد الشقيرى واستجابة للمفاهيم المعبر عنها في الميثاق القومي بهذا الصدد .

* * * التعميم هنا غير سديد فقداشادت اجهزة الاعلام السورية والجزائرية وغيرها بأعمال العاصفة .

تستطيع البت فيها ، كما ان منظمة التحرير قد منحت شرعية العمل في حدود معينة . اننا نخشى ان تنقلب هذه المؤسسات في النهاية الى اجهزة رقابة وضبط ولجم للقوى الثورية الفلسطينية والعربية بحجة العمل العربي ــ الفلسطيني الموحدين ، فتحول بذلك دون اية فئة ثورية فلسطينية من القيام بعمل مسلح كبداية لثورة مسلحة ، وحتى تلزم جميع القوى الثورية العربية بعدم رفد ومساندة هذه القوى الفلسطينية الثورية . ان صح ما نقوله وما نخشاه فان ذلك يعني كارثة قومية لا يمكن السكوت عنها " (١٠٨) .

ثم تشير ، مدللة على التدخل الرسمي العربي في شؤون المنظمة ، الى واقعة اقدام السلطات المصرية على قطع الارسال الاذاعي ، بينما كان رئيس المنظمة يذيع خطابا له من الاذاعة الفلسطينية التي تستخدم موجة من موجات اذاعة القاهرة ، لمنعه من اكمال خطابه * . وذلك حتى تخلص الى القول بأن " هذا يؤكد قطعا ما كنا نخشاه . والحقيقة فقد كان هذا احد الاسباب المساعدة التي عجلت في انطلاقتنا ، لنجسد المسلك الثوري السليم بشكل عملي حاسم امام الجماهير الفلسطينية والعربية ، كي تحول دون تمييع العمل الثوري الذي ينتهج الكفاح المسلح طريقا للعودة " (١٠٩) .

وحول انشطة واساليب عمل قيادة المنظمة ، التي ترد بشأنها امثلة عديدة ، تقول المذكرة : " ان هذا الشكل من العمل ثورة مقلوبة ، اين هو العطاء للشعب والجماهير سوى الكلمة والتصريح والمؤتمرات والحماس والانفعال ؟ ان هذه الاعمال تجهض الثورة وهي جنين ، بحقن الجماهير بتصريحات انفعالية لاثارة حماسها وتحريف عواطفها وكسب تأييدها " (١١٠) .

وتدعو "فتح" صراحة الى العمل من داخل المنظمة ومن خارجها ايضا ،لان مثل هذا العمل هو " الحل الوحيد لتلافي انزلاقنا في هذه الهاوية " ، على ان لا " يتم في حيز الاتصالات الرسمية والدعاية والتوسع المكتبي فقط ، بل لا بد لنا اولا ان نبدأ العمل المسلح ليكون دليلا عمليا على جديتنا في تحرير فلسطين " (١١١) .

خامسا ــ الموقف ازاء العرب : هذه النقطة يجرى تناولها من عدة جوانب ، تصب كلها في اتجاه يتعارض مع الاتجاه الذى مضى اليه الميثاق القومي ، حين ركز على قومية المعركة وحدها ، واهمل او عارض الاستقلال الفلسطيني . ولا يعني هذا ان فتح لم تر الصلة بين العمل الفلسطيني والعمل العربي الاشمل او بين متطلبات كل من الاثنين.كما لا يعني ان فكرها يختلف في جوهره عن الفكر القومي السائد ، وانما الامر على نقيض ذلك ، وهذا ما تقرره المذكرة بقولها : " كنا وما نزال نعي ارتباطنا المصيرى بالثورة العربية الكبرى وبضرورة مراعاة مقتضيات الامن العربي ، فرفعنا منذ البداية شعار الجبهة

---

* واضح ان فتح قصدت من اختيار هذه الواقعة بالذات ، على وفرة الوقائع ، تحريض انصار الشقيرى ، ضد هيمنة مصر بالذات على انشطة م.ت.ف. لان سلطات مصر كانت اقوى المعترضين العرب على انشطة فتح وطروحاتها في ذلك الوقت .

العربية المساندة للثورة الفلسطينية المسلحة ، وعملنا سرا وعلانية بمختلف الوسائل الشريفةلخلق هذه الجبهة " (١١٢) .

غير ان الوعي على وجود واهمية هذه الصلة شيء ، والقبول بتبعية العمل الفلسطيني للدول العربية شيء آخر . ويبدو ان تجربة فتح ومواقفها في هذا المجال قد تأثرت بثلاثة عوامل ، اولها هو ايمان مؤسسيها بأن عدم تبعيتها لاى من الدول العربية سيحررها من تأثير هذه الدول عليها ، في الوقت الذى ستتمكن فيه من نشدان معونتها جميعا ، لانها لا ترتبط بواحدة منها بالذات (١١٣) ، وفي هذا الايمان ، ذى الدافع العملي ، او بعبارة ادق : البراغماتي المحض ، يكمن حرصها على استقلالية العمل الفلسطيني ؛ وثانيها ،الخبرة العملية لمؤسسيها الذين تعرض معظمهم لاجراءات قمعية في هذه الدولة العربية او تلك ، حين نشطوا قبل تأسيسهم لها ، داخل الاحزاب والمنظمات الدينية او السياسية التي كانوا ينتمون اليها ، مما اوجد لديهم موقفا سلبيا تجاه الانظمة ؛ وثالثها،تأثير النجاح الذى حققته جبهة التحرير الوطني الجزائرية حين خاضت معركة استقلال الجزائر،وشاع عنها انها لم تسمح لاى من الدول العربية بالتدخل في شؤونها وفي قراراتها،بينما ظلت في الوقت نفسه تنشد عون هذه الدول جميعا وتحصل منها على المساعدات .

ولهذا نرى مذكرة " فتح " تقول بوضوح : " وعينا ايضا ان عزل الشعب العربي الفلسطيني عن ساحة المعارك الكلامية بين الدول العربية عامل هام في ايقاف الحوار الفكرى بين هذه الدول ، كشرط اساسي لانجلاء الرؤية امام الامة العربية ، لترى قضية فلسطين من خلال ارتداد ابناء فلسطين الى مكانهم الطبيعي من ارض المعركة القومية وتكتلهم في كيان ثورى مسلح " (١١٤) . وهذا قول لا يدل فقط على انها لم تهمل العامل القومي بل يؤكد انها تأخذه بعين الاعتبار الشديد ، مما ينفي انها ، كما شاع عنها خطأ ، تقف ضد الفكر القومي . ولعل من الصواب ان نؤكد ان " فتح " ، طبقا للمعايير الايديولوجية ، حركة قومية ، غير ان فكرها القومي تميز بلون فلسطيني خاص اوجده الوضع الخاص للقضية الفلسطينية ورغبتها هي في لمّ الفلسطينيين كافة في جبهة وطنية واحدة ، تصبح اداة لتجاوز ظروف الشتات وتأثيراتها المتعددة والمتعارضة ، وتصير لها قدرة على التأثير في المجالات العربية الرسمية والشعبية اكبر مما هو متيسر للفلسطينيين قبل تكوينها ، بل ان " فتح " ، كغيرها من الحركات العربية القومية ، تقع في المبالغة اذ تتصور ان قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى ، وتجهد لكي ينحصر اهتمامهم بها وحدها ، حتى انها تتوجس الخطر حين ترى العرب مشغولين بغيرها . وهي في هذا المجال تذهب لابعد مما يفعل الفرقاء القوميون ، فتنتقد ما تعتبره ، على الصعيد العربي ، محاولات لتجزئة قضية فلسطين والجهود الفلسطينية ، منطلقة من ان قضية تحرير فلسطين هي القضية العربية الام ، التي يجب التركيز عليها على الفور . ولذا نجدها تقول : " ... حاولنا جهدنا تجميع كل العناصر الثورية الحية التي تتوفر للقضية الفلسطينية ، بعد ان شعرنا ان القضية انقسمت الى مسائل

فرعية اخذت تطرح منفصلة عن القضية الام ، قضية تحرير فلسطين ، فكانت هناك قضايا الاسكان والتوطين وعودة النازحين والتعويض عن املاكهم والتقسيم حسب قرارات الامم المتحدة ومسألة الممتلكات العربية في الارض المحتلة ومسألة تحويل الروافد • وكنا نهدف من ذلك ابراز القضية مجددا كوحدة متماسكة على مسرح العمل القومي الثورى وفي الاوساط الدولية من خلال وجود كيان ثورى فلسطيني مسلح " (١١٥) •

وهذا الطرح المألوف ، بما يشتمل عليه من احساس بالمرارة ومن دعوة لتجاوزها ، يلتقي مع الميثاق القومي في اعتبار المطلب هو تحرير فلسطين • وهو لا يأخذ بنظر الاعتبار امكانية التدرج في الوصول الى هذا المطلب عبر سلسلة من المطالب المرحلية• بل انه يؤكد باكثر مما فعل الميثاق ، ان الانشغال بمواجهة قضايا فرعية هو خروج عن النهج الصحيح وعن الجهد الرئيسي ، بما في ذلك الانشغال في مواجهة قضايا فرضتها اسرائيل دون رغبة من الدول العربية ، مثل قضية مشروع تحويل مجرى نهر الاردن ، الذى نفذته اسرائيل ، وبديله العربي مشروع تحويل الروافد الذى لم ينفذ •اما فكرة المرحلية، اى التوجه نحو الهدف الوطني الكبير عبر سلسلة من الاهداف المرحلية ، فانها طرأت على فكر " فتح " عبر الممارسة فيما بعد توليها قيادة م•ت•ف• (١١٦) •

وهي توجه النقد لانشغال الدول العربية بقضاياها الخاصة ، مهونة من شأن الجهود التي تبذلها هذه الدول في هذا المجال • لتخلص الى القول : " ••• اننا ندرك ونراعي مختلف الاوضاع القطرية والقومية ولا نقلل من اهميتها اطلاقا ، لكننا نعي في نفس الوقت ان وجود او استمرار الكثير من المشاكل القطرية والمحلية هي في الحقيقة انعكاس مباشر لوجود واستمرار الوجود الصهيوني في ارضنا ، كما ان حل الكثير من هذه المشاكل يتوقف ، اولا والى حد بعيد ، على اجتثاث الكيان الصهيوني " • ومن رأيها ان الاستعمار والصهيونية كانا " يفتعلان الاحداث والازمات الانية ويزيدان من هذه المشاكل القومية الراهنة ، ليحولا دون ابراز قضية فلسطين على مسرح العمل الثورى ، وليلهيا بها القيادات العربية الثورية عن التفرغ الجاد لقضية فلسطين " (١١٧) •

وفي هذا تلتقي " فتح " ، من زاوية نظرها الفلسطينية ، مع طروحات العرب القوميين التي عبر عنها الميثاق القومي في اعتبار قضية فلسطين قضية العرب الاولى ، كواقع وكمطلب في الوقت نفسه ، بينما يغيب عن تحليلها ، كما غاب عن تحليلاتهم ، النهج الجدلي الذى لا يرى الاحداث والمشاكل كلها مؤامرات يخلقها الاستعمار والصهيونية ، وانما يفهمها بظروفها وعواملها ، بما فيها الظروف والعوامل الناجمة عن تأثير الاستعمار وتأثير الصهيونية •

وعلى ضوء ما تقدم ، يتضح ايمان " فتح " بما كان يؤمن به العرب القوميون كافة، مما عبرت عنه الفقرة التالية : " يجب ان ندرك ليس فقط ان معركة فلسطين معركة عربية مصيرية ، بل ايضا ان المساس المصيرى لهذه المعركة بالامن العربي سيضع كافة الحكام العرب امام مسؤوليات تاريخية ، تفرض عليهم عدم التخاذل ، والاندفاع لتقديم كل امكانات كسب المعركة • وكل من يتخلف منهم او ينحرف عن الركب المعركي

سيلقى ما لقيه حكام مرحلة النكبة في مصر وسوريا والعراق والاردن،بشكل فوري يرفض الهزيمة ولا يقبل المماطلة ولا الخداع " (١١٨) •

ومن السهل ان ندرك ان الانذار المتضمن في هذا النص تدحضه الوقائع التي استند اليها ذاتها ؛ فالدول العربية التي اشتركت في الحرب العربية ــ الاسرائيلية الاولى هي المملكة المصرية ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، والجمهورية السورية والمملكة العراقية ، وهي الدول الاربع التي اشتركت بجهد رئيسي في الحرب •

وهناك دول ثلاث ، تكمل الدول السبع التي كانت آنذاك قد حصلت على الاستقلال ، هي المملكة العربية السعودية ، والمملكة المتوكلية اليمنية ,والجمهورية اللبنانية ، اشتركت باشكال جزئية او رمزية • فما الذى جرى لحكام هذه الدول بعد الحرب ؟ • اول تبدل في انظمة الحكم شهدته سوريا ، وتمثل في انقضاض ضباط من الجيش على حكم الكتلة الوطنية فيها ، واتضح ان هؤلاء الضباط الذين تعاقبوا على الحكم بين ١٩٤٩ و ١٩٥٤ كانوا صنائع الغرب الاستعمارى المؤيد لاسرائيل • اما في مصر فقد اقتضى الامر مضي اربع سنوات قبل ان يلغي الضباط الاحرار النظام الملكي حين عجز عن تحقيق جلاء القوات البريطانية عن ارض مصر • وعاش النظام الملكي العراقي حتى العام ١٩٥٨ حين سقط كثمرة لتطور القوى الوطنية داخل البلد • وظل النظامان الملكيان الاردني والسعودى قائمين الى اليوم • ولم يقم دليل واحد يشير الى ان النظام الملكي اليمني قد تأثر تأثرا يعتد به بما جرى في فلسطين ، وقد عاش هذا النظام ، على كل حال ، ثلاثة عشرة سنة بعد الحرب • والزعيم البرجوازى الوطني رياض الصلح الذى كان على رأس الحكومة اللبنانية اغتيل على ايدى افراد ينتمون لمنظمة شبه فاشية لاسباب لا صلة لها بحرب فلسطين • اما ملك الاردن عبد الله الذى اغتيل هو الاخر فان اغتياله لم يؤد الى تبديل النظام ، ولم يغير مجرى سياسته •

سادسا ــ الموقف من اسرائيل : تقدم مذكرة " فتح " ، متجاوزة بذلك موقف الميثاق القومي وقرارات المجلس الفلسطيني الوطني الاول ، تحليلا لوضع اسرائيل • وتميز في هذا التحليل بين عوامل القوة وعوامل الضعف فيه ، فتحدد عوامل القوة في الامكانات الكبيرة التي تملكها الحركة الصهيونية ، والتي " تجعل سلطات الاحتلال الصهيوني قادرة على اقامة المشاريع الزراعية والصناعية وزيادة امكاناتها الاقتصادية وبناء جيش قوى ومجهز باحدث الاسلحة والعتاد " • وتعزو قوة الصهيونية الى سيطرة رأس المال الصهيوني " على كثير من بيوت المال والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في الدول الغربية " • ثم تظهر سببا آخر للمسألة فتقول : " ان الاستعمار لا يدعم الاحتلال الصهيوني بسبب النفوذ الصهيوني فقط ، بل هناك عامل آخر اكثر اهمية وهو الارتباط المصيرى للاستعمار بالوجود الصهيوني في ارضنا ••• " • وتستنتج " ان زوال الاحتلال الصهيوني هو بالتالي خطوة اساسية للقضاء على المصالح الاستعمارية والامبريالية وتصفيتها في المنطقة العربية وفي افريقيا وآسيا " • وتشرح عوامل واوجه الصراع بين الاستعمار والحركة القومية العربية المناهضة له ، والدور المنوط باسرائيل

والصهيونية في هذا المجال • اما عوامل الضعف في الوضع الاسرائيلي فهي تتجلى في الموقع الاستراتيجي لاسرائيل،لانه " موقع ضعيف من الناحية العسكرية ... " • كما ان " الازدحام السكاني نقطة ضعف اخرى من ناحية الدفاع العسكرى * " و " ان التركيز الصناعي في الارض المحتلة يجعل صناعات العدو ومعامله هدفا سهلا لهجمات الفدائيين " (١١٩) •

شيء آخر يتميز به موقف " فتح " وذلك حين تتحدث عن وجود " صراع طبقي بين الصهاينة الشرقيين والغربيين " معتبرة ان كلا من الجانبين يشكل طبقة ، وان الشرقيين هم الطبقة الدنيا • وهي ترى ان " ممارسة التمييز العنصرى في الارض المحتلة يحول دون انصهار العناصر في هذا التجمع الصهيوني " • كما تتحدث عن " افتقار العدو الى اقتصاد متكامل " ، وعن حاجته المستمرة بسبب ذلك " الى مزيد من المساعدات والاعانات ورأس المال الاجنبي " ، لكي تستنتج ان " اى توتر مسلح على الحدود سيوقف دخول الرأس مال الاجنبي الى الارض المحتلة ، ويساعد في تصفية المشاريع الاخرى الموجودة وشل عزائم المموليين للسلطات الصهيونية ، ويفقدهم الامل في ان يعيش هذا الاحتلال " (١٢٠) •

وبصرف النظر عن اوجه السداد او الخطأ في تحليل " فتح " للوضع في اسرائيل ، فانها بتقديم هذا التحليل انتبهت الى ما لم ينتبه اليه الميثاق القومي او وثائق المنظمة الاخرى من خصائص وضع اسرائيل والعوامل والتناقضات الداخلية فيها ، وبهذا شقت على الجانب الفلسطيني الطريق لمزيد من الاهتمام اللاحق بهذه الامور •

وينتهي الجانب من التحليل الذى عرضناه آنفا من غير ان يشير من قريب او بعيد الى المسائل الاجتماعية التي لها صلة بالعمل الثورى ، او الى القوى الاجتماعية التي تسند او تعرقل العمل من اجل التحرير ؛ اذ اغفلت المذكرة هذا الجانب اغفالا تاما ، وهذا موقف التقت فيه " فتح " ايضا مع موقف الميثاق القومي •

برنامج العمل : يعقب التحليل مشروع برنامج عمل قدمته القيادة العامة لقوات العاصفة ، جناح "فتح " العسكرى ، وحددت فيه تصور " فتح " لما هو مطلوب من العمل الوطني الفلسطيني ، حيث ترد المطالب العسكرية في المقدمة ، انسجاما مع " ايديولوجيا " الكفاح المسلح • واول المطالب " ان تمارس قيادة الجيش الفلسطيني مسؤوليتها بحرية من خلال الشخصية المستقلة لارادة الشعب العربي الفلسطيني وبالتعاون مع القيادة العربية الموحدة " • وفي هذا البند تصور لدور الجيش الفلسطيني يختلف عن التصور الذى وضعه النظام الاساسي لمنظمة التحرير اختلافا جوهريا ؛ فالجيش في تصور " فتح " فلسطيني ، وقيادته ينبغي ان تصير حرة في ممارسة

---

* لم يظهر اثر هذين العاملين في مجريات الحرب الاسرائيلية ـ العربية الثالثة التي وقعت بعد سنتين من صياغة المذكرة ، على كثرة ما هون منظرون عسكريون عرب من شأن قوة اسرائيل العسكرية بسببهما •

مسؤولياتها ، مع التأكيد على استقلالية الشخصية الفلسطينية . وعلاقة الجيش بالقيادة العربية الموحدة هي علاقة تعاون ، وليست علاقة تبعية ، كما هو الحال وفقا لنصوص النظام الاساسي . والمطلب التالي هو " تخفيض مدة الخدمة العسكرية لاقصر زمن ممكن لزيادة طاقة شعبنا العسكرية " . والمطلب الثالث " العمل على ان لا يطغى الاهتمام باعداد الجيش النظامي على اعداد الكتائب الفدائية الضاربة فورا ، والتي تقع على كاهلها مسؤولية توسيع المعركة باسرع وقت ممكن " . هذان المطلبان الاخيران يوحيان قبل اى شيء آخر ، بالضيق الذى كان يستحوذ على " فتح " من الدعاية التي احيط بها انشاء كتائب جيش التحرير الفلسطيني ، ويعبران عن عدم ثقتها بامكانية تحقيق الاستقلالية لجيش فلسطيني نظامي يعيش في الدول العربية المضيفة ، ويشيان بضيقها ايضا من التجنيد الالزامي للشباب الفلسطيني لجيش التحرير او لغيره من الجيوش العربية النظامية ، مما يجند امكاناتهم في جيش لا يخضع للارادة الفلسطينية وحدها . وهما يقدمان البديل : خدمة الزامية قصيرة الاجل تيسر التدرب على حمل السلاح والقتال ، ولكن بحيث لا يطغى التجنيد على الجهد المطلوب فورا ، الذى هو اعداد الكتائب الفدائية الضاربة ، وانما يصبح مساعدا له . اما المطلب الرابع في البرنامج فهو " الاسراع في انشاء فرق الشباب المسلح والمقاومة الشعبية " . والمطلب الخامس هو " تحصين القرى الامامية وتعزيزها بما يلزمها من متطلبات الدفاع المدني والمقاومة " (١٢١) . وهذان المطلبان يردان هكذا بغير تحديد لاماكن تنفيذهما ، وهما بذلك يشملان الضفة الغربية التي كانت تخضع للسلطات الاردنية .

المطالب السياسية في البرنامج : تحت عنوان " على الصعيد السياسي والاعلامي " يضع البرنامج على رأس المطالب " كسر جدار الصمت الرسمي الذى احاط بالعمل الفدائي الفلسطيني في ارضنا المحتلة والافادة من هذه الاعمال لتكون رائدا ثوريا لجماهير شعبنا " ليتبع هذا بالمطالبة بالعمل " على تنمية استقلال شخصية المنظمة وارادتها الحرة في العمل الفلسطيني " ، وبوجوب " ان يقوم كل عمل دعاوى وسياسي من خلال العمل المسلح وتلبية لحاجاته " ، و " اتخاذ العمل الفدائي المسلح منطلقا اساسيا في تحقيق الوحدة الوطنية واعداد البرامج التثقيفية والدعاوية بشكل يبتعد عن الشعارات والمفاهيم النظرية " (١٢٢) .

ويحدد البرنامج المطالب التنظيمية تحت عنوان : " على صعيد المجلس الوطني والتنظيم الشعبي" ، حيث " لا بد من الاقرار بوجوب اقامة هذا التنظيم بالسرعة التي تتطلبها المعركة واعطائه توجها عسكريا يحتوى تنظيمات فرق الشباب المسلح والمقاومة الشعبية " . الا انه لا يقدم تصورا لهيكل التنظيم لا مفصلا ولا موجزا . بينما يدعو الى ان يتشكل المجلس الوطني القادم من قيادات التنظيم الشعبي ذى التوجه العسكرى المقاتل ، بحيث لا يزيد عدد اعضائه عن خمسين عضوا يكون ثلثاهم ، على الاقل ، من المقاتلين . ويدعو ايضا لتأليف لجنة تضع اسس التنظيم المقترح وتفصيلاته ثم تباشر تطبيقه على الفور ليتم قيام المجلس على اساسه ، ولان يمارس مكتب المجلس

الوطني صلاحياته " لتحقيق دوام الصلة بين اعضائه وبين اللجنة التنفيذية "(١٢٣) ٠

اما على الصعيد المالي فان اهم ما تركز عليه " فتح " هو " ضغط النفقات الادارية والوظائفية والاتجاه لجعل نظام التكليف الضريبي على اساس الحشد للجهد العسكرى ، وان تقدر نفقات المكلفين على اساس الاحتياجات الاساسية وليس على اساس كادر وظائفي محترف " (١٢٤) ٠

رفع الوصاية العربية : يتناول القسم الثاني من البرنامج بنود العمل على الجانب العربي ، ويضع مطلبا يغطي ما افتقده الميثاق والنظام الاساسي بشأن علاقة المنظمة مع الدول العربية ، ويرى في هذا المجال ان قيامها " لا بد وان يقترن بانهاء مرحلة الوصاية على العمل الفلسطيني ، وانهاء دور المسؤولين العرب في الانفراد في تقديم الحلول للقضية الفلسطينية ، ولا بد من ان تتصرف المنظمة بما يتفق وهذه الحقيقة ٠ وفي هذا السياق ، وفي انسجام كامل مع مجمل موقف " فتح " في تصوره لدوري كل من الشعب الفلسطيني والامة العربية ، يدعو البرنامج الى " العمل على ان تقوم الاجهزة العربية بتصوير الابعاد الحقيقية لمعركة التحرير في المجال الدولي ، وما يتطلبه هذا من ابراز واضح لدور الشعب الفلسطيني في خوض مباشر لمعركة استرداد ارضه ، وابراز دور الامة العربية في مساندة العمل الفلسطيني المسلح ، ومسؤولية القيادة العربية الموحدة في الدفاع عن الحدود بشكل يمنع العدو من نقل المعركة خارج حدود ارضنا المحتلة " (١٢٥) ٠

ولا شك في ان لهذه الدعوة اهمية كبيرة ، لانها توضح توجهات " فتح " ، التي ستصبح هي ذاتها فيما بعد توجهات الميثاق عند تعديله ، حول هذه النقطة ، فالشعب الفلسطيني ، في فكر " فتح " ، هو المسؤول عن تحرير وطنه ، وعلى الامة العربية واجب مساندة كفاحه المسلح ، وعلى جيوشها النظامية ، معبرا عنها هنا بالقيادة العربية الموحدة ، واجب حماية حدود الدول العربية من الهجمات الاسرائيلية ، عندما ستحاول اسرائيل ، كرد على العمليات العسكرية الفلسطينية داخلها ، ان تنقل المعركة الى الدول العربية ٠

هذه النقطة يجرى ايضاحها بجلاء اشد حين تطالب " فتح " بتحديد " دور التنظيمات والحركات والاحزاب العربية ، على اساس ان واجبها هو دعم العمل الفلسطيني المسلح من الخارج ، وحمايته من الاخطار والظروف المحلية التي قد تحاول عرقلة وتبديد الجهد الفلسطيني ، وبهذا تسهم باخلاص في تمكين الشعب العربي الفلسطيني من حصر جهوده وتسخيرها جميعها لمعركته الاساسية داخل الارض المحتلة" ٠

وهذا يوضح كيف ان " فتح " تتصور دور المنظمات الشعبية العربية ايضا على اساس استقلال العمل الفلسطيني عنها هي الاخرى ، وليس عن الحكومات وحدها ، مما يختلف كلية عن تصور الميثاق القومي ٠ وما يشغل بالها اكثر من غيره بالنسبة لدور الدول العربية في مواجهة اسرائيل هو " توحيد جهودها العسكرية وتنسيق خطة عملها

ونبذ خلافاتها ، لتعمل في جو من الثقة والتعاون لمواجهة اى عدوان صهيوني جديد " . وتشجب " فتح " سياسة المراحل وانصاف الحلول التي تدعو اليها بعض الدول العربية وتطالب بالضغط عليها " للكف عن المناداة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة على الصعيد الدولي والاعلان صراحة عن ان من حق الشعب العربي الفلسطيني استعمال القوة لاستعادة ارضه " ، مما يعني انها تتصور ان الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني سمحت للدول التي تحدثت باسمه ان تقبل انصاف الحلول في حين ان عودته لانتزاع زمام المبادرة في قضيته ستمكنه من الحصول على حقوقه كاملة . اما هذه الحقوق فانها تتمثل في تحرير كامل التراب الفلسطيني ، الامر الذى تراه متعارضا مع سياسة المراحل . وبهذا الطرح تلتقي " فتح " مع روح ونصوص الميثاق القومي حول هذه النقطة ، وترد اساسا على الدعوة التي اطلقها الرئيس التونسي " الحبيب بورقيبه " حين حاول اقناع القادة العرب ، والفلسطينيين ، بوجوب المطالبة بتطبيق قرارات الامم المتحدة لحل قضية فلسطين، والقبول بما حدده قرار التقسيم الذى اصدرته الجمعية العامة في ١٩٤٧ ؛ اى بدولة فلسطينية عربية على جزء من ارض فلسطين . وانسجاما ايضا مع دعوتها لرفع الوصاية العربية تطالب " فتح "،" بابراز الشخصية الفلسطينية على الصعيد الدولي باعتبارها الطرف الاصلي في النزاع العربي الصهيوني" وذلك في وقت كانت فيه الدول العربية هي وحدها التي تتحدث على هذا الصعيد . وهذه فكرة هامة لم يتنبه لها واضعو الميثاق القومي ، وستصبح في مقبل السنوات واحدة من الافكار الرئيسية التي توجه المعالجات الدائرة لمشكلة الصراع العربي ـ الصهيوني برمتها . ويلي ذلك التأكيد بعبارات شديدة الدلالة على الاتجاه الاستقلالي للشعب الفلسطيني ، فهو " صاحب الحق الوحيد في تقرير مصيره ، واسلوب كفاحه " ايضا . وبالنص على " الوحيد " في هذا المجال ، ينتفي حق اى طرف عربي آخر في التدخل في اختياراته وقراراته .

وفي سياق الحديث عن الصعيد الدولي ايضا ترى " فتح " " ان هزيمة الاستعمار والامبريالية العالمية في اى مكان في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية،انما تعتبر انتصارا لمعركة الحرية في فلسطين العربية ، وبالتالي فان شعبنا يقف الى جانب جميع الشعوب في نضالها من اجل حريتها وتحقيق التعاون الوثيق مع قوى التحرر في العالم " (١٢٦) ، بصرف النظر عما اذا كانت بعض الدول العربية تفعل ذلك ام لا .

لقد اولينا اهتماما خاصا لمذكرة " فتح " ولبرنامج العمل الذى اقترحته باعتبارهما ، من بين وثائقها ، أهمهما ، ولانهما موجهان الى منظمة التحرير الفلسطينية ، ولانهما ايضا يكشفان طبيعة تفكير " فتح " وتوجهاتها الفكرية والسياسية في تلك المرحلة التي لا تعد مبكرة جدا من عمرها . وما دامت " فتح " ستتولى بعد ثلاث سنوات من تاريخ تقديم المذكرة المسؤولية الاولى في تعديل الميثاق القومي ثم في قيادة م.ت.ف. فان هذه التوجهات سيصير لها تأثيرها الكبير في صياغة الميثاق من جديد وفي مجمل الافكار والمواقف السياسية الفلسطينية لعدة سنوات لاحقة .

انتقادات الاطراف الاخرى : اذا كانت هذه هي مواقف وانتقادات اثنتين من اهم الحركات التي لعبت دورا في تأسيس م.ت.ف. وفي تطويرها ، فان القوى الاخرى ، الفلسطينية او المؤثرة في الساحة الفلسطينية ، كانت لها ايضا مواقفها وانتقاداتها المؤثرة بهذا المقدار او ذاك ، مما يلتقي او يختلف مع طروحات كل من حركة القوميين العرب وحركة " فتح " . وقد اشرنا انفا الى ان الفترة التي سبقت تأسيس المنظمة تميزت بمحاولات عديدة لاقامة تنظيمات فلسطينية في الاماكن المتفرقة التي يتواجد فيها الفلسطينيون ، وبالرغم من عدم توفر احصاءات او معلومات وافية حول هذه التنظيمات كلها،فانه من الممكن القول ان عددها في تلك المرحلة ، التي استمرت حتى بداية الستينات ، قد تجاوز المئة اذا ادخلنا في الحسبان التنظيمات التي اقيمت في كل مخيم او مدينة او منطقة . ومما لا شك فيه ان التنظيمات الصغيرة قد حاولت ان تتوحد حين تجد نفسها متقاربة ، او ان تلتحق بتنظيمات اكبر منها ، وان محاولاتها هذه كانت تنجح في بعض الاحيان ، وتتعثر في احيان كثيرة،فيؤدى تعثرها الى تبعثر التنظيم او عزلته واضمحلاله . وعندما قامت منظمة التحرير وجدت على ساحة العمل الوطني الفلسطيني عشرات التنظيمات والتجمعات التي نشطت للادلاء بدلولها في مساعي التأسيس ومناقشة الاراء والمواقف . يضاف الى هذا نوع آخر من التكتلات ، هي التي قامت على اسس بلدية او منطقية تنبع بجذورها من البلدان والمناطق التي قدم منها الفلسطينيون قبل نزوحهم ، ونوع ثالث تكون على الاسس المنطقية او الاقليمية في البلدان التي نزحوا عنها . فلم يكن من النادر ان توجد ، مثلا ، روابط من نوع رابطة ابناء الشجرة نسبة الى القرية التي نزح منها اعضاؤها ، او من نوع ممثلي الفلسطينيين في سوريا . ثم ان الطريقة التي جرت وفقها الاتصالات والاعدادات التحضيرية لعقد مؤتمر القدس ساهمت في تنشيط هذا النوع الاخير من التكتلات ؛ فمع قيام لجان تحضيرية منفصلة في كل دولة عربية وجد المعنيون انفسهم مضطرين للتجمع فيها ، ومع بروز الرغبة في استبعاد التعامل على اسس سياسية،وخاصة بالنسبة للتنظيمات الجديدة، تشكلت التكتلات القائمة على اسس بلدية او حتى عشائرية في عدد من الحالات ، حتى ان القائمين بعملية التأسيس اثروا على نحو سافر التعامل مع كتل من هذا النوع الاخير وقدموا الترضيات لممثليها بزيادة مندوبيها في المؤتمر ، حتى يعوضوا بهم نقص التأييد من قبل المنظمات السياسية .

غير ان مواقف هذه الانواع من التكتلات كلها ، على تعددها وتنوعها ، لم تكن لتشكل تيارات واضحة المعالم بحيث يمكن رصدها وتحديدها ، مثلما ان الكتل ذاتها لم تكن دائمة . والحقيقة انها كانت ، سواء في طروحاتها او ردود فعلها تتأثر بالتيارات السائدة التي رأينا منها تيار جماعة الشقيرى والناصريين ، وبضمنهم القوميون العرب ، و " فتح " ومنظمات الكفاح المسلح الاخرى الاصغر منها ، او تتأثر بمواقف وطروحات الاحزاب او انظمة الحكم في البلدان التي تتواجد فيها ، او بهذا كله . وعلى ضوء ذلك فان الجو الذى ساد مما يمكن تلخيصه بالترحيب بمبدأ قيام الكيان الفلسطيني ،

وانتقاد سلوك وممارسات القائمين عليه ، هو الذى وسم ايضا مواقف وطروحات الكتل الصغيرة المبعثرة هنا وهناك ، مع فارق محدود يتصل بتأثير المصالح وردود الفعل الشخصية ، حيث يبدو هذا التأثير في مجال التكتلات الصغيرة وغير الدائمة اقوى منه في مجال الحركات راسخة الاقدام .

ولهذا ، ومع تزايد حملة الانتقادات الموجهة لممارسات قيادة م.ت.ف. ، نشطت هذه الكتل في اظهار انتقاداتها من جانبها . وحملت الرسائل الموجهة الى القيادة ، واحاديث المجالس ، واحيانا اعمدة الصحف في عدد من البلدان العربية حملات من النقد تتناول القيادة وسلوكها ، وتدعو كما تدعو المنظمات الراسخة الى تطوير عمل المنظمة . من هذا القبيل ، مثلا ، الرسالة المفتوحة (١٢٧) التي وجهها عضو المجلس الوطني سمير عبد الرحيم الى رئيس المنظمة ، التي ينتقد فيها جمعه بين رئاستي اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني ، مظهرا فيها " انه كان هناك اعتراض موضوعي على ذلك من قبل الاعضاء في مؤتمر القدس الا ان الرغبة في نجاح المؤتمر دعت الكثيرين الى عدم التمسك بالموضوع بصورة جدية وبشكل ملح " . وتنتقد الرسالة عددا آخر من الممارسات من نوع اختيار الرئيس لعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية من خارج المجلس،او تسمية ثلاثة من اعضاء اللجنة نوابا لرئيس المجلس ، او تعاقده مع عدد من اعضائه لشغل وظائف في المنظمة ، او اقدام المنظمة على توزيع بطاقات للانتساب للتنظيم الشعبي، الامر الذى يحولها " الى منظمة حزبية " ، اشارة الى محاولات حركة القوميين العرب السيطرة على هذا التنظيم ، وبسمح للمنظمات الاخرى بالتالي " نهج نفس الاسلوب ومطالبة الدول العربية الاعتراف بها ممثلة للشعب الفلسطيني " .

ومن هذا القبيل ايضا الرسالة التي وجهها لرئيس اللجنة نافذ عبد المجيد الحوراني ، عضو لجنة الميثاق الذى كان ينشط ضمن تكتل ممثلي فلسطينيي سوريا في المؤتمر وينتمي في حينه لتنظيم انشيء في سوريا تحت اسم " الجبهة الثورية لتحرير فلسطين " . وهو يندد في الرسالة (١٢٨)،التي لم ينشرها في حينها ،بالجو الذى ساد في المؤتمر ، ويذكر بأن الاعضاء اضطروا " لان يغمضوا الجفون على القذى ... من اجل ان ينجح المؤتمر ويولد الكيان " وذلك على امل ان يجرى فيما بعد تدارك ما فات وعلى ضوء وعود قاطعة تلقاها الاعضاء بتلافي النواقص في المستقبل . ثم يعيد الى الاذهان ان رئيس المنظمة منح ، من اجل ذلك واعتمادا على حسن تقديره للامور ، كل الصلاحيات واولي الثقة الكاملة من الاعضاء ، ليظهر فيما بعد ان مسلكه مخيب للامال ، معددا ما صار ، بعد ذلك ، متداولا من الانتقادات التي تنصب حول التفرد بالصلاحيات الكثيرة ، والتعيينات التي تتم على اساس الاستزلام والخروج على نصوص الميثاق والقرارات والحيلولة بين اعضاء المجلس الوطني وممارسة صلاحياتهم ... الخ. ثم يطلب في ختام الرسالة العودة الى المجلس ، لانها " الامر الطبيعي الذى ينبغي العمل على تحقيقه دائما ... لارساء قواعد الشورى والديمقراطية والرجوع الى الشعب في كل صغيرة وكبيرة " .

تقييم اجمالي

ادى قيام م.ت.ف.، بالشكل الذى قامت عليه في العام ١٩٦٤ وبلورة خط عملها كما عبر عنه الميثاق القومي والنظام الاساسي، الى ردود فعل انصبت في مجريين رئيسيين :

الاول : تتدرج فيه ردود الفعل المؤيدة لقيام المنظمة بما هو تعبير عن الطموح العميق لاعادة لم شتات الشعب الفلسطيني والتعبير عن شخصيته وابراز كيانه الوطني . وهي ردود فعل شكلت الهامش المشترك بين مواقف الجهات الفلسطينية المعنية كافة وفي اوساط الرأى العام الواسعة ايضا .

والثاني : تتدرج فيه الانتقادات متعددة الاشكال والدوافع ، وكذلك الجهود الايجابية لتطوير المنظمة وتحسين بنائها الداخلي ووسائل واساليب عملها ، وتحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقلال لها .

وكان لا بد للنوع الثاني من ردود الفعل ان يصطدم ، بدرجة او باخرى ، برئيس المنظمة ، الذى تفرد ، طبقا لنصوص النظام الاساسي ، بأهم الصلاحيات وجمعها بين يديه ، مضيفا اليها تفرده في اتخاذ القرارات الهامة واجراء الاتصالات ، او تفسير القرارات المتخذة من مؤسسات المنظمة بما ينسجم مع موقفه ، والذى اعتمد في تعزيز مكانته على الصلات التي يقيمها مع بعض الدول العربية كلما امكنه ذلك ، وعلى استثارة التأييد الشعبي له من خلال الخطب الكثيرة في الاجتماعات الجماهيرية او في الاذاعات ، ومن خلال الترضيات الصغيرة التي تقدم للوجهاء المتنفذين ، بينما لم يبذل اية محاولة جادة للحصول على تأييد شعبي راسخ من خلال بناء تنظيم يتبنى افكاره ، كما انه لم ينجح في اقامة تحالفات راسخة مع التنظيمات السياسية او الفدائية القائمة ، وانما نجح ، على النقيض من ذلك ، في استفزازها الواحدة بعد الاخرى او في استفزازها مجتمعة ، ودفعها للعمل ضده . ثم ان الاعتماد على تأييد الحكومات العربية وعلى الشعبية الهلامية غير محددة المعالم ، كما تظهرها تحشدات المهرجانات ، اوقعه في خطأ الاستهانة بفعالية القوى الفلسطينية المنظمة ، ووضعه على عتبة الصدام الذى اخذ يتسع معها . واذا كان قد سعى ، في هذا الوقت او ذاك ، لكسب تأييدها او اقامة صلات معها فانه لم يكن يقبل برامجها وافكارها ، ولم يستطع ان يعرض من جانبه برنامجا او افكارا لعمل مشترك يقنعها ، كما انه لم يقدم بسلوكه الضمانات الكافية لامكانية عمل كهذا او لازالة الاسباب العديدة للشكوى . ومهما قيل بشأن حجوم واوزان القوى المنظمة في ذلك الوقت ، حزبية كانت او فدائية ، فان فعاليتها الحقيقية كانت اكبر من ان يستطيع تجاهلها او ان يستمر في قيادة المنظمة وهو على خصام معها .

وبطبيعة الحال لم يكن هذا الوضع وليد مواقف وافكار احمد الشقيرى وحده ، بل كان وليد ظروف مرحلة بأسرها هيأت طبيعتها لرجل مثله ان يقود المنظمة . ذلك ان الرغبة في ابراز الكيان ، التي املت ولادتها على الجانب الفلسطيني ، لم تكن قد

بلورت افكارا راسخة حول طبيعته ومضامينه لدى اى فريق من الفرقاء المعنيين ، فضلا عن وجود عدد لا يستهان به من الفرقاء المؤثرين ، وبضمنهم فلسطينيون ، كانوا اساسا ضد فكرة الكيان على نحو ما ، وكانوا بالتحديد ضد استقلاليته بسبب تأثير نوازع وافكار قومية عربية لم تكن قد اتضحت من بينها انذاك الاهمية الخاصة لابراز الكيان الفلسطيني المستقل . ولم تكن التجربة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨ ولا بعده ، وخاصة بعده ، لتسعف في توفير الخبرة والتقاليد الكافية لابرازه على نحو افضل ، كما ان الدول العربية جميعها التي ورثت عن ظروف ما قبل ١٩٤٨ تقاليد صنع القرار بالنسبة لمستقبل فلسطين ، وتحكمت بالفلسطينيين انفسهم بعده ، لم تكن تسلم بعد بحق الفلسطينيين في ان يديروا امورهم مستقلين عن تدخلاتها او عن مصالحها المختلفة او المتفقة .

واذا كان معظم الدول العربية قد قبل بالشقيرى رئيسا للمنظمة فلاعتقادها انه يأخذ ذلك كله بعين الاعتبار . اما هو فلم يستطع ان يخرج عن دائرة التأثير او ان يوفر لنفسه القوى التي تمكنه من الخروج عنها لو رغب في ذلك . ولذا صار عليه ان يواجه الانتقادات ، المحقة او الظالمة ، التي انصبت من كل حدب وصوب ، كما يقال . وقد توخى استرضاء المنتقدين ، الا ان اجراءاته جاءت ناقصة ولم يكتب لها النجاح . فقد حاول ، على سبيل المثال ، ان يستجيب للمطالبة باختيار اعضاء المجلس الوطني بالاقتراع العام ، بينما كان يعرف من موقع المسؤولية الذى يشغله ومن خبرته استحالة تحقيق هذا المطلب ، فلجأ الى تقديم ترضية لفظية لاصحابه ، بدل ان يقر بالحقيقة التي يعرفها ويدافع عن موقفه ازاءها ، وقدم بنفسه للمجلس الوطني الثاني مشروع نظام للانتخاب (١٢٩) صادق عليه المجلس ، ليظل حبرا على ورق . وتهرب في الوقت نفسه من تحقيق ما هو ممكن وهو جعل المجلس يختار بنفسه اعضاء اللجنة التنفيذية وليس رئيسها وحده ، كما رفض مشروع حركة القوميين العرب لاختيار اعضاء المجلس من قبل التنظيم الشعبي الذى تقيمه المنظمة بنفسها للمنتسبين اليها طوعا . اما دعاة الكفاح المسلح ، فلم يحاول ان يسترضيهم فحسب ، بل توخى المزايدة عليهم لتجيء الترضية هنا ايضا لفظية ، فاعلن بكثير من الضجيج عن تشكيل جيش التحرير الفلسطيني ، وهو لا يملك من امر هذا الجيش الا اقله . ثم استصدر من الدورة الثانية للمجلس الوطني " القرارات العسكرية " (١٣٠) التي توهم وكأن المسألة حدث كبير ، وتعمد ان يرعى الاستعراضات التي تقيمها كتائب الجيش خصيصا ليشهدها الضيوف والزوار وتتحدث عنها الصحافة ، دون ان يبدل هذا كله شيئا من واقع الجيش وتبعيته للقيادة العربية الموحدة وللدول المضيفة . والاهم من هذا وذاك انه لم يتمكن من ان يفعل شيئا ذا بال فيما يتعلق باستقلالية منظمة التحرير عن تدخلات الحكومات العربية في أخص شؤونها ، بل انه في هذا المجال كان أميل الى استرضاء الحكومات وخاصة التي تدعمه . وهو لم يسترضها في مجال العمل الفلسطيني وحده بل كذلك من خلال مخاصمته للحكومات التي تخاصمها ومصادقته للتي تصادقها . حتى انه استصدر قرارا

(من الدورة الثالثة للمجلس الوطني _ غزة ايار ١٩٦٦) ، ينص على ان م.ت.ف. " لا تستطيع ان تعزل نفسها عن ... الخلافات والتناقضات " (١٣١) العربية ، ليجعل مناصرته لهذه الحكومة او تلك تتمتع بالشرعية على ضوء القرار . وهو لم يتوقف حتى عند كون قرار كهذا يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٢٦ من الميثاق القومي الذى صاغ مشروعه وقدمه بنفسه ، ولم تكن قد مضت سنتان على اقراره . واذا كان من شأن مخالفة كهذه ، لو اخذت معزولة عن غرضها الفعلي ، ان تصوب خطأ وقع فيه الميثاق لاعتبرت مكسبا للعمل الفلسطيني ، الا ان الهدف منها والمسلك الذى جرى على ضوئها جعلا قيادة المنظمة موضع اتهام من قبل عدد كبير من الدول العربية التي كانت ترى فيها اداة بيد السلطات المصرية .

وكذلك فان المحاولات التي جرت لاقامة تنظيم شعبي فلسطيني يخص المنظمة ، استجابة لضغوط حركة القوميين العرب ، فشلت في تحقيق غرضها ؛ فعلى الرغم من ان دورة المجلس الثانية صادقت على " قانون التنظيم الشعبي " واعتمدت الاموال اللازمة لتنفيذه من ميزانية المنظمة (١٣٢) ، ومن ان حركة القوميين العرب ساندت العمل لانشائه ، فان عدم حماس القيادة وغياب اى برنامج للعمل الوطني المشترك يقبله الفرقاء الفلسطينيون كافة ، اديا الى قيام تنظيم غير فعال لم يلبث ان اضمحل من تلقاء نفسه .

والمصير ذاته واجهته المحاولات التي جرت في سياق الاستجابة لدعاة توحيد القوى الفلسطينية في اطار م.ت.ف. فالدورة الثالثة للمجلس اصدرت بطلب من الشقيرى قرارا يؤيد توحيدها على اساس ان يضمها تنظيم واحد ، وفي هذا اول مخالفة ، باسلوب المزايدة ، لمطلب توحيدها على الاساس الجبهوى الذى تطالب به ، مما كان يسمح به واقع الحال. والقرار نفسه يفوض رئيس اللجنة التنفيذية (الذى هو من اشد دعاة صهر المنظمات وليس توحيدها في جبهة) بأن يشرف على العملية التي يتوجب ان ينبثق عنها تشكيل قيادة جماعية ثورية واحدة . اما خلال الوقت الذى يستغرقه اتمام عملية التوحيد فرئيس اللجنة هو المخول بالتعاون مع القوى الفلسطينية (١٣٣) ، في حين انه هو الذى كانت تنصب عليه بالذات انتقاداتها . وبالرغم من ذلك فان هذا القرار ، على علاته ، ظل هو الاخر حبرا على ورق ، فلم يتحقق ، لا الصهر ولا التعاون .

مع ذلك ، ومع الاقرار بصواب العديد من الانتقادات التي وجهت لقيادة الشقيرى ، ما يتصل منها بمسؤوليته المباشرة وما يتصل بظروف مرحلة باسرها ، فان المنظمة في عهد قيادته لها قد نجحت في ان تحتفظ بوجودها وتستمر ؛ وكان هذا في حد ذاته مكسبا كبيرا . ونجحت ايضا في استقطاب اهتمام القوى الفلسطينية كافة مثيرة بينها موجة من النشاط المندفع لتطوير العمل الوطني بأسره ، وكان هذا انجازا آخر وفره وجود المنظمة . ومع الاقرار بكافة الاخطاء والتجاوزات التي ارتكبت في مجال اختيار ممثلي التجمعات الفلسطينية للمجلس الوطني فقد تحولت دوراته الثلاث ، في اقل

تقدير ، الى ندوات واسعة للعمل السياسي ، حققت التواصل بين هموم التجمعات الفلسطينية العديدة المشتتة والتبادل الواسع للاراء والخبرات ، وعكست على نحو كامل او محتزأ اراء وطروحات القوى الوطنية كافة . ولم تخل قرارات المجالس ، برغم تأثيرات الدول العربية المتعارضة والرقابة الشديدة التي يفرضها نفوذ الشقيرى وتفرده ، مما يعكس المزاج والتوجهات الوطنية الفلسطينية المشتركة بين قوى الشعب كافة .

ولهذا رأينا الدورة الثانية التي انعقدت بعد سنة من مؤتمر القدس تصدر عددا من القرارات تعمق او تتجاوز المفاهيم التي اشتمل عليها الميثاق القومي والنظام الاساسي مما كان موضع الانتقاد . فعلى الصعيد الفلسطيني اقرت الدورة قانون التنظيم الشعبي ، الذى سبق ان اشرنا اليه ، مثبتة ، من حيث المبدأ على الاقل ، خطأ او قصور المفهوم القائم الذى صاغه النظام الاساسي حين اكتفى باعتبار الفلسطينيين جميعا اعضاء في المنظمة ، ومتجاوزة اياه بالدعوة لانشاء التنظيم وبتشجيع قيام الاتحادات المهنية والجماهيرية . كما حثت على " العمل على صهر الحركات الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية "،مما يشكل اعترافا من قبل المجلس بوجود هذه الحركات .

وعلى الصعيد العربي تبنت الدورة الثانية مطلب " استخدام جميع الوسائل وخاصة البترول كسلاح فعال في نصرة القضية العربية " ، مستجيبة بهذا التبني للدعوة الواسعة التي تطلقها في هذا المجال اكثر القوى العربية تقدمية وصلابة في الموقف ازاء الاستعمار . كما اعلنت " وجوب تصفية القواعد العسكرية الاجنبية في الوطن العربي " والتأييد الكامل لـ " النضال العربي البطولي لتحرير الجنوب المحتل * وعمان وجميع الاجزاء العربية التي ما زالت تحت نير الاستعمار " (١٣٤) .

اما على الصعيد الدولي فقد اصدرت الدورة قرارا خاصا يدين الاستعمار ، والبريطاني والاميركي منه بالذات ، بوصفه " هو المسؤول الاول عن كارثة فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني عن وطنه " ، ويندد باستمرار السياسة الاستعمارية و بـ "المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الى اسرائيل عسكريا وسياسيا وماليا ". كما يندد ايضا بالمساعدات الالمانية الغربية لها ، ويناشد الدول العربية ان تقطع علاقاتها مع الدولة الالمانية الغربية . بينما يوجه ، على الجانب الاخر ، الشكر لدول عدم الانحياز لانها " تؤيد حق الشعب الفلسطيني في كفاحه لتحرير وطنه " ، بعد ان اعلن ذلك مؤتمرها الذى انعقد في القاهرة في ذلك العام ، ثم يذكر بالتقدير " المواقف الاخيرة المجيدة التي وقفتها الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي لمناصرتها لوجهة النظر العربية في قضية فلسطين امام المنظمة العالمية " . وعلى الصعيد نفسه اظهر المجلس ، في دورته الثانية هذه ، اهتماما فلسطينيا اكثر من السابق بالقضايا التي تخص الشعوب الاخرى ، فهو يشجب التدخل الاميركي في فيتنام والدومينيكان ، ويحث اللجنة التنفيذية على ان " تقوم ... بالاتصالات اللازمة مع

---

* جنوب اليمن الذى كانت تحتله بريطانيا .

الحركات التحررية من الاستعمار على الصعيد العالمي لتنسيق التعاون معها في مكافحة العدو المشترك " . والاهم من هذا كله ان المجلس صاغ واحدا من المبادئ السياسية التي تلتزم بها م.ت.ف. في سياستها الخارجية وعلاقاتها بالدول حيث قرر ان تتحدد هذه تبعا لمواقفها من قضية فلسطين (١٣٥) .

فلما انعقدت دورة المجلس الثالثة في غزة في ايار ١٩٦٦ ، وهي آخر دوراته في عهد رئاسة الشقيري للمنظمة ، صدر عدد آخر من القرارات في الاتجاهات ذاتها . بل ان قرارات هذه الدورة تعطي صورة تجعلها اقرب من سابقتها الى تمثل المزاج الشعبي والاحساس العام بازدياد الوزن السياسي للفلسطينيين . حتى ان المجلس يقرر في دورته هذه ان معركة تحرير فلسطين يجب ان تخاض حتما ، ويرى انطلاقا من هذا " ان الوقت قد حان للانتقال من مرحلة الاستعداد الى مرحلة التهيئة الفعلية النهائية ضمن الاستراتيجية العربية الثورية"، ويرى في المقابل " ان الاحجام عن خوض المعركة مرادف لخسارتها وقبول بالتجزئة بديلا عن الوحدة العربية والخطر الدائم بديلا عن الامان وتعريض الامة العربية لخسارة المزيد من اراضيها وتخل عن الاهداف الثورية العربية " . والمجلس يطالب الدول العربية " بأن تلتزم بما قررته مؤتمرات القمة كحد ادنى للعمل العربي الموحد ويناشد الشعب العربي،في كل مكان،ان يكون العين الساهرة التي تقوم كل انحراف وتعدل كل اعوجاج ، وان يضغط على الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمة نصا وروحا " ، مؤكدا بهذه المناشدة ان المنظمة لا تعتبر نفسها شيئا تابعا لمؤتمر القمة بالرغم من انها تشكلت بقرار منه . وهو لا يدع الامر لمجرد الاستنتاج،بل يقول صراحة بعد هذه المناشدة "ان منظمة التحرير باقية مهما كان مصير مؤتمرات القمة ومنطقها " . ثم يتوسع المجلس في الدعوة لاستخدام سلاح البترول ، حتى انه يعطي لنفسه حق ان " يقرر ... ضرورة استخدام البترول العربي سلاحا اساسيا من اسلحة المعركة لاسترداد الوطن السليب في جميع مراحلها ويطلب الى الدول العربية المنتجة له أن لا تتردد في اداء هذا الواجب القومي الضخم " ، بالرغم من ان المنظمة لا تملك البترول ولا تملك سلطة القرار بشأنه . اما الشعب العربي فالمجلس يناشده " وهو عماد معركة تحرير فلسطين ان لا يتوانى عن اداء دوره الفعال في تحقيق هذا الهدف وجعل البترول وسائر الموارد الاقتصادية سلاحا اساسيا من اسلحة المعركة " (١٣٦) .

وعن الصعيد الدولي توسعت الدورة الثالثة للمجلس ايضا في شجب سياسة الاحلاف الاستعمارية بما في ذلك " الحلف الاسلامي " الذي كانت تدور احاديث حول تكوينه ، وخصصت فقرة من قراراتها لادانة تسليح الولايات المتحدة لاسرائيل معتبرة " ان الاستعمار الاميركي هو العدو الاول لجميع حركات التحرير بما فيها تحرير فلسطين " ، ومطالبة الدول العربية " ان تبادر فورا الى اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد الولايات المتحدة . وفي مقابل ذلك خصصت فقرات لتحية كل من جمهورية الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي والمانيا الديمقراطية ودول عدم الانحياز وحركات التحرر . وفي هذه الفقرات تدعو م.ت.ف. الدول العربية التي لم تعترف

بعد بكل من الصين الشعبية او كوريا الديمقراطية او المانيا الديمقراطية الى الاعتراف بها ، وتسجل بالتقدير " اللقاء الكبير الذى تم بين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ورئيس اللجنة التنفيذية "معتبرة اياه " استهلالا لجهود اخرى في هذا السبيل ، تضمن تحقيق مزيد من التعاون المشترك في سبيل تحرير فلسطين " (١٣٧) • وكان اللقاء المشار اليه تم قبل انعقاد الدورة بوقت قصير ،حيث استقبل اليكسي كوسيغين احمد الشقيرى عندما كان في زيارة للقاهرة ، ولم يشأ الشقيرى ان يبلغ المجلس ما دار في اللقاء ، مكتفيا بالقول انه كان هاما (١٣٨) •

اما قرارات الدورة المتصلة بامور م•ت•ف• نفسها فتكاد تكون تكرارا لقرارات الدورة السابقة ، والجديد منها فيه تأكيد ثقة المجلس بقيادة جيش التحرير الفلسطيني ، في وجه الانتقادات التي تناولته ، واعطاء اللجنة التنفيذية حق النظر في التعيينات التي تقترحها قيادته " لاتخاذ القرار المناسب بشأنها " ، ومناشدة الحكومة الاردنية " بتطبيق التجنيد الاجبارى والتدريب الشعبي " ، ومناشدة اخرى للحكومة اللبنانية كي تفسح المجال للمنظمة " لتعبئة ابناء فلسطين المقيمين في لبنان تعبئة عسكرية كاملة " • وفي هذا الجديد ، مما هو مهم ، المطالبة " بالاهتمام بقوات الفدائيين وزيادة اعدادها بالشكل الذى يتيح لها العمل السريع بما يتفق مع ابعاد المعركة واحتمالاتها والاستفادة من خبرات المجاهدين " (١٣٩) • وهي مطالبة ، وان وردت على هذا النحو العام الذى لا يسمي المنظمات باسمائها ، تعكس الشعبية المتزايدة بين اوساط الرأى العام للعمل الفدائي ، مما لم يعد بمقدور قيادة المنظمة تجاهله ، وتظهر مدى اتساع تأثير من يمثلون هذه المنظمات داخل المجلس •

واما على صعيد القرارات القانونية فقد كان اهمها قرار الدورة الثالثة بتعديل المادة الثانية والعشرين من النظام الاساسي ، التي تتحدث عن تشكيل كتائب فلسطينية مسلحة ، بحيث صارت تنص على ان " تنشيء منظمة التحرير الفلسطينية ، جيشا من ابناء فلسطين يعرف بجيش التحرير الفلسطيني تكون له قيادة مستقلة ••• " (١٤٠) من غير ان يرد شيء عن صلة قيادة الجيش بالقيادة السياسية للمنظمة •

هذه القرارات التي اتخذت خلال السنة الاولى والثانية من تأسيس م•ت•ف• ، افتقرت الى اى قرار يتصل بواحدة من المسائل الرئيسية التي حفزت في الاساس العمل لاقامة المنظمة ، وهي مسألة تحويل مجرى نهر الاردن • وغياب هذه المسألة عن دائرة الاهتمام في مؤسسات المنظمة العليا لا يعني انها كانت غائبة في الواقع ،او ان الرأى العام كان قد كف عن متابعتها ، ولكنه يؤكد ما ذهبنا اليه آنفا من ان عجز الدول العربية عن منع اسرائيل من تحويل المجرى يرد بين الاسباب التي جعلتها تؤيد تقديم ترضية للرأى العام من نوع الترضية المتمثلة في تشكيل م•ت•ف• وهو زيادة على هذا يلقي ضوءا ذا دلالة على طريقة عمل الشقيرى وجماعته في خدمة سياسة الدول العربية التي تدعمه ، بل لعل هذا الغياب هو المثل الاسطع في هذا المجال • واذا كانت القمة العربية الاولى قد التقت بدافع تنسيق العمل العربي ازاء مشروع التحويل واتضح لاقطابها ان وقف تنفيذ المشروع ليس في المتناول • فقد صار من مصلحتهم جميعا ان

يصرفوا انتباه الرأى العام عنه ، وخاصة من بينهم الاقطاب الذين كان لهم شعبية واسعة وكان الرأى العام يبني امالا طموحة على وجودهم ، كما هو حال الرئيس جمال عبد الناصر مثلا . وبتغييب الحديث عن هذا المشروع في ادبيات منظمة التحرير، في الوقت الذى كانت فيه اسرائيل تتابع تنفيذه وتستولي على ما تحتاجه من مياه نهر الاردن، اسهم الشقيرى في جانبه في محاولات صرف الانتباه عنه ، التي اشتركت فيها الاطراف العربية المعنية كافة . وادى ذلك كله الى ان يمر المشروع مع اقل ردود فعل في الاوساط الشعبية . ولعل في هذا الموقف وامثاله ما يفسر تأييد عدد من الدول العربية لقيادة المنظمة في ذلك الوقت ، وايثارها مساندتها بالرغم من الانتقادات الواسعة التي ارتفعت في وجهها من اوساط الرأى العام الفلسطيني وقواه السياسية . بل ان بلدا كسوريا كان قادته الحزبيون البعثيون والحكوميون يشتركون في انتقاده، وكان هو لا يمحضهم الود ، كما كانوا يتعاونون مع " فتح " ، ولم يمنعهم هذا من تقديم المساندة له بهذا المقدار او ذاك .

وبصرف النظر عن الدوافع الشخصية للشقيرى ، اى بصرف النظر عما اذا كان يقدم خدماته لهذه الدولة او تلك نتيجة اقتناعه بها او رضوخه لنفوذها ، فان مسلك المنظمة ازاء الدول العربية في سنوات تأسيسها الاولى قد اوجد بداية هذا الوضع المركب الذى ما زالت اثاره قائمة ، وهو انها كثيرا ما تجد نفسها " مرغوبة ومذمومة" في وقت واحد . واسهم على جبهة الفكر السياسي الفلسطيني في توسيع الطابع البراغماتي لهذا الفكر في نظرته للعلاقة مع الدول العربية، حيث صار تبادل المنافع ، تبعا لاعتبارات تتغير وتتبدل، مظهرا يميز هذه العلاقة . الا ان هذا المسلك ، بما يشتمل عليه من تعارض مع الطموح الفلسطيني العميق لترسيخ الكيان وابرازه كند للكيانات العربية وليس كتابع لها ، ادى على الجانب الاخر الى تعريض شعبية قيادة المنظمة للاهتزاز باستمرار ، وفي نهاية المطاف الى افقادها اى اساس راسخ يمكن ان تستند اليه ، وبالتالي الى تزايد حلقات المعارضين لها في الساحة الفلسطينية . فاذا اخذنا بعين الاعتبار ، اضافة لنتائج هذا المسلك ، ان وجود المنظمة ذاته والانشطة التي حفزها اسهمت في زيادة وزن العمل الوطني الفلسطيني ، وبضمنه المعارض لقيادتها ، واعطته بالتالي فرصا اكبر للتأثير في قراراتها التي تدفع نحو تأكيد ندية الكيان ، فيمكن ان نفهم لماذا صارت مساندة الدول العربية للشقيرى، بمضي الوقت ، سببا في اتساع المعارضة الفلسطينية للقيادة ، كما يمكن ايضا ان نفهم لماذا تحول هذا العامل الاخير في نهاية المطاف الى سبب في اضعافها عند الدول العربية التي كانت تؤيدها ، لان وجود قيادة للمنظمة لا تؤيدها غالبية الشعب الفلسطيني ليس شيئا مقبولا من الدول التي تريد من هذه القيادة ان تضمن لها ولاء هذا الشعب ، او على الاقل سكوته في الاوقات المحرجة . وهكذا تبدو العملية مركبة ، مما يؤكد مدى التأثير المتبادل بين السياسات العربية وسياسة منظمة التحرير ، هذا التأثير الذى استمر ، على نحو او آخر ، طيلة سنوات عمر المنظمة .

الفصل الرابع

الميثاق الوطني الفلسطيني

مقدمات تعديل الميثاق

لم ينجح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيرى ، وهو صاحب اكبر سلطة - للقرار والبت في المنظمة ، في ان يجمع حول زعامته القوى الفدائية او السياسية الفلسطينية . وقد توالت الانتقادات لمواقف وعمل المنظمة في عهد رئاسته لها ، وتوالت المشاكل ؛ انصبت الانتقادات من القوى الفلسطينية الجديدة على نهج المنظمة واسلوب عملها ، ومن الجميع على مسلك رئيسها ، وبشكل خاص على التعارض بين الاقوال الملاينة او المسترضية التي يدلي بها والسلوك الذى يسلكه في الواقع . وكان من شأن ذلك وحده ان يزعزع مكانته على الساحة الفلسطينية ، حتى لو لم تتوفر اسباب اخرى .

غير ان السببالجوهرى الذى قاد آخر الامر الى زعزعة منطق الشقيرى هو بروز منظمات العمل الفدائي منذ مطلع العام ١٩٦٥ واتساع شعبيتها . وهذا عامل لم يزعزع فقط مكانة الشقيرى الذى اتخذ منها ، هو والمحسوبون عليه ، موقفا سلبيا ، بل زعزع ايضا شعبية العرب القوميين الذين كانوا يعارضون اتجاه الاستقلال الفلسطيني بوصفه نزعة اقليمية . وكان اوفرهم شعبية على الساحة الفلسطينية الناصريون ، ومنهم حتى ذلك الوقت حركة القوميين العرب . يضاف الى هذا ايضا ان سلطات الجمهورية العربية المتحدة اتخذت هي الاخرى موقفا سلبيا من العمليات المسلحة التي باشرتها " فتح " ، وغيرها ، داخل اسرائيل . وهو موقف انعكست آثاره على الناصريين الفلسطينيين . ثم ان " فتح " وغيرها من المنظمات الفدائية الناشئة * لم تقف مكتوفة الايدى . فهي

---

* في وقت متقارب مع ظهور " فتح " برز تنظيم فدائي آخر تشكل في سوريا باسم جبهة التحرير الفلسطينية ، اسسه الضابط في الجيش السورى احمد جبريل ورفاقه . هذا التنظيم اندمج ، عام ١٩٦٧ ، مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثم انفصل عنها =

فضلا عن انتقاداتها للمنظمة سعت لكي تقيم من جانبها علاقات مع الدول العربية بينما كانت تتهيأ لممارسة الكفاح المسلح • وبصفة خاصة نجحت " فتح " منذ العام ١٩٦٣ في اقامة علاقات طيبة مع الجزائر ، حيث اقامت اقنية للتعاون بينها وبين القيادة الجزائرية كان أشدها حميمية تلك التي اقامتها مع هواري بومدين وزير الدفاع آنذاك •

وفي سوريا استقبل قادة " فتح " الذين جهدوا لاقامة علاقات مع سلطاتها الحزبية والحكومية ، بالترحيب • وامكنت ايضا اقامة اقنية للتعاون مع هذه السلطات في الوقت الذى كانت فيه سوريا تعلن تأييدها للكفاح المسلح من اجل تحرير فلسطين بينما تظهر برودة ملحوظة في التعامل مع الشقيرى •

اما مصر فان محاولات " فتح " الاولى للتعاون معها لم تحقق في السنوات الاولى اى نجاح • بل ان السلطات المصرية اتخذت موقفا سلبيا منها (١٤١) ، ومع ذلك فان محاولاتها في هذا الاتجاه لم تتوقف ، تقديرا منها لاهمية مصر ولاهمية واتساع تأثير قيادة عبد الناصر في البلاد العربية • وعندما فشلت " فتح " في تحقيق اتصال مباشر مع المسؤولين المصريين لجأت الى توسيط قيادة حركة القوميين العرب ، كما وسطت ايضا عددا من الشخصيات الصحفية المصرية النافذة • ويبدو طبقا لما نقلته هذه الشخصيات لقيادة " فتح " ان معلومات المخابرات المصرية عنها كانت غير صحيحة (١٤٢) وحتى متناقضة ، وكان تقييم المخابرات لها عندما ابتدأت اولى انشطتها انها تنظيم فلسطيني مستقل ثم تبدل هذا التقييم بعد ورود المعلومات عن صلاتها بسوريا مما جعلها تتصور انها مرتبطة بحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم فيها (١٤٣) • والاهم من هذا ان السلطات المصرية كانت اسيرة تهيبها من اية عمليات عسكرية داخل اسرائيل بعد التجربة التي مرت بها حين رعت العمليات المماثلة التي قام بها فدائيون فلسطينيون من غزة واتخذت ذريعة لمشاركة اسرائيل في العام ١٩٥٦ في العدوان الثلاثي عليها • حتى انها دفعت القيادة العربية الموحدة لاستصدار قرار يعتبر انشطة قوات العاصفة غير مشروعة ويطالب بملاحقة عناصرها (١٤٤) • وخلال الاتصالات التي كانت تجرى عبر الوسطاء اصر مفاوضو " فتح " على ان يلتقوا بالرئيس جمال عبد الناصر ، غير انه لم يستجب لمطلبهم • ثم افلحت الوساطات في تأمين لقاء بينهم وبين مسؤول امني مصرى • ولم ينجم عن هذا اللقاء ما يمكن ان يعد فاتحة لعلاقات ودية (١٤٥) •

في غضون ذلك كانت " فتح " قد كلفت عددا من كوادرها بالقيام بالعمل

= في العام التالي وحمل اسما جديدا هو الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة • وقد تعرض ، في عام ١٩٧٦ ، لعملية انقسام انتهت في العام التالي باتفاق على ان يحتفظ التنظيم الذى يرئسه احمد جبريل باسم الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة ، بينما يستعيد الطرف الاخر الاسم القديم " جبهة التحرير الفلسطينية " •

الدعائي في القاهرة والاسكندرية ، وخاصة منذ اصبحت في العام ١٩٦٣ وبعده شريكة في قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الذى مقره العاصمة المصرية . كما نشط طلاب " فتح " في اقامة صلات مع زملائهم الطلبة المصريين خارج مصر . وفي الوقت نفسه ظلت الشخصيات المصرية المتعاطفة مع اتجاه الكفاح المسلح الفلسطيني تواصل مساعيها لتحسين صورتها امام السلطات . ومن بين هؤلاء برز بصفة خاصة الوزير المصرى النافذ كمال الدين رفعت . فلما انعقد مؤتمر للمبعوثين المصريين في الخارج في الاسكندرية قبل حرب حزيران ١٩٦٧ تحدث بعض المبعوثين عن ضرورة التعاون مع " فتح " ، اما كمال الدين رفعت الذى رعى المؤتمر فقد هاجم حركة القوميين العرب ، وقال كلاما وديا عن " فتح " (١٤٦) .

وهكذا ظلت هذه المحاولات تراوح في الاعوام الممتدة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٧ بين الجفاء الرسمي والقليل من النجاح في الاتصالات الخاصة الى ان وقعت الحرب العربية الاسرائيلية الثالثة في حزيران ١٩٦٧ . وقد اعطت نتائج هذه الحرب ، كما هو معروف ، دفعة الانطلاق الكبيرة للعمل الفلسطيني المسلح ، مما رفع من وزن المنظمات الفدائية . وبرزت " فتح " في المقدمة ، فارتفعت شعبيتها الى الاوج ، وتبارت الدول العربية التي انهزمت جيوشها في الحرب في اعلان تأييدها لها . وهكذا امكن ، بعد الحرب فقط ، ان يستقبل قادة " فتح " من المسؤولين المصريين رسميا ، فكانت اولى لقاءاتهم الهامة مع وزير الخارجية آنذاك محمود رياض الذى ابدى تعاطفا كبيرا معها وحثها على تصعيد النشاط المسلح في الاراضي المحتلة (١٤٧) . واعقبه لقاء القمة مع الرئيس جمال عبد الناصر الذى استقبل وفدا ضم ياسر عرفات وصلاح خلف وفاروق القدومي اعضاء اللجنة المركزية لـ " فتح " . وفي هذا اللقاء تمت مناقشة المسائل كافة التي تتصل بالعلاقات الثنائية والاهتمامات الاخرى المشتركة ، ووضعت اسس التعاون السياسي وغير السياسي بين الجانبين . وصار مفهوما لدى " فتح " ان مصر حريصة على ان تقيم علاقة خاصة حميمة معها مع حرصها ايضا على الاحتفاظ بعلاقاتها مع المنظمات الفلسطينية الاخرى ، ونصيحتها لـ " فتح " بأن تدعم هذه المنظمات (١٤٨) .

وبهذا دخلت علاقات " فتح " مع مصر في مرحلة جديدة حاسمة ، رعاها الرئيس عبد الناصر بنفسه وتولى الاشراف على تفاصيلها العديد من معاونيه السياسيين والعسكريين . وظلت هذه العلاقة حميمة (١٤٩) منذ ابتدائها حتى وفاة الرئيس المصرى في ايلول ١٩٧٠ .

وفي الوقت نفسه نشطت المنظمات الفلسطينية الاخرى لترتيب علاقاتها على الصعيد العربي ، وظفرت كل منها بهذا المقدار او ذاك من النجاح هنا او هناك . واستطاعت المنظمات جميعها ان تحقق لنفسها شيئا من الوجود العلني في الضفة الشرقية للاردن ، وهو الوجود الذى تطور بالتدريج ليصبح كبيرا .

وعلى صعيد آخر ادت نتائج حرب حزيران الى توجيه انتقادات كبيرة لقيادة الشقيري ، واذا كان بعض هذه الانتقادات فقط مما يستحق ان يوجه اليه وحده وبعضها

الاخر يصح توجيهه للجميع ، فان اكثر الانتقادات قد انهالت عليه ، لانه الاضعف بين قادة القمة العرب . ولذا انهال عليه ما كان ينبغي ان يوجه اليهم جميعا من انتقادات .

وتحركت المنظمات الفلسطينية الفدائية باتجاه الدعوة لتطوير اوضاع م.ت.ف. بحيث تستجيب للمطالب القديمة المرفوعة منذ ما قبل الحرب ، وللتطورات التي استجدت بعدها . وصار واضحا ان الشقيرى لن يستمر زعيما للمنظمة ، وان مسانديه من العرب ، وابرزهم في مصر ، قرروا التخلص من عبء مساندته ودعم الاتجاه للبحث عن بديل له .

وفي سياق هذه التحركات عرضت جهات مصرية على " فتح " استعدادها لتبني مسألة مجيئها لقيادة المنظمة ، فأجابت بأنها لا تريد ان تأتي نتيجة دعم خارجي ، مصرة على ان يتم التبديل من داخل المنظمة ، بما هو شأن من الشؤون الفلسطينية الداخلية تجرى مناقشته في مؤسسات المنظمة (١٥٠) .

وقد ساهمت " فتح " بدور بارز ، هو الاول ، في الاعداد لاحداث التبديل المطلوب في منظمة التحرير . واتخذت قيادتها قرارها البات بهذا الشأن . وهنا ينبغي ان نتوقف قليلا لنلاحظ ان " فتح " كانت في دعايتها السابقة تهاجم المنظمة ، وكانت قواعدها التنظيمية والجماهيرية سلبية او اميل الى السلبية تجاه مسألة العمل من داخلها . وقد احتاجت بسبب ذلك الى حملة من نوع جديد لتهيئة اجوائها الخاصة لقبول قرار القيادة . وهكذا تمت في تنظيمات " فتح " كلها ، وفي اماكن احتشاد جماهيرها ، مناقشات واسعة مهدت الجو للخطوة الجديدة (١٥١) .

وانطلق العمل من اجل التبديل المطلوب على عدة مستويات ؛ فبالاضافة لما كانت " فتح " والمنظمات الاخرى تهيئه وجه عدد من اعضاء اللجنة التنفيذية مذكرة الى الشقيرى طالبوه فيها بالتنحي عن رئاسة اللجنة التنفيذية (١٥٢) . ولم تتم مبادرتهم تلك بمعزل عن تأثير " فتح " . فقد روى ، مثلا ، نمر المصرى،احد اعضاء اللجنة الذين وقعوا على المذكرة ،للمؤلف انهم كانوا قد اصبحوا على قناعة بأن منظمات الكفاح المسلح يجب ان تتولى مسؤولية قيادة المنظمة ، وانهم عملوا لتحقيق ذلك . ولم يشأ ان يقول : انهم صاروا مقتنعين ايضا بعدم صلاحية احمد الشقيرى لقيادة المنظمة .

وانتظمت الاتصالات من اجل تشكيل مجلس وطني جديد يأتي بقيادة جديدة ، وشهدت تلك الاتصالات مناقشات طويلة ، بعض جوانبها كان عسيرا ، بين فتح والمنظمات الاخرى والقوميين العرب والبعثيين الذين يحكمون في سوريا ، والذين كان قد صار لهم تنظيم فلسطيني خاص في الحزب . وانتهت تلك الاتصالات الى الاتفاق على تشكيل مجلس وطني جديد مكون من ١٠٠ عضو * واستقر الرأى على ان يكون لحملة

---

* كان آخر عدد لاعضاء المجلس السابق قد تجاوز الـ ٤٠٠ .

البنادق (وهي التسمية التي بدأت تلتصق بدعاة الكفاح المسلح) الاغلبية في المجلس : ٣٨ للمنظمات الفدائية معظمهم من " فتح " * و ٢٠ لجيش التحرير الفلسطيني والباقي تتوزعه التنظيمات الشعبية والمستقلون (١٥٣) ٠

وقد اشترطت " فتح " اثناء التحضير لعمل المجلس ان يتم تعديل الميثاق القومي ، وكذلك تعديل النظام الاساسي للمنظمة ، بما ينسجم مع طروحاتها التي رأينا اهم جوانبها في المذكرة التي وجهتها الى الدورة الثانية للمجلس الوطني ، باتجاه تأكيد استقلالية النضال الفلسطيني ومؤسساته ٠ وفي هذا السياق اشترطت ايضا تحرير ارادة جيش التحرير الفلسطيني من التبعية للدول العربية وللقيادة العربية الموحدة وتعديل الاتفاقات بينه وبين الدول المضيفة ٠ كما اشترطت ان يتم التحالف بين المنظمات والقوى الفلسطينية داخل المنظمة على اساس جبهوى (١٥٤) ٠

وقد واجهت قيادة " فتح " الانتقادات ، وهي تتوجه للمساهمة في قيادة المنظمة من جانبين : من اعضاء " فتح " الذين رأوا في دخولها منظمة التحرير تقييدا لارادتها لحساب الدول العربية ، واستغراقا في العمل الرسمي يبهت روحها الثورية ، ومن قوى خارج " فتح " اتهمتها بأنها تأتي الى قيادة المنظمة لكي تحجم دورها لحساب دور " فتح " (١٥٥) ٠

وفي نهاية المطاف تشكلت لجنة تحضيرية لتسمية اعضاء المجلس الجديد على ضوء الاتفاق الذى تم بين "فتح " والمنظمات الاخرى ، وضمت اللجنة من قادة " فتح " ياسر عرفات وخليل الوزير وكمال عدوان ، كما ضمت وديع حداد من قادة القوميين العرب ، واحمد جبريل ٠ وفي عداد اعضائها كان يحيى حمودة الذى خلف احمد الشقيرى بصفة مؤقتة في رئاسة اللجنة التنفيذية ٠ وأمكن ان تنهي اللجنة عملها وتشكل المجلس الجديد (الثاني ، باعتبار ان الاول هو الذى انعقد في القدس في دورته الاولى وعقد دورتين بعدها في القاهرة وغزة) ٠ ودعي المجلس الجديد الى عقد دورته الرابعة في القاهرة بين العاشر والسابع عشر من تموز ١٩٦٨ ٠

الجديد في الميثاق الوطني

ظهرت الحاجة جلية اذن لتعديل الميثاق القومي والنظام الاساسي تعديلا جوهريا بعد اربع سنوات فقط من وضعهما ٠ وهذا ما فعلته الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي انعقدت في القاهرة في تموز ١٩٦٨ في الظروف التي اشرنا اليها ٠

وغيرت التعديلات التي ادخلت على الميثاق القومي العديد من مضامينه

---

* لا يعكس الرقم المعلن لمندوبي " فتح " في اى مجلس وطني ، بما فيه هذا المجلس ، وزنها الفعلي فيه ، فبالاضافة له هناك اعضاء " فتح " الذين يدخلون المجالس ممثلين للتنظيمات الشعبية ، او كمستقلين ٠ وعمليا ظلت " فتح " تتمتع بأغلبية ساحقة في المجالس المتعاقبة منذ ١٩٦٨ ٠

واتجاهاته في عدد من نواحيه الهامة ، مما سنتعرض له بالتفصيل . وجاءت التعديلات واسعة بحيث ان المجلس لم يسمها تعديلات ، وانما قدم الميثاق بصياغة جديدة ، واعطى له اسما جديدا هو " الميثاق الوطني الفلسطيني " .

جاء الميثاق الوطني الفلسطيني * خلوا من المقدمة التي اشتمل عليها الميثاق القومي ، وضم ثلاثة وثلاثين مادة ادرجت مسلسلة من غير تبويب ، وزاد بذلك عدد مواده بمقدار اربع مواد عن عدد مواد الميثاق السابق . وهذا لا يعني ان الميثاق الجديد قد اضيفت اليه اربع مواد فحسب ، فالواقع ان موادا بعينها حذفت ، واضيفت مواد جديدة كلية ، وتغيرت ارقام مواد اخرى . كما سنرى .

عروبة فلسطين : نصت المادة الاولى على ان " فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، والشعب الفلسطيني جزء من الامة العربية " . وهكذا ابرزت اولى مواد الميثاق الوطني النزعة الفلسطينية للتمسك بالشخصية الفلسطينية الوطنية والاستقلال الوطني الفلسطيني ، فأحلت تعبير " فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني " محل " فلسطين وطن عربي " الذى ورد في مطلع المادة الاولى من الميثاق السابق ، من غير ان تغفل تحديد صفة فلسطين كجزء من الوطن العربي او صفة شعبها كجزء من الامة العربية .

وتطابق نص المادة الثانية مع نص مثيلتها في الميثاق السابق وهو " فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ " . الا ان مدلولات هذا النص اختلفت بتبدل سياقها بين المادتين التي سبقتها والتي تبعتها .

فقد نصت المادة الثالثة على ان " الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ، ويقرر مصيره بعد ان يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره " . وفي حين تضمنت المادة الثالثة من الميثاق السابق الجزء الاول من نص المادة الجديدة هذه،فان نصها اقترن باضافة : " وهو جزء لا يتجزأ من الامة العربية يشترك معها ... " ، بينما اقترن في الجديدة بالنص على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره " وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره " . وهكذا اقترن الحق في الوطن بالحق في تقرير المصير ، بينما ورد المعنيان في الميثاق السابق في سياقين منفصلين . واعطت المادة الجديدة ، مثل مثيلتها السابقة ، لحق تقرير المصير مفهومة الحقوقي الجامد ، فلم يصبح تقرير المصير جزءا من عملية التحرير وتتويجا لها .

ووصفت المادة الرابعة الشخصية الفلسطينية بأنها : " صفة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الاباء الى الابناء " ، مستخدمة التعبير ذاته الذى استخدمته المادة المماثلة في الميثاق السابق . غير ان المادة الجديدة اضافت عبارات لها دلالتها في سياق تأكيد استقلالية الشخصية الفلسطينية اذ قالت : " وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت

---

* نصه الكامل في الملحق رقم ٤ .

الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما " . وبهذا ادرج الحديث عن الشخصية الفلسطينية في موضعه الصحيح ، وصار تأكيدا للانتماء الوطني الفلسطيني في وجه الاحتلال الذى جهد ليبدل معالم الوطن المغتصب ، والشتات ، واية محاولات تستهدف اذابة الشخصية الوطنية والغاء الانتماء الفلسطيني ، ايا كان مصدرها .

تعريف الفلسطيني : نصت المادة الخامسة على ما يلي : " الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها او بقي فيها ، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها هو فلسطيني " . وبهذا احتفظت المادة الخامسة في الميثاق الوطني بنص مثيلتها ، السادسة ، في الميثاق القومي .

اما المادة السادسة التي حددت من هم اليهود الفلسطينيون ، فقد نصت على ان " اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني يعتبرون فلسطينيين " . وهذا نص يختلف اختلافا كبيرا عن نص المادة المماثلة في الميثاق السابق ، وان ظل من بعض جوانبه يتضمن ، مثله ، شيئا من الغموض . فقد حدد النص الجديد اليهودى الفلسطيني بما حدد به العربي الفلسطيني وهو الاقامة العادية في فلسطين الامر الذى لم يفعله الميثاق السابق . واسقط الشروط التي وضعها الميثاق السابق وهي توفر الرغبة بالتزام العيش بولاء وسلام في فلسطين . كما اسقط الشرط الغامض حول الاصل الفلسطيني لليهودى ، وظل مع ذلك فارق وحيد بين التحديدين الخاصين بالفلسطيني العربي وبالفلسطيني اليهودى ، وهو اعتماد " العام ١٩٤٧ " ، وهو تاريخ واضح لا يحتمل الالتباس ، بالنسبة للعربي ، واعتماد " بداية الغزو الصهيوني " بالنسبة لليهودى . وليس خافيا انه تاريخ لا بد ان يقع خلاف على تحديده . وهنا يبرز غموض النص بالنسبة لتعريف اليهودى الفلسطيني ، فاى تاريخ يمكن اعتماده لتحديد موعد بدء الغزو الصهيوني ؟ اذا كنا سنعتمد تاريخ اول هجرة يهودية تمت لفلسطين برعاية المنظمة الصهيونية (باعتبار ان هناك هجرات صغيرة تمت قبل قيام هذه المنظمة) ، فان اليهود الذين اقاموا قبلها في فلسطين اقامة عادية ، لم يكن قد بقي منهم احد على اغلب الظن في العام ١٩٦٨ ، عام وضع الميثاق الوطني . واذا كنا سنعتمد تاريخ بداية الانتداب البريطاني ، الذى عملت سلطاته رسميا على حماية الاستيطان الصهيوني ومشروع الوطن القومي اليهودى ، فان عدد المتبقين من اليهود الذين اقاموا في فلسطين قبل ذلك اقل شأنا من ان تخصص لهم مادة في الميثاق الوطني . وترد الملاحظة ذاتها لو اعتبرنا التاريخ المقصود هو تاريخ بداية اول نشاط مسلح لفرض الاستيطان بالقوة .

واذا اعتبرنا بداية الغزو هي تاريخ اعلان قيام اسرائيل ، الذى كرس من وجهة نظر الصهيونيين تاريخ سيطرتهم على وطن الشعب العربي الفلسطيني ، فان تعريف الميثاق سيصبح شاملا لمعظم اليهود من سكان اسرائيل ، ولا نظن ان ذلك كان واردا في

ذهن واضعيه في العام ١٩٦٨ •

وهناك في هذا التعريف نقطة اخرى غامضة : فقد نص الميثاق على اعتبار من ولد لاب عربي فلسطيني بعد ١٩٤٧ فلسطينيا ، واغفل النص على منح هذا الحق ذاته لابناء اليهود الفلسطينيين ، من غير ان ينص على حرمانهم منه ، فظل الامر غامضا وحمال أوجه •

والنقطة الغامضة الثالثة ، التي انتقلت الى الميثاق الجديد من مثيلتها في السابق ، تتصل بتحديد مفهوم الاقامة العادية بالنسبة لليهودى ، وستبرز صعوبة فهمها ما دامت اغلبية يهود اسرائيل حتى ذلك الوقت ، وخصوصا في ذلك الوقت ، تؤيد الصهيونية وتشترك في انشطتها السياسية والعسكرية الموجهة ضد العرب •

اننا لا نقع في شبهة الخطأ اذا قلنا ان التعريف الذى تضمنه نص المادة الجديدة يثير اشكالات أقل مما يثيره التعريف السابق ، غير ان اشكالات ما ظلت قائمة ، لتعكس شيئين اثنين معا : استمرار غموض وتعقد هذه المسألة من اساسها في الفكر السياسي الفلسطيني ، من جهة ، والتهيب من البت بشأنها ، من جهة اخرى •

واذا كان استمرار غموضها ، نظرا لطبيعتها المعقدة ، امرا يمكن تبريره فان التهيب من مجابهتها والبت بشأنها اقل قابلية للتبرير ، خاصة بعد ان رفعت " فتح " شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، ثم تبناه المجلس الوطني الفلسطيني ، وصار مطلوبا تحديد اليهود المندوبين لان يكونوا شركاء للعرب في هذه الدولة •

ويمكن ان نستبق رصد التطورات اللاحقة لنقول ان ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، اعلن ، بهاتين الصفتين ، امام الجمعية العامة للامم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٧٤ : " اننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الان في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على ارض فلسطين " (١٥٦) •

واذا كان هذا الاعلان من قبل عرفات قد اشار الى نوايا قيادة منظمة التحرير والثورة الفلسطينية ، فانه لم يعط لصفة اليهودى الفلسطيني تعريفها الكامل المحدد تحديدا دقيقا من الناحية الحقوقية ، ولم ينعكس مضمونه ، وهذا هو الاهم ، في الميثاق الوطني الفلسطيني او اى من قرارات المجالس الوطنية ، حتى بالصيغة التي اعلنها عرفات •

الكفاح المسلح والوحدة الوطنية : نصت المادة السابعة على ان " الانتماء الفلسطيني والارتباط المادى والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة ، وان تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية ، واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا ، وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير ، واجب قومي " •

هذه المادة تتماثل في بعض عباراتها فقط مع المادة الثامنة من الميثاق السابق وتضيف اليها عبارات ومعاني ذات مداليل هامة ، تعكس التطور في الفكر السياسي وفي الممارسات العملية الفلسطينية الذى تم بين العامين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ • وهي تؤكد الانتماء الفلسطيني والارتباط المادى والروحي بفلسطين ، بوصفها حقائق ثابتة لا يمكن دحضها • وبهذا التأكيد اشارت الى الدعاوى الصهيونية ، التي حاولت ان تجد صلة بين اليهود وفلسطين ، بوصفها اوهاما تقصر عن مستوى الحقائق الثابتة حول صلة العرب بفلسطين • كما انها تؤكد على " تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية " واضعة هذه العبارة لتحل محل العبارة التي وردت في الميثاق السابق والتي كان نصها : " تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية " • وقد صار التوجه اذن نحو الفرد وليس نحو الجيل باطلاقه ، وفي الفرق بين التوجهين ينعكس الفرق بين ممارسة الذين يبنون تنظيمات ويدربون افرادها ، وممارسة الذين يخطبون امام الكتل الجماهيرية • وصارت التنشئة تنشئة عربية " ثورية " وليس " قومية " مما يحدد بدقة اكثر هدف التنشئة المنشودة من جهة ، ولا يحصر التوجيه بالفكر القومي وحده من جهة اخرى •

ولو تفهمنا مدلول هذا التعديل في العبارة على نحو اشمل لامكن ان نلاحظ انها تتضمن نوعا من الاقرار بأن العقيدة القومية هي واحدة من العقائد السائدة بين الفلسطينيين وليست العقيدة الوحيدة • وبهذا صار من الممكن ان تستوعب العبارة الجديدة العقائد كلها من قومية ومادية ودينية ، الخ • وقد حددت بقية عبارات المادة وسائل هذه التنشئة ، ودعت الى توفير وسائل التوعية والتثقيف والتعريف بالوطن ماديا وروحيا ، كما دعت الى توفير وسائل تهيئة الفرد للنضال وللكفاح المسلح وللتضحية بالمال والحياة من اجل تحرير فلسطين ، واعتبرت ذلك كله واجبا قوميا ، وبهذا اعطت مفهوما اغنى واوسع لواجبات منظمة التحرير في هذا المجال ، محررة النص عليها من الانشائية التي وسمت مثيله في الميثاق السابق ، ومستجيبة للظروف النضالية التي كانت قد برزت في ابان ممارسة العمل المسلح •

ونصت المادة الثامنة على ان " المرحلة التي يعيشها الشعب العربي الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ، ولذلك فان التناقضات بين القوى الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية ، التي يجب ان تتوقف لصالح التناقض الاساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية ، وعلى هذا الاساس فان الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في ارض الوطن او في المهاجر تشكل ، منظمات وافرادا ، جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح " •

هذه المادة عدلت تعديلا جوهريا نص ومضمون المادة التاسعة من الميثاق السابق ، واضافت اليها ما افتقرت اليه من تحديد لطبيعة المرحلة ، ولطبيعة الوحدة الوطنية التي تستلزمها ، واسقطت منها النص المعادى للعقائدية والحزبية • ووصفت

المرحلة وصفا دقيقا بعبارات معاصرة ، افتقدها الميثاق السابق ، بأنها مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ، وبنى على هذا الوصف الدعوة الى تنحية التناقضات الثانوية وتوظيف الجهد المشترك لمواجهة التناقض الرئيسي • وبينت ان التناقض الرئيسي هو مع الصهيونية والاستعمار ، ودعت على اساس ذلك الى جبهة وطنية تضم المنظمات والافراد ، كما دعت الى انتهاج اسلوب الكفاح المسلح •

فالمادة اذن لم تتستر على التناقضات القائمة داخل الشعب العربي الفلسطيني بعبارات انشائية وديماغوجية كما فعل الميثاق السابق ، وانما اقرت بوجودها • وهي لم تنكر وجود العقائد والمنظمات المختلفة كما فعل الميثاق السابق ، بل اقرت بوجودها ايضا ، ولم تتبجح بالقول ، نيابة عن اهل فلسطين ، ان المذاهب العقائدية لا تشغلهم عن واجبهم الاول وهو التحرير ، موجهة الاتهام للعقائدية • كما انها لم تزعم نيابة عنهم ، ومن فوقهم ، بانهم جميعا جبهة وطنية واحدة ، بل وضعت الامر في سياقه الصحيح وعلى ضوء الوصف الدقيق لطبيعة المرحلة ، فدعت الى ان تتشكل ، بارادة الافراد والمنظمات ، مع الاقرار بما بينهم من تناقضات ، جبهة وطنية تعمل في هذه المرحلة من اجل تحقيق الهدف المشترك •

وهذا التحليل الذى استندت اليه المادة الجديدة ، وهذه الدعوة الى الجبهة الوطنية بالصيغة التي وردت فيها ، شكلا ، في اسلوب ممارسة العمل الوطني ، واحدا من اهم تطوراته منذ مؤتمر القدس وعكسا الهامش المشترك بين مفاهيم التيارات التي وجدت في المجلس الوطني الرابع ، وهي تيارات " فتح " والعرب القوميين ، ومنهم قوميون كانوا قد ابتدأوا ينفتحون على الفكر الماركسي •

وقدمت المادة التاسعة نصا جديدا ليس له مثيل في الميثاق السابق وهو : " الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ، وهو بذلك استراتيجية وليس تاكتيكا ، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه ، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه " •

ويجدر ان نتذكر ازاء هذه المادة ان المنظمات الفدائية التي عدل الميثاق تحت تأثيرها ، كانت قد بدأت تمارس الكفاح المسلح قبل ذلك بسنوات ، كما عرفنا ، وكانت جميعها بغير استثناء ترفع شعارات تتطابق مع نص هذه المادة حول الكفاح المسلح • وكان حزب البعث العربي الاشتراكي ، وله على الساحة الفلسطينية منظمة الصاعقة الممثلة في المجلس ، يفعل الامر ذاته ، وكانت حركة القوميين العرب ، التي انبثق عنها بعد العام ١٩٦٧ تنظيم مسلح هو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، قد اسقطت تحفظها السابق تجاه العمل الفلسطيني المسلح الذى ابتدأته " فتح " • وقد جاء مطلع هذه المادة يعكس هذه التطورات كافة في غمرة الحماس لعودة الشعب العربي الفلسطيني لحمل السلاح بعد انقطاع امتد منذ العام ١٩٤٨ ، وبعد توفر الظروف التي جعلت معظم الفرقاء العرب يهللون لهذه العودة ، ويحيطون العمل الفدائي بشعبية واسعة • وقد

اتسعت تلك الشعبية وترسخت خاصة لان الفدائيين الفلسطينيين استطاعوا ان يتابعوا العمل المسلح ، بينما كانت الجيوش العربية التي انهزمت في حرب العام ١٩٦٧ تعيش حالة وقف اطلاق النار .

كما يجدر ان نتذكر ان هذه الشعبية بلغت الذروة بعد موقعة الكرامة (نيسان ١٩٦٨) ، اى قرابة شهر قبل انعقاد الدورة الرابعة للمجلس ، وهي المعركة التي تصدى فيها عدد من الفدائيين الفلسطينيين لغزوة اسرائيلية استهدفت قرية الكرامة في غور الاردن الشرقي ،واوقعوا في قواتها خسائر مادية وبشرية ملموسة . وقد ارتدت الغزوة في اليوم الذى وقعت فيه ، ولم ينجم عنها احتلال لارض جديدة . وقر في ذهن الرأى العام الفلسطيني والعربي ان الغزوة ارتدت بفضل بسالة الفدائيين الفلسطينيين في التصدى لها . واعطيت لموقعة الكرامة اهمية استثنائية بسبب المقارنة ، التي لا بد من وقوعها ، بين نجاح العدد القليل من الفدائيين الفلسطينيين وبين هزيمة الجيوش الكبيرة قبلها باشهر .

في هذا الجو جـــرى تعديل الميثاق ووضع النص على ان " الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد ... " وجرى تأكيده بعبارة : " وهو بذلك استراتيجية وليس تاكتيكا " . وغاب اى نص حول اشكال النضال الاخرى عن هذه المادة وعن غيرها من مواد الميثاق .

ولا شك ان لوضع عبارة الطريق الوحيد مقرونة بالكفاح المسلح ، اسبابا اخرى زيادة على السبب الذى ذكرناه آنفا . فقد وضعت صيغة الطريق الوحيد وجرى التشدد في وضعها في مواجهة الدعوة الى التسوية السياسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي . وهنا تجدر الاشارة الى ان مجلس الامن الدولي كان قد صاغ بنود هذه التسوية في تشرين اول ١٩٦٧ وتضمنها قراره الشهير الذى حمل الرقم ٢٤٢ . ووافقت على القرار من بين الدول العربية المعنية كل من مصر والاردن ؛ ورفضته سوريا ، كما رفضته منظمة التحرير . ودعا القرار الى تحقيق تسوية سياسية بالوسائل السلمية ، تقوم على اساس انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها قواتها العسكرية في حزيران ١٩٦٧ والبحث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، على ان تعترف الدول العربية باسرائيل وبحقها في حدود آمنة (١٥٧) . وهكذا صار شعار " الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد ... " يعني في جوهره رفض بنود تلك التسوية ، بما تدعو اليه من اعتراف باسرائيل ، ويعني ايضا الدعوة الى استئناف الحرب لاسترداد الاراضي المغتصبة . وصار يعني على الجانب الفلسطيني الصرف التمسك بمطلب تحرير فلسطين بكاملها في وجه ما بدا من استعداد بعض الدول العربية للاعتراف باسرائيل . وصار تجنب الحديث عن اشكال النضال الاخرى مقصودا لتجنب الوقوع في شبهة الموافقة على التسوية السياسية التي حدد اسسها القرار ٢٤٢ ، وان ظل يعكس استهانة القائمين بالكفاح المسلح بجدوى تلك الاشكال . ومن المدهش ان المنظمات الفدائية التي انبثقت عن احزاب ومنظمات سياسية ، شاركت في اظهار هذه الاستهانة ، وكانت في احوال عديدة اشد تشددا من " فتح " في هذا المجال .

واذا كنا نحاول ان نقدم تفسيرا للظروف التي املت التشدد في لصق صفة الوحيد بالكفاح المسلح ، بما هو وصف غير دقيق وبما ينطوي عليه من استهانة باشكال النضال الاخرى لا يبررها واقع النضال ومتطلباته ، فهذا لا يعني ان الموقف المتشدد ذاك قد حظي بموافقة فلسطينية اجماعية خارج المجلس الوطني ، كما كان الحال داخله . فكل ما في الامر انه كان شعارا غالبا املته ظروف طاغية ، والقوى التي تشددت في رفعه ذاتها لم تلبث ان خففت من تشددها تحت تأثير الممارسة العملية لاشكال النضال الاخرى ، كما سنرى في فصل قادم .

وفيما عدا حكاية الطريق الوحيد هذه ، فقد تحددت في المادة التاسعة بصورة اجلى مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية : تحرير الوطن والعودة اليه ، وممارسة حق تقرير المصير فيه والسيادة عليه .

وهكذا نص الميثاق الجديد صراحة على الكفاح من اجل تحقيق حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة على وطنه ، وهو نص غاب ، كما رأينا ، عن الميثاق السابق . وبتحديد هذا المطلب على نحو واضح خطت منظمة التحرير خطوة اخرى نحو صياغة مطلب السلطة الوطنية والدولة المستقلة . وفي هذه المادة ، جاء مطلب السيادة محددا بسيادة الشعب العربي الفلسطيني على وطنه ، وليس غائما كما كان شأنه حين ورد مرة واحدة في المادة السادسة عشرة من الميثاق السابق من غير ان تقترن السيادة بالوطن الفلسطيني حصرا .

ونصت المادة العاشرة ، وهي جديدة كلية ، على ان " العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية ، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها " . واهمية هذه المادة ، بالاضافة الى تصويرها الفكر السائد تصويرا دقيقا ، تأتي من انها لم تنجر الى المبالغة ، التي كانت رائجة ، في تقييم حجم ودور العمل الفدائي في الحدود التي وصل اليها حتى ذلك الوقت . فقد اعتبرته " نواة " لحرب التحرير الشعبية المنشودة ، وليس تلك الحرب ذاتها ، ودعت بالتالي الى مزيد من الجهود على الساحتين الفلسطينية والعربية لكي يصبح كذلك ، اى لكي يصل العمل الفدائي الى مستوى هذه الحرب الشاملة . وبهذا ظهر قادة العمل الفدائي ، الذين وضعوا الميثاق الجديد ، اكثر تواضعا من الجهات التي اعلنت نيابة عنهم ان حرب التحرير الشعبية قد ابتدأت بالفعل ، وحملتهم ، بتقديسها المبالغ به للعمل الفدائي ، ما لم يدعوا انهم يحملونه او يطيقونه من اعباء .

ونصت المادة الحادية عشرة ، كما فعلت مثيلتها العاشرة في الميثاق السابق ، على ان " يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية ، والتعبئة القومية ، والتحرير " (وهذا هو نصها كله) . وقد غابت عنه اذن العبارات التي وردت في

مثيلتها في السابق وهي : " وبعد ان يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية " ، بما يشتمل عليه ذلك النص ، الذى غاب ، من استهانة بالتوجهات الراهنة التي تحدد نوع ذلك الاختيار .

فلسطين والعرب : جاء نص المادة الثانية عشرة مطابقا لنص مثيلتها المادة الحادية عشرة في السابق ، بغير زيادة او نقصان ، على النحو التالي : " الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ، ولكي يؤدى دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وأن ينمي الوعي بوجودها وان يناهض ايا من المشروعات التي من شأنها اذابتها او اضعافها " .

وكذلك جاء نص المادة الثالثة عشرة مطابقا لنص مثيلتها الثانية عشرة في السابق . وقرر ان " الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الاخر ، فالوحدة العربية تؤدى الى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدى الى الوحدة العربية ، والعمل لهما يسير جنبا الى جنب " . واكدت اعادة المادة على هذا النحو انطفاء حدة الجدل التي كانت قائمة حول علاقة الوحدة بالتحرير واسبقية اى منهما .

وكذلك ايضا تطابق نص المادة الرابعة عشرة مع مثيلتها الثالثة عشرة في السابق . وظل على هذا النحو : " مصير الامة العربية ، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية . ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس ". وظلت في الميثاق الجديد ، اذن ، تلك الفكرة المخطئة والمهولة ، التي ترهن مصير الامة العربية باسره بل وجودها ذاته بمصير قضية من قضاياها ، وهي الفكرة التي سبق ان تعرضنا آنفا لمناقشتها بالتفصيل .

وجاءت المادة الخامسة عشرة تعديلا لمثيلتها الرابعة عشرة ، فادخلت تعديلات جوهرية ذات مغزى واضح في الدلالة على فهم جديد لدور الشعب الفلسطيني ولدور الامة العربية في تحرير فلسطين . فالمادة ، كما كانت في الميثاق السابق ، تضمنت في مطلعها النص على ان " تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي تقع مسؤوليته كاملة على الامة العربية ، شعوبا وحكومات ، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني ... " . وقد اضيفت لهذا المطلع في الميثاق الجديد عبارة جعلته على النحو التالي : " هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين تقع مسؤوليته ... " . (التشديد لابراز الكلمات المضافة) . وبهذه الاضافة اتضح بصورة اجلى لماذا صار التحرير واجبا عربيا عاما ، وليس فلسطينيا فحسب ، فاقترنت عروبة الواجب بربطه بالخطر الصهيوني الذى يتهدد البلاد العربية الاخرى وليس فلسطين وحدها .

ولا شك في ان نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ ، التي صيغ الميثاق الجديد في ظلها ،

ساعدت على تثبيت وجود هذا الخطر في الاذهان بعد ان استطاعت اسرائيل ان تغزو وتحتل اراضي دول عربية اخرى . وكانت بقية النص في المادة السابقة على النحو التالي : " ومن اجل ذلك فان على الامة العربية ان تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين " . اما في المادة الجديدة فقد اضيفت كلمة " البشرية " الى الطاقات المطلوب تعبئتها ، واضيفت بعد تعداد هذه الطاقات عبارة " للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه " . وفي ختام المادة السابقة ورد النص التالي : " وعليها بصورة خاصة ان تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر له الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه " . بينما صار النص ، بما اضيف اليه ، في المادة الجديدة على النحو التالي : " وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الان ان تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد ، المادى والبشرى وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى التحرير " . وبهذا التعديل تحددت المساهمة المطلوبة من الامة العربية في توفير ما يهيئ للشعب الفلسطيني ان يواصل ثورته المسلحة ، التي شرع فيها بالفعل ، وان يطورها ، وجرى التشدد في مطالبتها بذلك ، الامر الذى عبرت عنه اضافة كلمة " كل " ثلاث مرات .

النواحي الروحية والانسانية

وجاء نص المادة السادسة عشرة متطابقا تماما مع نص مثيلتها في الميثاق السابق ، وهي الخامسة عشرة : " تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيئ للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة ، تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية ، وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز ، سواء على اساس العنصر او اللون او اللغة او الدين ، ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم " . وظل على هذا الاساس مفهوم القوى الروحية محصورا بالدينية ، ولم يقدم الميثاق الجديد ، كسابقه ، اية اشارة توحي بأن القوى الدينية لا يمكن ان تؤيد كلها اهداف الشعب العربي الفلسطيني الوطنية .

واضيفت في هذا السياق مادة جديدة كلية ، هي المادة السابعة عشرة ، حددت بين دوافع التحرير دافعا جديدا هو الانساني . وهذا نصها : " تحرير فلسطين ، من ناحية انسانية ، يعيد الى الانسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته ، كذلك فان الشعب العربي الفلسطيني يتطلع الى دعم المؤمنين بكرامة الانسان وحريته في العالم " . وهي المادة الوحيدة في الميثاق الجديد التي تحمل بصمات سافرة من آثار مرحلة " البكائية " في النظرة الى قضية فلسطين . فالنص على ان " تحرير فلسطين من الناحية الانسانية يعيد الى الانسان الفلسطيني كرامته وعزته ... " . ينطوى على اقرار بأن الانسان الفلسطيني سيظل حتى التحرير بغير عزة ولا كرامة ، وهذا حكم خاطئ لا

يحتاج البرهان على خطئه الى نقاش طويل . ولا ندرى كيف اقحمت هذه الفكرة المتفجعة في الميثاق . ولم يجد المؤلف بين من قابلهم من يتذكر لماذا اضيفت اليه . انما يمكن الاستنتاج انها اضيفت بعد المادة التي صاغت التطلع الى دعم القوى الدينية ، لتصوغ التطلع الى دعم " المؤمنين بكرامة الانسان وحريته في العالم " من غير المتدينين .

الناحية الدولية : اما المادة الثامنة عشرة فقد تماثلت مع المادة السادسة عشرة في السابق ، واختلفت عنها باسقاط عبارة واحدة منها . فقد نص مطلع المادة السابقة على ان " تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ظروف الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الامم المتحدة"، بينما سقطت من المادة الجديدة عبارة : " كما نص عليه ميثاق الامم المتحدة " . وبذلك ارتبط التحرير بحق الدفاع عن النفس بما هو حق طبيعي معترف به ، وليس بما هو حق منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة فحسب . وصارت المادة كلها على النحو التالي : " تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس ، من اجل ذلك فان الشعب الفلسطيني ، الراغب في مصادقة جميع الشعوب ، يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام ، لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الامن والسلام في ربوعها ، وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية " . وظل نص هذه المادة بعد تعديله يحمل ذلك العيب الذى حمله النص السابق ، وهو اجتزاء الحديث عن الناحية الدولية بمفهوم واحد جامد هو واجب الدول في تأييد حق الدفاع عن النفس ، وغياب اية اشارة للكتل والاتجاهات الدولية وللعوامل التي تحدد مواقفها مع او ضد هذا الحق او ذاك .

رفض التقسيم وتصريح بلفور : وجاء نص المادة التاسعة عشرة متطابقا مع نص المادة السابعة عشرة في الميثاق السابق بلا زيادة او نقصان . وهذا هو نصها : " تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من اساسه ، مهما طال عليه الزمن ، لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ، ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير " . وبهذا التطابق ظل الموقف من قرار التقسيم على حاله كما ابتدأ منذ صدور قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ . واذا كان من شأننا ان نعرف ان مزيدا من الاصوات كان قد ارتفع منذ حرب العام ١٩٦٧ لينتقد الموقف الجامد السابق من قرار التقسيم ، في سياق الدعوة الى وضع اهداف مرحلية للكفاح الوطني الفلسطيني ، فان اقل تلك الاصوات المنتقدة هو الذى صاغ انتقاداته مكتوبة . وهذه الانتقادات لم تنعكس ، على اية حال ، في مناقشات لجنة الميثاق ولا في قرارات المجلس الوطني .

وتطابق ايضا نص المادة العشرين مع مثيله نص المادة الثامنة عشرة ، مع فارق بسيط هو ان النص الجديد سمى " تصريح بلفور " ما سماه النص السابق " وعد بلفور " . وهذا هو النص الجديد : " يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب

عليهما • وان دعوات الروابط التاريخية او الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح ، وان اليهودية بوصفها دينا سماويا ، ليست قومية ذات وجود مستقل ، وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة ، وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها " •

وهنا ظل الميثاق الجديد يحمل في هذه المادة خطأ المضاهاة بين الروابط التاريخية الموهومة بالفعل ، وبين الروابط الدينية التي ما زال بعضها قائما ، والتي جرى الاقرار بها ضمنا في الميثاق الوطني ذاته في مادته السادسة عشرة • كما ظل يحمل خطأ المضاهاة بين اتباع الديانة اليهودية ممن يعيشون في فلسطين وفي دول العالم الاخرى •

رفض التصفية والحل : بعد تثبيت ما اكده الميثاق السابق من رفض لوعد بلفور وللتقسيم ولما ترتب عليهما ، اضيفت الى الميثاق الجديد مادة جديدة هي المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها : " الشعب العربي الفلسطيني ، معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة ، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا ، ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية او تدويلها " • وهذا نص يلخص وجهة نظر القوى التي وضعت الميثاق ازاء الظروف التي استجدت منذ حرب العام ١٩٦٧ ، فيرفض التسوية السلمية التي كان يجرى الترويج لها على اساس تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ ، بما يشتمل عليه خاصة من اعتراف عربي باسرائيل • وهو يقرر وزن ودور الثورة الفلسطينية المسلحة ، بما هي تعبير عن ذات الشعب العربي الفلسطيني ، ويؤكد التمسك بهدف تحرير فلسطين تحريرا كاملا ، بما هو نقيض لوجود اسرائيل من جهة ونقيض لدعوة التسوية السلمية من جهة اخرى ، ويمعن في هذا الاتجاه فيرفض " كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية او تدويلها " ما هو منها موجود وما يمكن ان يوجد •

حول هذا الرفض كانت تلتقي في ذلك الوقت ، وبغير ايما تردد ، القوى الفلسطينية الممثلة في المجلس الوطني كافة • ومن بين القوى الفلسطينية عموما لم يتخذ موقفا ايجابيا من مساعي التسوية السلمية سوى الشيوعيين ، الذين لم يكونوا آنذاك ممثلين في المجلس الوطني او في اى من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الاخرى • وسوف تستوقفنا في هذا النص عبارة " يرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية او تدويلها " •

ان جذور الرفض الفلسطيني جذور عميقة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية برمته • وتعبير الرفض نستخدمه هنا بما هو وصف لموقف ، لحالة ، لنهج في العمل ، من غير ان يتضمن اى حكم سياسي او اخلاقي • والعبارة التي اشرنا اليها " كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية " ورفض المشاريع المشار اليها باطلاقها تعطي مظهرا نموذجيا لحالة الرفض •

منطقيا : قضية فلسطين لا بد ان تجد حلها ذات يوم • فهي لن تظل قائمة

ومحتدمة الى الابد ، وهناك قوى عديدة تعمل من اجل الوصول الى حل لها ، قوى يقف في قطبيها الشعب الفلسطيني ، من جهة ، والحركة الصهيونية ، من الجهة المقابلة . ولا شك في ان كل قوة تعمل كي يتم الحل لصالحها . وهنا تتقيم المواقف والاتجاهات : مصداقيتها وعدالتها ومشروعيتها وفق الاتجاه الذى تسير فيه الجهود نحو الحل ، الحقة والعادلة والتي تنسجم مع الشرعية القائمة على العدل ، او العدوانية التوسعية التي تكرس الاغتصاب . وعلى هذا الاساس فان لمنظمة التحرير ، بمعنى من المعاني ، مشروعها لحل القضية الفلسطينية ، وان للصهيونية مشروعها ايضا . وبينهما على هذا الجانب او ذاك عشرات القوى لها مشاريعها المتناقضة ، او المختلفة او المتماثلة . اما النص في الميثاق الوطني على رفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية ، هكذا باطلاقها ، فهو المظهر الصارخ لحالة الرفض الفلسطيني فيما هو موقف ومنهج في التفكير والممارسة سلبيان . ولا نظن ان في الدوافع التي املت وضع هذه المادة ومثيلاتها في الميثاق اى رغبة معلنة في ان تستمر قضية فلسطين قائمة ومحتدمة الى ابد الابدين .

وعلى غرار ذلك يمكن تقييم ما اعتادت الادبيات الفلسطينية ان تردده الى وقت قريب حول رفض حل القضية الفلسطينية ، الحل باطلاقه ، وليس طبقا لمضمونه .

ونرى في ضوء متابعتنا لهذه النقطة في الفكر والمواقف السياسية الفلسطينية لعدة سنوات ، ان الرفض بما هو حالة سلبية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية قد اضافت الى اسبابه ، التي كانت قائمة ولها مبرراتها ، اسباب جديدة بعد بروز الثورة الفلسطينية المسلحة وبروز الوزن الخاص لفلسطينيي المهاجر ، الذى استند اليها . فالكثير من الناس الفلسطينيين والكتل الفلسطينية ، توفرت لهم ولها ، في ظل بروز الثورة المسلحة والاهتمام العربي والعالمي الواسع بها ، مصالح ارتبط وجودها ونماؤها ودوامها في اذهانهم باستمرار قضية فلسطين بغير حل . ويمكن ان نراقب مظهرا واحدا فقط ، من مظاهر هذه الحالة لتأكيد هذا الرأى :

معروف ان عدد الذين يمكن ان يعدوا ، من بين الفلسطينيين ، نجوما في المجالات السياسية والثقافية والفنية وحتى الاقتصادية قد صار في ظل الثورة المسلحة يفوق المألوف ، مما يشكل مظهرا ملفتا للنظر . واذا كانت بعض اسباب هذا المظهر مما هو مفهوم ومشروع فانها غير كافية لتفسير ضخامة العدد . وعلى هذا يمكن القول ان كثيرين من الذين لهم صفة النجوم وامتيازاتها على امتداد الوطن العربي ، واحيانا العالم ، حصلوا عليها لان لهم صلة بقضية فلسطين ولانها واحدة من القضايا التي تستقطب اوسع الاهتمامات ، وليس لانهم يتمتعون بمواهب خارقة لا تتوفر لامثالهم من غير الفلسطينيين ممن ليست لهم صلة بالقضية . ولو حلت هذه القضية بصيغة او بأخرى ، وبالاخص لو حلت لصالح شعبها وحقوقه الوطنية ، فان الاهتمام بها سيتضاءل بعد الحل ، وسيأخذ الشعب الفلسطيني ، الذى سينصرف لبناء حياته العادية ، حجمه كشعب صغير في هذا العالم ، وبالتالي فان صفة النجومية لن تتاح الا للعدد من ابنائه

الذين تؤهلهم لها مواهبهم وكفاءاتهم الخاصة .

وقد اثبت مجرى الاحداث ان هذه الحالة " الانتفاخية " ، ان جاز التعبير ، التي اشرنا اليها،تنتشر بصفة خاصة بين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج وطنهم ، مما يؤكد حقيقة ارتباطها بالثورة الفلسطينية المسلحة وبالمصالح الشخصية لهذا النوع من المستفيدين منها . الذين تجعلهم مصالحهم هذه اميل الى الرفض بمعناه الرائج ؛ اى الى رفض شتى انواع الحلول بصرف النظر عن محتواها . بينما نلاحظ ان الفلسطينيين الذين ظلوا في وطنهم تحت السيطرة المباشرة للاحتلال هم الاقرب الى النهج الاخر الذى يدعو لحل القضية الفلسطينية على اسس يراها واضعوها عادلة ولا يرفض الحلول باطلاقها . فالفلسطينيون الذين ظلوا في الجليل بعد اعلان قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨ ، مثلا ، يصوتون باغلبيتهم في الانتخابات لصالح الحزب الشيوعي الاسرائيلي " راكاح " الذى يدعو لحل قضية فلسطين على اساس الاقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبقاء اسرائيل على ضوء ما حددته لها قرارات الامم المتحدة . والاخرون الذين خضعوا لسطوة الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ تقف غالبيتهم خارج دوائر نفوذ الرفض وتؤيد البرامج الاكثر ايجابية لمنظمة التحرير . حتى ان فروع منظمات الرفض في الارض المحتلة تقف ، بالرغم من ارتباطها بمنظماتها ، مواقف اقرب الى الاراء السائدة هناك مما تفعل منظماتها (١٥٨) .

لقد عكس الموقف المعبر عنه في المادة الحادية والعشرين التي نحن بصدد مناقشتها موقف الرفض الفلسطيني التقليدى الممتد عبر سنوات سابقة ، وحتى بالنسبة للذين دفعتهم تجربتهم فيما بعد الى التمييز بين انواع الحلول والمشاريع وتقييمها طبقا لاتجاهاتها ومضامينها وظروف طرحها ، فقد كان موقفهم في العام ١٩٦٨ خالي الذهن من امكانية مرحلة الاهداف الوطنية ، ينطبق هذا ايضا على " فتح " التي كانت صاحبة اكبر تأثير في صياغة الميثاق الوطني (١٥٩) .

الصهيونية والدعم الدولي : وقدمت المادة الثانية والعشرون ، مضاهية مثيلتها في السابق المادة التاسعة عشرة ، تعريفا للحركة الصهيونية . واذا كان التعريف الذى قدمته المادة السابقة مناسبا فقد جاء التعريف الجديد أوفى وأشمل واكثر دقة . ويمكن ملاحظة ذلك من مقارنة النصين :

فالصهيونية طبقا لنص المادة التاسعة عشرة في الميثاق السابق " حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في اهدافها ، عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشستية بمراميها ووسائلها . وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الاوسط خاصة ، وللاسرة الدولية بصورة عامة . ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين جديرون بعون الاسرة الدولية وتأييدها " .

وهي طبقا لنص المادة الثانية والعشرين في الميثاق الجديد : " حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم ، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية استيطانية في اهدافها ،

وفاشية نازية في وسائلها . وان اسرائيل هي اداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب اماني الامة العربية في التحرر والوحدة والتقدم . ان اسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الاوسط والعالم اجمع ، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ويؤدى الى استتباب السلام في الشرق الاوسط ، لذلك فان الشعب الفلسطيني يتطلع الى نصرة جميع احرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ، ويناشدهم جميعا ، على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه " . (التشديـــــد من عندنا وهو لابراز الاضافات) .

هذه الاضافات اكدت الدور المعادى للتقدم العربي الذى تلعبه الحركة الصهيونية واسرائيل مثيرة ، على نحو ما ، الى التكوين الاجتماعي للحركة الصهيونية ، وان انت الاشارة عامة للغاية ، واظهرت بجلاء ، وباكثر مما فعل الميثاق السابق ، الصلة بينها وبين الامبريالية العالمية . كما ابرزت دور اسرائيل في مجابهة الطموحات القومية العربية ، رابطة بين حصول الشعب الفلسطيني على مطالبه الوطنية وبين الرغبة في احلال السلام في الشرق الاوسط ، وتوجهت الى العالم ، ليس باطلاقه كما فعلت المادة المماثلة في الميثاق السابق ، وانما من زاوية نظر جديدة تشمل ضمنا التمييز بين من تربطهم مصالحهم بالمصالح الوطنية الفلسطينية وهم " جميع احرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه " وبين غيرهم . كما ناشدتهم تقديم كل عون وتأييد للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل المشروع . وذلك " لان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ويؤدى الى استتباب السلام في الشرق الاوسط " ؛ اى ان هذه المادة ربطت بصورة متبادلة بين العون المطلوب ، من قوى الخير والتقدم والسلام ، لكفاح الشعب الفلسطيني وبين المهمات التي يتصدى لها هذا الكفاح ، مما يندرج في سياق مهمات هذه القوى المطلوب عونها . وهكذا فان الميثاق الجديد لم ينشد العون من الاسرة الدولية وانما من القوى المرشحة لتقديمه ، مع اقراره بما بينها من اختلاف في الميول والاتجاهات . وبهذا قدم صورة متطورة واكثر تطابقا مع واقع الحياة الدولية وطبيعة واتجاه الكفاح الوطني الفلسطيني ، وكشف بالتالي عن فهم اعمق لهذا كله .

ثم ان الاضافات ثبتت نقطة جديدة هامة ، وهي ان هدف الكفاح الفلسطيني هو القضاء على الوجود الصهيوني والامبريالي في فلسطين ، واضعة كليهما على مستوى واحد ، ومظهرة ان ذلك الكفاح لا يستهدف القضاء على اليهود الموجودين في فلسطين او في ذلك الوجود الصهيوني ، اى في اسرائيل . ومع ان الهدف ظل كما كان في الميثاق السابق هو تحرير فلسطين ، فان الايضاح الذى قدمته هذه المادة تضمن الرد الفلسطيني على بعض مزاعم الدعاية الاسرائيلية التي ظلت تتهم الفلسطينيين بأنهم يريدون القضاء على اليهود من سكان اسرائيل ، وتقرن حركتهم الوطنية في عداد

الحركات المناهضة للسامية . بل ان الميثاق ، الذى تحدث عن القضاء على الوجود الصهيوني في فلسطين لم ينص على القضاء على اسرائيل . وانما اكتفى ، كما رأينا ، بالتأكيد على ان تحرير فلسطين هدفه القضاء " على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها " .

بعد هذا جاءت المادة الثالثة والعشرون متطابقة مع مثيلتها في السابق تطابقا كاملا وهذا نصها : " دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها ، حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لاوطانهم ، ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها " .

وتطابق مطلع المادة الرابعة والعشرين مع نص مثيلتها الحادية والعشرين في الميثاق السابق وهذا نصه : " يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها " . اما النص الذى ورد بعد ذلك في المادة السابقة وهو : " ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف الى اقرار السلم على اساس الحق والتعاون الدولي الحر " فقد اسقط بكامله من المادة الجديدة . وحدث ذلك على الرغم من ان النص الذى اسقط لم يتحدث عن المساعي الدولية التي تستهدف اقرار السلم في فلسطين والشرق الاوسط ، اذ لو انه فعل ذلك لصار مفهوما لماذا سقط في ظل الرفض الشامل للحل السلمي لقضية الشرق الاوسط . ولعله اسقط بسبب التأثيرات الماوية التي كانت ملموسة آنذاك على الفكر الفلسطيني في هذه المسألة بالذات ، او انه اسقط تزودا في التحوط ضد اعطاء الانطباع بأن واضعي الميثاق قد يؤيدون ايضا المساعي الدولية المبذولة آنذاك لاقرار السلام في الشرق الاوسط على اساس بنود القرار ٢٤٢ ، او للسببين كليهما .

دور منظمة التحرير : وتطابق القسم الاول من نص المادة الخامسة والعشرين في الجديد مع مثيلتها الثالثة والعشرين في السابق : " تحقيقا لاهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين " . واسقطت من المادة الجديدة عبارة " وفق النظام الاساسي لهذه المنظمة " التي وردت في السابقة ، والتي ليس لها لزوم كبير ، ما دامت هناك مادة خاصة في الميثاق حول النظام الاساسي .

وحلت المادة السادسة والعشرون محل مثيلتها الخامسة والعشرين في السابق . وقد نصت المادة السابقة على ما يلي : " تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي " . اما الصيغة الجديدة فقد نصت على ان " منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير المصير فيه . في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي " . وقد ثبتت الاضافات ، التي ميزناها . معاني جديدة هامة ،

عكست ، هي الاخرى ، التطورات التي استجدت على الساحة الفلسطينية والعربية . اولها ان منظمة التحرير هي الممثل لقوى الثورة الفلسطينية بما يشتمل عليه هذا القول من تثبيت لشرعية الثورة ، ومن اقرار بشرعية وجود القوى الفلسطينية ، ومن تأكيد لكون المنظمة هي الممثلة لها جميعا . وثانيها تثبيت ارتباط حقوق العودة وتقرير المصير بالتحرير . وثالثها تثبيت مسؤولية المنظمة وحدها عن حركة الشعب الفلسطيني في اتجاه هذه الحقوق في كافة الميادين ، بما فيها الميدان العسكرى ايضا .

ان النص على ان المنظمة هي الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية قد ثبت موقفا متقدما في النظرة الى المنظمة ، بل مكسبا انتزعته الثورة الفلسطينية بالفعل منذ هيمنت قواها على مؤسسات المنظمة . الا ان النص بالصيغة التي ورد فيها في الميثاق الوطني صار فيما بعد قاصرا عن استيعاب موقف لاحق او مكسب لاحق ، تم تأكيده في قرارات عربية ودولية ، هو موقف الاقرار بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بأسره ، وليس لقوى الثورة الفلسطينية وحدها .

وتماثل جزء من المادة السابعة والعشرين مع مثيله في المادة السادسة والعشرين من الميثاق السابق . وهذا الجزء هو : " تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب امكانيتها " . ثم اختلفت المادتان بعد ذلك اختلافا جوهريا . فقد اضيف الى المادة في صيغتها الجديدة : " وتلتزم بالحياد فيما بينها ، في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى اساس ذلك " . وعادت المادتان فتماثلتا في ختامهما بنص واحد : " ولا تتدخل فى الشؤون الداخلية لاية دولة عربية " .

واضيفت مادة جديدة كلية هي المادة الثامنة والعشرون وهذا نصها : " يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ، ويرفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية " .

كما اضيفت مادة جديدة اخرى هي التاسعة والعشرون ونصها : " الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الاول والاصيل في تحرير واسترداد وطنه ، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه " .

في هذه الاضافات الثلاث انعكست ايضا حصيلة التطور في ميزان القوى وفي الظروف والمواقف على الساحتين الفلسطينية والعربية ، ما بين انشاء منظمة التحرير ووصول حملة البنادق الى قيادتها ، مرورا بحرب حزيران ١٩٦٧ وتأثيراتها . ففيها اكد الميثاق الجديد التزام الحياد في خلافات الدول العربية فيما بينها ، وقيده " في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى اساس ذلك " . وعاد الميثاق الجديد فثبت مبدأ عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول العربية ، الا انه وضع المبدأ الذى يقابله ، الذى غاب عن الميثاق السابق ، وهو رفض الشعب العربي الفلسطيني لكل انواع التدخل والوصاية والتبعية . كما اكد الميثاق ان الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق " الاول والاصيل " في استرداد وطنه ، وهو تأكيد له معناه الشامل في عملية

التحرير كلها ، وله ايضا معناه الخاص المتصل بالموقف من مطالبة الاردن بالسيادة على الضفة الغربية . وفي الرد على وجهات نظر بعض العرب القوميين ممن شغلتهم مسألة عروبة الضفة الغربية ولم يشغلهم الاهتمام بتحديد الاجابة على السؤال الذى طرح بعد بروز العمل الفلسطيني المسلح : حول مستقبل الضفة ولمن ستكون السيادة عليها (١٦٠) .

وهكذا جاء النص المضاف معززا لاتجاه الاستقلال الفلسطيني بوجهيه : استقلال العمل الوطني الفلسطيني معبرا عنه بمنظمة التحرير ، والاستقلال الوطني للشعب العربي الفلسطيني .

وثبتت الاضافات مبدأ آخر هاما ، هو ان الشعب العربي الفلسطيني يحدد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه . وهو واحد من المبادئ التي حكمت سلوك " فتح " ، على وجه الخصوص ، وجرى تثبيته في الميثاق الوطني .

واذا كان مضمون هذا المبدأ مما توافق عليه القوى الوطنية الفلسطينية كافة ، فان آراءها تتفاوت وتتعارض احيانا في اسلوب ممارسته . وقد تجلت الفروق عند تطبيقه في الممارسة ، حيث اعتادت " فتح " ان تعتبر الموقف منها موقفا من الثورة ، وتعتبره المقياس الوحيد في تقييم الدول والقوى ، بصرف النظر عن الاوجه الاخرى ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواقف تلك الدول والقوى ، بينما اخذت منظمات فلسطينية اخرى ، وخاصة التي انبثقت عن احزاب وتنظيمات سياسية ، ذلك المقياس بعين الاعتبار ولكنها لم تستخدمه كمقياس وحيد . ولم يكن الامر بغير استثناء في الحالتين : فقد تأخر ، على سبيل المثال ، الوقت الذى قام فيه تعاون مباشر بين " فتح " وبين عدد من الدول الاشتراكية ، التي فضلت ان ينصب اتجاه تعاونها مع منظمة التحرير ، ومع ذلك كانت " فتح " بين القوى الفلسطينية التي دفعت باتجاه التحسين الكبير في علاقات المنظمة مع تلك الدول . وعلى الوجه الاخر ، استطاعت " فتح " ان تقيم علاقات تعاون ثابتة مع المملكة العربية السعودية وحكامها حتى في الوقت الذى كان فيه اولئك لا يقيمون اى علاقة مع منظمة التحرير ، ويناصبون العداء اطرافا فلسطينية اخرى وقوى وانظمة عربية وطنية تقدمية حليفة لـ " فتح " . وقد قامت هذه العلاقات مع المملكة السعودية بعد ان نجحت " فتح " في توثيق علاقاتها بكل من مصر وسوريا ، اى بعد العام ١٩٦٧ (١٦١) .

وساءت ، على سبيل المثال ايضا ، علاقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في وقت من الاوقات مع النظامين الوطنيين التقدميين في كل من مصر وسوريا ، على الرغم من انهما بين الانظمة العربية كانا بعد هزيمة حزيران يتحملان اكبر العبء في مواجهة اسرائيل .

وخلاصة القول ان المبدأين اللذين ثبتهما الميثاق الوطني حول عدم التدخل وعدم التدخل المقابل لم يصمدا دوما امام زخم الواقع وتشابكه ، وقوة المصالح التي

املت الرغبات في التدخل . ومع ذلك فان تثبيتهما عزز التوجه الاستقلالي الفلسطيني . مما لم يفعله الميثاق السابق .

واضيفت بعد ذلك مادة جديدة اخرى الى الميثاق هي المادة الثلاثون ، ونصها : " المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذى سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني " .

وثبتت المادة الحادية والثلاثون ، كما فعلت مثيلتها في السابق السابعة والعشرون ان " يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ، ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص " .

ونصت المادة الثانية والثلاثون ، مثل مثيلتها التاسعة والعشرين ، على ان " يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق " .

ونصت المادة الثالثة والثلاثون ، كمثيلتها التاسعة والعشرين في السابق على ان " لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض " . وبذلك ظل من الممكن تعديل الميثاق في جلسة خاصة في اى دورة من دورات المجلس الوطني ، من غير حاجة الى دعوة المجلس لدورة خاصة .

حق السيادة : تحدثنا حتى الان عن التعديلات والاضافات التي دخلت على الميثاق بصياغته الجديدة ، وبدلت كثيرا من مضامينه واتجاهاته على ضوء ما اضيف اليه من مواد . وهناك مادتان في السابق اسقطتا برمتهما فلم تردا في الجديد : اولاهما : المادة ٩ التي نصت على " ان المذاهب العقائدية سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية لا تشغل اهل فلسطين عن واجبهم الاول في تحرير وطنهم ، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية " . وكان وضعها ، حتى في العام ١٩٦٤ ، عودة الى الوراء بالنسبة لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية وافكارها . وقد سقطت من ميثاق العام ١٩٦٨ بسبب ذلك ، ولان القوى التي وضعت الميثاق ، وبعضها قوى حزبية اقرت فيما بينها صيغة لتعاونها في اطار منظمة التحرير على اساس جبهوى ، بما هي قوى وتنظيمات واحزاب معترف بها . وسقوط هذه المادة يمثل هو الاخر تطورا ايجابيا جرى تثبيته في الميثاق الوطني . وثانيتهما : المادة ٢٤ التي نصت على ان " لا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة ، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية " .

وقد صار واضحا ، بعد استعراض الميثاق الجديد بكامله ، ان مادة كهذه لم تعد ذات موضوع . وان التأكيدات الصريحة التي ثبتها الميثاق الجديد حول حق الشعب

العربي الفلسطيني في السيادة على وطنه وتقرير مصيره فيه ، قد اسقطت تلقائيا مضمون هذه المادة ، التي وضعت عند تأسيس المنظمة في العام ١٩٦٤ ، استجابة لشرط اردني ، وفي وقت لم يكن فيه مؤسسوها معنيين بمسألة السيادة الوطنية الفلسطينية .

تعديلات النظام الاساسي

ادخلت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني ، التي وضعت الميثاق الوطني خمسة عشر تعديلا واضافة (١٦٢) على النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لتجعله ينسجم مع الصياغة الجديدة للميثاق ، ومع التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية ــ العربية .

وهذه التعديلات والاضافات وضعها المجلس بما هي تعديلات واضافات طرأت على هذه المادة او تلك من مواد النظام الاساسي ، ولم يقدم صياغة جديدة له ، كما فعل بالنسبة للميثاق . وسنتعرض فيما يلي لاهمها ، مما يعنينا .

التعديلات العامة : عدلت المادة الثالثة عشرة التي كانت تعطي للمجلس حق انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية وحده ، وتعطي للرئيس حق تسمية اعضائها ، فاصبحت بعد التعديل على النحو التالي : " يتم انتخاب جميع اعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس " . وعكس هذا التعديل الرغبة في تعزيز صلاحيات المجلس ، وانهى ذلك الوضع الشاذ الذى كان فيه رئيس اللجنة التنفيذية يملك ، وفق النصوص ذاتها ، كل الصلاحيات بما فيها صلاحية تعيين قيادة الشعب العربي الفلسطيني . وعكس ايضا طبيعة التحالف الجبهوى القائم في منظمة التحرير والمتمثل في وجود مندوبي المتحالفين كافة كاعضاء في المجلس الوطني ، ومن ثم في اللجنة التنفيذية ، مما جعل المزاجية الفردية اقل تأثيرا في انتقاء اعضاء المجلس واعضاء اللجنة على حد سواء. واضيفت الى النظام بعد ذلك مادة هذا نصها : " تنتخب اللجنة التنفيذية من داخل المجلس الوطني " . وبذا اوجب النظام ان يكون اعضاء اللجنة من بين اعضاء المجلس حصرا ، واذا اخذنا بعين الاعتبار ان المزاجية اصبحت ، على ضوء التطورات الجديدة ، اقل تأثيرا في انتقاء اعضاء المجلس ، صار من الممكن ان نتصور ان الذين سيأتون من بينهم الى اللجنة لا بد ان يكونوا ممثلي منظمات ، او شخصيات وطنية لم يجر اختيارها اعتباطا .

واضيفت الى النظام مادة اخرى جاء فيها : " اذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لاى سبب من الاسباب تملاء الحالات الشاغرة كما يلي ... " وتلا ذلك تفاصيل اسلوب ملئها . وعكست هذه الاضافة الطبيعة الجديدة للجنة التنفيذية بوصفها منتخبة من المجلس ، كما عكست ، في الوقت نفسه ، الاهتمام بأن ينتظم عملها ازاء اى طارئ يهدده .

وعدلت المادة الثامنة والعشرون من النظام تعديلا جوهريا ، وكان نصها : " تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات والخطة العسكرية التي تقررها القيادة

العربية الموحدة بالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية " . واذ تم التعديل ، استجابة للشرط الذى وضعته " فتح " حول استقلالية جيش التحرير الفلسطيني وللمزاج الفلسطيني العام بهذا الشأن ، فقد صارت كما يلي : " تنشىء منظمة التحرير الفلسطينية جيشا من ابناء فلسطين يعرف بجيش التحرير الفلسطيني ، تكون له قيادة مستقلة . تعمل تحت اشراف اللجنة التنفيذية ، وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة ، وواجبه القومي ان يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين " .

وبذا ربط النظام جيش التحرير بمنظمة التحرير ، بوصفه احدى المؤسسات التي تنشئها المنظمة ، واتبع قيادة الجيش للقيادة السياسية للمنظمة والزمه بتنفيذ تعليماتها الخاصة والعامة ، وانهى تبعيته للقيادة العربية الموحدة ، بما هي في واقع الامر تبعية للقيادات العسكرية في الدول المضيفة . هذا ما فعله النظام بعد تعديله . اما في الممارسة العملية ، التي تبعت ذلك ، فان الامور لم تجر في كل الاوقات على النحو الذى حدده النظام الاساسي وتوخاه الذين رغبوا في ان يستقل جيش التحرير الفلسطيني عن تبعيته للدول العربية المضيفة . وظهرت حالات شقت فيها قيادة جيش التحرير عصى الطاعة هنا او هناك . كما ان الاتفاقات التي سبق ان عقدتها المنظمة حول وجود وعلاقات الجيش في كل من الدول المضيفة لم تعدل ، مما ابقى لتلك الدول الحقوق التي رتبتها هذه الاتفاقيات وما اتاحته لها ، واكثر من ذلك ، من فرض التأثير ، ليس على اجراءات قيادات الجيش الفلسطيني ، بل على مواقفها ايضا . مع ذلك فان تثبيت استقلالية جيش التحرير وتبعيته للقيادة السياسية الفلسطينية وحدها على نحو لا يقبل الالتباس في التفسير ، اعطى للقيادة ، على الاقل ، الحق في ان تدين المتمردين ، وتعزلهم ، وتقطع صلتهم بالمنظمة ، وتحجب عنهم التمويل والامداد ، وترفض الاعتراف بشرعية اية اجراءات تتخذ مخالفة للنظام ، كلما وجدت ضرورة وامكانية لفعل ذلك .

واضيفت عبارة ذات مغزى الى المادة الثالثة من النظام ، التي حددت اسس العلاقات داخل المنظمة بين المستويات المختلفة فيها ، فجعلت الاضافة من بين هذه الاسس : " دعم الثورة الفلسطينية المسلحة والعمل على استمرارها وتصعيدها ... حتى النصر " .

التعديلات التنظيمية : اما التعديلات ذات الصبغة التنظيمية فقد تناولت المجلس الوطني ، فأقرت ان يحل المجلس الجديد ـ المنعقد في الدورة الرابعة ـ محل المجلس السابق . وبذا اصبح هذا المجلس هو الثاني في تاريخ منظمة التحرير . وان تكون مدته سنتين ، يخلفه بعدها مجلس آخر او يجتمع هو نفسه " ويقرر اما تمديد مدته لفترة اخرى او ان يشكل مجلس جديد بالطريقة التي يقرها " . واعطت للمجلس نفسه ، وليس لرئيس اللجنة التنفيذية او للجنة تحضيرية ، الحق في اضافة اعضاء جدد اليه " حسبما يرى ذلك ملائما وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية " . وبذلك ظل الباب مفتوحا امام زيادة ممثلي المنظمات في المجلس او زيادة

المستقلين ، او تمثيل منظمات جديدة ، حيث كانت حركة تشكيل المنظمات الفدائية الجديدة ناشطة آنذاك ، تحت تأثير ازدياد شعبية العمل الفدائي والمساعدات العربية له ومحاولات التأثير على ساحته . وكانت لدى " فتح " سياسة مقررة في ان تجد كافة المنظمات الفلسطينية طريقها الى ساحة العمل الفلسطيني المشترك (١٦٣) .

ووضعت الدورة الرابعة ايضا " اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني " (١٦٤) واوجبت ان " يكون للمجلس مكتب رئاسة من رئيس ونائبين للرئيس وامين سر ، ينتخبهم المجلس في بدء انعقاده " . كما بينت واجبات مكتب الرئاسة والرئيس ، واوجبت ان يعقد مكتب المجلس اجتماعات سرية بدعوة من رئيسه . اى انها ، بهذا كله ، اوجدت هيئة لها اعتبارها هي هيئة مكتب المجلس ، يكون لها مقر خاص دائم وسكرتير ادارى ثابت يعينه المكتب .

وفصلت اللائحة الداخلية اسلوب عمل المجلس ، وتشكيل لجانه وعملها وصلاحياتها ، وبينت تفاصيل اسلوب تعديل النظام الاساسي،معطية فرصا مناسبة لمناقشة التعديلات المقترحة مناقشة متروية . كما تضمنت بابا يحدد اسباب واسلوب اسقاط العضوية ، التي يمكن اسقاطها فقط في ثلاث حالات : الغياب المتتالي بدون اذن او عذر ، والعمل مع حكومة او مؤسسة او دولة اجنبية غير عربية مما يبعث الشك في استقامته الوطنية ، او القيام بعمل مخالف لميثاق المنظمة او نظامها الاساسي . واوجبت ان تتوفر اغلبية الثلثين في قرارات اسقاط العضوية .

الفصــل الخامس

رسوخ الدعوة إلى الاستقلال الوطني

قرر المجلس الوطني في دورته الرابعة (القاهرة ، تموز ١٩٦٨) استمرار اللجنة التنفيذية التي يرأسها يحى حمودة في ممارسة صلاحياتها ، وأرجأ انتخاب لجنة جديدة الى ان ينعقد المجلس في دورة قادمة ، وذلك بعد ان ارسى الاسس الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تستجيب للتطورات التي وقعت بين العامين ١٩٦٤ و ١٩٦٨.

وفي غضون ذلك ، كانت حركة القوميين العرب مشغولة بالتحولات الكبيرة التي تعتمل داخلها (١٦٥) :الارتداد عن الناصرية ، واعلان التقارب مع الماركسية ببصمات ماوية ، والمناحرات بين اليمين واليسار من داخل الحركة ، وتثبيت التوجه نحو نهج الكفاح المسلح . وكان التعاون بين حزب البعث الحاكم في سوريا وبين " فتح " قد توثق ، واصبحت للحزب منظمته الفدائية : طلائع حرب التحرير الشعبية ــ قوات الصاعقة (١٦٦) التي اشتهرت باسمها الاخير . وكان الوجود الفلسطيني المسلح في الاردن قد اصبح حقيقة بارزة ، وبدأت الساحة الاردنية تشهد ، من جهة ، التنافس والمنازعات بين المنظمات الفلسطينية العديدة ، والاحتكاكات بينها وبين السلطات الاردنية ، من الجهة الاخرى .

وشهدت الشهور السبعة التي انقضت قبل انعقاد دورة المجلس الوطني الخامسة (شباط ١٩٦٩) ، مناقشات واتصالات واسعة بين المنظمات الفلسطينية من اجل تعزيز تحالفها والاتفاق على تقديم لائحة موحدة للمرشحين الى اللجنة التنفيذية الجديدة المطلوبة . غير ان المناقشات فشلت في دفع الجميع الى المشاركة في اللجنة ، لاسباب لا مجال لبحثها هنا ، وامكن الاتفاق فقط على لائحة ضمت ممثلين عن " فتح " والصاعقة ، وعددا من الشخصيات الوطنية ، ممن يخدم وجودهم في اللجنة الاتجاه الى التحالف داخل الساحة الفلسطينية ، ويخدم تعزيز العلاقات الفلسطينية مع هذه الدولة العربية او تلك .

الدورة الخامسة : ثلاث جبهات : انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني ، في مطلع شباط ١٩٦٩ . وصاغ المجلس فيها خطة (١٦٧) عمل لتتبعها اللجنة التنفيذية ، تحددت بموجبها ثلاثة محاور رئيسية للعمل الوطني الفلسطيني يتوجب على المنظمة والقوى الممثلة فيها ان تكافح عليها :

اولاها محور " التصدى بحزم لكافة الحلول السلمية والاستسلامية ، ورفض كافة الاتفاقيات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه ، بما في ذلك قرارات الامم المتحدة وقرار مجلس الامن الدولي الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ [رقم ٢٤٢] والمشروع السوفياتي والمشاريع المشابهة " . وبتحديد هذه المهمة امام العمل الفلسطيني ، على هذا النحو الذى يدعو لمقاومة اشكال الحلول كافة ووضعها ، على اختلافها ، في سلة واحدة ، يتجلى استمرار التمسك بموقف الرفض من قبل الفرقاء الممثلين في المجلس الوطني .

وثانيها محور " التصدى بحزم [ايضا] لكل المحاولات المشبوهة التي تستهدف انشاء كيان فلسطيني زائف يهيمن عليه الاستعمار والصهيونية " . وتنصب الاشارة الى كيان زائف هنا على محاولات قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لايجاد فلسطينيين يقبلون التعاون معها في تنفيذ مشروع سمي في حينه " الادارة المدنية " . وكان لتلك المحاولات هدفها السياسي وهو التقليل من التفاف فلسطينيي المناطق المحتلة حول م.ت.ف. ومن تأييدهم للعمل الفدائي . وفي مقابل ذلك دعت الخطة الى " الاسراع في اتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة لتأمين مستلزمات صمود شعبنا في الاراضي المحتلة ، وبخاصة في قطاع غزة والقدس ، مع انشاء اللجان اللازمة لتنفيذ ذلك " . وجرى في هذا السياق التأكيد على قطاع غزة بالذات لان انتفاضته الاولى ضد الاحتلال كانت آنذاك في عنفوانها ، اما على القدس فبسبب وضعها الخاص حيث اعلنت اسرائيل ضم المدينة العربية اليها مخالفة القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ، ومتحدية ارادة سكانها العرب .

وثالث هذه المحاور فرضته " المؤامرات المستمرة التي تستهدف ضرب العمل الفدائي " مما اوجب " اتخاذ ما يلزم لتوفير الحماية له والاتصال بكافة المؤسسات العربية لكي تؤدى واجبها القومي تجاه دعم وحماية الثورة الفلسطينية " . وفي الحديث عن هذه المؤامرات اشارة الى مواقف السلطات والقوى المؤيدة لها في كل من الاردن ولبنان ، حيث كانت هذه قد شرعت تعلن ضيقها بالنشاط الفلسطيني على اراضيها او المنطلق من اراضيها ضد اسرائيل ، كما كانت الاحتكاكات معها قد ابتدأت واخذت تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات قيادة المنظمة (١٦٨) .

وعلى ضوء ما تقدم تقرر " التوجه الى الشعب العربي لادراك ان الغزو الصهيوني لارض فلسطين كان ولا يزال بداية لاحتلال الوطن العربي " . والهدف من هذا التوجه ، كما يمكن استخلاصه من تحليل جملة الظروف القائمة آنذاك ، هو اقناع اوساط الرأى العام العربي وقواه السياسية بأن العمل الفلسطيني يقوم بمواجهة اسرائيل بدور الدفاع

عن العرب باسرهم ، ومن حقه على اساس ذلك ان يستخدم ايا من الساحات العربية لانطلاقه ، مما يسقط الحجج التي تتذرع بها الجهات الاردنية واللبنانية التي تظهر ضيقها به . والخطة تؤكد من جانبها ان هذا هو الهدف ، حين تقرن التوجه الى الشعب العربي "بضرورة تعبئة الجماهير بالوسائل المناسبة التي تراها اللجنة التنفيذية لاستخدام كافة الطاقات العربية في محاربة دول العدوان " . بل انها تدعو زيادة على هذا الى " وجوب اشراك الشعب العربي في المعركة المسلحة لتحقيق التصدى العربي الشامل لكافة القوى الصهيونية والاستعمارية في المنطقة " . كما انها تدعو ، ايضا ، الى " توثيق الروابط مع كافة حركات التحرر الوطني والقوى المناضلة ضد الاستعمار باعتبار الثورة الفلسطينية جزءا من حركات التحرر الوطني في العالم " .

وبمقابل التعبير عن الحاجة لكل هذه الاشكال من الدعم والمساندة في المجالين العربي والعالمي تتمسك الخطة بضرورة " اعتماد الشعب الفلسطيني على نفسه بصورة رئيسية لتزويد الكفاح المسلح الفلسطيني بكافة مستلزماته " . واذا كانت هذه ليست دعوة واقعية تماما ، فانها تشير على الاقل الى تعمق الاحساس بالازمة في العلاقات مع بعض الدول العربية ، وفي المقدمة الاردن ولبنان ، والى بروز الاحساس بالحاجة الى الاعتماد على النفس في مواجهة الازمات القائمة او المحتملة . وهذا بدوره ما ابرز الحاجة الى فتح ملف جيش التحرير الفلسطيني ، الذى هو من الناحية الرسمية جيش منظمة التحرير بينما لا ينسجم واقعه مع هذه الحقيقة ، كما ابرز الحاجة ايضا للالتفات الى مسألة الموارد المالية للمنظمة وترتيبها .

عن الجيش دعت الخطة الى التقيد بالمادة ٢٢ من النظام الاساسي ، التي تلزمه بالولاء لقيادة المنظمة وحدها . وحثت اللجنة التنفيذية على العمل على وضع قواته والقوات الفدائية " في الاماكن التي تؤهلها للعمل ضد العدو من كافة الجبهات ، ولرفد العمل الفدائي وحمايته " ، مستندة في هذا الى ضرورة تنفيذ القرارات التي سبق ان اصدرتها الدورة الرابعة للمجلس الوطني " بخصوص توحيد القوى الفلسطينية المقاتلة ، وخاصة منها ما يتعلق بتشكيل قيادة موحدة للعمل الفدائي " ومعبرة في الوقت نفسه عن الرغبة في الاستفادة من قوات الجيش لدعم هذا العمل ، بدل ان تظل خاضعة لاعتبارات الدول المضيفة .

اما عن مسألة التمويل فان الخطة اعادت الى الاذهان قرارا آخر سبق للمجلس ان اتخذه في دورته الرابعة ايضا ، فيه دعوة لتوحيد الجباية المالية . واخذت بعين الاعتبار الظروف التي حالت دون تطبيقه ، ويبدو انها كانت ظروفا قاهرة بحيث ان الدورة الخامسة هذه لم تتشدد في الدعوة للتمسك بقرار الدورة السابقة ، وانما اكتفت بالاشارة اليه باعتباره ما زال قائما كقرار مطلوب تطبيقه في المستقبل حين تتوفر الظروف الملائمة . و " الى ان يتم توحيد الجباية يقوم كل تنظيم فدائي بالانفاق على نفسه " . وهذا يعني ان المجلس قد ثبت عمليا حق الجباية المنفردة لكل تنظيم حين اوجب عليه مسؤولية تمويل نفسه . الا انه فتح المجال للاستثناء ، وذلك بالنسبة " لكل تنظيم

يحل نفسه ويذوب في قوات التحرير الشعبية * " ويصير من حقه ان يتلقى نفقاته من ميزانية هذه القوات .

ومن المناسب ان نتوقف عند مسألة التمويل هذه ، لنتبين اهميتها السياسية :

ان لمنظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها الرسمية ميزانية معروفة ، وفي الاغلب منشورة ، يضع مشروعها الصندوق القومي الفلسطيني ، ويصادق عليها المجلس الوطني ، وتقوم مؤسسة تجارية عادية في اوقات لاحقة بتدقيق حساباتها حسب الاصول المرعية في هذا المجال . وتتكون موارد الميزانية من حصيلة الضريبة المسماة ضريبة التحرير التي يدفعها الفلسطينيون لصالح منظمة التحرير في البلدان التي يعملون فيها حين تسمح بجباية هذه الضريبة (١٦٩) ، ومما تدفعه دول عربية لميزانية المنظمة ، حين يتراءى لها ان تنفذ الالتزامات التي رتبتها عليها مؤتمرات القمة في هذا المجال ، ومن موارد اخرى اقل شأنا لكنها كلها معروفة (١٧٠) .

اما تمويل المنظمات الفدائية ، فانه يعتبر بالنسبة لاى منها مسألة من اخص مسائلها السرية التي تحرص على كتمانها (١٧١) .

ولا شك في ان بعض مصادر تمويل المنظمات يأتي من اشتراكات الاعضاء ومن تبرعات المؤيدين . غير ان هذين الموردين صارا بالتدريج محدودي الفائدة امام الاعباء التي تضطلع بها المنظمات ، وامام اوجه انفاقها الكبيرة المتزايدة على كوادرها ومقاتليها المتفرغين وعلى شؤون تسليحها واعلامها وشؤونها الاجتماعية ، الخ .

ولذا فقد تزايدت حاجة المنظمات ، كلها بغير استثناء ، للموارد المالية سنة بعد اخرى . واخذت تغطي جزءا من حاجاتها من المساعدات التي تحصل عليها من اطراف عربية اخرى ، غالبا ما تكون حكومات . وهنا يقع مجال التأثير الكبير لتلك الحكومات فضلا عن وجود مجالات التأثير الاخرى التي تحددها ظروف سياسية او جغرافية او اجتماعية ، تتصل بعمل فلسطينيين في البلدان العربية او ما شابه ذلك .

وبامكان دولة عربية ان تضغط على منظمة التحرير او على منظمة فدائية ، بوقف دفع التزاماتها تجاهاتها ، او بوقف جباية الضريبة من الفلسطينيين الذين يعملون على اراضيها ، او بتجميد الاموال المجبية ، او بمهاجمة المنظمة للتقليل من شعبيتها ولتقليل التبرعات التي يقدمها لها مواطنو تلك الدولة ، الخ ، من اشكال الضغط العديدة الاخرى . وبامكانها ، اى بامكان الدولة العربية ،ان تفعل العكس ،اى ان تيسر لمنظمة ما سبل الحصول على المال منها ، وتعرقلها او تسدها امام منظمة اخرى ، وتمارس بذلك تأثيرها الايجابي او السلبي على الاثنتين .

---

* قوات التحرير الشعبية ، ميليشيا مسلحة باسلحة خفيفة ، جرى تشكيلها بقرار من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ، صدر مباشرة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ لتكون تابعة لجيش التحرير الفلسطيني ، وقد نشطت بصفة خاصة في الاردن .

واذا اخذنا بعين الاعتبار العدد الكبير من الدول العربية المعنية بالشؤون الفلسطينية وبالتأثير فيها ، يمكن ان نفهم مدى تشابك مسألة التمويل وتعقدها ، ومدى ما ينجم عنها من اشكالات بين اطراف العمل الفلسطيني والدول العربية ، من جهة ، وبين هذه الاطراف فيما بينها من جهة اخرى .

والحقيقة ، بصورة عامة ، ان المنظمات الفلسطينية (وأخصها في هذا الصدد "فتح " التي تتحمل اعباء ضخمة من الانفاق السياسي والعسكرى والاجتماعي) في اتجاهها لتأكيد استقلاليتها ، مع الاحتفاظ بالقدرة على تمويل انشطتها ، تسعى دائما الى الموازنة في علاقاتها المالية بين الدول العربية ، وتسعى في الوقت نفسه الى توفير مصادر مستقلة للتمويل ، ومن تلك المصادر المستقلة ريع الاستثمارات التي توظف فيها ما سبق ان فاض عن حاجتها من موارد . وتظهر المعلومات المتوفرة ، ان " فتح " قد صارت في وضع مالي يتيح لها ان تستمر في مواصلة انشطتها الضرورية ، بشيء من التقشف ، حتى لو انقطعت عنها بعض مصادر تمويلها الحالية التي تأتيها من دول عربية . وان المنظمات الاخرى ، من غير التي تستند الى احزاب حاكمة *،تسعى لكي تؤمن لنفسها وضعا مماثلا . والاتجاه الى تحقيق مثل هذا الوضع يفسر في رأينا ، مقدرة العمل الفلسطيني على تعميق الاتجاه الاستقلالي من غير ان يعني ذلك البتة انه سببه الوحيد .

وقد تمت في اطار منظمة التحرير الفلسطينية محاولات عدة اتجهت نحو توحيد التمويل ، كانت اولاها صدور قرار المجلس الوطني في دورته الرابعة بتوحيد الجباية . غير ان تشابك الوضع وتعقيداته السياسية وغير السياسية لم تسمح الى الان بتحقيق نجاح اوفر لهذه المحاولات .

وقد جاء قرار المجلس في دورته الخاصة ، الذى وضع التحفظ " الى ان يتم توحيد الجباية ... " ، اول اشارة لمواجهة حماس المتحمسين لتحقيق هذه المسألة .

مشاكل امام القيادة الجديدة

كرست الدورة الرابعة للمجلس هيمنة " فتح " ومنظمات الكفاح المسلح الاخرى على المجلس الوطني الفلسطيني ، وغلبة فكرها ومواقفها على صياغة الميثاق الوطني . ثم جاءت الدورة الخاصة بعد سبعة شهور لتكرس هيمنتها الفعلية على قيادة المنظمة ، وعلى قيادة العمل الفلسطيني برمته ، وبالتالي لتحملها عبء مسؤولية الكفاح العسكرى والسياسي الفلسطينيين .

---

* بين المنظمات المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية اثنتان : الصاعقة التي تستند الى حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا ، وجبهة التحرير العربية التي تستند الى حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق .

وانقضت سبعة اشهر اخرى بين دورتي المجلس الخامسة (شباط ١٩٦٩) والسادسة (ايلول ١٩٦٩) . وهي الاشهر التي شهدت بداية التبديلات الادارية والعسكرية التي عكست الوضع الجديد في قيادة المنظمة . وفيها برزت ظاهرة ملفتة للنظر تمثلت في انتعاش التسابق لانشاء منظمات فدائية جديدة ، مع ما يرافق ذلك من تنافس وتناحر . وفيها ايضا وقع الانقسام الكبير في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، التي كانت قد انبثقت عن حركة القوميين العرب ، اذ انقسمت الى تنظيمين ، احتفظ احدهما بالاسم السابق ، وحمل الثاني اسم " الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين " واصبح اسمه بعد ذلك " الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين " .

وكانت ظاهرة واسعة تلك التي تمثلت في انقسام منظمات قائمة وتشكيل منظمات جديدة وتجمع عدد من المنظمات في منظمة واحدة وعودة بعضها الى الانقسام من جديد . وهي تجد تفسيرها في الشتات الفلسطيني وخضوع التجمعات الفلسطينية لاشكال متعددة . متعارضة او متفاوتة ، من علاقات الانتاج وبالتالي من التأثيرات ، وفي رغبة عدد متزايد من الدول العربية المعنية بالمسألة الفلسطينية في ان تجد لها مزيدا من مواقع التأثير على العمل الفدائي الفلسطيني ، الذى اصبحت شعبيته في الاوج وازداد تأثيره على الرأى العام في هذه الدول . وكان لتعدد المنظمات ولمناحراتها ، بصرف النظر عن الاسباب والدوافع ، اثر سيء على الاتجاه نحو تمتين البناء الجبهوى داخل منظمة التحرير .

هذا الوضع جعل الدورة السادسة للمجلس الوطني تواجه المشاكل التي تراكمت كنتائج لهذه الظاهرة .وهو ما كانت قد واجهته ايضا اللجنة التنفيذية حتى انعقاد الدورة السادسة ، وابرزها ،لمشاكل الحادة التي نجمت عن الانقسام في الجبهة الشعبية وعن الصدامات بين فريقيها . كما جعلها تواجه ايضا المشاكل الناجمة عن الاحتكاك مع السلطات الاردنية ، وهو احتكاك كان لظاهرة الانقسام والتعدد اثر في تأجيجه . وكذلك المشكلة المستعصية المرتبطة بوضع جيش التحرير الفلسطيني . وذلك بعد ان صار لهذا الجيش وزن على ساحة العمل في الاردن ، من خلال وجود بعض وحداته فيها والدور الذى لعبته قوات التحرير الشعبية التابعة له .

ولمواجهة المشاكل الناجمة عن انقسام الجبهة الشعبية كلف المجلس (١٧٢) مكتبه واللجنة التنفيذية بمتابعة الحوار معها ، من اجل المشاركة في أعمال المجلس الوطني ومؤسسات منظمة التحرير بعد ان قاطعت الجبهة المجلس ، لانه قبل ممثلين عن الجبهة الديمقراطية في عداد اعضائه .

اما مشكلة جيش التحرير فقد صدرت قرارات جديدة لمعالجتها ، وبموجبها كلفت " اللجنة التنفيذية باستمرار بذل الجهود اللازمة لجعل جيش التحرير الفلسطيني حر الادارة والقيادة من اى قيود عربية ،ليتمكن من السيطرة عليه سيطرة كاملة ... [و] ان تطلب من الدول العربية ذات العلاقة اعفاء الوحدات اللازمة من هذا الجيش من واجب العمليات المكلفة بها هذه الوحدات عند حاجة الثورة الفلسطينية اليها ، ووضعها

بالتالي تحت تصرف اللجنة التنفيذية لتتمكن من نقلها الى ارض المعركة وفق خطتها " . كما كلف اللجنة " باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة النظر بالاتفاقات العسكرية الثنائية المعقودة بين المنظمة وبين بعض الدول العربية ، على ضوء المرحلة التي تمر بها الثورة الفلسطينية " . وتلا ذلك اربعة قرارات اخرى حول جيش التحرير ، تتصل بموارده المالية وبدوره في الثورة وباسلوب التوجيه والتثقيف فيه وبالتجنيد له ، مما يعزز اسس استقلاله عن تأثير الدول العربية وربطه بالقيادة الفلسطينية ، فيما لو امكن تحقيق الولاية الكاملة لقيادة المنظمة عليه .

وقرر المجلس ان تقوم اللجنة التنفيذية بصفتها القيادة العليا السياسية والعسكرية للكفاح المسلح الفلسطيني ورئيسها بصفته رئيسا للكفاح المسلح برسم السياسة العامة للكفاح المسلح الفلسطيني . و " الكفاح المسلح " هنا هو هيئة قيادية تشكلت ، باتفاق المنظمات الفدائية ، لتقوم بالصلاحيات المنصوص عليها في قرار المجلس ، وانتهت الى ان تصبح هيئة للضبط في منازعات المنظمات ، ثم تضاءل دورها تدريجيا الى ما دون هذا المستوى الذى رسمه القرار المشار اليه بكثير .

اما ظاهرة الانقسام والتعدد فقد بحث المجلس سبل الحد منها . واتخذ قرارا نص على ان اللجنة التنفيذية " هي التي تقر عضوية اى منظمة جديدة تطلب الانضمام الى الكفاح المسلح الفلسطيني ، وهي التي تقر انهاء عضوية اى منظمة من المنظمات الاعضاء ، وذلك بناء على توصية من قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني " . الا ان المجلس لم يستطع ان يفعل شيئا ازاء المنظمات التي كانت قد انقسمت بالفعل ، والاخرى التي تم تاسيسها .

وفي محاولة للحد من المناحرات التي نجمت عن التعدد دعا المجلس المنظمات الى " الالتزام الكامل بقرارات وتعليمات وتوجيهات واوامر قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني " . واعطى اللجنة التنفيذية صلاحية " اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لتعدد المنظمات القائمة ومنع ظهور اى منظمات جديدة " . وبين قراراته في هذا المجال واحد ذو مغزى طريف ، نص على ان تقوم اللجنة التنفيذية " بفصل اى منظمة من عضوية قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني اذا ثبت انها لا تقوم بعمليات عسكرية ضد العدو اى ضد اسرائيل " . مما يعني ، حتى لو لم يتوفر اى دليل آخر ، ان منظمات فدائية كهذه كانت موجودة ! والقت توصيات لجنة المجلس السياسية والاعلامية ضوءا آخر على هذه المسألة ، فنصت الفقرة الثالثة منها على ان المجلس يلاحظ " ان هناك منظمات تنشأ دون ان يكون لنشوئها مبرر تاريخي ، فكريا ام سياسيا ، وهذه الظاهرة تزيد من تفتت المقاومة المسلحة ، كما ان اى تبن عربي لها يزيد المشكلة تعقيدا ويمثل خطرا على امن المقاومة ومستقبل القضية الفلسطينية " .

ولمواجهة موقف السلطات الاردنية كلف المجلس اللجنة التنفيذية بوضع " خطة للدفاع الذاتي لحماية العمل الفدائي والثورة الفلسطينية مع الحرص على المشاركة الفعلية للميليشيا " . وفي هذا القرار وردت اول اشارة لضرورة الاستعداد الشامل ،

تحسبا لاحتمالات المجابهة الواسعة مع السلطات الاردنية • واوصت اللجنة السياسية والاعلامية قيادة المنظمة بان " تعتبر اى مواجهة او تعرض لاى من المنظمات الفدائية المنضمة الى قيادة الكفاح المسلح من جانب اى نظام حكم عربي ، هي مواجهة لجميع المنظمات ، ما دامت تلك المنظمة ملتزمة بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني " • وفي هذه التوصية رد غير مباشر ، الا انه سافر ، على طرح الملك حسين ملك الاردن ، الذى كان في ذلك الوقت يعلن انه يقف مع " الفداء الشريف " محاولا بهذا الطرح التمييز بين المنظمات الفلسطينية •

وكان المجلس مستغرقا في تلك المشاكل الثلاث الى درجة ان قرارات الدورة السادسة ، كلها ، قد خلت من اى قرار يتصل بالاوضاع في الاراضي المحتلة •

توصيات اللجنة السياسية والاعلامية

سنتوقف بصفة خاصة عند توصيات (١٧٣) هذه اللجنة من بين انشطة الدورة السادسة للمجلس • فقد وضعت اللجنة توصياتها متأثرة بالروح التي سادت منذ هيمنت المنظمات الفدائية بفكرها وممارساتها على قيادة المنظمة • وغطت توصياتها المسائل الفكرية والعملية التي كانت مثارة حتى ذلك الوقت كافة (عدد التوصيات ٨ على الصعيد الوطني و ٨ على الصعيد العربي و ١٠ على الصعيد العالمي و ١٤ على صعيد الشؤون الاعلامية) • وطرحت هذه التوصيات مسألتين جديدتين تماما ، وطورت مسألة ثالثة سبق التطرق لها : اولى المسألتين الجديدتين اللتين طرحتهما ، تتصل بشعار ـ مطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية • وكان هذا الشعار قد اخذ يتردد في اوساط " فتح " قبل ذلك ، وورد الحديث عنه في التوصيات على النحو التالي : " يهدف الكفاح المسلح الفلسطيني الى انهاء الكيان الصهيوني في فلسطين واعادة الشعب الفلسطيني واقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني ، بعيدة عن كل انواع التمييز العنصرى او التعصب الديني • ويقرر المجلس الوطني تثبيت هذا الشعار في قراراته وبيانه السياسي • ويطلب الى اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة لدراسته واعطائه كافة ابعاده ومضامينها ، بمنتهى الوضوح ، على ان تتقدم هذه اللجنة بدراستها الى الدورة القادمة للمجلس الوطنى " •

وثانية المسألتين تتصل بالموقف من الرجعية العربية ، وردت على النحو التالي : " يعتبر المجلس ان المعسكر المعادى لثورتنا يتألف من ثلاث قوى مترابطة : أ ـ اسرائيل ب ـ الصهيونية العالمية ج ـ الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية وقواعدها في الوطن العربي ، المتمثلة في القوى الرجعية العربية والجهات الاخرى المرتبطة مصالحها بمصالح الاستعمار والامبريالية • (الكلمات المبرزة من عندنا) • ويؤكد المجلس ان هناك دورا كبيرا تلعبه القوى الرجعية في عرقلة مسيرتنا الثورية ومنع التحام الطاقات الجماهيرية العربية ، من مادية وبشرية ، بها " •

ولفتت التوصيات النظر " الى ان فقرة في هذا الصدد كانت قد اقرت من المجلس

الوطني في دورته الرابعة وطبعت المقررات ، ثم اسقطت من الكتاب الذى صدر عن تلك الدورة " .

اما المسألة التي طورتها التوصيات فهي تتصل بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية . وقد وردت بشأنها توصية هذا نصها : " يعتبر المجلس ان نضال الثورة الفلسطينية ، بهدف التحرير الوطني الكامل لفلسطين ، يجعلها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للأوضاع العربية القائمة ، الا بقدر ما تمس هذه الاوضاع قضية فلسطين " . وبهذا وضع المسألة كلها في وضعها النهائي ، والصحيح ، وصاغ على نحو سديد ما ينبغي ان يكون عليه موقف المنظمة من هذه المسألة .

اما عن الدولة الديمقراطية فانه شعار ــ مطلب طرحته " فتح " ، منهية بهذا الطرح اى شكوك حول موقفها من اليهود كيهود ، وبضمنهم يهود اسرائيل ، ومحافظة فـــي الوقـــت نفسه على المطلب الفلسطيني الدائم : مطلب تحرير فلسطين بكاملها ، مثبتة ، بهذا وذاك كليهما ، ان التحرير يستهدف تحرير فلسطين من الصهيونية واقامة مجتمع ديمقراطي يعيش فيه العرب واليهود . وتنوعت ردود الفعل على هذا الطرح . وتراوحت ما بين معارضته لانه يعطي لليهود حقوقا في فلسطين بصرف النظر عن صهيونيتهم او عدمها ، ومعارضته لانه مطلب غير واقعي . واثيرت في مجال المعارضة مسألة مخالفة هذا الطرح للميثاق الوطني الفلسطيني ، الذى اكد ان السيادة على فلسطين بكاملها هي لاهلها الفلسطينيين العرب . وسمح فقط ، وفي نقاط غير واضحة تماما ، باعتبار بعض اليهود فلسطينيين ، كما سبق ان رأينا .

وحاولت " فتح " اكثر من مرة ان تضيف هذا المطلب الى وثائق منظمة التحرير . وكانت اولى محاولاتها تلك التي جرت في المجلس الوطني في دورته السادسة هذه . غير ان المناقشة حول سداد المطلب او خطئه لم تكن ، فيما يبدو بوضوح ، قد حسمت داخل " فتح " ذاتها ، ولذا فان بعض ممثليها في المجلس انفسهم لم يتحمسوا له ، او لم يهتموا بتثبيته في وثائق المجلس ، بينما عارضه ممثلو المنظمات الاخرى صراحة .

وعلى العكس كان الموقف من مسألة تصنيف الرجعية العربية في عداد اعداء الثورة الفلسطينية ، اذ كانت " فتح " تتهيب من اعلان التصنيف ، لان اعلانه سينعكس على علاقاتها مع عدد من الانظمة العربية المصنفة في عداد الانظمة الرجعية ، والتي ليس بينها وبين " فتح " مشاكل تدفعها الى استفزازها . ومع ان التوصية ، بالصياغة التي قدمتها اللجنة السياسية والاعلامية ، لم تضع الرجعية العربية في زمرة منفصلة من زمر اعداء الثورة الفلسطينية ، كما فعلت بالنسبة لاسرائيل وللصهيونية وللامبريالية ، وانما الحقتها بالقوى المصنفة كقواعد للامبريالية العالمية ، فقد ظلت " فتح " عند موقفها من رفض اعلان تصنيف كهذا ، بينما تحمست المنظمات الاخرى لاعلانه .

وأدى النقاش حول هاتين المسألتين ، ومسائل اخرى في التوصيات اقل شأنا ، وان كانت تنحى المنحى ذاته ، الى تأجيل البت بالتوصيات . وهنا يجدر ان نقول :

ان موقف " فتح " من المسألة الثانية الخاصة بتصنيف الرجعية يذكرنا بما سبق ان اشرنا اليه ، حول فهمها لمبدأ التعامل مع الدول على اساس موقفها من قضية فلسطين ؛ فما دامت الدول العربية تتعاون مع "فتح "وتقدم لها الدعم بهذا المقدار او ذاك فان " فتح " غير معنية بعد بان تكون انظمتها رجعية او غير رجعية . وهذه نتيجة تنسجم مع منطق " فتح " ، التي اعتادت في حالات كثيرة ان تغيب المعايير الاخرى عند تحديد الموقف الفلسطيني من دولة ما . وما دامت " فتح " قد صارت في قيادة المنظمة ، فقد صارت حريصة على ان لا يهتز هذا المنطق في وثائق المنظمة ايضا ، من غير ان يعني ذلك ، او لا يعني ، ان " فتح " ضد التصنيف من حيث المبدأ . والسبب الذى كانت " فتح " تتمسك به ضد اعلان هذا التصنيف هو رغبتها في عدم تأزيم العلاقات الفلسطينية مع العدد من الدول العربية التي سيطالها .

وعلى ضوء ما تقدم قرر المجلس" احالة تقرير اللجنة السياسية والاعلامية الى لجنة خاصة تشكل من مكتب المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك لاضافة ما استجد في التقرير المشار اليه على قرارات الدورتين الرابعة والخامسة للمجلس الوطني بشرط الالتزام بنص وروح الميثاق الوطني " . وفي العبارة المشددة ترضية للمعترضين بان شعار ـ مطلب الدولة الديمقراطية يتعارض مع الميثاق وتطمين لهم بانه لو صح ذلك فلن يتبناها المجلس في المستقبل . وسنرى في سياق هذا الفصل ما الذى تم صنعه في هذا الصدد .

هموم التعدد والمجابهة

انشغلت القيادات الفلسطينية وبضمنها اللجنة التنفيذية ، بعد ارفضاض الدورة السادسة بالمشاكل الناجمة عن تعدد المنظمات ومنازعاتها ، وما يقابل ذلك من دعوة للوحدة الوطنية ، وبمشاكل المجابهة التي اخذت تشتد مع السلطات الاردنية . واتصلت الاجتماعات بين ممثلي المنظمات . وامكنهم ، بعد خمسة اشهر من المناقشات المضنية ، ان يصوغوا اتفاقا (١٧٤) فيما بينهم يحدد الاسس التي تتعاون المنظمات الفدائية على ضوئها .

وفي مقدمة هذه الاسس يرد التأكيد على " اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الاطار العريض للوحدة الوطنية " مما يعني ضمنا ان الجبهة الشعبية ، التي وافقت هي الاخرى عليه ، قد انهت مقاطعتها لمؤسسات المنظمة . ويرد بعده النص على الصيغ التي ستعتمد في رسم السياسات المشتركة للمنظمات الفدائية في هذا الاطار . وهنا يعلن الجميع التزامهم " بالقضايا المتفق عليها من قبلهم " ، اما التي لا يتفقون عليها فان كل فصيل يمارسها " ضمن رؤيته لها " . وتستثنى من حق الممارسات الافرادية " القضايا التي تمس امن الثورة فيكون الالتزام بها اجماعيا " حتى لو وقعت خلافات بشأنها .

وعلى هذا فان الاتفاق ، الذى جاء بعد سلسلة من الاحتكاكات والمناحرات

الفلسطينية الداخلية ، ظل اسير تعدد المنظمات وظروفه ، فلم يستطع ان يثبت مبدأ التزام الاقلية بقرارات الاغلبية في الاحوال كلها ، وان كان قد ارسى هذا التقليد الذى سيستمر بعد ذلك،وهو تقليد التضامن بين الجميع حين يقع خطر خارجي يهدد امن الثورة حتى لو تعددت او تنوعت وجهات النظر بشأنه ، وقد اظهر هذا التقليد نجاعته في حالات الخطر والخطر الشديد كلها .ويتضمن الاتفاق ايضا الاسس الفكرية والسياسية العريضة التي يوافق عليها الجميع ، وكان الجديد في هذه الاسس " ان ينطلق النضال الفلسطيني من الايمان بوحدة الشعب في الساحة الفلسطينية الاردنية " . ثم انه يحسم النقاش الذى دار في الدورة السادسة للمجلس حول المسألتين اللتين اشرنا اليهما آنفا ، فيستبدل التعبير الذى ورد في توصيات اللجنة السياسية " القوى الرجعية العربية " بتعبير : " القوى العميلة المرتبطة جدليا ومصلحيا بالامبريالية والاستعمار " . ويستبدل ايضا العبارات التي وردت حول الدولة الديمقراطية بالنص التالي : " ان هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين كاملة ضمن مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية ضمن آمال الامة العربية في الوحدة والتقدم " .

وواضح ان تعبير " القوى العميلة " ليس هو التعبير العلمي الدقيق ، فضلا عن انه لا توجد في الحقيقة قوى يمكن وصفها بأنها عميلة . في حين ان عبارة " المرتبطة جدليا ومصلحيا بالامبريالية والاستعمار " تعطي المعنى ذاته الذى قصدته توصيات اللجنة السياسية ، وتترك في الوقت نفسه لفتح هامشا للمناورة اذا عاتبها اى من الانظمة الموصوفة بالرجعية .

واما النص على " تحرير فلسطين كاملة ضمن مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين ... " ، فلا تربطه غير صلة واهية بمطلب الدولة الديمقراطية ، خاصة وانه خلا من ذكر اليهود بين هؤلاء الجميع . وقد جاء وضعه على هذا النحو معبرا عن وجهة نظر الذين لم يتحمسوا لهذا المطلب في واقع الامر . الا ان ادخال فكرة المجتمع الذى " يتعايش " فيه جميع المواطنين ، بما هي اشارة لتعايش العرب واليهود في مجتمع واحد منشود ، في وثائق منظمة التحرير ، جاء خطوة ، وان تكن متحفظة ، على طريق نفي اى تعصب فلسطيني ضد اليهود ، وفتح الطريق امام تطورات لاحقة على صعيد الممارسة ، وصلت الى حد اقامة اتصالات علنية بين قوى فلسطينية وقوى يهودية تقدمية وديمقراطية من خارج اسرائيل ومن داخلها . ثم الى حد اقامة علاقات مع اطراف يهودية اخرى تميز نفسها بانها تتفهم بعض مطالب الشعب الفلسطيني ، حتى وان كانت هذه الاطراف او تلك اسرائيلية .

ونص الاتفاق على " ان الثورة الفلسطينية تعتبر الارض العربية المحيطة باسرائيل هي ميدان مشروع للنضال الفلسطيني ، وان اية محاولات لقفل قطر عربي على المقاومة الفلسطينية هي بمثابة الخيانة لاهداف شعب فلسطين والامة العربية في تحرير فلسطين " . وهو نص جاء في حينه موجها ضد محاولات السلطات الاردنية ، وكذلك السلطات اللبنانية ، التي سبق ان وقعت بينها وبين العمل الفلسطيني مواجهات مسلحة .

ونص الاتفاق كذلك ، وهو يحدد الاسس الفكرية والسياسية ، على رفض شعب فلسطين " للحلول السلمية والتصفوية والاستسلامية بمـــا فيها المؤامرات الرجعية الاستعمارية لاقامة دولة فلسطينية على جزء من الارض الفلسطينية " كافة . وبهذا النص تأكد ان الرفض الفلسطيني كان حتى ذلك الوقت ما يزال شاملا وفي عنفوانه . وقد وضعت بسبب ذلك فقرة في الاتفاق تعكس بصورة غير مباشرة الحرص على الامعان في رفض مطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية . فهذه الفقرة تبتدأ بالقول : " ان اسرائيل بحكم طبيعة تكوينها تمثل مجتمعا منغلقا وعنصريا ومرتبطا بالامبريالية " إي بتكرار المعنى الذى سبق وروده في المواثيق الفلسطينية ، لتبني عليه حكما قطعيا ينص على ان اسرائيل " بحكم هذا التكوين لا يمكن ان تحدث القوى التقدمية المحدودة في داخلها اى تغيير جذرى يلغي طبيعتها الصهيونية العنصرية المرتبطة بالامبريالية ، ولذلك فان هدف الثورة الفلسطينية هو تصفية هذا الكيان ، سياسيا ، وعسكريا ، واجتماعيا ، ونقابيا ، وثقافيا ، وتحرير فلسطين " .

ورغم تشدد هذا النص ، وتنطحه لمصادرة مستقبل قوى يعترف بانها تقدمية صراحة ، ويعترف ضمنا بانها ، مثل الثورة الفلسطينية ، ضد الصهيونية ، فانه قد وضع في اول وثيقة فلسطينية من هذا المستوى الاعتراف بوجود قوى تقدمية داخل اسرائيل ، الامر الذى ستكون له اهمية فعلية في صياغة موقف المنظمة الايجابي من هذه القوى فيما بعد ، مما اشرنا اليه اعلاه .

واوجد الاتفاق هيئة قيادية فلسطينية جديدة هي " اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية " ، ضمت رئيس واعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وقائد جيش التحرير الفلسطيني ، وثلاث شخصيات مستقلة . كما ضمت ممثلا واحدا ، من مستوى قيادى ، عن كل منظمة من المنظمات العشر التي وقعت عليه .

وامكن بعد صياغة هذا الاتفاق ان يعقد المجلس الوطني دورته السابعة (القاهرة ٣٠/٥ – ٤/٦/١٩٧٠) فابتدأت عملها باتخاذ قرار بالمصادقة عليه .

وقرر المجلس (١٧٥) زيادة على ذلك ، وفي مواجهة الظروف المتوترة في الاردن وفي لبنان " تشكيل لجنة وطنية عليا ، تضم ممثلي الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية الاردنية " و " لجنة مماثلة مع القوى الوطنية في لبنان ، والعمل على دفع التنسيق مع هذه القوى الى اعلى مستوى " .

اما في المجال العسكرى فقد خطا خطوات اخرى نحو التوحيد ، داعيا الى تكوين " مجلس عسكرى يضم اعلى القيادات العسكرية في التنظيمات والمؤسسات الموجودة في الساحة الفلسطينية" والى وضع " القوات العسكرية العاملة في الثورة الفلسطينية تحت تصرف هذه القيادة " الجديدة التي هي المجلس العسكرى . واهتم كذلك بان توضع " مناهج موحدة للتدريب ... و للتنظيم والاعداد والتموين "، وزيادة على ذلك اعطى للمجلس العسكرى حق " انشاء قوات مشتركة من قوات المنظمات ، يتولى الصندوق القومي الفلسطيني مهمة الصرف عليها " ، على ان تقوم هي بامداد الصندوق " بما

يكفي لتغطية نفقات قواتها " ، بينما حرمها من حق سحب قوتها بعد وضعها بتصرف المجلس • وبالرغم من اهمية هذه القرارات فانها لم تجد طريقها الى التنفيذ الفعلي •

وبعد ارفضاض الدورة السابعة تزايد الوضع احتداما في الاردن • وكان الوجود الفدائي الذى اتسع اتساعا كبيرا ، قد اصبح ظاهرة تثير جديا قلق النظام الاردني على مصيره • كما كان تعدد المنظمات الفدائية وتنوع اتجاهاتها وطروحاتها وانشطتها في الاردن ، قد اضفى على الوضع مزيدا من الحدة والتعقيد • ونشطت الاعمال الفدائية في الاراضي المحتلة وفي داخل اسرائيل ، وكان معظمها يجد اسناده في قواعد الفدائيين الفلسطينيين شرقي الاردن • وكانت مصر واسرائيل تتبادلان اطلاق النار والاشتباكات عبر قناة السويس فيما عرف باسم حرب الاستنزاف • وصارت الضغوط الاسرائيلية شديدة على الاردن كي يفعل شيئا يحد من النشاط الفدائي الفلسطيني ضد اسرائيل • وانشغلت اللجنة المركزية لحركة المقاومة والمؤسسات القيادية الاخرى ، اكثر ما انشغلت ، بالمشاكل الناجمة عن تشابك هذا الوضع كله ، بينما اخذ يتضح ان السلطات الاردنية تعد لمجابهة شاملة مع الفدائيين ومع الحركة الوطنية الاردنية المعارضة للسلطات والمؤيدة للعمل الفدائي ، والمتحالفة مع منظمة التحرير الفلسطينية •

مبادرة روجرز

في ذلك الوقت وقع واحد من اهم التطورات على ساحة الصراع في الشرق الاوسط • وهو اعلان الرئيس جمال عبد الناصر قبول مصر لخطة اميركية من اجل تسوية مؤقتة بين مصر واسرائيل ، تبتدأ بالعودة الى وقف اطلاق النار ، وهي خطة اشتهرت باسم " مبادرة روجرز " الذى كان وزيرا للخارجية الاميركية • وما من شيء كان قد اثار الساحة الفلسطينية منذ سنوات عديدة ، كما اثارها قبول مصر لهذه المبادرة في تموز ١٩٧٠ • وقد انطلق رد الفعل الفلسطيني ضدها من احساس عميق بخيبة الامل ، بعد ان بنت الثورة الفلسطينية الكثير من آمالها على اساس ان مصر في المعركة ، وانها حليفة قوية ومأمونة لها • وهيء للقيادة الفلسطينية ، وخاصة لقواعد الثورة ، ان قبول مصر للمبادرة الاميركية يشي ببداية تراجع كبير عن التزامات مصر في المجابهة مع اسرائيل • ولم تستطع الايضاحات التي دأبت السلطات المصرية ، وعلى رأسها الرئيس عبد الناصر نفسه ، وكذلك التأكيدات التي اعلنتها حول التمسك بنهج دعم المطالب الفلسطينية والثورة الفلسطينية ان تعدل كثيرا من مزاج الجماهير الفلسطينية الساخطة ، ومن مزاج الثورة وكوادرها وقواعدها والعديد من قادتها • وهنا يمكن ان نقول ان الموقف كان واضحا بما لا يدع مجالا للالتباس ، لدى المطلعين من القادة الفلسطينيين ، ذلك ان الرئيس جمال عبد الناصر قبل المبادرة وليس لديه امل بانها ستنفذ ، وانما اعتبرها فرصة يتوقف خلالها اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر ، يستطيع خلالها ، ان يطور جهاز دفاعه الصاروخي الحديث ويضمنه صواريخ جديدة كانت ستصل من الاتحاد السوفياتي وتركب في تلك الفترة ، ويمكن بعد ذلك من استئناف القتال من وضع عسكرى

افضل (١٧٦) . غير ان سببا كهذا لم تكن طبيعته تسمح بشرحه للجميع ، وخاصة للرأي العام ، فاذا اضيف لقبول المبادرة الاميركية الاستياء من موافقة مصر السابقة على القرار ٢٤٢ يصبح مفهوما لماذا استنفر الرفض الفلسطيني قواه كلها ضد المبادرة ، وضد الموافقين عليها ، وكيف اتخذت ردود الفعل فيبعض الحالات اشكالا مفرطة في التطرف ، الامر الذى استثار السلطات المصرية ، فصدرت اوامرها باغلاق اذاعة الثورة الفلسطينية التي كانت تبث برامجها على احدى موجات اذاعات القاهرة . وساءت العلاقات بين السلطات المصرية وبين منظمة التحرير حتى بلغت حد التأزم الشديد .

ودعي المجلس الوطني الفلسطيني لاول دورة استثنائية يعقدها منذ تشكيله قبل ست سنوات ، وهو الذى لم ينعقد في دورة استثنائية حتى في ظل نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ . ولم يكن ممكنا بالطبع ان تنعقد هذه الدورة في القاهرة ، ولذا انعقدت في عمان (في ٢٧ آب ١٩٧٠) . وقبل انعقادها بأيام قليلة قام ياسر عرفات ، مع وفد فلسطيني ضم اعضاء من " فتح " ومن الصاعقة ، بزيارة خاطفة للقاهرة ، انتهت قبل ساعات من انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس ، في محاولة لرأب الصدع الذى طرأ على العلاقات المصرية ــ الفلسطينية . واجرى الوفد محادثة مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وتلقى تأكيدات قاطعة بان قبول مصر لمبادرة روجرز لن يؤثر على نهجها الرئيسي في مجابهة اسرائيل ودعم المطالب الوطنية الفلسطينية . وعاد الى عمان مقتنعا بأن الامر ، من حيث واقعه السياسي ، لا يعدو ان يكون مناورة اعتقدت سلطات مصر بانها ستحرج الاميركيين . واثر الضغط المباشر الذى مارسه ياسر عرفات اثناء انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس في توجيه قراراتها ضد سياسة الولايات المتحدة وضد بنود مبادرة روجرز بالذات ، من غير ان تتضمن شيئا ضد الرئيس عبد الناصر شخصيا او ضد مصر . الا ان تأثيره كان اقل في مجال تخفيف السخط العام الذى اثارته المبادرة وقبولها .

يهمنا من قرارات (١٧٧) هذه الدورة الاستثنائية ما يتصل منها مباشرة بموضوعنا . لقد التقت المنظمات الفلسطينية كلها امام الاحساس بخطر داهم يتهدد منجزات الثورة كلها ، على شجب المبادرة وشجب السياسة الاميركية وعلى التداعي من اجل التصدي لها . وكان طبيعيا ان تتجدد الدعوة الى الوحدة الوطنية . واشتملت القرارات الاعلان عن ان " حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ... هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين " ، وذلك " استنادا الى حقها الطبيعي في كونها الثورة المعبرة عن اماني شعبنا وتطلعاته الاصيلة في تحرير كامل تراب الوطن " .

واوجبت القرارات " ان تعمل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة باعتبارها انطلاقة ثورية ، جديدة ، تحررية ، وحدوية ، تقدمية ، لشعبنا العربي في هذا اليوم ومن خلال هذا المجلس ، على اقامة صلة تنظيمية عضوية مع جميع الحركات والهيئات الشعبية العربية التي تتبنى رفض الحلول التصفوية ، ابتداء من الحركات التي تشاركنا حضور هذا المجلس ، بشكل يصبح معه اجتماع هذا المجلس نقطة تحول هامة تكفل لهذه

الثورة الفلسطينية ان تأخذ عمقها القومي الشعبي الصحيح ..." . واشتط واضعو القرارات في طموحاتهم ، تحت تأثير رد فعل عنيف اوجدته المبادرة الاميركية والاحساس بخطر قبول مصر لها ، فاعلنوا ايضا انه " لا يكفي في هذا المجال ان تعتبر الحركات الشعبية العربية التقدمية مجرد حركات مدعمة للثورة الفلسطينية ، بل علينا ان نلتحم في جبهة شعبية عربية ثورية واحدة " . والاهم من ذلك في سياق هذا الشطط في الطموحات ان المجلس قرر تكليف اللجنة المركزية الفلسطينية " بتشكيل هيئة قيادية شعبية عربية تمثل شعبنا العربي وتقوده في نضاله ضد الامبريالية والصهيونية والعملاء " .

ان قرارات كهذه ، حين ينظر اليها اليوم بعيدا عن جميع الظروف التي املت وضعها ، تعكس صورة للتصورات التي كانت سائدة حول دور العمل الفدائي ، صورة زينتها وضخمتها عوامل لا حصر لها ، برز في مقدمتها آنذاك احساس الفلسطينيين ممن حملوا السلاح بانهم اذ يقاتلون ، بينما يقعد الجميع ، فانهم يمثلون الامة العربية بأسرها ، مما يعطيهم في واقع الامر حق قيادتها كلها . وهو احساس ، على خطله الشديد ، كان طاغيا . وقد ساهمت في تنميته سنوات من الدعاية المهولة التي احاطت بالعمل الفدائي وصنعتها بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ الاطراف العربية كافة ، بغير استثناء ، وولدت في الاوساط الفلسطينية تلك الحالة الانتفاخية غير الطبيعية ، وغذت كل اشكال التطرف في الطرح وفي السلوك مؤججة عوامل عديدة قديمة كانت تدفع نحوها .

وكان التوجه نحو تعميق صفة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل لشعب فلسطين باسره ، يضيف الى اسباب الاحتكاك مع السلطات الاردنية سببا رئيسيا ، بل اكثر اسبابه تأثيرا . وفي ظل تأزم العلاقات الفلسطينية ـ المصرية واتت افضل الفرص بالنسبة لهذه السلطات كي تباشر حملتها الشاملة على العمل الفدائي وعلى الحركة الوطنية الاردنية ، التي كانت تترسم خطاه وتؤيده بغير ما تحفظ . وبعد تلك الدورة الاستثنائية التي كانت ، بالرغم من ان قراراتها لم تهاجم القيادة المصرية بشكل مباشر ، تظاهرة سياسية ضدها ، توالت الوقائع بسرعة لم يعد من الممكن التحكم فيها . وسادت اجواء شاذة لم يعد لصوت العقل قدرة كافية للتأثير فيها ، فساءت العلاقات الى اقصى حد مع مصر ، وتوتر الوضع شرقي الاردن وانقسم العالم العربي في واحد من انقساماته الحادة . ونشطت اسرائيل في ضغوطها على الاردن . وجندت السياسة الاميركية كل امكانياتها لدفع الامور بين السلطات الاردنية ومنظمة التحرير الى حد الصدام الشامل . اما هذه السلطات فلم يكن ينقصها ، حتى بغير ذلك ، الاسباب والنوايا لمباشرة الصدام ولتصفية حساب توهمت انها ستكون حاسمة مع الثورة الفلسطينية .

وبعد اقل من شهر من ارفضاض الدورة (اي في ايلول ١٩٧٠) بدأ الجيش الاردني ، هجومه الشامل على العاصمة عمان (التي كانت تحت السيطرة العملية للفدائيين الفلسطينيين وللحركة الوطنية الاردنية) وعلى المواقع الفلسطينية والوطنية

في المدن الاخرى والارياف • ووقعت المجابهة الشاملة بين الجانبين • ودام القتال الطاحن عشرة ايام هزت الشرق الاوسط هزا عنيفا • وفي اباناحتدامه ادخلت سوريا جيشها ، تحت الراية الرسمية لجيش التحرير الفلسطيني ، الى المنطقة الشمالية من شرق الاردن لنجدة الفدائيين ، مما زاد من حدة ردود الفعل الاميركية وخلق حالة جديدة تتجاوز حدود الصراع الفلسطيني الاردني • وبعد ايام من ابتداء القتال انعقد في القاهرة ، بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر ، مؤتمر قمة عربي طارئ ، امكن بعد ترتيبات امنية خاصة ان يحضره ياسر عرفات الذى كان في عمان ابان القتال ، ثم انضم اليه الملك حسين •

الآثار السياسية لحرب ايلول

وضع مؤتمر القاهرة اتفاقا هدف الى تحقيق وقف الاقتتال بين قوات الثورة الفلسطينية ، وبضمنها السورية ، والقوات الملكية الاردنية ، ووضع الترتيبات اللازمة لذلك • وشكل لجنة متابعة عربية هدفها " تطبيق هذا الاتفاق الاساسي مع ما ينبثق عنه من اتفاقات فرعية ••• [و] ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الاردنية والمقاومة الفلسطينية ••• [وتقديم التوصية] باتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية واجرائية بما يحقق عودة الوفاق بين الاطراف المعنية وعودة الحياة الى حالتها الطبيعية " • وقد عرف هذا الاتفاق في تاريخ العلاقات الاردنية الفلسطينية باسم اتفاق القاهرة (١٧٨) •

وتم في تشرين الثاني ١٩٧٠ باشراف لجنة المتابعة التوقيع في عمان على اتفاق تفصيلي (١٧٩) بين الجانبين،شهد عليه رئيس لجنة المتابعة العربية الباهي الادغم رئيس وزراء الجمهورية التونسية •

في هذا الاتفاق اقر الجانب الاردني لاول مرة منذ قيام م•ت•ف• بأن " الشعب الفلسطيني وحده متمثلا في الثورة الفلسطينية ، هو صاحب الحق في تقرير مصيره " ، وبأن " الوجود والتعبئة والتنظيم الشعبي والقتالي وحرية العمل والتنقل السياسي والعسكرى والاعلامي والاجتماعي والمالي ، من الامور الاساسية للثورة الفلسطينية وتمارسها بحرية "• وبالرغم من هذا الاقرار ، الذى اعلن تحت تأثير القتال وضغوط القمة العربية ، فانالسلطات الاردنية استفادت من انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من المدن ، تنفيذا لبند من بنود الاتفاق ، وتحشدهم في احراش جرش وعجلون ، لتتابع هجومها عليهم وتقصيهم خارج الاردن في غضون سنة بعد ايلول ، مما جعل اقرارها هذا مجرد حبر على ورق •

اما على ساحة الفكر السياسي الفلسطيني فان حرب ايلول عمقت مسائل كانت تعتمل فيها • ولم تبرز آثار تلك الحرب دفعة واحدة بطبيعة الحال ، غير انها ترسخت شيئا فشيئا •

ولا شك في ان اولى الاثار تجلى في اهتزاز القناعات التي كانت سائدة حول

مفهوم قومية المعركة . وكان اكثر الادبيات الفلسطينية والعربية القومية المتصلة بفلسطين ، قد خلق قناعات راسخة بامرين اثنين : بأن قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى ، وبأنها قضية العرب كلهم . وبتأثير هذه القناعات كانت جمهرة الفلسطينيين تتصور ان حملة ضد المقاومة الفلسطينية من نوع حملة السلطات الاردنية في ايلول ١٩٧٠ سوف تهز البلدان العربية ،وتدفع حكوماتها دفعا الى التدخل لصالح الفدائيين . وهذا امر لم يحدث على النحو الذى تصورته جمهرة الفلسطينيين . والذى حدث ان مؤتمر قمة القاهرة قد صاغ اتفاقا للتسوية ، فرض فيه على ممثلي منظمة التحرير ان يتعهدوا بسحب فدائييهم من مدينة عمان والتجمع في احراش جرش وعجلون . اما " الجماهير العربية " ، المرجوة على نحو واهم وغير واقعي ، فانها لم تسقط ايا من حكامها الذين قصروا في الانتصار للثورة الفلسطينية وهي تواجه محنة ايلول القاسية . بل ان اول تحول على صعيد الحكم تم في سوريا ، حيث اقصى عدد من قادة الحزب وبدلت الحكومة ، وتولى وزير الدفاع السورى حافظ الاسد ، الذى كان المسؤول عن الجيش عندما تدخل لصالح الثورة الفلسطينية في الاردن ، مسؤولية القيادة الاولى في البلد في تشرين الثاني ١٩٧٠ . وهو حدث فرضته ظروف الوضع السورى وتطورات حزب البعث الحاكم ، على الرغم من ان القيادة التي اقصيت كانت قد فعلت كل ما في وسعها لنصرة الفدائيين الفلسطينيين في ايلول .

وهكذا لم تتجل على الواقع مظاهر كافية لتأكيد " قومية المعركة من اجل تحرير فلسطين " بالمعنى الذى دأبت ادبيات منظمة التحرير على تصويره حتى ذلك الوقت ، حتى حين تعرضت طلائع التحرير ، ممثلة بالمنظمات الفدائية ، لحملة عسكرية استهدفت ابادتها . ولم تحتشد في مواجهة تلك الحملة " الطاقات العربية كافة " التي نص الميثاق الوطني الفلسطيني على ضرورة حشدها . بل ان بعض هذه الطاقات ، ان لم نقل الكثير منها ، قد احتشد ضد الفلسطينيين بالذات ، وغدر بعضها بهم رغم الوعود القاطعة التي اعطيت قبل ايلول ، وانشغل العديد منها بما تشغله به عادة الشؤون غير الفلسطينية . واتضح امام ضخامة المحنة ان العرب فيما يختص بفلسطين " عربان " ، بل "أعراب " عديدون ، وانهم ليسوا جبهة قومية واحدة في نصرة الكفاح الوطني لشعب فلسطين ، وليست المصلحة المدعاة لهم او من قبلهم في تحرير فلسطين هي وحدها التي تحدد مواقفهم وممارساتهم .

وقد ادى هذا كله ، على الجانب الفلسطيني ، الى تعميق اتجاهات تدعو الى مزيد من الاعتماد على الامكانيات الفلسطينية والى مزيد من تأكيد اتجاه الاستقلال الوطني الفلسطيني والى صياغة تحالفات واقعية مع فرقاء حركة التحرر الوطني العربية ، قوى وانظمة . أى ان حرب ايلول عمقت اتجاهات كان يجرى التعبير عنها قبل ذلك ، وهزت منطق ومواقف المعارضين لها .

برنامج سياسي وهيكل تنظيمي

فلنر كيف انعكس ذلك في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية ، حريصين على ان

نتناول من بينها ما هو رئيسي ومشترك .

التأم المجلس الوطني الفلسطيني في اول دورة يعقدها بعد حرب ايلول (القاهرة ٢ و ٣ شباط ١٩٧١) وهي الدورة الثامنة ، وتركز عمله فيها على اقرار " برنامج العمل السياسي والهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية " (١٨٠) .

هذا البرنامج يبتدأ بالتأكيد على ان " الثورة الفلسطينية تجتاز مرحلة بالغة الحرج والخطورة من مراحل نضالها ، في مواجهة عملية تصفية شرسة يلتقي فيها ما حدث في الاردن مع مذبحة ايلول مع ما يحدث داخل الوطن المحتل نفسه من عمليات الابادة والتنكيل " . ثم يضيف بعد ذلك : " ان هذه المؤامرة الشرسة استهدفت هذه المرة تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في الاردن . كما استهدفت تصفية الروح الثورية ومجموع القضية الوطنية الفلسطينية ، وهكذا فان قوى الامبريالية العالمية والصهيونية العالمية ، جنبا الى جنب مع دولة الاحتلال الصهيوني والقوى المضادة للثورة في الوطن العربي قد التقت جميعها على انه قد آن الاوان للشروع في هذه الهجمة التصفوية الشرسة اتقاء منها لخطر تصاعد الثورة الفلسطينية وامتدادها على رقعة الوطن العربي كله ، كاسحة امامها جميع الاعداء مما يؤدى حتما الى تدمير مصالحها المشتركة في هذا الجزء من العالم " .وبذا يقرن البرنامج القوى المضادة للثورة في الوطن العربي مع الاستعمار والصهيونية في جبهة واحدة ضد الثورة الفلسطينية . ثم يكرر ذلك حين ينص على ان الثورة الفلسطينية " لم تعد تجابه القمع والتشويش والتضليل على جبهة الامبريالية والصهيونية وحسب ، بل اخذت ايضا تواجه هذه التحديات نفسها على امتداد جبهة القوى المضادة للثورة في الوطن العربي " . وعبارة " على امتداد " الواردة في هذا النص تعكس التصور الفلسطيني لمدى اتساع هذا النوع من القوى العربية .

ويخطو البرنامج خطوة اخرى الى امام في تحديد الدور الوطني لمنظمة التحرير ، باعتبار انها " هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني بمختلف منظماته المقاتلة والسياسية وبجميع هيئاته واتحاداته وجمعياته ، مهما تكن اتجاهاتها وافكارها ... [وذلك] شريطة التزامها التام بمبادىء الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات الاجهزة التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية " . ثم يؤكد الصفة التمثيلية الشاملة لمنظمة التحرير فينص على انه " لا يجوز على الاطلاق استبعاد اى فرد او فريق من عضوية المنظمة " ، مع تحفظ مفهوم يستثني من هذا الاطلاق " الحالات التي تمس امن الثورة ، او تشكل خروجا على مبادىء الميثاق الوطني " ، ويعطي حق الاستبعاد ، في هذه الحالات ، للجنة المركزية او للمجلس الوطني وحدهما .

ويصوغ البرنامج بعد ذلك هدفا مرحليا املته ظروف الاعتداء الاردني على الثورة ، ويعتبره هدفا ملحا ، و" هو حماية الثورة من اعدائها وتصعيدها والسير بها قدما في طريق تحقيق الهدف الاساسي " . ثم يخطو خطوة اخرى في تأكيد التحالف مع المعسكر

العالمي المعادى للاستعمار والصهيونية ، بقوله ان الثورة الفلسطينية " تتوافق في استراتيجيتها وتكتيكها مع سائر حركات التحرر الوطني والبلدان الاشتراكية ، والقوى الثورية والديمقراطية في العالم " • وبهذه الصياغة صار التوافق معها ، في الذهن السياسي الفلسطيني ، يشمل الاستراتيجية والتاكتيك كليهما • وفيها ادرجت الدول الاشتراكية مباشرة بعد حركات التحرر الوطني ولم تأت في سياق قائمة طويلة تشمل الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ، كما جرت العادة من قبل •

ثم ان البرنامج يتضمن اول اشارة من نوعها الى المفهوم التقدمي في النظرة للدور الاجتماعي للثورة الفلسطينية ، وذلك حين يصفها بأنها " تمثل حركة التقدم في المجتمع الفلسطيني " ، ويفسر ذلك على اساس انها " تحارب احتلالا استيطانيا عنصريا " و " تحارب الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية ••• [و] تستهدف بناء المجتمع الفلسطيني العربي الذى تسود فيه مبادئ الديمقراطية والعدل والحرية والمساواة ••• وتنتفي فيه السيطرة الاقطاعية والعلاقات الاجتماعية المتخلفة " • والعبارات الاخيرة هي اول نص في الوثائق الرئيسية لمنظمة التحرير يشير ولو اشارة عامة ، كما نرى ، الى الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني المنشود • وفي تلك الاشارة يتحدد موقف مجمع عليه ضد الاقطاع وضد التخلف ، بينما تغيب اية اشارة سلبية او ايجابية الى الرأسمالية •وهذا لا يعني ان الموقف من الرأسمالية غائب عن البال ، وانما يعني وجود مواقف عديدة ، متفاوتة او متعارضة ازاءها لدى فرقاء م•ت•ف• العديدين •

ويحقق البرنامج خطوة هامة في اتجاه تحديد دور الكفاح المسلح في مجمل الكفاح الوطني الفلسطيني ، فيعتبره " الشكل الرئيسي للنضال من اجل تحرير فلسطين " ، وليس الشكل الوحيد كما جرت العادة على القول سابقا • وذلك على اساس " ان التحام القوات النظامية جنبا الى جنب مع القوات الفدائية في الكفاح المسلح ، يعتبر الشكل الاكثر قوة لتحقيق الثورة الشعبية الظافرة " متضمنا ، بهذه الاشارة الغائمة لدور القوات النظامية ، اول اقرار من نوعه باهمية دور الجيوش في المجابهة مع اسرائيل • ويتلو ذلك خطوة هامة اخرى في اتجاه اعادة الاعتبار لكل اشكال الكفاح الاخرى ، التي جرت العادة على الاستهانة بها في المواثيق السابقة ، حيث ينص البرنامج صراحة على " ان جميع اشكال النضال الاخرى يجب ان تتوازى مع خط الكفاح المسلح باستقامة وثبات " •

وفيما يتعلق بالدولة الفلسطينية ، التي كان الحديث عنها قد بدأ يشغل حيزا هاما في المداولات الفلسطينية (١٨١) المعنية بالمستقبل ، يرسم البرنامج موقفا محددا من نقطتين : الاولى تمثلت في دعوته " الى الوقوف بحزم ضد دعاة اقامة دولة فلسطينية فوق جزء من التراب الوطني الفلسطيني ،وعلى اعتبار ان السعي لاقامة مثل تلك الدويلة انما يقع في نطاق تصفية قضية فلسطين " ، مثبتا بصدور هذا القرار ان الدعوة لاقامتها كانت قد اصبحت بعد ايلول مباشرة دعوة تستحق النقاش ، وتلقى

الاستجابة * . والثانية في النص على " ان دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن اطار مطامح الامة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة " . وبهذا التأكيد تكرس المطلب الذى كانت الدورتان السادسة والسابعة للمجلس الوطني قد رفضتا المصادقة عليه ، وهو مطلب الدولة الديمقراطية .

ومن الواضح ان هذا النص لم يمر في المجلس بغير اعتراض (١٨٢) . ولذا فانه ، مع تثبيته للشعار الذى رفعته " فتح " حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، جاء ناقصا ، فلم يشر صراحة الى اليهود المندوبين للعيش فيها ، بينما احاط مطلب الدولة بتحفظات ربطته في " اطار مصالح الامة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة " . وهي ، كما يمكن ان نرى ، تحفظات تلغي ، في الظروف الملموسة ، امكانية استجابة اليهود المندوبين لمشاركة العرب في تلك الدولة لهذا المطلب ، او تقلل من هذه الامكانية الى حد بعيد .

ثم ان بين اهم الاعتراضات التي ظلت مثارة ضد مطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، وكذلك الدولة الفلسطينية على جزء من ارض فلسطين ، هو ذاك الذى يصور ان المطالبة باستقلال فلسطين بأى شكل من الاشكال يعني نسف وحدة الشعبين الفلسطيني والاردني . وهو اعتراض صحيح بمعنى من المعاني ، حين يأخذ في الحسبان هذا النوع من الوحدة الذى تحقق في ظل السلطة الملكية الاردنية . وكان للتمسك بشعار وحدة الشعبين في فترة ما بعد ايلول ، حيث واجهت الثورة الفلسطينية محنة ايلول جنبا الى جنب مع جماهير الحركة الوطنية الاردنية ، ما يبرره ، ولم تكن وجهة نظر الاخرين به داخل المجلس بغير تأثير في مناقشاته ، ولذا الصقت بالنص السابق هذه العبارة : " مع التأكيد على وحدة الشعب في كلتا ضفتي الاردن " .

ويبدو ان " فتح " ، التي اصرت على تثبيت شعارها حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية في وثيقة وطنية فلسطينية ، لم تهتم بما عدا ذلك ولم تتوقف عند التحفظات ما دامت نجحت في تثبيت الشعار . اما المعترضون ، الذين ووجهوا بالتأييد الواسع لهذا الشعار ، فقد استراحوا بأن التفوا عليه ، عمليا ، بتكبيله بذلك المقدار من التحفظات التي قرنوها به ، ومنها ايضا ما ورد في البرنامج مباشرة بعد تثبيت شعار الدولة الديمقراطية : " ان ما يربط الاردن بفلسطين هو علاقة وطنية ووحدة قوية ... [و] ان خلق كيان سياسي في شرق الاردن وآخر في فلسطين لا يستند الى اية شرعية او الى اية مقومات كيانية مقبولة ... [و] ان وحدة فلسطين وشرق الاردن وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوثيقها ... [و] ان هذه الوحدة القطرية لا بد ان تتمثل بوحدة نضالية في صيغة جبهة وطنية اردنية ، من مهامها الاساسية اقامة حكم وطني في

---

* كان المؤلف بين اوائل من دعوا الى الكفاح من اجل اقامة دولة فلسطينية مستقلة على اى جزء يمكن تحريره من الارض الفلسطينية المحتلة .

الاردن يساهم في تحرير فلسطين ويسند القوى الوطنية المقاتلة بكل امكانياته " .

اما فيما يتصل بدور الامة العربية فان البرنامج يثبت عدة نقاط ، اولاها : اعتبار " مشاركة الجماهير العربية في القتال وفي حماية الثورة الفلسطينية مهمة اساسية من مهمات الحركة الثورية العربية " ، بما هي نقطة اظهرت اهميتها ظروف حرب ايلول بالذات . وثانيتها : " العمل على بناء جبهة عربية لمساندة الثورة الفلسطينية والنضال العربي المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والقوى المضادة للثورة في الوطن العربي " ، معطيا بذلك لتلك الجبهة المطلوبة مفهوما تقدميا معاديا للاستعمار بشكل واضح ، ومكرسا التصور الفلسطيني الذى نما بعد ايلول على وجه الخصوص في اعتبار العرب عربين : موالين للاستعمار ومعادين له . وثالثتها : " ان علاقاتنا مع الجماهير العربية هي الاساس وان كان هذا لا يعني القطيعة مع الانظمة ووجود معارك جانبية بلا مبرر معها " ، مسجلا بذلك اول اقرار فلسطيني في وثيقة من هذا المستوى بأنه كانت هناك معارك جانبية " لا مبرر لها " ، بين معارك المجابهة مع دول عربية ، وبأن ذلك ينبغي الا يتكرر .

وينطلق البرنامج على الصعيد العالمي ، من ان " الامبريالية والصهيونية العالمية ... يمتدون كالاخطبوط في مناطق عديدة من العالم " ، ليؤكد على ضوء ذلك ان " علينا ان نوسع مجال تحالفاتنا وعملنا الى كل انحاء العالم ... [و] ان هذا يفرض علينا ان نقيم اوثق العلاقات مع القوى المناضلة ضد الامبريالية والاستعمار والاضطهاد والعرقية والاستغلال ... وان نعبىء لمصلحتنا كل قوى العدالة والتحرر والسلام في العالم " .

وموضوع الوحدة الوطنية كان ، هو الاخر ، موضع عناية المجلس الوطني في دورته الثامنة هذه ، ولذا رأيناه يضع ، في ضوء نتائج حرب ايلول ، خطة جديدة حملت اسم " الهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية "(١٨٣) كان شأنها شأن الخطط السابقة ، تعميق الاتجاه نحو تعزيز الوحدة الوطنية . اما الجديد فيها فهو النص على ان " الاندماج بين المنظمات الفدائية ذات الايديولوجيا الواحدة والمنطلق الفكرى والسياسي الواحد في منظمة واحدة هو ضرورة وطنية ، والى ان يتحقق ذلك فان من حق كل منظمة ان تحافظ على وجودها التنظيمي ، على ان تحل كافة مؤسساتها الاخرى وتدمج هذه المؤسسات في منظمة التحرير الفلسطينية " . وهو الذى دعا " الى الالتزام بقاعدة المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والتزام الاقلية بالقرارات التي تصدر عن الاغلبية ، [على ان] يبقى من حق كل منظمة او جهة اعادة طرح وجهة نظرها من خلال المؤسسات التشريعية شريطة الالتزام في هذه الاثناء بالقرارات الصادرة " ، وبذا احل مفهوم " التزام " الاقلية بقرارات الاغلبية بشكل صريح لا لبس فيه محل مفهوم " احترام " الاقلية لارادة الاغلبية الذى نصت عليه المادة الثالثة من النظام الاساسي لمنظمة التحرير . وكذلك النص على " ان الالتزام بقرارات القيادة شرط اساسي لوحدة المسيرة ... " وان هذه القيادة تتولى " تنفيذ قراراتها وقرارات المجالس الوطنية

وحمايتها ومعالجة حالات عدم الالتزام والانضباط ضمن ما تراه ملائما لمصلحة الثورة العليا " الذى هو نص يشير الى حالة عدم الانضباط التي كانت قائمة اكثر مما يفعل اى شيء آخر . وعلى الاهمية الكبيرة لوضع مبدأ التزام الاقلية بقرار الاغلبية فما من احد فكر في تعديل النظام الاساسي من اجل تثبيته فيه .

وعلى صعيد المؤسسات القيادية يضيف الهيكل الى الاشكال العديدة التي كانت قائمة آنذاك مؤسستين جديدتين ، هما المكتب السياسي والقيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية . وقد اصبح ياسر عرفات منذ ذلك الوقت يحمل لقبا جديدا هو لقب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية . اما المكتب السياسي فلم يقدر له ان يعمر طويلا .

ظل هذا المشروع للوحدة الوطنية هو الاخر بغير تطبيق ، وكل ما حصل ان المنظمات " ذات الايديولوجيا الواحدة " قد تقاربت من بعضها بأكثر مما كان حاصلا قبل ذلك .

مشروع المملكة العربية المتحدة

انشغلت الثورة الفلسطينية في السنوات التي اعقبت حرب ايلول بالمسائل التي نتجت عن هذه الحرب ، وأهمها العمل للمحافظة على مكانة المنظمة ودورها في مواجهة ما لحق بها في الاردن ، وتعويض ما فقدته عندما ارغمت على الانسحاب من مواقعها العديدة فيه . كما انشغلت بتعزيز وضع القوات المقاتلة في جنوب لبنان كبديل لفقدان مواقعها العسكرية في الاردن * . وشرعت في الوقت نفسه في تنفيذ ما دعت اليه قرارات الدورة الثامنة للمجلس الوطني حول توسيع التحالفات الدولية . وحققت في ذلك نجاحات كبيرة ادت لزيادة وزن المنظمة والاهتمام بها ، وخاصة على صعيد تطوير العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى . وشقت بذلك الطريق الى النوع من التعاون والتنسيق المستمرين القائمين الان .

ثم عقد المجلس الوطني دورته التاسعة (القاهرة ، تموز ١٩٧١) وتركزت قرارات الدورة (١٨٤) على اهمية بناء الجبهة الوطنية الاردنية وعلى مطلب اقامة حكم وطني ديمقراطي ـ التعبير البديل لمطلب اسقاط النظام الاردني الذى كانت " فتح " تعارض ادراجه في الوثائق الفلسطينية ـ يخدم مصالح الجماهير الاردنية ويشكل حماية حقيقية للثورة الفلسطينية .

وركزت ايضا على ان الاعتراف بالمطالب الوطنية للشعب الفلسطيني في تحرير وطنه " لا يعني التخلي عن حقوقه الوطنية الراهنة ، كما لا يعني استمرار خضوعه لسياسة

---

* حدثت الهجمة الاردنية الثانية على مواقع الفدائيين الفلسطينيين في جرش وعجلون في تموز ١٩٧١ اثناء انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوطني ، وفقد الفدائيون آخر قواعدهم العسكرية العلنية في الاردن .

الارهاب الرجعي والتعصب الاقليمي الذى يمارس تحت شعار وحدة الضفنين " والحقوق الاخرى المشار اليها هنا ترتبط بالاردن ، وهي حق شعب فلسطين " في المشاركة على قدم المساواة في كافة الشؤون الحياتية ، والاعتراف بالثورة الفلسطينية على انها الممثل الوحيد لهذا الشعب ، وهي صاحبة الحق في تقرير مصيره ، وكذلك الاعتراف بحق شعبنا في حمل السلاح ... " • وذلك كما ذكر نص احدى مقررات الدورة ، حاملا اول تعبير عن الضيق الفلسطيني من استغلال النظام الاردني لمطلب وحدة الضفتين ، الى جانب التأكيد على ان المنظمة هي صاحبة الحق في صياغة مستقبل الشعب الفلسطيني ، في وجه الادعاءات الاردنية بهذا الخصوص التي اشتدت بعد ايلول •

والحقيقة ان مسألة من الذى يمثل الشعب الفلسطيني ، وبالتالي من المسؤول عن صياغة مستقبله ، التي كانت في صميم العوامل التي ادت الى حرب ايلول نتيجة تنازع م•ت•ف• والنظام الاردني على حق التمثيل هذا ، اصبحت مثارة على اوسع نطاق بعد ان ضعف موقع المنظمة في الاردن كنتيجة من نتائج هذه الحرب • والسلطات الاردنية نفسها ظلت تتصرف على اساس انها صاحبة هذا الحق من وراء ظهر منظمة التحرير وبرغمها ، بينما تمسكت المنظمة به • واعتقدت السلطات الاردنية ان الانتصارات العسكرية التي حققتها ضد العمل الفدائي في ايلول ١٩٧٠ والسنة التي اعقبته ، وفرت لها اساسا اقوى لمصادرة هذا الحق ، وذلك على اساس افتراضها بأن المنظمة ضعفت وقل وزنها ، في حين ان ادعاءها هذا قد استند الى اساس واه ، لان الجماهير الفلسطينية في الاردن وفي الضفة الغربية ، وان الجمها القهر ، لم تتخل عن تأييدها السياسي للمنظمة وعن تمسكها بها كممثل لمطامحها الوطنية • واذا كانت حرب ايلول قد ادت الى اضعاف مواقع م•ت•ف• في الاردن ، فانها لم تحقق زيادة في شعبية السلطات الاردنية بين الفلسطينيين بالقطع ، بل حدث العكس ، وخاصة مع استمرار الاجراءات القمعية ضد الفلسطينيين بعد ايلول مما اوجد هوة يصعب ردمها بين الجانبين • ثم توجت السلطات الاردنية ممارستها الخاطئة باعلان مشروع مفاجئ عرف باسم مشروع " المملكة العربية المتحدة " ، اعلنه الملك حسين في منتصف اذار ١٩٧٢ داعيا فيه الى ان تتكون هذه المملكة المقترحة من قطرين يتمتع كل منهما باستقلال ذاتي ، احدهما اردني في الضفة الشرقية وثانيهما فلسطيني في الضفة الغربية ، تربطهما وحدة فيديرالية تحت سلطته (١٨٥) •

هذا الاعلان عن المشروع فجر موجة جديدة من السخط في الاوساط الفلسطينية والاوساط العربية المؤيدة للمنظمة ، وانعقد بسببه المجلس الوطني الفلسطيني في ثاني دورة استثنائية * يعقدها في تاريخه (القاهرة ، نيسان ١٩٧٢) • ودعت اللجنة التنفيذية الى مؤتمر شعبي فلسطيني انعقد بموازاة الدورة الاستثنائية للمجلس ودعي اليه قرابة ٥٠٠ شخص يمثلون اوسع تمثيل الاوساط الفلسطينية • وقد تكرس عمل المؤتمر

---

* حملت الدورة رغم استثنائيتها اسم الدورة العاشرة •

الشعبي لاعلان الرفض الفلسطيني الشامل لمشروع المملكة العربية المتحدة . وصاغ المؤتمر رأيه (١٨٦) في المشروع وتفنيداته للذرائع التي استند اليها ، مبتدأ بالتنديد بالملك حسين ملك الاردن ، لانه " نصب نفسه وصيا على الشعب الفلسطيني يصدر قراراته باسمه متجاهلا بل ومنكرا حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه" ، وحصر قضية فلسطين في الضفة الغربية للاردن ، ولانه يريد للشعب الفلسطيني " الاعتراف نهائيا للعدو بأن ما اغتصبه من وطننا قد اصبح حقا له غير منازع فيه " . اما الكيان الذى يعرضه فهو " كيان زائف وهزيل ، السيادة الاسمية فيه للملك وللمتعاونين معه ، والسيادة الفعلية اداريا واقتصاديا وحضاريا للمحتلين الصهاينة " . والملك بمشروعه هذا " يخرج على جامعة الدول العربية التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لشعب فلسطين ، والتي تتمتع بعضوية الجامعة . كما يخرج صراحة على مقررات مؤتمر قمة الخرطوم ١٩٦٧ التي نصت صراحة على عدم التصرف بالقضية الفلسطينية الا بموافقة الشعب الفلسطيني " . ودعت توصيات المؤتمر الشعبي لتنفيذ البرامج السابقة للمنظمة . وصارت هذه التوصيات قرارات بعد ان صادق المجلس الوطني الاستثنائي عليها . وهي التي نصت على " تشكيل جبهة وطنية فلسطينية ـ اردنية مهمتها المركزية اسقاط النظام الهاشمي واقامة حكم وطني ديمقراطي " .

وفي رأينا ان طرح الملك حسين لمشروع المملكة العربية المتحدة كان من جانبه ووفق تصوراته بصرف النظر عن مدى سدادها او خطلها ، التتويج السياسي لنتائج حرب ايلول وما بعدها . وان الرفض الفلسطيني الشامل للمشروع والتأييد الذى لقيه موقف المنظمة من الرأى العام الفلسطيني ، كان التعبير الاسطع عن فشل حرب ايلول في قهر الارادة الفلسطينية المتجهة نحو تأكيد دعوة الاستقلال الوطني . وعلى هذا الاساس ، فان عجز الملك عن اكتساب تأييد عربي كاف لمشروعه كان ، من احد جوانبه ، التعبير عن التأييد العربي لتلك الارادة الفلسطينية ولمواقف منظمة التحرير على ضوئها .

وقد اسهم ذلك كله ، على الساحة الفلسطينية ، في بلورة الاتجاه نحو الاستقلال الوطني ، وفي اضعاف معارضيه من الفلسطينيين ممن كانوا ما يزالون يعارضونه ، حتى ذلك الوقت . واضعف بصفة خاصة شعار وحدة الضفتين ومؤيديه الفلسطينيين ، لتبرز بصورة جدية تماما مسألة المستقبل الفلسطيني المستقل .

وفي السياق ذاته ، ادى طرح الملك لمشروعه الى ازالة آخر التحفظات التي كانت تضعها " فتح " ضد ادراج شعار اسقاط النظام الاردني في الوثائق الفلسطينية ، ولذا تضمنت توصيات المؤتمر الشعبي ، التي صادق عليها المجلس الوطني ، المطالبة بتوجيه النضال على الساحة الاردنية نحو " تعبئة وتنظيم الجماهير من اجل الاطاحة بالنظام الهاشمي في الاردن بكل وسائل النضال العسكرية والسياسية والجماهيرية " . وعززت توصيات المؤتمر وقرارات المجلس اتجاهات كانت قد برزت من قبل نحو تأكيد الوجه الوطني التقدمي للكفاح العربي والدعوة لجبهة شعبية تقدمية على مستوى البلاد العربية ، ونحو تعزيز التعاون مع الدول والقوى المعادية للاستعمار في العالم .

واولى المؤتمر الشعبي ، وكذلك المجلس في دورته الاستثنائية تلك ، اهتماما كبيرا لما يجرى في الارض المحتلة ، نظرا لان لموقف جماهيرها من مشروع المملكة العربية المتحدة ، شأنا كبيرا في احباط المشروع . فالمشروع موجه الى الضفة الغربية المحتلة وهو يمس مصيرها بالذات . وسلطات الاحتلال الاسرائيلي كانت قد شرعت في اجراء انتخابات للمجالس البلدية والمحلية في مدن وقرى الضفة الغربية ، في وقت متقارب مع الوقت الذى اعلن فيه مشروع المملكة العربية المتحدة ، مما خلف الانطباع بان لاعلان المشروع وللانتخابات البلدية صلة ببعضهما ، ولذا وصفت توصيات المجلس وقرارات المؤتمر تلك الانتخابات بانها " حلقة في سلسلة المشاريع الرجعية والصهيونية والامبريالية التي تستهدف احداث شق في وحدة الشعب الفلسطيني " ، واعتبرت ان اعلان مشروع المملكة العربية المتحدة في ذلك الوقت بالذات " يشير الى الاشتراك في هذه الانتخابات ، مما يؤكد ان مشروع حسين وهذا المخطط الاسرائيلي انمـــا همــا وجهان لعملة واحدة " .

وبصرف النظر عما في هذا التصوير من سداد او تهويل ، يظل صحيحا ان اعلان المشروع ، بما رمى اليه ايضا من تسهيل مساعي عقد تسوية اسرائيلية ـ اردنية ، عكس الحرص على ان تظل المملكة الاردنية الهاشمية ، هي الممثلة لشعب فلسطين في الضفتين ، وهي المسؤولة عن صياغة مستقبله. وهذا ينسجم مع رغبة اسرائيلية ، لا يجرى اخفاؤها ، في ان يتم اى بحث لمستقبل الضفة الغربية مع السلطات الاردنية ، وليس مع منظمة التحرير على وجه التحديد ، من غير ان تصل تلك الرغبة الاسرائيلية الى حد الموافقة على ان تتحرر الضفة كلية من الوجود الاسرائيلي ، حتى ولو كان ذلك من اجل ان تصبح جزءا من المملكة الاردنية .

وادى اعلان مشروع المملكة العربية المتحدة بطبيعة الحال الى تأزيم العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية ، زيادة عن تأزمها السابق . وبدأت المنظمات الفدائية تحضر وتنفذ عمليات مسلحة ضد الاردن ذاته . اما على الصعيد العربي فان اعلان المشروع والانشطة الواسعة في معارضته جددت الاهتمام بمسألة تمثيل الشعب الفلسطيني ، واوجبت ان يفتح مرة اخرى الملف الخاص بها ،وان يتجه البحث في هذه المسألة ، تحت ضغط منظمة التحرير وعلاقاتها العربية وتحت ضغط تأزم علاقاتها مع الاردن ، نحو الحسم . وبفتح هذه المسألة في ظل القطيعة الكاملة بين م.ت.ف. والنظام الاردني والعداء الشديد بينهما والاختلافات الحادة حول المستقبل الفلسطيني فان البحث فيها صار في واقعه بحثا في مبدأ الاستقلال الوطني الفلسطيني .

وحين التأم المجلس الوطني في دورته العادية ، الحادية عشرة (القاهرة ، ٦ ـ ١٩٧٣/١/١٢) كانت الاهتمامات الفلسطينية الرئيسية ما تزال تدور حول المسائل التي انشغلت بها الدورة السابقة . وصاغت الدورة برنامجا سياسيا وخطة للعمل المرحلي (١٨٧) استندت الى موضوعات البرنامج السياسي .

والجديد في ذلك ان قرارات الدورة ، التي اخذت بعين الاعتبار تطورات الوضع

في الارض المحتلة وتزايد اهمية سكانها الفلسطينيين في تحديد شكل المستقبل الوطني الفلسطيني كله ، نصت على " ضرورة اجراء الاتصالات اللازمة لتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة في الداخل " .

والحقيقة ان الاتصالات التمهيدية من اجل تشكيل جبهة تعزز اشكال العمل المشترك السابقة لكل القوى في الضفة الغربية ، كانت قد ابتدأت قبل ذلك . وتمت الاتصالات بمبادرة من الشيوعيين الفلسطينيين في الضفة الغربية . وكان مندوب عن الشيوعيين قد قدم لبيروت وعرض فكرة تكوين الجبهة على قيادة " فتح " وقيادة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية واخرين ، فوافقوا على تأسيسها . ونشأت تلك الجبهة بالفعل بعد ان استمرت الاتصالات بشأنها داخل الارض المحتلة وخارجها اكثر من سنة (١٨٨) . ولا شك في ان لتشكيل الجبهة بمبادرة شيوعية مغزى خاصا في سياق تطور الفكر السياسي في منظمة التحرير ، مما سنتعرض له في مجال آخر .

اما دورة المجلس الحادية عشرة فقد قررت ايضا " تنسيق العمل العسكرى والنضال الجماهيرى " . ووصفت هذا النضال الجماهيرى بانه " يكتسب اهمية بالغة في تعبئة طاقات الجماهير ومضاعفتها بالتصدى الثورى لمجمل المؤامرات " . وبهذا جرى الاقرار في وثيقة فلسطينية وطنية بالاهمية البالغة للنضال الجماهيرى ، وبأهمية التنسيق بينه وبين العمل المسلح ، وتراجع التشدد في القول ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد .

واما بالنسبة للوحدة الوطنية الفلسطينية وبالنسبة للموقف في الاردن فقد اكدت هذه الدورة قرارات الدورات السابقة ، مشددة على ضرورة " التنسيق والتعاون مع الحركة الوطنية في لبنان ورفع مستوى التنسيق [معها] الى درجة تشكيل قيادة مشتركة مع علاقات محددة ومنظمة بشكل برنامج ، يقود الى تطوير العلاقات النضالية بين حركة المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية ." . وهي دعوة قدر لها ان تتحقق بالعمل المشترك للجانبين في المستقبل .

وبهذا يمكن القول ان الدورتين العاشرة (الاستثنائية) والحادية عشرة ، اللتين انعقدتا في ظل تأثيرات المشروع الاردني لاقامة المملكة العربية المتحدة ، قد صاغتا او لامستا جملة المسائل التي كانت عواملها تتكون في السياسة الفلسطينية على ضوء نتائج حرب ايلول ، وكرستا على نحو لا يقبل التراجع اتجاه الدعوة لتحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني ، وان لم تحددا مكوناتها تحديدا دقيقا .

الفصل السادس

منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية

نتائج حرب تشرين

بعد ستة اعوام من حرب حزيران وقعت الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة وذلك في تشرين الاول ١٩٧٣ . وبوقوعها انتهت حالة الجمود التي سادت جبهات القتال منذ العام ١٩٧٠ ، اى منذ قبل الرئيس جمال عبد الناصر ان يوقف حرب الاستنزاف لمدة ثلاثة اشهر ومددها خلفه الرئيس انور السادات لتصير ثلاث سنوات .

ولا شك في ان حرب تشرين الاول هذه (او حرب رمضان ، او اكتوبر او يوم الغفران) كانت حدثا هاما ترك اثاره على مجالات الصراع العربي ـ الصهيوني كلها . وبين نتائجها المباشرة انها فتحت الباب من جديد للمساعي الناشطة في اتجاه تحقيق تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، حتى ان مجلس الامن الدولي الذى كان في حالة انعقاد شبه دائم في ايام القتال توصل الى اصدار قرار صوت عليه اعضاؤه بالاجماع ، هو القرار ٣٣٨ يدعو فيه الى التعجيل في ابرام التسوية . وهو قرار يعيد تأكيد الاسس التي تضمنها قراره السابق رقم ٢٤٢ جميعها ويشدد على ضرورة تنفيذها ويحث على الشروع فورا في " مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم فيالشرق الاوسط " (١٨٩) . ثم تلت صدور القرار مشاورات واسعة اشتركت فيها الاطراف العربية والدولية المعنية امكن في ختامها الاتفاق على عقد مؤتمر في جنيف ، تحضره الدول العربية المحاربة بالاضافة لاسرائيل تحت راية الامم المتحدة ، ويرأسه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبهذا تحقق " الاشراف الملائم " الذى تحدث عنه القرار . هذا الاتفاق قبلته مصر وسوريا والاردن وكذلك اسرائيل ، وان احتفظ كل طرف منها بتفسيره الخاص للقرار ٢٤٢ .

الحوار على الساحة الفلسطينية

اما على الساحة الفلسطينية فقد نشطت الحرب ، وخاصة بتعزيزها لاتجاه

التسوية ، المناقشات التي كانت دائرة عليها منذ ما بعد ايلول ١٩٧٠ ، واسهمت في دفعها نحو التبلور في اتجاهين رئيسيين ، يحبذ اولهما الاستفادة من الفرصة التي اتاحتها الحرب لتحقيق عدد من المطالب الوطنية الفلسطينية على اساس النضال بالتعاون مع الدول العربية والدول الاخرى الصديقة لاخذ الحقوق الوطنية الفلسطينية بعين الاعتبار اثناء مناقشة بنود التسوية ، ويعترض ثانيهما على مبدأ التسوية من اساسه معتبرا ان حرب تشرين ، بالرغم من نتائجها الايجابية الملحوظة،لم توفر الاساس للامل بتحقيق منجزات وطنية فلسطينية مما يرضى عنه دعاة هذا الاتجاه .

واذا صرفنا النظر عن التفاصيل التي تتصل بكل من الاتجاهين وعن الطرق المباشرة او الملتوية التي يعبر بها دعاة كل منهما عن ارائهما وطروحاتهما ، واثرنا الايجاز ، فانه يصح القول ان دعاة الاتجاه الاول كانوا قد انتهوا الى القناعة بضرورة مرحلة الاهداف الوطنية على اساس ان موازين القوى القائمة في تطوراتها المنظورة لا تفسح المجال للامل بتحقيق الهدف الشامل دفعة واحدة . ولما جاءت حرب تشرين شيعة املا جديدا بامكانية تحقيق تسوية متوازنة ، أمل هؤلاء بدورهم بأنه من الممكن العمل لانجاز عدد من المطالب المرحلية . وكانوا قد تلقوا وعودا قاطعة من القيادة المصرية بانها ستدعم المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة تقام على الاجزاء من الارض الفلسطينية التي ستنسحب عنها قوات الاحتلال الاسرائيلي بموجب التسوية . بينما تمسك دعاة الاتجاه الثاني بمطلب تحرير فلسطين بكاملها ، او بمطلب الدولة الفلسطينية الديموقراطية على كامل التراب الفلسطيني ، الذى حل في الادبيات الفلسطينية عمليا محل شعار تحرير فلسطين واخذ،مع فروق طفيفة،معانيه كلها . وكان هؤلاء يرفضون الانجرار نحو قبول اى مطلب اقل من ذلك . ومن الواضح ان جوهر هذا الموقف هو رفض تجزئة المطلب الشامل في مجموعة من المطالب المرحلية تبتدئ باقامة دولة للشعب الفلسطيني على جزء من ارضه ، وبالتالي ، وخصوصا ، رفض الاشتراك في مساعي التسوية .

وقد جرى الاصطلاح على تسمية هذا الاتجاه باسم تيار " الرفض " . وانتهى التعبير الى ان يصبح تسمية رسمية اطلقتها على نفسها " جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية " التي تشكلت في سياق الحوار والاحتكاك بين الاتجاهين . واطلقت على الاتجاه الاول تسميات عدة : الاتجاه الوطني ، الثورى الواقعي ، او كما سماه خصومه تيار " القبول " . ويجدر بنا ان نتذكر هنا ان تيار الرفض كان ، مع استثناءات قليلة ، يضم قبل حرب ايلول ١٩٧٠ ، المنظمات الفدائية كلها ، ثم اخذ يفرز بعد ايلول التيار الاخر من داخله ، واخذت المواقف تتمايز ، داخل كل منظمة في بعض الحالات ، وفي ما بين المنظمات .

ويمكن ان نلاحظ ان للتيارين كليهما جذورا سبقت ايلول ١٩٧٠ في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ، مع اعادة التأكيد على ان تيار الرفض ظل حتى هذا التاريخ هو التيار الشامل ، وظل حتى حرب تشرين ١٩٧٣ تيارا واسعا وقوي التأثير . كما يمكن ان

نلاحظ ايضا ان كلا من التيارين اشتمل على اقنية متعددة مختلفة الدوافع والاتجاهات . واهم ما ينبغي ملاحظته بهذا الصدد ان تيار الرفض ، باعتبار الرفض نهجا في العمل وسم تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية لسنوات طويلة قبل العام ١٩٤٨ وبعده ، قد لقي التأييد من اوساط يمينية ويسارية ، وان عددا من الاوساط كانت دوافعه ، في واقع الامر ، الحيلولة دون الشعب العربي الفلسطيني وبلوغ الاهداف والمطالب الوطنية التي تقتضيها مصالحه . وكذلك فان التيار الثورى الواقعي لقي بدوره التأييد من اوساط يمينية ويسارية ، ومن بينها اوساط كانت تدير سياسات استسلامية تخاذلية تجاه العدو . وبالطبع فان هذه الملاحظة لا تنفي حقيقة ان التيارين ، كليهما ، انطلقا نتيجة عوامل وظروف موضوعية ، ووفق تصور لنهج ومستقبل العمل الوطني يخص كلا منهما ، ومثل ، في كل حالة من الحالتين ، مصالح هذه الفئات او تلك من فئات الشعب العربي الفلسطيني العديدة .

والحوار الذى نشط بعد حرب تشرين على الساحة الفلسطينية عكسته مئات الوثائق التي وضعها الفرقاء الذين انخرطوا فيه ، فضلا عن المناقشات الشفهية التي شهدتها مؤتمرات واجتماعات الهيئات القيادية والكوادر في مؤسسات منظمة التحرير ، وفي المنظمات الفدائية والسياسية الفلسطينية كافة ، مما لا يمكن حصره او حتى استقصاؤه بشيء من التفصيل . ولذا فاننا سنتمسك اكثر مما فعلنا في الفصول السابقة بالنهج الذى اتبعناه وهو التقصي عن الخطوط الرئيسية للحوار ، كما عكستها بعض الوثائق الرئيسية ، مما يمكن اعتبارها نماذج كافية لعرض وجهات نظر الفرقاء المعنيين . وسيظل هدفنا هو رصد خطوط التطور في الفكر والممارسة كما تعكسها الوثائق .

بينما كانت مساعي التسوية ناشطة على اشدها في اعقاب الحرب ، احتدم على الساحة الفلسطينية الحوار بين التيارين اللذين وصفناهما آنفا ، ليفرز في نهاية المطاف كتلتين تنظيميتين ، تضم اولاهما كلا من " فتح " والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة ، في حين تضم الثانية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية – القيادة العامة والجبهة العربية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي . واستنفر كل تكتل لتعزيز وجهة نظره امكانياته كلها بما في ذلك تحالفاته وصلاته العربية والعالمية . مما جعل الكتلتان تتوزعان قوى الساحة الفلسطينية بأسرها في الاراضي المحتلة وفي المهاجر . اما التدخلات العربية فقد صار لها هي الاخرى دورها في الحوار وفي الدفع نحو تمايز الكتلتين وتوتير العلاقات بينهما . وعلى ضوء ذلك اتخذ الحوار في حالات عديدة اشكالا حادة بما في ذلك الاحتكاكات المسلحة التي وصلت في بعضها الى حافة الانفجار (١٩٠) .

بروز وزن المناطق المحتلة

كان المجلس الوطني قد قرر في دورته الحادية عشر (ك ٢ ، ١٩٧٣) تشكيل " الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة " (١٩١) وجرى تشكيلها تحت هذا

الاسم بمبادرة من الشيوعيين الفلسطينيين ، الذين يشكلون في الضفة الغربية المحتلة واحدة من منظمات " الحزب الشيوعي الاردني " بالاتفاق مع التنظيمات الفلسطينية : الفدائية والسياسية كافة ، كما انضم اليها ايضا عدد من الشخصيات الوطنية ، السياسية والاجتماعية .

وتشكيل الجبهة على ذلك النحو اعتبر تتويجا لسلسلة سابقة من المحاولات الناجحة او المخفقة ، من اجل تنظيم العمل المشترك للقوى التي تقاوم الاحتلال داخل الارض المحتلة . وهو الذى اظهر ، في الوقت نفسه ، التقارب المتحقق بين مواقف هذه القوى وهو تقارب املته ، من جهة ، ظروف المجابهة المباشرة واليومية للاحتلال ،كما املاه بصورة خاصة ما قدمته تجربة هذه المجابهة من دروس فكرية وسياسية ، جعلت الاتجاه نحو الثورية الواقعية ، في مقابل الرفض ، هو الذى يتعزز ويسبق تعزز مثيله خارج الارض المحتلة . وعلى سبيل المثال ، فان فروع المنظمات الفدائية الرافضة ، في الارض المحتلة ، كانت لها مواقف متمايزة عن مواقف منظماتها ، تجعلها اقرب الى مواقف المنظمات الاخرى ، وتجعلها على الاقل لا ترفض التعاون معها . ثم ان تشكيل الجبهة بمبادرة شيوعية يؤكد ما نرمي اليه ، ذلك ان موقف الحزب الشيوعي الاردني منذ العام ١٩٦٧ مؤيد للمساعي التي تستهدف تحقيق تسوية سياسية على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي استولت عليها في العام ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . وكان مفهوما لدى الفرقاء الاخرين كافة ان الحزب يدعو للنضال من اجل هذه الحقوق على ضوء قرارات الامم المتحدة . واذ قبل ممثلو المنظمات الاخرى الدخول في جبهة يشترك فيها الشيوعيون وهذا موقفهم ، وقبلوا ان يكون للجبهة برنامج سياسي تغطي بنوده الشؤون الوطنية كافة ، فان قبولهم هذا يعني سقوط الفيتو الفلسطيني التقليدى ضد حل من هذا النوع لقضية فلسطين ، او يعني على الاقل عدم التشدد بشأنه كما كان يحدث سابقا .

وهذا الامر لا يؤكده الاستنتاج وحده ، بل ان المداولات التي تمت اثناء فترة التحضير لتشكيل الجبهة وصياغة برنامجها تطرقت لهذه النقطة واوفتها بحثا . وانتهت بوضع ميثاق الجبهة وبموافقة الاطراف غير الشيوعيه عليه ، ومنهم ممثلون عن المنظمات الفدائية ذات الاتجاهات الرافضة (١٩٢) .

وقد صاغ برنامج الجبهة (١٩٣) مهمة " رفض جميع المشاريع التآمرية التي تستهدف تصفية قضية شعبنا العربي الفلسطيني والتفريط بحقوقه الوطنية ، سواء منها المشاريع الصهيونية مثل الكيان الفلسطيني والادارة المدنية والحكم الذاتي ومشروع آلون ، او مشروع الملك حسين ، والحلول الاميركية وما شاكلها من التسويات التصفوية الاستسلامية " . اى رفض ذلك النوع من الحلول والتسويات ، وليس الحلول والتسويات باطلاقها .

ولما فتحت حرب تشرين موضوع التسوية الشاملة من جديد بما هي تسوية تمس ، على نحو او آخر ، مستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة ومصير سكانها ، نتج عن ذلك

بطبيعة الحال ازدياد الوزن السياسي لموقف هؤلاء ,باعتباره عاملا حاسما في ترجيح اى من الاحتمالات المطروحة او المتاحة . واذ اقترن ذلك بتصاعد نضال هذه المناطق ضد الاحتلال وبتبلور اطره السياسية التنظيمية على نحو متقدم عما سبقه ، فلم يعد من الممكن لاية جهة معنية ان تتجاهل موقف فلسطينيي الداخل او ان تنتقص منه . وقد ادى هذا الى ان تتبارى هذه الجهات في اجراء الاتصالات ومحاولات التأثير على فلسطينيي الداخل وتنشد تقريبهم من وجهة نظرها وتأييدهم لسياساتها ، يستوى في ذلك فرقاء التكتلين الفلسطينيين المتحاورين بشأن الموقف من التسوية والدول العربية المعنية وفي مقدمتها الاردن ومصر وسوريا .

اما الجبهة الوطنية فانها خطت من ناحيتها خطوات اخرى لتوسيع نشاطها ولتعزيز تمثيلها لاوسع فئات السكان . وقد استفادت في تحقيق ذلك من عوامل عديدة,اولها واهمها نتائج حرب تشرين التي انعشت الامال باقتراب وقت الخلاص من الاحتلال ، حيث بدا ان المصير الفلسطيني صار قيد بحث جدي على ضوء هذه النتائج ,وثانيها ان موقف الجبهة يلقى المساندة الكاملة من تكتل القوى الفلسطينية الداعي للاستفادة من نتائج الحرب ، ومن الدول العربية التي خاضتها ,وثالثها هو صدق سياستها في التعبير عن مطامح فلسطينيي الارض المحتلة الذين تمرسوا في النضال طيلة سنوات الاحتلال وصار مطلب الاستقلال الفلسطيني ، عماد سياسة الجبهة ، في مقدمة مطالبهم ، واخذوا بدورهم يسندون الدعوة الغالبة في منظمة التحرير لوضع هذا المطلب في صلب برنامجها وجعله مرجحا بين المطالب الاخرى . وقد افصحت عن هذا كله الرسالة التي وجهتها الجبهة الوطنية الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١٩٧٣/١٢/١ اى بعد قرابة شهرين من الحرب ، مضمنة اياها حصيلة المناقشات بين فرقائها قبل الحرب وبعدها ، وخصوصا بعدها . فالرسالة تؤكد في مطلعها قناعة الجبهة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الهيئة الوحيدة القادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني . وهي تدعو صراحة الى ان تسعى المنظمة من اجل ان تشترك في الجهود القائمة آنذاك لتحقيق تسوية سياسية ، وتظهر اهمية مشاركة المنظمة باسم الشعب العربي الفلسطيني ، في اعمال مؤتمر جنيف الذى تقرر عقده تطبيقا لبند من بنود القرار ٣٣٨ الصادر عن مجلس الامن .

ومما يميز رسالة الجبهة (١٩٤) ، بين الوثائق الفلسطينية كافة ، انها صاغت دعوتها تلك بوضوح لا لبس فيه ولا التواء ، الامر الذى يجعلها وثيقة نموذجية لبيان وجهة نظر التيار الثورى الواقعي ، تفصح عن اقصى ما كان يفكر فيه فرقاء هذا التيار ، سواء اعلنوه او لم يعلنوه ، في الوقت الذى تعرض فيه موقف فلسطينيي المناطق المحتلة . يضاف الى ذلك ان موقف الجبهة المعبر عنه في هذه الرسالة جرت صياغته بعد مشاورات تمت مع عدد كبير من قادة المنظمات والقوات الفلسطينية الاخرى ، وأخصها " فتح " والجبهة الديموقراطية ، مما يجعل موقف الجبهة المعبر عنه هنا مؤيدا منها ان لم نقل انه متفق عليه معها ، ويعطي للرسالة بالتالي قيمة الوثيقة المجمع

عليها من هذه المنظمات والقوى كافة .

ومهما يكن من امر فان دعاة الاستفادة من نتائج حرب تشرين على الساحة الفلسطينية ، كما افصحت هذه الرسالة عن اقصى وادق ما في افكارهم ، ينطلقون من تأكيد حق م.ت.ف. في ان تكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني بأسره ، واضعين هذا الحق في وجه الاحتلال الاسرائيلي لوطنه ، من جهة ، وفي وجه دعاوى النظام الاردني بأنه يمثل الفلسطينيين في الضفتين الشرقية والغربية من جهة اخرى . وهم اذ يدينون بطبيعة الحال اغتصاب اسرائيل للوطن الفلسطيني وللحقوق الفلسطينية ، يرفضون في الوقت نفسه ان يتصدى النظام الاردني لمعالجة قضية فلسطين على مسؤوليته او ان يتخذ القرارات بشأن مستقبلها ، لان هذا حق من حقوق م.ت.ف. وحدها . وهم يستندون في تأكيد هذا الحق الى الشرعية الفلسطينية كما جرى التعبير عنها منذ تأسيس المنظمة في العام ١٩٦٤ وعبر تطورها في السنوات اللاحقة ، والى الشرعية العربية حيث ان الدول العربية اعترفت بالمنظمة في مؤتمر القمة الثاني ، وجددت هذا الاعتراف في قمة الجزائر في العام ١٩٧٣ مضيفة اليه اقرارها بأن المنظمة هي التي تمثل الشعب الفلسطيني وهي المسؤولة عن مستقبله . كما يستندون الى معطيات الواقع التي تظهر ان المنظمات والقوى الفلسطينية كلها تنضوي تحت لواء م.ت.ف. ، وانه ما من طرف فلسطيني خارجها ينتحل صفة تمثيل هذا الشعب .

ينجم عن هذا ان المنظمة تملك الصلاحيات اللازمة لاتخاذ اى قرار يتصل بمستقبل قضية فلسطين وفق الاعتبارات التي تقدرها بنفسها ، وليس من حق اى طرف آخر ان يملي عليها ما يتعارض مع تقديراتها .

اما بالنسبة للقضية المطروحة آنذاك وهي تحديد الموقف الفلسطيني من مجهودات التسوية كما ظهرت بعد الحرب ومن مسألة المشاركة في مؤتمر جنيف الدولي المنوى عقده ، اذا قدر له ان ينعقد ، فان هذا الموقف يحدده ، على ضوء ما تقدم ، اعتبار واحد وهو المصلحة الوطنية الفلسطينية وهل يخدمها الحضور او الغياب الفلسطيني عنه . واما الاجابة على هذا السؤال الجوهرى فانها تتحدد بدورها على ضوء التحليل الموضوعي للمعطيات القائمة والمرتقبة التي تحيط بالموقف الفلسطيني وتؤثر فيه او تتأثر به .

في مقدمة هذه المعطيات يبرز ما يتصل منها بموازين القوى في الصراع العربي الصهيوني بمقاييسها الاستراتيجية . وأولها على الجانب الدولي ، حيث يتضح ان تحقيق مطلب تحرير فلسطين او بديله الدولة الفلسطينية الديموقراطية لا يتفق مع معطيات الوضع العالمي الراهن ، وهو وضع قد يستمر لفترات طويلة بما له من تأثير مباشر وطاغ على هذا الصراع . فالغالبية الكبرى من الدول وبينها دول تؤيد الكفاح العربي للخلاص من الاستعمار والاحتلال ، تعترف باسرائيل ، وتقر ببقائها ، اما لانها تقبله كأمر واقع او لانها تتمسك به ، وليس من شأن هذا الوضع ان يتبدل ما لم يطرأ

تعديل هائل على موازين القوى العالمية لصالح القوى المعادية للاستعمار والصهيونية الامر الذى ليس في المتناول الان . وهو ، مع ذلك ، وضع لا ينبغي ان يدفع الفلسطينيين الى اليأس او ان يفقدهم القدرة على التفكير المنطقي وانتهاج النهج العلمي في تصرفاتهم والاستسلام للعواطف او الاندفاع في سياسات مغامرة لا ينتج عنها هدف ايجابي .

واذا كانت ظروف ما قبل ١٩٤٨ وما تلاها قد حالت بين الشعب الفلسطيني وبين حقه في تقرير مصيره على تراب وطنه ، حين كانت الغلبة في الساحة العالمية لصالح القوى الامبريالية المساندة للصهيونية ، فان هذا الوضع شهد بعض التبدل في ظل الانحسار المستمر لقواها . وهو امر يبعث الامل والثقة ويعززها مع تنامي القوى المناهضة للاستعمار والامبريالية وتنامي حركة التحرر العالمي والقوى الديموقراطية والتقدمية والاشتراكية ، وهذا التحول هو الذى ادى على الصعيد العالمي الى اتساع التأييد لما اصطلح على تسميته باسم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، مفهومة على انها الحقوق التي تحددها قرارات الامم المتحدة ، كما ادى الى عزلة اسرائيل والادانة الواسعة لسياستها العدوانية ، مما يعني ان م.ت.ف. مدعوة لان تحتفظ بهذا التأييد وتوسعه ، فعليها ، من اجل ذلك ، ان لا تجبه مؤيديها بسياسات ومواقف يصعب عليهم تبنيها او الدفاع عنها ، ما داموا هم الذين وفروا لها بتأييدهم هذا الجو الذى يسمح بتحقيق عدد هام من المطالب الوطنية الفلسطينية وبضمنها اقامة دولة خاصة بالشعب الفلسطيني على جزء من ارض فلسطين . واذا كان من غير المسموح به استبعاد امكانية حلول الظروف المناسبة عالميا والتي تسمح بتحقيق حقوق اوسع فان الامر يقتضي الصبر ، والاهتمام بالصورة التي ترسخ في ذهن العالم عن مشروعية كفاح الشعب الفلسطيني وعن دوره المرتبط بنضال القوى العالمية المعادية للاستعمار والامبريالية وبجميع القوى التقدمية والاشتراكية . وهنا ايضا ينبغي ان تجد م.ت.ف. السياسة التي لا تضعها بتعارض مع امكانيات هذه القوى او مع سياستها ، لانها بقبولها ما يمكن تحقيقه على ضوء ذلك تسهم في تعزيز امكانيات ومواقع حلفائها هؤلاء وبالتالي تفسح الامل في الحصول على المزيد .

اما على الصعيد العربي فان معطيات الصراع العربي ــ الصهيوني عبر سنوات احتدامه كلها تظهر ان حرب تشرين قدمت اقصى ما استطاعت الدول العربية ان تسهم به في الضغط على اسرائيل . وقد تحقق هذا بنتيجة جهود ست سنوات انصرفت فيها مصر وسوريا لاعادة بناء قواتها العسكرية التي دمرتها حرب حزيران ، وفي ظل تضامن عربي في مواجهة الخطر الصهيوني والامبريالي لم يسبق له مثيل ، وحتى في ظل الاستخدام الجزئي لسلاح النفط بالقدر الذى امكن لكل الضغوط الوطنية ان تؤدى لحدوثه ، وفي ظل اشتداد عزلة اسرائيل بعد ان عملت الدول العربية المعنية سنوات في هذا الاتجاه واستطاعت ان تكشف سياستها العدوانية التوسعية . وقد اظهر هذا كله ان العرب بالرغم مما بذلوه من جهد ، لم يستطيعوا ان يحققوا نصرا عسكريا حاسما على

اسرائيل فضلا عن ان يزيلوا الكيان الصهيوني من فلسطين ، الذى يدعو الميثاق الوطني الفلسطيني الى ازالته ، الامر الذى يظهر عدم واقعية مطلب كهذا ، على الاقل في الظروف الراهنة او المنظورة ، بينما يظهر في مقابل ذلك ، ان من الممكن الاستفادة من الظروف المتحققة للوصول الى اهداف مرحلية يخلق انجازها بدوره، وضعا افضل لاستمرار الكفاح الوطني .

واما على الصعيد الفلسطيني ، فان وضعه ايضا يدفع في هذا الاتجاه ، ذلك ان الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني قد حقق له المقدار من الوزن والتأييد اللذين يسمحان بالاستجابة لعدد من مطالبه ، في حين ان رفضه العمل من اجل تحصيلها لن يكون مفهوما ، وسيفوت عليه فرصة سانحة ، وسيضعه بتعارض مع سياسات وخطط اقرب الدول العربية والاجنبية اليه ، وسيعطي للاردن فرصة التصدىلابرام تسوية مع اسرائيل لن تكون لصالحه بالطبع ، واذا كانت الدول العربية المعنية جميعها تتجه لابرام تسوية كهذه وتعتبر مؤتمر جنيف مكانا مناسبا للتفاوض بشأنها ، فان انفراد م.ت.ف. بالرفض سيجعل الدول العربية اميل للقبول بالدور الاردني ، فضلا عن ان اسرائيل الطرف الاخر في التفاوض لا تقبل غيره ، ومن شأن هذا ان يؤدى مرة اخرى الى تغييب دور الحركة الوطنية الفلسطينية وتأليب عدد اكبر من الخصوم ضد المنظمة ، في حين ان الانخراط في النضال من اجل ان تحتفظ المنظمة بدورها كممثلة لشعب فلسطين ومسؤولة عن صياغة مستقبله فلا تتركه للاردن او لاى طرف آخر،سيعزز مكانتها . واى انجاز يتحقق في سياق هذا النضال سيفعل الامر ذاته وسيكون من شأنه ان يهيء الارضية اللازمة لاستمراره في المستقبل ايضا .

يضاف لكل ما تقدم ان الدعوة لعقد مؤتمر السلام جاءت في ظروف غير مؤاتية لاسرائيل ، ومن غير المستبعد ان تضع العقبات في وجه انعقاده كأن تعلن رفضها المسبق لمبدأ الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ ، خلافا لما ينص عليه القرار ٢٤٢ ، ولا شك في انها ستستثمر اية خلافات تقوم على الجانب العربي بشأن المشاركة في مؤتمر السلام والتمثيل الفلسطيني فيه من اجل تبديل الظروف لمصلحتها * . وهكذا فان غياب المنظمة عن جهود السلام التي تشترك فيها الاطراف الاخرى المعنية كافة ، كل على طريقته بالطبع ، يفسح المجال لبديل واحد هو اشتراك الاردن باسم الفلسطينيين فيها . ومن المعروف ان النظام الاردني الذى ما فتئ ينازع م.ت.ف. حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، قد اظهر في اكثر من مناسبة عداءه لهذا الشعب ووقوفه ضد تحقيق حقوقه المشروعة ، كما اظهر استعداده للتنسيق مع الولايات المتحدة واسرائيل من اجل استبعاد المنظمة ، ولو نجح في هذا فان نجاحه سيحرمها من حق الاستجابة للرغبة العالمية المؤيدة للحضور الفلسطيني في مساعي السلام ، وبضمنها حضور مؤتمر جنيف والدفاع عن الحقوق الفلسطينية في هذا المؤتمر .

---

* برهن المجرى اللاحق للاحداث على صحة هذا التنبؤ .

واذا كانت هذه هي بعض مضار الغياب الفلسطيني عن مجهودات السلام ، مما يؤكد اهمية الحضور ، فان لهذا الحضور ، ايضا ، اهميته الايجابية التي تتجلى في المجالات التالية .

أ ـ انه يثبت بطلان الزعم الاسرائيلي بأن الضفة الغربية وقطاع غزة اراض متروكة يحق لاسرائيل ادارتها بنفس القدر الذى مارسته مصر والاردن بين العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وهو الزعم الذى جعل اسرائيل تسميها المناطق المدارة لكي تصرف الاذهان عن كونها مناطق محتلة .

ب ـ ان مجهودات السلام حين تقود الى رسم حدود اسرائيل ستبرز ، في حالة الاعتراف بالوجود الفلسطيني كما تؤكده مشاركة م.ت.ف. ، الوجه الاخر للمسألة ، أى الدولة الفلسطينية وحدودها . وذلك في وقت تتجنب فيه اسرائيل عن قصد تحديد حدود لها لكي تطمس هذا الوجه الاخر وتعطي لنفسها حرية الاستيطان في الضفة والقطاع " حسب ما تمليه عليها مصالحها الاقتصادية والعسكرية والتوسعية وارتباطاتها مع الامبريالية العالمية بحجة ان ذلك يجرى في مناطق متروكة " على حد تعبير رسالة الجبهة الوطنية .

جـ ـ ان الزام اسرائيل بحدود واضحة سيفقدها واحدا من اهم الاسباب التي تتخذها ذريعة للتوسع ,لان نظرية الارض المتروكة ستصبح بغير معنى . والاهم من ذلك ان افشال سياسة اسرائيل التوسعية سيفسح المجال امام تراكم مشاكلها الداخلية,لانها ستفقد هذه الوسيلة التي تستخدمها في اشغال سكانها بالحروب وصرف انتباههم عن هذه المشاكل .

د ـ ان قيام دولة فلسطينية ، ولو على جزء من ارض فلسطين ، يفسح المجال امام تجمع الشعب الفلسطيني على ارضه والاعتراف بحقه في تقرير مصيره . وهذا سيضعه في موقع ارسخ للمطالبة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الصادرة منذ العام ١٩٤٧ ، التي تعيد للفلسطينيين من ارضهم وحقوقهم ما هو اوفر مما تيسره التسوية الراهنة . وذلك لن يتم ، كما تبين الرسالة " الا على حساب الاغتصاب الصهيوني للارض العربية " . واذا كانت المطالبة بابعاد اسرائيل عن الاراضي التي تحتلها من بين اراضي الدول العربية هي من حق هذه الدول,فان المطالبة بانسحابها من الاراضي الفلسطينية هي من حق شعب فلسطين ، ومن شأن تثبيت حق المنظمة في ان تكون ممثلة هذا الشعب ان يعطيها حقا آخر هو المطالبة باستعادة ارضه الاخرى المغتصبة وتطبيق قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن ، فضلا عن ان وجود دولة لهذا الشعب ايا كان حجمها سيسند هذا الحق بغير شك .

هـ ـ ثم ان بناء دولة فلسطينية بما يعنيه من استعادة الشعب الفلسطيني لحق من حقوقه المشروعة ومن استلامه لمقدراته ومسؤولياته ، سيعني ايضا ان تتفرغ الدول العربية للبناء الداخلي وسيحول المجهودات الهائلة ، التي تصرف بسبب الصراع العربي ـ الصهيوني او بحجته ، لخدمة هذا البناء ، وسيؤدى الى حل مشاكل التطور

الاقتصادى والاجتماعي في وضع افضل من الوضع القائم ؛ اى انه سيفتح المجال امام التطور الطبيعي بعيدا عن تهديدات العدوان وبعيدا عن الاساليب التي تمارس لعرقلته بأسم حالات الحرب . وكل ذلك ، كما قالت الرسالة ، سيخدم " في محصلته قضية شعبنا والامة العربية ونضال الشعوب المكافحة من اجل تحررها و [سيخلق] بالتالي مصاعب اضافية للامبريالية والصهيونية " .

و ـ واخيرا فان غياب الذريعة الامنية التي تستخدمها اسرائيل للحصول على المساعدات من شتى الدول ومن الاوساط اليهودية في العالم ، فضلا عن تحجيم اسرائيل ، سيقلص دوافع الهجرة اليها . وسيكون من شأنه ان يفقدها احد اهم مواردها التي تعزز قوتها وقدرتها على العدوان . كما سيفقدها القدرة على التأثير حتى داخل الاوساط التي تتعاطف معها في العادة .

ولعل هذه النقطة الاخيرة هي اهم النقاط التي يستند اليها التيار الداعي لمشاركة م.ت.ف. في مجهودات التسوية . ذلك ان مقدرة اسرائيل على العدوان والتوسع لا تنبع اساسا من امكانياتها الذاتية ولو كان الامر كذلك لصار من السهل مجابهتها ، وانما تنبع من الدعم الخارجي متعدد الاشكال الذى تقدمه لها الاوساط الامبريالية والصهيونية بالذات . ومن المؤكد ان هذه الاوساط لا تفعل ذلك الا لان وجود اسرائيل وسياستها التوسعية يخدمان اهدافها ويحققان لهـــا القدرة على تعزيز وجودها ونفوذها هي في المنطقة . وعلى هذا فانه بمقدار ما تتقلص قدرة اسرائيل على لعب هذا الدور بمقدار ما تفقد المساعدات التي تتلقاها مبررات تقديمها ، وسيؤدى هذا في حسابات التأثيرات المتتابعة الى ان تفقد اسرائيل مقدرتها التوسعية بكاملها . واذا اضيف اليه حساب تنامي القدرة الوطنية الفلسطينية حين يجد الفلسطينيون ارضهم ودولتهم التي تجمع جهودهم ، فان التأثيرات ستصبح اعمق وابعد مدى ، الامر الذى يؤكد ان التطورات اللاحقة ستتجه نحو مزيد من احقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وليس نحو تقليصها .

ولعل في التجربة التاريخية للحركة الصهيونية ذاتها ما يظهر اهمية التدرج في انجاز الاهداف المتتابعة في ظل الظروف المؤاتية ، فهذه الحركة التي صاغت هدف اقامة الدولة اليهودية في فلسطين في ظل صعود القوى الامبريالية ، خطت خطواتها نحو تحقيق هذا الهدف واحدة واحدة ، على مدى قرابة نصف قرن ، ثم اخذت تتوسع بعد ذلك وبالتدريج ايضا ، وقد بدا هدفها حين صاغته لاول مرة وكأنه ضرب من الاحلام ، حتى ان عددا من القوى الامبريالية التي نشدت الصهيونية عونها في ذلك الوقت ترددت في تقديمه ، وظلت تتردد الى ان تبينت لها ، بالاضافة الى اهميته ، امكانية تحقيقيه . والان يبدو من الواضح ان تحقيق الهدف الصهيوني يشهد مرحلة توقف تشير الى بداية الارتداد ، وليس من الخطأ ان نرى ان تطورا معاكسا سوف يحدث ؛ اى ان مسيرة الشعب الفلسطيني ، وحركته الوطنية م.ت.ف. تستطيع في ظل انحسار الامبريالية العالمية ، ان تتدرج في تحقيق اهدافها الوطنية ، مستفيدة من اى ظرف

ملائم لتحقيق انجاز ملموس ، ومستخدمة هذا الانجاز ذاته نقطة انطلاق نحو الذي يليه .

ثم انه اذا كان التراجع العربي امام الهجوم الصهيوني المتصاعد سببا من بين اسباب تشجيعه ، فمما لا شك فيه ان التراجع الصهيوني عن المشروع التوسعي سيصبح سببا لحفز النضال العربي من اجل استرداد مزيد من الارض ومزيد من الحقوق ، ولا يملك احد ان يجادل في ان ارغام اسرائيل على الاقرار بوجود دولة فلسطينية مستقلة الى جانبها سيعد من اكبر واهم التراجعات المفروضة عليها في تاريخها ، وهو يفتح الطريق امام اعادة صياغة وضع المنطقة بما يتلاءم مع مصالح شعوبها وتطورها في ظل الامن والاستقرار اللذين لا تهددهما سياسات اسرائيل التوسعية واعتداءاتها . وفي المتناول هذا المثل الذى قدمته تجربة ١٩٥٦ ، فقد ارغمت اسرائيل على الانسحاب من سيناء وغزة ، ولكن انسحابها هذا لم يقترن بتلبية اى من الحقوق الفلسطينية ولذا فانه لم يمثل تراجعا في المسألة الجوهرية التي هي اغتصاب هذه الحقوق ، ومع ذلك كانت له مردودات سلبية داخل اسرائيل تجلت في نقص الهجرة اليها في السنين التي اعقبت الانسحاب وفي البطالة والركود الاقتصادى ، بالرغم من انها حصلت على حق الاستخدام الحر لخليج العقبة .

واذ فتح الباب في العام ١٩٧٤ امام تسوية تستوعب جوهر الحقوق الفلسطينية الذى هو الاستقلال وتقرير المصير فان ولوجه يصبح واجبا .لانه سيؤدى الى بداية التراجع التاريخي المحتوم للصهيونية عن هدفها الشامل .

ورسالة الجبهة وهي توجز وجهة نظر التيار المؤيد لمجهودات التسوية تشير الى بعض النتائج المتوقعة بعد هذا التراجع ، وهي ترى ان حدثا كهذا سيعزز على الصعيد اليهودى خارج اسرائيل " الشكوك التي طالما ساورت الكثيرين بسلامة الفكرة الصهيونية وامكان تحقيقها " مما سيعكس اثاره المباشرة على ميزان الهجرة من اسرائيل واليها " خصوصا في هذه الظروف التي تضاءل او انعدم فيها التمييز العنصرى ضد اليهود في جميع انحاء العالم ، كما سيتبع ذلك انكماش المساعدات المالية والحماس المعنوى اللذين الهبهما انتصار العام ١٩٦٧ " . اما فيما يتصل بمشاكل المجتمع الاسرائيلي المتراكمة ، الناجمة عن طبيعته المصطنعة وعن حاجته في المقام الاول ، الى الهجرة والى المساعدات االخارجية ، فمن اليسير ان يتصور المرء كيف ستبرز هذه المشاكل فيما لو انهارت الامال التوسعية التي بنيت على عدوان حزيران ، وخاصة حين لا تعود الامور الى ما كانت عليه قبل العدوان فحسب ، بل تقوم بالاضافة لذلك دولة الشعب الفلسطيني التي لم تقم في العام ١٩٤٨ .

هذا المنطق الداعي للمشاركة في مجهودات السلام ، الذى اوجزنا آنفا اهم مكوناته وجد ما يعززه ايضا في التحالف السورى ـ المصرى ـ الفلسطيني الذى قوى قبل حرب تشرين واثناءها واستمر بعدها وفي المساندة الدولية لاهداف هذا التحالف ، كما اظهرتها مواقف الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز ومنظمة الدول الاسلامية

والعدد الكبير من المنظمات والهيئات والاحزاب والقوى ، العالمية او الاقليمية ، في كل مكان في العالم • وبين هذا كله برزت الاهمية الخاصة لموقف الاتحاد السوفياتي بوصفه الدولة العظمى المؤيدة لهذا المنطق ، والتي توازن قوتها قوة الولايات المتحدة المؤيدة لاسرائيل •

الموقف الفلسطيني خارج الارض المحتلة

اذا كانت الجبهة الوطنية الفلسطينية قد استطاعت ان تفصح في رسالتها عن اقصى ما يدور من اراء وطروحات في الاوساط الفلسطينية التي تؤيد المشاركة في مجهودات التسوية، فلانها لم تكن تواجه معارضة واسعة هناك بسبب ضعف تيار الرفض في المناطق المحتلة • ولذا جاءت رسالتها تحمل هذا المقدار من الوضوح الذى لا يكتنفه اى غموض في الحث على المشاركة وعلى النضال من اجل تمثيل م•ت•ف• في مؤتمر جنيف • ومع ذلك فموقفها هذا لم تتخذه بمعزل عن تأثيرات القوى التي تؤيد طروحاتها خارج هذه المناطق ، وبالذات عن مواقف التكتل الذى افرزته حرب تشرين وادى الى التقاء كل من " فتح "والجبهة الديمقراطية والصاعقة في مقابل جبهة الرفض• بل ان رسالة الجبهة ذاتها قد صيغت بعد مشاورات اجرتها مع قيادة " فتح " والديمقراطية وعدد آخر من القادة الفلسطينيين والعرب (١٩٥) •

الا ان القوى المؤيدة لطروحات الجبهة لم تكن تفصح عن كامل ارائها على هذا النحو لاسباب تتصل بحاجاتها الى تهيئة الرأى العام الفلسطيني لتقبل طروحات تغاير ما الفه قبل ذلك • ولا شك في ان موقف " فتح " بالذات ، بوصفها الاكبر والاوسع نفوذا بين المنظمات الفلسطينية كافة ، هو الذى كان من شأنه ان يحسم الامر • ومن المؤكد ان " فتح " كانت بين القوى التي تؤيد طروحات الجبهة ، بل انها حثتها على تقديم الرسالة لتعزيز وجهة نظرها في الحوار المحتدم خارج الارض المحتلة بين التيارين (١٩٦) ، اما لماذا لم تفصح " فتح " عن ارائها كلها ولماذا فعلت ذلك بالتدريج فلاسباب نوجز اهمها فيما يلي :

١ ـ استمرار نهج " فتح " المناور وعدم رغبتها في كشف اوراقها امام الخصوم ، وهو نهج ، بصرف النظر عن سداده من عدمه في كل حالة من الحالات التي مورس فيها ، ميز سلوك " فتح " ازاء هذه المسألة •

٢ ـ رغبة " فتح " في تهيئة المناخ الفلسطيني ، خارج الارض المحتلة ، لتقبل طرح جديد لم يألفه من قبل •

٣ ـ اخذها بعين الاعتبار حجم وتأثير القوى الرافضة ، والحاجة للمزيد من الوقت كي يصل حوارها معها الى نتائج محددة •

٤ ـ وجود خلافات داخل " فتح " ذاتها حول هذه المسألة بصرف النظر عن الحجوم والاوزان لكل من اصحاب الطروحات المختلفة •

٥ ـ حرص " فتح " ، المعبر عنه بكل اشكال التعبير والممارسة ، على ان يكون اى قرار فلسطيني جديد مقبولا من الاطراف الفلسطينية كافة ، وعلى توفر الاجماع الوطني في الموافقة على اى خطوة ذات طابع مصيرى •

ولذا اتسم موقف " فتح " في تلك الفترة بالمثابرة في المجالات كافة على تهيئة المناخ من اجل تثبيت الطرح الجديد ، وبالتهرب ، في الوقت نفسه ، من الالتزام بأى شيء محدد في هذا الصدد ، التزاما معلنا •

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد لعبت ، على صعيد الفكر بصفة خاصة ، دورا بالغ الاهمية في مجمل الحوارات التي دارت حول هذه المسألة كلها • ثم في الدعوة الى تبني الطروحات الجديدة • ذلك ان الجبهة كانت قد هاجمت الدعوة الى الدولة الفلسطينية عندما انطلقت خافتة بعد ايلول ١٩٧٠ ، وظلت ادبياتها طيلة السنوات الثلاث التالية تدحضها بحماس شديد • ثم بدأ موقف الجبهة يتحول تدريجيا : ابتداء من اواسط العام ١٩٧٣ حين اخذت ادبياتها ، على غرار ما فعله برنامج الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة ، تهاجم التسويات الاستسلامية والحلول الاميركية والرجعية ، وليس التسويات باطلاقها (١٩٧)•

ثم حدث تحول آخر في مواقف الجبهة بعد حرب تشرين ، اقره اجتماع موسع عقدته لجنتها المركزية ، وحضره ممثلون عن تنظيماتها في اوائل تشرين الثاني ١٩٧٣ وهو اجتماع طارىء كان هدفه " دراسة نتائج حرب تشرين وموقف المقاومة الفلسطينية من التطورات التي نشأت في اعقابها " (١٩٨) • وكانت له نتائج انعكست على مجمل الخط الفكرى والسياسي للجبهة ، فنقته من بعض التأثيرات اليسارية المغامرة عليه • وكان له ايضا في هذا السياق تأثير على موقف الجبهة من المسألة التي نحن بصددها •

وفي هذا الاجتماع لاحظت اللجنة المركزية : " ان النتائج التي ادت اليها حرب تشرين الوطنية تطرح بحدة الان مسألة ضمان الحقوق الوطنية الملحة والمصالح الحيوية للشعب الفلسطيني ، في وجه محاولات الامبرياليين والصهاينة والرجعيين الرامية الى تزييف هذه الحقوق واصطناع اطراف مشبوهة لادعاء تمثيل الشعب الفلسطيني ومصادرة حقه في تقرير المصير " • وفيه جرى التأكيد على " ان الامبريالية والصهيونية بتأييد شديد من الرجعية الاردنية ، تعمل بشكل محموم الان من اجل تمرير تسوية تصفوية على حساب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه ، وتحاول عزل وضرب حركة المقاومة الفلسطينية ، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين والقيادة الوطنية لنضاله " • ولهذا رأت اللجنة المركزية " ان القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية تدرك ان نجاح مثل هذه المحاولات التي يخطط لها الاعداء سيؤدى لسنوات طويلة قادمة الى تصفية الحركة الوطنية لشعبنا ونضاله من اجل حقوقه الوطنية الراهنة ، وطمس هويته الوطنية المستقلة وكذلك حقه في استرداد وطنه وبناء دولة ديمقراطية على كامل ترابه الوطني " •

وبهذا ادخلت الجبهة التمييز بين الحقوق الوطنية الملحة او الراهنة ، للشعب الفلسطيني وبين حقه في استرداد وطنه وبناء دولة ديمقراطية على كامل ترابه الوطني . وهو التمييز الذى تجلت فيه الخطوة التي مهدت لانخراط الجبهة الديمقراطية بنشاط في تيار الدعوة الى صياغة مطالب مرحلية ، لتنتهي بالدعوة الى دولة فلسطينية على اى جزء من ارض فلسطين يمكن تحريره من الاحتلال .

ولم يقف تيار الرفض بطبيعة الحال مكتوف الايدى ازاء هذا الطرح الجديد الذى يناقض موقفه ، والذى يكتسب انصارا يتزايدون كل يوم . بل انه استنفر كل قواه وامكانياته للدفاع عن وجهة نظره مستندا الى قوة الافكار والقناعات السائدة التي طال عليها الزمن ، ومستفيدا من وجود مجموعات من مؤيديها داخل المنظمات التي تبنت الطرح الجديد نفسه . واذا كانت الجبهة الوطنية هي التي تصدت لعرض وجهة نظر التيار الاول بأقصى ما تحمله من طروحات جديدة ، فان قوى التيار الثاني ، وهي تتصور انها تحمل افكارا سائدة يسهل الدفاع عنها امام الرأى العام ، اشتركت جميعها في التعبير عن طروحاته مما افرز عشرات الوثائق الهامة ومئات الوثائق الاخرى التي يصعب استقصاؤها . وفي الاحوال كلها ظلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي زعيمة هذا التيار واكثر قواه تأثيرا . وقد عمدت هذه الجبهة ، على غرار ما فعلته الجبهة الوطنية ، الى توجيه مذكرة من قبلها الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١٩٧٣/١١/٨ (١٩٩) ، أى في وقت قريب من التاريخ الذى قدمت فيه الجبهة الوطنية رسالتها ، توجز فيها وجهة نظر الرفض في المسألة التي احتدم الحوار بشأنها .

هذه المذكرة ، مثلها مثل غيرها من وثائق الرفض العديدة ، تظهر رأيه في ان اهم ما نتج عن حرب تشرين " هو شعور الامبريالية الاميركية بخطورة بقاء هذا الوضع المتفجر في المنطقة وما يحمله من تهديدات لمصالحها النفطية بشكل خاص " ، وتستنتج على ضوء هذا ان الامبريالية الاميركية صارت مستعدة لوقفة جديدة لاعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة ، اساسها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وبهذه الاشارة للقرار الشهير ، التي ستتكرر في وثائق الرفض ، يريد هذا التيار التذكير بأن التسوية التي فتحت الحرب الامال بتحقيقها تستند على ضرورة الاعتراف العربي باسرائيل وبحقها في الوجود الامن كما ينص عليه القرار ، وبأنها لا تقدم جديدا بالنسبة لشعب فلسطين ما دام القرار يتجاوز وجوده وحقوقه ويتجاهلها .

ودعاة هذا التيار لا ينكرون " ان قوى عالمية وعربية جديدة عديدة ترى في هذا القرار اساسا صالحا لنضال سياسي يجب ان يستهدف ازالة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية التي احتلت اثناء حرب ٥ حزيران " ، الا ان هذا الامر لا يستهويهم على ما يبدو ، وهو على كل حال لا يشكل شاغلهم الاول والاساسي ما داموا قد رفضوا القرار من قبل وظلوا يرفضونه ، مما لا يعد جديدا لا في الوضع الناجم عن الحرب ، ولا في مواقفهم منه . اما الشيء الجديد في هذه الفترة والذى هو " الشيء الخطير بالنسبة لنا كشعب فلسطيني ومنظمة تحرير فلسطينية فهو وجهة النظر التي طرحت نفسها مؤخرا

والتي تنادي باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فيما يسمونه " مؤتمر السلام " الذى سينعقد على اساس البحث الجاد في تطبيق القرار ٢٤٢ " ٠ وبوضعهم اليد على بيت القصيد هذا ، وفي مجال تشبثهم برفض التسوية يلجأون الى التذكير بأن " موقف منظمة التحرير بمختلف فصائلها من قرار ٢٤٢ موقف واضح وصريح ، عبرت عنه مختلف التنظيمات من خلال برامجها السياسية " التي ترفضه ٠ اما وان الواقع المستجد بعد حرب تشرين ، وخلافا لرغبتهم ، قد طرح مواقف جديدة " خلافا للبرامج السياسية التي اقرتها المجالس الوطنية الفلسطينية في اكثر من مناسبة " فانهم يجدون انفسهم مضطرين للتذكير بما يعدونها حقيقة واضحة ، وهي ان قرار مجلس الامن " بقدر ما ينص على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في حرب ٥ حزيران ينص بنفس القوة على ضرورة بقاء اسرائيل وحقها في الحياة وتوفير حدود آمنة لها ، وتوفير سلام دائم في ظل وجود اسرائيل وبقائها وضمان سلامتها "٠ وعلى هذا بالذات ينصب رفضهم ٠ وهم يقررون على ضوئه ان " اى اشتراك لـ م ٠ت ٠ف ٠ في مؤتمر قائم على اساس القرار ٢٤٢ [كما هو حال مؤتمر جنيف] يعني بشكل واضح استعداد [ها] للمساهمة في مؤتمر احد اهدافه ضمان بقاء اسرائيل ضمن حدود آمنة " ٠

ثم يفيضون في شرح مضار القرار ٢٤٢ باعتبار انه يثبت شرعيا ودوليا عدوان ١٩٤٨ " بقدر ما يزيل عدوان ١٩٦٧ او شيئا منه "٠

وفي معرض الرد على وجهة نظر التيار الاول التي ترى ان اهم ما في الامر هو تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧ ، بالاستفادة من معطيات ميزان القوى كما اظهرته حرب تشرين ولو ادى ذلك الى توقيع معاهدة سلام ، يمكن تعديل بنودها في المستقبل كلما تطور الميزان ، يؤكد الرفض وجهة نظره " ان اسرائيل والامبريالية لن تنسحب من الاراضي التي احتلتها في حرب ٥ حزيران مقابل وثيقة ورقية تستطيع ان تحرقها في اى وقت تريد " ٠ وهو يرى " ان كلاما كهذا يحمل الكثير من الاحلام والتمنيات " ٠ وهنا يشدد في القول " ان الامبريالية لن تكتفي بوثائق ورقية ، بل انها ، حسبما ينص القرار ٢٤٢ ستفرض مجموعة من الاجراءات المادية وغير المادية ـ المناطق منزوعة السلاح ، الوجود الدولي ، الاعتراف ، التعامل الاقتصادى ، الى اخر ما هنالك ، استنادا الى فقرة واضحة في القرار ٢٤٢ وهي شرعية الوجود الاسرائيلي وحقه في الحياة ، وضرورة العمل على سلام دائم ومضمون في المنطقة " ، الامر الذى يعدونه ضارا بالحقوق الوطنية الفلسطينية ٠

وزيادة على ما تقدم يتطوع الرفض ، كما تفصح عن موقفه مذكرة الجبهة الشعبية ، بالتأكيد على " ان اى اشتراك من قبل م ٠ت ٠ف ٠ في مؤتمر اساسه قرار ٢٤٢ لا يمكن ان يعتبر محاولة لاحراز انتصار تاكتيكي يساعدنا في الوصول الى الانتصار الاستراتيجي " ٠ ولعل ما يتجلى في هذا التأكيد هو واحد من اهم اسس موقف الرفض ، اذ ان التركيز على ما يريده الطرف المعادى وحده ، وكأنه هو المرشح للتحقيق دون ما عداه ، سمة من سمات هذا الموقف المتميزة ، يضاف اليه عدم الاهتمام بحقيقة ان نضال حركة

التحرر الوطني ، مدعوما بمساندة حلفائها العديدين ، يمكن ان يؤدى لنتائج مغايرة ، ولذا نجد ان مذكرة الجبهة تعود للتأكيد على ان الاشتراك الفلسطيني في مؤتمر جنيف ستكون نتيجته كما حدث في حالات معينة في تاريخ بعض القوى السياسية ، احراز انتصار جزئي مقابل " التنازل الفعلي الكامل عن الهدف الاستراتيجي " . (الابراز من عندنا) . ويعتقد الرفض على ضوء هذا " ان المطالبة بالواقعية والتكتيك والحكمة والتروى والتعقل ، وغيرها من التعابير ، تصبح بشكل واضح استسلاما متسترا بكل هذه التعابير " .

ومع التذكير بالمواقف السابقة من القرار ٢٤٢ ، اى المواقف من التسوية ، فان الرفض يأخذ على المنظمات الاخرى ما يبدو من استعدادها لتبديل هذه المواقف مذكرا اياها بأن " التنظيمات الثورية عندما تضع استراتيجيتها وبرامجها السياسية فانها تضعها لتشكل دليلا صادقا لنضالها ونضال الجماهير ، وليس لتكون مجرد كلمات او نصوص يمكن ان نلقي بها جانبا وقتما نريد " . وفي هذا التشبث بالمواقف السابقة محاولة واضحة للاستفادة من قوة السائد من الاراء للوقوف في وجه التطورات والطروحات الجديدة . ومع هذا التشبث يرد التأكيد على " ان استراتيجية حرب التحرير الشعبية الفلسطينية العربية الطويلة المدى ، هي وحدها القادرة على تحقيق الهدف الاستراتيجي ، اى تحرير كامل التراب الوطني واقامة المجتمع الديمقراطي على ارض فلسطينية " ثم يرد ايضا التأكيد على " ان اية مواقف تكتيكية يجب ان تخدم هذه الاستراتيجية بشكل واضح وملموس " . وهذا التأكيد يسقط من الحسبان ما هو ملموس فعلا ، وهو ان الدول العربية لم تحارب مرة واحدة حربا اتصلت لاكثر من بضعة ايام او بضعة اسابيع منذ خسارتها لحرب ١٩٤٨ التي استمرت بضعة اشهر . وان الجماهير العربية لم تبدأ حربها الشعبية الطويلة الامد بالرغم من ان الدعوة لها ما فتأت تتردد منذ عدة سنوات ، وهو لا يأخذ في الحسبان ان الدور الفلسطيني ، على اهمية تأثيراته السياسية والاعلامية ، لا يستطيع ان يخلق الظروف الموضوعية ، المادية والمعنوية ، التي تثير حربا كهذه ، ولا ان يكون بديلا لها ، مثلما لا يأخذ في الحسبان ايضا ان حروب الشعب طويلة الامد او قصيرته لا تأتي وفق الرغبات مهما استندت هذه الرغبات الى النوايا الطيبة .

ولان هناك فكرة شاعت عن الرفض بأن مواقفه تقتصر على معارضته الخيارات المطروحة من غير ان يقدم بدائل عنها فان المذكرة تدحض هذه الفكرة . وهي لا تقبل الرأى الذى يقول بأن الشعب الفلسطيني يقف امام خيارين ، فاما ان يشترك في تسوية هدفها اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة او ان يسهم في تمرير مشروع المملكة العربية المتحدة حيث ستتقاسم الرجعية الاردنية مع اسرائيل الهيمنة على ارض الشعب الفلسطيني . وانما تؤكد ان هذين الخيارين ليسا وحدهما المطروحين ، وان القول بهذا " لا يضع بموضوعية كاملة كافة الخيارات المتوافرة علميا امام الثورة الفلسطينية " . ثم تستنتج بعد ذلك انه " في الوقت الذى نقول فيه : لا للدولة

الفلسطينية على جزء من ارض فلسطين ، نقول بنفس القوة : لا لمشروع المملكة العربية المتحدة" . اما الخيار الثالث البديل للاثنين فهو الخيار الثوري ،وهو من وجهة نظر الرفض " واضح جدا امام جماهيرنا وهو . نعم لاستمرار الثورة ، نعم للبقاء في صف الجماهير المقهورة والمضطهدة . نعم لحرب التحرير الشعبية الفلسطينية العربية ، الطويلة الامد ، التي ترفض الاستسلام والتنازل عن الهدف الاستراتيجي ، سواء كان هذا التنازل علنيا او ضمنيا " . وبهذا تعود دورة عرض البدائل الى نقطة البداية ، اى الى التشبث بالهدف الشامل ، غير ممكن التحقيق في الظروف الملموسة، والى وضعه في معارضة ما هو ملموس بل الى ادانة اى انجاز يتم على طريق هذا الهدف الشامل واعتبار النضال من اجله استسلاما وتنازلا .. الخ .

ولان طرحا كهذا سيبدو ضعيفا في ظل الظروف التي افرزت الطرح المقابل ، لانه يتجاهل واقع الوضع العربي والوضع الدولي والعديد من العوامل الهامة الاخرى ، فان الرفض يوافق على " ان الثورة الفلسطينية تواجه اليوم ادق مراحلها " كما يوافق على " التحليل الذى يوضح حقيقة الصعوبات التي ستنشأ عن موقف الرفض " . بل يدعي بما هو اكثر من ذلك حيث تقول المذكرة : " اننا نرى كل هذه الصعوبات ونعرف بالضبط ما هي ومدى ثقلها . واننا نوافق كذلك على القول بأن كل ثورة يجب ان تجيد التكتيك بقدر ما تجيد الاستراتيجية . كل ذلك كلام سليم نتفق معه " . الا انه يوافق على هذه المقدمات الصحيحة ليستنتج استنتاجات مغايرة لمنطقها مصرا على رفض الاشتراك في مجهودات التسوية ، ومكررا اصراره على ان تؤخذ العوامل التي تعكسها هذه المقدمات بعين الاعتبار شريطة " ان يتم [ذلك] من خلال رفض واضح للقرار ٢٤٢ ورفض واضح لاشتراك منظمة التحرير في مؤتمر قائم على هذا الاساس " .

ثم يعلن عدم قبوله " الكلام الذى يحاول ان يصور موقف الرفض بأنه موقف انتحاري لن تكون نتيجته الا ذبح الثورة وتصفيتها بالوسائل العسكرية ، بالاضافة الى كافة الوسائل الاخرى " ، وكانت هذه تهمة رائجة ضده ، وذلك " لان الموقف الذى تفرضه على منظمة التحرير ليس موقفا انتحاريا . انه في نظرنا موقف ثوري يستند الى كافة مقومات الانتصار " . اما كيف يفسر ذلك فبأن " مجرد وجود اسرائيل يشكل اضطهادا واضحا وتحديا لجماهيرنا الفلسطينية والعربية ، وان موقفا يستند الى هذه الحقيقة الموضوعية لا يمكن ان يكون موقفا انتحاريا خاطئا " . وثمة ثقة مطلقة بأن " هذا الموقف سيلقى تأييد جماهيرنا الفلسطينية والعربية التي رفضت بشكل واضح وقف اطلاق النار ، والتي تطالب باستمرار بمعركة طويلة حاسمة هي وحدها التي يمكن ان توفر الحرية والامن لمستقبل هذه المنطقة " . وبعد الاطمئنان الى ان موقف الجماهير العربية والفلسطينية من طروحات الرفض هو على هذا النحو فان مواقف القوى الثورية العالمية منها لن تكون على نحو مغاير ، ذلك ان " مثل هذا الموقف لا يمكن الا ان ينال ، بعد نضال وجهد ، احترام وتأييد كافة القوى الثورية العالمية " . وما دام الامر كذلك بالنسبة للقناعات المتوقعة من الجماهير العربية والفلسطينية ومن القوى الثورية

والعالمية " فاننا لا نطالب شعبنا بالانتحار ، وانما نطالبه بأن يدفع الثمن الذى لا بد منه لاى انتصار تاريخي وهو ملايين الشهداء ، والصمود في ميدان الصراع رغم كل الالام والتضحيات " . وهذا هو " الطريق الذى يعرف كل شعب يريد الحرية بأنه الطريق الوحيد للانتصار الحقيقي " .

اما على اى اساس توقع الرفض ان تكون طروحاته مؤيدة من قبل الجماهير العربية والفلسطينية والقوى الثورية العالمية كافة فانه سؤال لا يجد اجابته الا في الرغبات التي يحملها فرقاء الرفض الفلسطيني ، بينما واقع الحال يعطي اجابة مخالفة . ولو لاحظنا ميزان القوى على الجانب الفلسطيني بالذات ، حيث يسود الاعتقاد بأن نسبة مؤيدى الرفض هي اعلى منها في اى مكان اخر لرأينا ان هذه النسبة لا تشكل الاغلبية ولا ترقى الى درجة الاقلية الكبيرة . واذا كان من الحق انه ما من استفتاء قد اجرى لمعرفة رأى الجماهير الفلسطينية في اى مكان فان مؤشرات اتجاه الرأى العام يمكن استقصاؤها عبر معرفة مواقف التنظيمات الجماهيرية الفدائية والسياسية التي تمثله . وقد رأينا كيف ان سكان الارض المحتلة كانوا شبه مجمعين على تأييد طروحات الجبهة الوطنية المنسقة مع القيادات الوطنية في الخارج . ولم يكن لممثلي جبهة الرفض في اى وقت من الاوقات الاغلبية في اى من الاتحادات الجماهيرية المنظمة سواء كانت عمالية او فلاحية او طلابية او مهنية من اى نوع . وقوة منظماتها كمنظمات فدائية لا تقارن بالقياس لقوة " فتح " وحلفائها من المنظمات الاخرى . وغني عن الايضاح ان قوتها العسكرية لم تكن اكبر من تأثيراتها السياسية .

واما على الجانب العربي فالامر ابعد من ان يسمح لجبهة الرفض بأن تتحدث باسم الجماهير فضلا عن الانظمة الرسمية ، ذلك اننا اذا اخرجنا من الحسبان القوى الرجعية واليمينية ذات النفوذ في بعض القطاعات الجماهيرية ، فان غالبية القوى الوطنية والتقدمية كانت تؤيد برنامج مؤتمرى القمة في الجزائر ثم في الرباط القائمين على اساس العمل من اجل تسوية متوازنة تطالب بانسحاب قوات اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، اى على اساس التفسير العربي للقرار ٢٤٢ ، فضلا عن ان غالبية الدول العربية اجمعت على البرنامجين .

ويبدو الامر اشد وضوحا على الجانب الدولي ، فمن بين اعضاء الاسرة الدولية كلها لم يكن يقف مع وجهة نظر الرفض سوى دولة او اثنتين ، بينما توزعت بقية الدول بين مؤيدة للتسوية وفق التفسير العربي للقرار ومعارضة لها لانها تناصر التفسير الاسرائيلي الاميركي له . واذا توجب ان نقدم بعض التفصيلات يمكن القول ان قائمة المؤيدين للتسوية المتوازنة ، التي لا يرد بين بنودها الغاء اسرائيل او الغاء الاعتراف بها ، تضم غالبية الدول العربية ، وغالبية احزابها الوطنية والتقدمية ، والدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والامم المتحدة والمؤسسات الدولية الاخرى ، والعدد الكبير من الهيئات والمنظمات العالمية التي تضم تنظيمات العمال

والفلاحين والطلاب والمهنيين والمثقفين ، وكذلك الاحزاب الشيوعية كافة والاحزاب الاكثر ديمقراطية بين الاحزاب الاشتراكية ، اما الجهات التي كانت لا تساند تسوية كهذه فهي التي تؤيد اسرائيل وتنحاز لها ، بينما لم يكن يؤيد وجهة نظر الرفض الفلسطيني على الجانب العالمي سوى عدد من بين احزاب اليسار المتطرف وليس حتى كلها ، والمعروف ان هذه من بين كافة الاحزاب هي اقلها نفوذا وتأثيرا على جماهير بلدانها .

بالرغم من ذلك فان جبهة الرفض تدين موقف التيار الفلسطيني الاخر الذى يأخذ هذه الحقائق كلها في اعتباره بتأثيرها المزدوج ؛ اى بتأثيرها في بلورة الكفاح الفلسطيني لينحو منحى ايجابيا يضعه في انسجام معها ، وفي مساندة هذا الكفاح حتى يحقق اهدافه المرحلية التي تصب في سياق اهدافه الاخرى وتعبد الطريق نحوها . بل انه يمضي لما هو ابعد من ذلك فيدين حتى التروى في اتخاذ موقف بات حين ارتأت بعض الاطراف ، ومنها " فتح ".ان هذا التروى مفيد . وهو يصفه بأنه موقف اللاموقف ويرى ان استمراره " لن تكون نتيجته الا زعزعة الثقة في صفوف الجماهير ... [التي] هي القوة الوحيدة القادرة على تحقيق التحرير ... [لان] الحرص على ثقة الجماهير بثورتها وقيادتها يجب ان يحتل في اذهاننا حجما اكبر من اية اعتبارات تكتيكية اخرى " .

وتستبق المذكرة آراء معارضي الرفض فتقول : " نعرف تماما ان البعض قد يفسر تقديم هذه المذكرة بأنه ضرب من المزايدة ، وقد يحملها شتى النوايا والمزايدات ، غير اننا ، في نظرتنا العلمية للامور ، نؤمن اشد الايمان ، ومن حقنا ان نتصرف حسب قناعاتنا ، بأن هذا الموقف يخدم قضية الثورة وقضية الجماهير وقضية الوحدة الوطنية المستندة الى الموقف السياسي الثورى والموحد ". وهو ما يأمل مرسلو المذكرة في ان يتم تفسيرها على ضوئه .

الحوار الوطني ـ الاتفاق

احتدم الحوار اذن بين وجهتي نظر كان بينهما هذا المقدار الذى رأيناه من الاختلاف في زوايا النظر والتحليل والاستنتاج . وفي ظل حرب الاستنزاف التي واصلها الجيش السورى ضد مواقع القوات الاسرائيلية في الجولان ، وبانتظار ما ستسفر عنه ، وفي ظل استمرار العمليات الفدائية الفلسطينية ظل الحوار محتدما وتزايدت حدته ، وبدا في وقت من الاوقات وكأن الحركة الوطنية الفلسطينية على وشك ان تشهد انقساما جديدا ، حادا كل الحدة هذه المرة .

واذا شئنا ان نلخص مرة اخرى وبكلمات قليلة ، وجهتي نظر الطرفين المرشحين للانقسام امكن ان نقول : ان الرفض تمسك بالقول ان حرب تشرين ، وبغض الطرف عن الاوصاف التي رماها بها بعد توقفها ، لم تحدث تبدلات اساسية على ميزان القوى في الصراع العربي ـ الصهيوني ، ولذا فان الاسباب التي كانت تدفعه في السابق الى

خوض حرب طويلة الامد والى التمسك بالمطلب الشامل (تحرير فلسطين ثم الدولة او المجتمع الديمقراطيان) والغاء الكيان الاسرائيلي ما تزال قائمة . بينما رأى دعاة الاتجاه الاخر ، دعاة الدولة الفلسطينية المستقلة ، ان بروز الثورة الفلسطينية وبروز الدور السياسي لمنظمة التحرير ، اللذين تحققا بنضال شعب فلسطين لسنوات عديدة ، كان حتى قبل حرب تشرين قد هيأ ما يلزم من اجل الانتقال الى تحقيق مطالب وطنية ملموسة على طريق المطلب الشامل ، وان حرب تشرين بما حققته من دفع باتجاه تسوية متوازنة ، ووقوف منظومة الدول الاشتراكية وكتل دولية اخرى الى جانب المطالبة بدولة فلسطينية في الارض التي ستنسحب عنها قوات الاحتلال الاسرائيلي ، ان ذلك كله عوامل تفرض تأكيد هذا الاتجاه ، وان البديل في حالة استمرار الرفض الفلسطيني ، هو استمرار الاحتلال او عودة الارض المحتلة الى هيمنة الاردن وغيرها ، من غير ان يتوفر الاساس الذى يجعل من الممكن ان تكون سيادتهم عليها كاملة .

واذا كانت الاسباب التي تدفع نحو الانقسام بسبب الخلافات الحادة كثيرة ، فان الرغبة في تجنيب حركة المقاومة الفلسطينية مصيرا كهذا لم تكن ضئيلة . وكان اساس هذا هو الاعتقاد بأن الانقسام سيضعف الفرقاء جميعا ، وسيضعف بالتالي مجمل النضال من اجل تحقيق المطالب الفلسطينية الوطنية ايا كانت وايا كانت درجتها . وقد انعكست هذه الرغبة في سلوك ناس ينتسبون الى الفرقاء كافة ، وانعكست بصفة خاصة في سلوك اوساط الرأى العام الفلسطيني الذى حال ناس منه في حالات كثيرة ، حتى باجسادهم بالذات ، دون وقوع احتكاكات ، معرضين انفسهم لخطر الموت .

ويمكن هنا ان نسجل لـ " فتح " انها ، بصرف النظر عن استثناءات ليست كثيرة ، لعبت دورا كبيرا في الحيلولة دون وقوع الانقسام الحاد . وفعلت " فتح " ذلك لاسباب عديدة نورد اهمها فيما يلي :

اولا – لان " فتح " تعتبر نفسها حركة وطنية واسعة تستقطب الاتجاهات كافة . والحقيقة ان " فتح " ضمت في صفوفها ، على نحو ما ، ممثلين للاتجاهات كافة ، وكان لـ " فتح " رافضوها ايضا ، الامر الذى جعلها تتأثر بهذا المقدار او ذاك بالطروحات المتعددة ، وتمتص بالتالي الاشكال الحادة لردود الفعل فتخففها من خلال حرص فرقائها جميعا على استمرار وحدتها .

ثانيا – وهي بنهجها التجريبي ، القابل للاستجابة السريعة لما يستجد من تطورات ، لاحظت بعد قليل من توقف حرب تشرين ، ميولا عربية ، وخاصة مصرية ، لاسترضاء اميركا وتغليب وجهة نظرها في التسوية ،وادركت على نحو ما ، ان التسوية من وجهة النظر الاميركية لن تستوعب مطالب الحد الادنى الفلسطينية .. ولهذا صارت اكثر حذرا في اعلان موقفها المحدد من التسوية ، مما خفف ردود الفعل المقابلة على الساحة الفلسطينية ، وخاصة ردود فعل الرفض .

ثالثا – ولاسباب لا مجال لبحثها هنا ، تمسكت " فتح " بضرورة تحقيق الاجماع

الفلسطيني على برنامج موحد يلتقي حوله الجميع ، مما اوجب عليها ان توسع صدرها ازاء ما يمكن ان يعتبر استفزازات موجهة ضدها .

رابعا ـ ثم انها كانت مطمئنة الى رسوخ وضعها ، حيث يحالفها على الساحة الفلسطينية الجبهة الديمقراطية (التي اخذت تتصدى من جانبها لطروحات الرفض) والصاعقة ، والاغلبية العظمى ممن يوصفون بالمستقلين ، ويؤيد الشيوعيون طروحاتها . ويحالفها على الساحة العربية دولتا المواجهة : مصر وسوريا ، في وقت ظلت علاقاتها فيه وطيدة او متوازنة مع معظم الدول العربية الاخرى ، بينما كان العراق وحده هو الذى يخص الرفض بدعمه . ووجدت ان طروحاتها باتجاه التسوية تنسجم انسجاما كبيرا مع موقف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، ومع مواقف الكتل الدولية الاخرى المؤيدة للمطالب العربية وابرزها كتلة دول عدم الانحياز وكتلة الدول الاسلامية .

خامسا ـ ان " فتح " ـ يؤيدها ويضغط عليها من اجل ذلك جل حلفائها الفلسطينيين وعدد من حلفائها العرب ومؤيديها الدوليين ، ويحفزها الحرص على الوجه الديمقراطي للحركة الوطنية الفلسطينية ـ تمسكت بضرورة استمرار الحوار بين المنظمات والقوى الفلسطينية من اجل صياغة برنامج مشترك لعملها المقبل .

يقابل ذلك على الصعيد الاخر ان منطق الرفض برمته ، الذى كان قد تعرض لاهتزاز كبير منذ ايلول ١٩٧٠ (اى في الوقت الذى كانت فيه المنظمات الفدائية كافة تقف في صف الرفض) تعرض لهزة اخرى كبيرة بسبب حرب تشرين ، وذلك امام الرأى العام الفلسطيني والعربي ، مما اضعف العديد من مرتكزاته الاساسية . فقد دخلت جيوش مصر وسوريا حربا ابتدأتها هي ضد قوات العدوان الاسرائيلي ، جند لها البلدان كل ما امكن ان يجمعاه من طاقاتهما طيلة السنوات الممتدة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وحصيلة المعونات التي تلقياها ،وساهمت في اسنادهما فيها كل دولة عربية بما اتاحت لها ظروفها وسياساتها . وبدا كأن الدول العربية تفعل في ذلك الوقت اقصى ما تستطيع فعله من اجل التحرير . ثم جاءت المحصلة : نتائج متوازنة لم يمكن ، برغم التضحيات الكبيرة ، الحصول على افضل منها ، واهم تلك النتائج انفتاح الباب امام تسوية معقولة . ولم يعد بمقدار الرفض ان يقول بعد ذلك : انتظروا الحرب الاخرى الطويلة الامد ، وان يجد انصارا عديدين . والاهم من هذا انه لم يعد قادرا على اقناع العديد من اوساط الرأى العام برفض فرصة لاحت ممكنة ، في الحصول على مكاسب ملموسة ثمنا للجهود والتضحيات التي بذلت ، تحت دعوى الانتظار الطويل للفوز بالجائزة الكبرى وحدها .

وكذلك فان الدور الذى رآه الرأى العام المفتوح العيون ايام الحرب ، الدور الذى قامت به الجيوش النظامية ، والحجوم المذهلة لفعاليتها ، قد زعزع واحدة من مقولات الرفض الاساسية حول ادوار الجيوش النظامية ، وبين خطل افكار كثيرة كان الرفض يبني عليها دعوته ، واظهر للرأى العام ان اسرائيل ، اذا كانت قد صمدت ازاء هجمة جيوش نظامية لها ذلك الحجم ، الذى لا يمكن مضاهاته بحجم العمل الفدائي

الفلسطيني ، من القدرات والتسليح من غير ان تنهار او حتى من غير ان تتراجع لاكثر من بضع كيلو مترات في سيناء . فأي عدد من السنين يقتضي الامر مرورها حتى تتوفر ظروف اخرى مواتية لزحزحتها بضع كيلو مترات اخرى على اساس الدعوة لحرب الشعب طويلة الامد . ووفق اى منطق ينبغي تأجيل الحصول على ما هو ممكن الى ان تتوفر ظروف ، لا يبدو معظمها قائما ، من اجل حرب كهذه الحرب ؟

يضاف الى كل ما تقدم ان قوة الرفض العسكرية ، في حسابات القوى الفلسطينية ذاتها ، كانت متواضعة بالمقارنة مع قوة الاخرين ، مما افقده ، وهو يدعو لحرب الشعب طويلة الامد ، القدرة على ان يقدم النموذج المقنع .

ومهما يكن من امر فان مؤسسات منظمة التحرير شهدت بدورها اصداء الحوار المحتدم على امتداد الساحة الفلسطينية كلها ، وانشغلت بها على نحو مستمر اجتماعات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزى للمنظمة . وتلقت اللجنة التنفيذية مذكرة قدمتها اليها كل من " فتح " والجبهة الديمقراطية والصاعقة لخصت موقفها من المسالة المثارة . وبدا في وقت من الاوقات كأن التكتل الذى تكون من المنظمات الثلاث حزم امره ، وقرر ان يسير وحده ويتحمل مسؤولية النهج الجديد المطلوب . ولم يكن الايحاء بوجود قرار كهذا سوى مناورة ، لان تقديم المذكرة وما بدا من ورائه ، قصد منهما التعجيل في دفع الحوار الوطني الشامل الى نتيجة محددة ، اى بكلمات اخرى قصد منه الضغط على الرفض كي يحزم امره ويقبل الالتقاء مع الطرف الاخر على برنامج مشترك . وهذه المناورة ، مقرونة بالتأثيرات الاخرى العديدة ، حققت غرضها . وفي نهاية المطاف امكن ان تتشكل بقرار غير معلن اصدرته اللجنة التنفيذية ، لجنة للحوار الوطني ، ضمت الامناء العامين للمنظمات الفدائية كافة ، كما ضمت ممثلا عن الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة وترأس ياسر عرفات عملها .

وقد امكن للجنة ، التي اشتهرت باسم اللجنة السباعية ـ بعدد المنظمات الممثلة فيها ـ بعد سلسلة من الاجتماعات المضنية لم يجر الاعلان عنها هي الاخرى ، ان تتوصل الى صياغة البرنامج المشترك المنشود . وعلى ضوء ذلك وبعد توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية كتتويج لحرب الاستنزاف ، دعى المجلس الوطني الى دورة جديدة كي يصادق عليه ، ويعطيه من وجهة نظر الشرعية الفلسطينية قيمة الوثيقة الوطنية .

البرنامج السياسي المرحلي او برنامج النقاط العشر

وضعت اللجنة السباعية اول برنامج من نوعه في تاريخ العمل الفدائي ، وسمته " البرنامج السياسي المرحلي " مؤكدة بهذه التسمية السمة الاساسية للبرنامج ، وهي انه برنامج للعمل السياسي وانه برنامج اشتمل على مطلب وطني مرحلي .

وانعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة (القاهـــرة ،

١٩٧٤/٦/١) من اجل مناقشته والمصادقة عليه . وخلال ثمانية ايام ، شهد المجلس اهم المناقشات التي شهدتها دوراته السابقة كلها على الاطلاق ، فمما لا شك فيه ان المناقشة التي شهدتها تلك الدورة ، في الاجتماعات العامة وفي اجتماعات اللجان ، قد اتسمت بقدر كبير من العمق وبمستوى عال من الاحساس بالمسؤولية لم يسبق له مثيل . وان هذه السمة تنطبق على المداخلات التي تقدم بها المساهمون في النقاش كافة . والمستوى الذى وصلت اليه مناقشات تلك الدورة ترك آثاره على مستويات النقاش في الدورات اللاحقة كلها ، مما يجعل الدورة الثانية عشرة بحق نقطة انعطاف ، ليس في مجمل مسيرة منظمة التحرير فقط ، بل في نوع الدور الذى غدت تلعبه دورات المجلس في اغناء الفكر والممارسة في هذه المسيرة .

ويصف تقرير اللجنة التنفيذية المقدم الى المجلس (٢٠٠) المرحلة التي تمر بها المنطقة بأنها " تشكل نقطة انعطاف تاريخي لصالح شعبنا العربي الفلسطيني ، وتشكل في الوقت نفسه مؤشرا واضحا للمأزق الخطر الذى يعيشه عدونا " . وهو يحث قادة العمل الفلسطيني على ان يكونوا في " مستوى خطورتها من حيث علاقتها الدقيقة بمستقبل شعبنا العربي الفلسطيني وضرورة الاخذ بعين الاعتبار عدم اسقاط المكتسبات التي توصلت اليها ثورتنا نتيجة التضحيات التي قدمها شعبنا عبر مراحل نضاله الطويل " . اما عن هذه المكتسبات فان التقرير يرى انها تشمل " جانبا هاما حققه نضالنا وعززته حرب رمضان ايضا ، وهو اتساع دائرة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعبنا العربي الفلسطيني فلسطينيا وعربيا ودوليا " . وهو بهذا يشير الى قرار القمة العربية السادسة (الجزائر ، تشرين الثاني ١٩٧٣) وقرار القمة الرابعة لدول عدم الانحياز (آب ١٩٧٣) وقرار القمة الاسلامية الثانية (شباط ١٩٧٤) المؤيدة للمنظمة ، والتي تضمنت الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد لشعبها .

واما حرب تشرين فهي التي احدثت " تغييرا ملموسا مجسما بعوامل ومعطيات جديدة خرجت بالموقف العربي من دائرة الركود السياسي الذى كانت تعيشه المنطقة ، وخلصته من ضباب انعدام الرؤية للمستقبل " .

ويتوقف تقرير اللجنة التنفيذية عند المحاولات الاميركية التي كانت قد ابتدأت للالتفاف على نتائج حرب تشرين الايجابية ، ولجر الدول العربية الى حظيرة التسوية الاميركية ، ويدعو لاخذها بعين الاعتبار الشديد ، ويحلل اهداف هذا التحرك الاميركي مؤكدا انها تنصب في اتجاهين رئيسيين اولهما : " الابقاء على المصالح الاميركية ، وهي المصالح التي اصبحت مهددة تهديدا حقيقيا بعد حرب رمضان ، والحيلولة دون فتح المجال امام ايجابيات هذه الحرب ومعطياتها وانعكاساتها فلسطينيا وعربيا ودوليا من ان تتصاعد وتنمو حاملة معها رياح الخطر على كل المصالح الامبريالية ، وقاطعة الطريق امام اية امكانية لعودة وترسيخ النفوذ الامبريالي الاميركي وعملائه " ؛ وثانيهما: " الحيلولة دون استمرار تصدع البنيان الاسرائيلي ، الذى اهتزت جدرانه الى درجة التفسخ نتيجة هذه الحرب ، واصبح بالتالي مهددا كرأس جسر للامبريالية الاميركية " .

ثم يستنتج من ذلك انه " مع سرعة التطورات المتلاحقة فاننا ونحن نعي اخطار هذه المرحلة ، كان لتريثنا في اتخاذ القرار الفلسطيني وحرصنا على استمرار الحوار الديمقراطي الهادف والبناء اثره الفعال في الالتقاء على موقف وطني موحد ، يبلور خطة عملنا ونضالنا ، ويجعل مختلف الفصائل الفلسطينية المقاتلة والقوى الوطنية على الساحة الفلسطينية تلتقي حول برنامج عمل موحد من شأنه ان يردع كل محاولات تصفيتنا وطمس معالم قضية شعبنا " ، وانه " بمثل هذا التريث نكون قد احتفظنا بزمام المبادرة في ايدينا ولم نكشف اوراقنا الفاعلة لعدونا " .

والواضح ان هذه الفقرة من التقرير تتولى الرد على الانتقادات التي وجهت لمسلك القيادة الفلسطينية في تلك الفترة ، حين لم تعلن موقفا صريحا ازاء اقتراحات التسوية كما افرزتها حرب تشرين بالرغم من ميلها الظاهر للمشاركة في مجهودات هذه التسوية اذا تمت الاستجابة لعدد من مطالبها بشأنها . وكان المنتقدون يصفون القيادة بأنها تتخذ " موقف اللاموقف " ويدينون ذلك ، على غرار ما فعلته مذكرة الجبهة الشعبية الى اللجنة التنفيذية كما مر معنا آنفا . ولذا فان هذه الفقرة من التقرير وهي تتولى الرد على الانتقادات تكشف خبيئة تاكتيك القيادة ، الذى تبنته اساسا " فتح " ، وتقول صراحة انها تعمدت الا تكشف اوراقها الفاعلة امام العدو حتى تظل محتفظة بزمام المبادرة ويبقى لديها هامش واسع للمناورة ، بالاضافة الى انها كانت بحاجة الى الوقت حتى يتسنى لها معالجة الخلافات القائمة بين فرقاء العمل الفلسطيني وتنتهي لصياغة موقف .

وبعد هذا الايضاح يعرض التقرير الاسس التي ينطلق منها الموقف الفلسطيني ازاء التسوية . وذلك ابتداء من انه " يجب الا نسقط من حسابنا ان ميزان القوى بمجمله فلسطينيا وعربيا ودوليا ، هو الذى سيحدد موقع التسوية والمخاطر المرافقة لها والمترتبة عليها " . وانتهاءا بأنه اذا كان صحيحا " ان للمواقف التي تتخذها كل من الشقيقتين مصر وسوريا الاثر في مضمون التسوية فاننا يجب ان ندرك [ايضا] ان موقفنا لا يقل تأثيرا على مضمون التسوية من مواقف الشقيقتين " .

ومن المؤكد ان مصير الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذى صار قيد التداول ، كان يشغل محلا اولا من اهتمام قيادة م.ت.ف. ولذا فان تقريرها للمجلس الوطني يركز الانتباه على هذا المصير ، ويحث على اتخاذ موقف فاعل ومؤثر يضمن عودتها للسيادة الفلسطينية ، لان هذه الاراضي بغير ذلك ستظل " خاضعة لاحتمالات اخرى سلبية ، تدفع كلها باتجاه القضاء على شعبنا ووجوده وكيانه ، ولذلك فان استمرار النضال من اجل الاقتلاع المبكر للاحتلال وانهاء كل اشكال التسلط على ارضنا امر تفرضه مصلحة شعبنا ومقتضيات استمرار نضاله الثورى المسلح " .

وعلى هذا النحو وضع تقرير اللجنة التنفيذية المجلس الوطني في الجو الذى يجعل المصادقة على مشروع البرنامج السياسي المرحلي ، كما صاغته اللجنة السباعية ، امرا لا بد منه . والحقيقة ان مناقشة البرنامج كانت النقطة الرئيسية على جدول اعمال المجلس .

صياغة الهدف الوطني المرحلي

ينطلق البرنامج (٢٠١) في حيثياته ، التي صاغتها عبارات قليلة ، " من الميثاق الوطني " مسترضيا بهذا المنطلق الذين ابدوا تخوفهم من وجود اتجاه لتعديل الميثاق ، حتى يستوعب الموقف الجديد المعبر عنه في البرنامج ويخول قيادة المنظمة القبول بتسوية سياسية بعض شروطها يتعارض مع نصوص في الميثاق الوطني • وهو ينطلق ايضا من " البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية " المقر في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في القاهرة ما بين ٦ و ١٢ كانون الثاني ١٩٧٣ ، وهذا منطلق يبعث وجوده في مقدمة البرنامج المرحلي الدهشة بغير شك ؛ اذ ان هذا البرنامج السياسي المشار اليه كان قد حث صراحة على " النضال ضد عقلية التسوية وما تفرزه من مشروعات تستهدف قضية شعبنا في تحرير وطنه او مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات او الدولة الفلسطينية على جزء من ارض فلسطين " (٢٠٢) مما يتعارض تمام التعارض مع مضمون البرنامج الجديد ، كما سنرى • ثم ان هذا الاخير يؤكد في حيثياته على الايمان " باستحالة اقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني " • وهو لا يقول هنا : على كامل تراب فلسطين • وكذلك فانه يؤكد ايضا على ضرورة دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس ، مشيرا بذلك الى تطورين هامين كانا جديدين بالفعل ، هما حرب تشرين وقرارات القمة العربية السادسة في الجزائر • ذلك ان الحرب افرزت احتمال التسوية ، وقمة الجزائر اعتبرت منظمة التحرير الممثلة الوحيدة لشعب فلسطين ، مسقطة الادعاءات الاردنية بهذا الصدد • ويبني البرنامج على ذلك قراره ذا النقاط العشر ، التي جعلت البرنامج كله يشتهر باسم برنامج النقاط العشر •

ونعرض فيما يلي ونناقش النقاط العشر واحدة واحدة ؛ على ان نشير في البداية الى ان معرفتنا بالوقت الطويل الذى استغرقته مناقشة نقاط هذا البرنامج وصياغتها في صيغتها النهائية ، والاهتمام الذى اولاه المتناقشون في اللجنة السباعية لكل عبارة وكلمة فيه ، تدفعنا لان نولي من جانبنا عناية كبيرة للمعاني الواضحة او الكامنة وراء اى صياغة •

النقطة الاولى : " تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار ٢٤٢ ، الذى يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين ، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الاساس في اى مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية ، بما في ذلك مؤتمر جنيف " •

وهنا ، في هذه النقطة ، سنتوقفنا في الصياغة ما تعكسه من جديد في الموقف ازاء القرار ٢٤٢ • ولا بأس من ان نتذكر ان المواقف الفلسطينية ، داخل منظمة التحرير وخارجها ظلت الى ما قبل ذلك التاريخ ، مع استثناءات قليلة ، ترفض القرار وتدينه

جملة وتفصيلا ، وتؤكد ايضا ان الدول العربية التي وافقت عليه كانت مخطئة في موافقتها على اعتبار ان الاعتراف باسرائيل الذى يدعو اليه القرار لا يعد ثمنا مقبولا لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ (٢٠٣)٠ واذا تذكرنا هذا فسترى بوضوح كيف ادخلت النقطة الاولى من البرنامج تعديلا جوهريا على الموقف الفلسطيني من القرار ، هذا التعديل تعكسه الصياغة التي نراها ، ولا بأس من ان نتمعن فيها بشيء من التفصيل : فقد وصف القرار بأنه " يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين " ثم قيل : " ولذا " اى لان القرار تعامل مع قضية فلسطين على نحو قاصر وخاطئ فان الشعب الفلسطيني " يرفض التعامل " معه ، ثم تأكد المعنى ذاته باضافة عبارة : " على هذا الاساس " لكي يتحدد بوضوح اكثر سبب الرفض الفلسطيني للتعامل مع القرار " في اى مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف " ٠

فما الذى يعنيه هذا كله ؟

لا شك في ان الصياغة بما تشتمل عليه من التواء في قول ما تريد ان تقوله ، جاءت على هذا النحو لكي توفق بصيغ لفظية بين مواقف مختلفة ازاء القرار ، وازاء مسألة التسوية عموما ، وهذا هو الاساس ٠ وكذلك ازاء ما كان ملموسا آنذاك وهو احتمال عقد مؤتمر جنيف للسلام ، واحتمال " اضأل " بتوفر ظروف تسمح بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه ، كما كان يأمل بعض الفرقاء العرب وكذلك الاتحاد السوفياتي ٠

وقد رأينا كيف ان كلا من رسالة الجبهة الوطنية الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تناولت ، من وجهة نظرها ، هذه المسألة ، وان الخلاف بين الموقفين المعبر عنهما في الرسالتين ، والمواقف الاخرى المتفاوتة على امتداد المساحة بينهما ، لم يحسم بصورة باتة ٠ الامر الذى جعل الاتفاق يصاغ على الشكل الذى عبرت عنه الجمل الملتوية في هذه النقطة الاولى ٠

ويظل صحيحا بعد هذا ، وكما كشفت مجريات الاحداث فيما بعد ، ان هذه النقطة من نقاط البرنامج قد فعلت شيئين : الاول : انهت المعارضة الفلسطينية لمساعي الدول العربية المعنية المتجهة الى تحقيق تسوية تتعلق بانسحاب القوات الاسرائيلية من اراضيها ، على ضوء القرار ٢٤٢ ، بل جعلت م٠ت٠ف٠ اقرب لتأييد هذه المساعي ، على اعتبار ان تحقيق الانسحاب من الاراضي العربية خطوة هامة على طريق فتح ملف مستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة ؛ والثاني : انها فتحت الطريق امام المشاركة الفلسطينية في مجهودات التسوية اذا توفرت لتلك المشاركة اسس غير الاساس الناقص والغامض الذى صاغه القرار ٢٤٢ ٠ اى اذا تم الاقرار بضرورة بحثها على اساس انها قضية شعب يطالب بحقوقه الوطنية ٠ وهو اساس وفره ، بعد اقرار البرنامج بقليل ، قرار اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة وحمل الرقم ٣٢٣٦ ، وقبلته منظمة التحرير الفلسطينية ٠ وبكلمات اخرى ، صارت المعارضة الفلسطينية للقرار ٢٤٢ تتركز بصفة خاصة ، على تجاهل القرار لطبيعة قضية فلسطين وطمسه لحقوق شعبها الوطنية ٠ ولم

تعد تنصب عليه ككل كما كان شأنها قبل ذلك • وهذا الاستنتاج ليس ناجما عن استقراء النص وحده . بل هو ايضا حصيلة معرفة المناقشات الطويلة التي دارت بشأنه مع القادة الذين اسهموا في صياغة البرنامج ، ومع غيرهم •

النقطة الثانية : " تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل ، وعلى رأسها الكفاح المسلح ، لتحرير الارض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها ، وهذا يستدعي احداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا وقضيته " •

ونجد انفسنا في هذه النقطة ازاء نص آخر لم يمض في خط مستقيم نحو ما يريده ؛ وذلك للاعتبارات ذاتها التي سبق ان اشرنا اليها • اذ ان القول : " تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل " وايراده في مطلع النص ، يعنيان شموله للوسائل السياسية والدبلوماسية وايلاءها اهتماما خاصا ينسجم مع طبيعة المرحلة ، في حين ان العودة بعد ذلك للقول " وعلى رأسها الكفاح المسلح " انما تعكس قناعة الجميع ، ممن اشتركوا في وضع البرنامج وصادقوا عليه ، وادركوا ان الكفاح المسلح الفلسطيني يظل ، حتى نهاية المطاف ، اداة فعالة يتوجب على الشعب العربي الفلسطيني ان يستخدمها لارغام خصومه على الاقرار بحقوقه • اما الجديد في هذه الصياغة فهو ان الهدف الذى صاغه الميثاق الوطني الفلسطيني ، وقبله الميثاق القومي ، بعبارة " تحرير فلسطين " قد صاغه البرنامج هنا بعبارة " تحرير الارض الفلسطينية " • ولا شك في ان العبارتين قد تعنيان شيئا واحدا ، الا انهما ، ايضا ، قد تعنيان شيئين مختلفين ؛ فالارض الفلسطينية هي من وجهة النظر الفلسطينية الرسمية : فلسطين ، والارض الفلسطينية من وجهة نظر الشرعية الدولية ليست فلسطين كلها ، انها في اكثر التفسيرات التصاقا بالنفسير الفلسطيني ، الارض التي حددها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة للعام ١٩٤٧ الذى عرف باسم قرار التقسيم (٢٠٤) •

فلماذا تم استبدال عبارة " تحرير فلسطين " بعبارة " تحرير الارض الفلسطينية " في البرنامج ؟ وهل قر في ذهن الذين سعوا للتبديل ان وضع العبارة الجديدة ، بما هي حمالة اوجه ، يعطي من الجانب الفلسطيني دفعة على حساب تسهيل الجهود التي كانت مبذولة لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف متساو في الحقوق مع الاطراف الاخرى في مباحثات التسوية ، بحيث يمكن القول للذين وضعوا شروطا من بينها تعديل الميثاق الوطني ان البرنامج قد جاء بما يختلف عن الميثاق ؟ لا شك في انه يفعل ذلك •

وهل مر هذا التبديل امام اعين ممثلي جبهة الرفض في اللجنة السباعية ، ثم في المجلس الوطني ، من غير ان ينتبهوا لمدلوله ؟ ام انهم انتبهوا ولم يستطيعوا منعه ، ام انهم انتبهوا ووافقوا ؟ ام ان الامر كله قد حدث بمجرد الصدفة ؟

اسئلة لا نملك ان نقدم حولها اجابات باتة ، ما دام المعنيون بها يملكون ، من جانبهم ، ان يكذبوها ، وما دامت محاضر مناقشات اللجنة السباعية غير متوفرة ، في

ظل عادة دارجة تظهر ان يقال في الاجتماعات المغلقة شيء لا تتوفر ، بالضرورة ، وثائق علنية تثبته • ومع ذلك فمن الممكن القول ، بصورة عامة ، ان ورود التعبير الجديد على النحو الذى ورد عليه ، وبصرف النظر عن المناقشات الداخلية ، ترك هامشا للمناورة امام القيادة الفلسطينية على الساحة الدولية كي تجد مدخلا لا يتعارض مع قرارات الامم المتحدة لطروحاتها الجديدة بعد حرب تشرين • وهو الذى اعطى ، مع نقاط اخرى في البرنامج ، الانطباع الواسع لدى الاطراف المعنية عربيا ودوليا بأن منظمة التحرير قد انعطفت نحو الايجابية في مواقفها ، نابذة نهج الرفض الذى وسم وثائقها في السابق • نقول تلك بصرف النظر عما اذا كان اسلوب التحايل في الصياغات هو الاسلوب الافضل لدفع المسيرة الوطنية الى الامام ، او انه اسلوب غير مأمون يولد البلبلة ويخلق الالتباس ويضع الرأى العام الفلسطيني امام معان متعددة ومتعارضة لنص واحد ، ويشتته •

والشيء الجديد الاخر الذى ادخلته هذه النقطة ، وهو اهم ما في البرنامج على الاطلاق ، هو النص على ان تناضل المنظمة من اجل " اقامة السلطة الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي تم تحريرها " •

ونستبق سياق المناقشة لنقول : ان صفة " المقاتلة " اضيفت بناء على الحاح ممثلي الرفض في اللجنة السباعية ومن اجل استرضائهم • وكان وضعها ، في حينه ، مبعث العديد من التعليقات المتندرة ، ذلك انه لم تحدث في تاريخ اى شعب سابقة الاعلان عن ان سلطته المنشودة ستكون مقاتلة • اما بعيدا عن التندر فان اضافة هذه الصفة جاءت تعبيرا عن رغبة الذين شاءوا ان يستوثقوا من ان اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من فلسطين لن تكون نهاية المطاف في النضال من اجل استرداد الحقوق الوطنية الفلسطينية الاخرى •

ان صياغة هدف محدود ، اقل من هدف تحرير فلسطين بكاملها ، هو اهم ما وضعه البرنامج • وهو بهذه الصياغة قد كرس ، وبعبارة ادق قد توج ، في وثيقة فلسطينية من هذا المستوى ، القناعات التي املتها دروس الممارسة العملية للثورة وللحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها • وهو ايضا الذى اكد نبذ النهج السابق : نهج الاصرار على المطلب الشامل ورفض ما هو اقل منه حتى ولو كان خطوة نحوه • وهو نهج لخصته عبارة عامية متندرة : " كلها ، او بلاها " • ووضع ، في مقابله ، نهجا ايجابيا يتجه بعدئذ نحو صياغة اهداف يمكن النضال من اجلها اى يمكن في آخر الامر تحقيقها ، وحشد القوى لدعم هذا النضال •

النقطة الثالثة : " تناضل منظمة التحرير ضد اى مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الامنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني " •

وهكذا لم يعد النضال الفلسطيني موجها ضد اى مشروع باطلاقه ، بل ضد

المشروعات التي لها مثل هذا الثمن الباهظ . وبذا حدد النص المحظورات او القيود التي تضبط الموقف الفلسطيني المتجه نحو المشاركة في التسوية ، واضعا هذه المحظورات في مقابل التسهيلات التي يتضمنها نص النقطة الثانية السابقة . واوجب على قيادة المنظمة ليس فقط ان ترفض التسوية التي يكون لها ثمن كهذا ، بل ان تناضل ضدها ايضا . اى اوجب عليها ان تعمل لاحباطها اذا توصل لمثلها الاخرون .

مرة اخرى تستوقفنا في هذا النص عبارة مداورة هي عبارة " الحق الوطني " الذى الزم البرنامج المنظمة بعدم التنازل عنه . فما هو المقصود بهذه العبارة . ولماذا وردت غير محددة على هذا النحو ، ولماذا لم يتحدد الحق الوطني بتحرير فلسطين كلها ؟ الا ينطبق على ايرادها هكذا ما انطبق على ايراد عبارة الارض الفلسطينية بدل فلسطين ؟

وتستوقفنا مسألة اخرى ايضا في الصياغة لا ندرى ما اذا كانت قد وقعت هي الاخرى نتيجة التحايل المقصود او السهو ، وذلك حين نصت هذه النقطة كما نرى ، على مقاومة اى مشروع ثمنه " الاعتراف والصلح والحدود الامنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني " . فالنص هنا يربط المحظورات المرفوضة بحرف العطف " و " وبه يصير المدلول الحرفي للعبارة كلها ان المطلوب هو مقاومة المشروع الذى يكون ثمنه هذه المحظورات كلها دفعة واحدة . ولو صح ان هذا هو المعنى المقصود فعلا ، لاصبح من المسموح به ، طبقا لنص هذه النقطة ، القبول بمشروع تسوية ثمنه واحدة من هذه المحظورات او بعضها . ولو اريد تأكيد غير ذلك ، بصياغة لا تفتقر الى الدقة ، لتوجب ان يحل حرف العطف " او " محل " و " وان يصبح النص : " ثمنه الاعتراف او الصلح او ... " الخ .

فهل نحن مرة اخرى ازاء صياغة يستر وراءها كل فريق ما يريده ؟ وهل تجيز الصياغة ، بالنحو الذى وردت عليه كما اقرها المجلس الوطني ، لقيادة المنظمة ان توافق على سلطة وطنية ثمنها الاعتراف باسرائيل من غير اعلان التنازل عن الحق الوطني ومن غير ابرام صلح معها ومن غير حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في العودة وحقه في تقرير المصير ؟ هذه ايضا اسئلة من النوع الذى يصعب تقديم اجابات محددة عليها .

النقطة الرابعة : " ان اية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة " .

وبهذا النص تكرس من جديد احلال شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية كواحد من شعارات منظمة التحرير ، بعد ان طال الخلاف بشأنه وامتد سنوات . وتكرس احلال هذا الشعار محل شعار " تحرير فلسطين " الذى نص عليه الميثاق الوطني ، والذى ، بالمناسبة ، لا يرد ولو مرة واحدة في البرنامج كله . وتم من وجهة نظر الرفض التحوط ضد التخوف من امكانية ان تصبح اقامة السلطة الوطنية على جزء من ارض فلسطين نهاية

المطاف . وصار مفهوما بصورة اجلى لماذا وصفت النقطة الثانية من هذا البرنامج السلطة الوطنية المنشودة بأنها مقاتلة .

ويفسح نص هذه النقطة مجالا للاستنتاج بأن تغييب شعار تحرير فلسطين ووضع الدولة الفلسطينية الديمقراطية بدلا عنه يسهلان ما ملنا الى استنتاجه من وراء صياغة النقطة السابقة ــ الثالثة . ذلك ان امكانية عقد تسوية في ظل بقاء شعار الدولة الديمقراطية اسهل في كل الاحوال من عقدها في ظل الشعار الاخر ، حيث يمكن في ظل تسوية كهذه ان يجرى الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته الوطنية على جزء من تراب وطنه الى جانب اسرائيل ، ما دام وجود الاثنتين لا يتعارض مع مطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية بالقدر الذى يتعارض مع المطلب الاخر . والامل بتحقيق الدولة الديمقراطية ، التي يعيش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية يمكن ان يظل مفتوحا ، حتى مع وجود دولتين احداهما عربية والاخرى يهودية ، ومهما يكن من امر فان قولنا هذا ليس سوى استنتاج لا تؤكده ، بصورة باتة ، المواقف المعلنة ولا الوثائق المتاحة .

ويمكن ان نستبق سياق الوقائع لنشير الى حديث ياسر عرفات بعد اشهر من اقرار البرنامج ، امام الجمعية العامة للامم المتحدة ، عن يهود اسرائيليين يناضلون من اجل دولة ديمقراطية واحدة . حيث يقول بعد ذلك مخاطبا رئيس الجمعية :

" فلماذا لا احلم ، سيادة الرئيس ،وآمل ، والثورة هي صناعة تحقيق الاحلام والامال ، فلنعمل معا على تحقيق الحلم في ان اعود مع شعبي من منفاى لاعيش مع هذا المناضل اليهودى ورفاقه ، ومع هذا المناضل الراهب المسيحي واخوانه ، في ظل دولة واحدة ديمقراطية يعيش فيها المسيحي واليهودى والمسلم في كنف المساواة والعدل والاخاء " (٢٠٥) . ثم حين يقول ايضا ، متجاوزا كل التعريفات التي وضعها الميثاق القومي والميثاق الوطني بعده ، لليهود الفلسطينيين : " انني اعلن امامكم هنا كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائد للثورة الفلسطينية اننا عندما نتحدث عن امالنا المشتركة من اجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الان في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على ارض فلسطين " . ثم ايضا حين يوجه الخطاب لليهود الذين يعيشون في فلسطين ، فردا فردا : " اننا نقدم لكم اكرم دعوة ، ان نعيش حقا في اطار السلام العادل في فلسطيننا الديمقراطية" (٢٠٦) .

النقطة الخامسة : " النضال مع القوى الوطنية الاردنية لاقامة جبهة وطنية أردنية ــ فلسطينية هدفها اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن ، يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذى يقوم نتيجة الكفاح والنضال " .

وهو نص لم يأت بجديد ، اذ ان الدورات السابقة للمجلس الوطني دعت لاقامة الجبهة الوطنية الاردنية ــ الفلسطينية (٢٠٧) . اما الجديد في ايراده ، في وثيقة لها كل هذه الاهمية ، فهو انه غيب شعار وحدة الضفتين او وحدة الشعبين الفلسطيني والاردني . وتغييبهما هنا جاء في سياق تأكيد نهج الاستقلال الوطني الفلسطيني

والمطالبة بكيان مستقل ، من غير ان يغفل اهمية التلاحم النضالي بين الشعبين ، بدليل ان النص اكد على اهمية التلاحم الذى يقوم نتيجة الكفاح والنضال . كما ان تغييبهما يعني البت في مسألة رفض عودة السلطة الاردنية الى الضفة الغربية .

النقطة السادسة : " تناضل منظمة التحرير لاقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج " .

وبهذا ايضا تم التأكيد على الوحدة النضالية للشعبين ، والربط بينها وبين وحدة كافة قوى حركة التحرير العربي التي تؤيد اتجاهات هذا البرنامج . واذ وضعت الصياغة عبارة قوى حركة التحرير العربي وليس عبارة : قوى حركة التحرر الوطني العربية ، فقد افسحت المجال لكي يشمل التعاون قوى عربية اوسع من القوى التي تدل عليها عبارة حركة التحرر الوطني بما صار لها من مدلولات محددة .

ونحن نرى كيف يحسم البرنامج هنا ، على صعيد الموقف الفلسطيني السياسي المشترك ، بهاتين النقطتين وبغيرهما من النقاط التي كرست النهج الاستقلالي الوطني ، اشكالات لا حصر لها.هذه الاشكالات كانت قد برزت منذ العام ١٩٤٨ وارتبطت بمسألة طبيعة العلاقة بين فلسطين والاردن . بل انها برزت قبل ذلك ، اى منذ تشكيل امارة شرق الاردن عام ١٩٢١ على ارض الضفة الشرقية لنهر الاردن ، بينما كانت فلسطين تتململ لمواجهة طلائع الغزو الصهيوني المدعوم بحراب الاحتلال البريطاني . وهي اشكالات نجمت عن تعدد وتداخل وتناقض الكثير من العوامل التي املت على هذا الفريق او ذاك رفع شعار وحدة الضفتين او معارضته ، من غير ان يكون للتبني او للمعارضة المدلول ذاته لتبني او معارضة شعار وحدة اى بلدين عربيين آخرين ، بالضرورة .

فقد رفعت القوى الوطنية والتقدمية الاردنية والفلسطينية شعارات وحدوية في اوقات فرضت فيها الشعارات ضرورات توطيد جبهة النضال المشترك ضد الرجعية ، وضد التبعية للنفوذ الاستعمارى والامبريالي وضد اسرائيل . وجرى ذلك في اوقات لم تكن فيها مجريات الاحداث التي اعقبت العام ١٩٤٨ قد طرحت على بساط البحث اهمية مطلب الاستقلال الوطني الفلسطيني (ليس من اجل الاستقلال في حد ذاته على اهميته ، ولكن للمساعدة على انجاح النضال الذى يستهدف تمكين الشعب الفلسطيني من تحصيل حقوقه الوطنية ومن تقرير مصيره الذى حرم من تقريره بصورة فظة وفريدة) . وعاد العديد من القوى الوطنية ، بما فيها الاردنية للموافقة على مطلب الاستقلال الفلسطيني ، حين اتضحت اهميته هذه في هذا المجال . وفي المقدمة دعم الحزب الشيوعي الاردني هذا المطلب على الرغم من انه يتسمى بالاردني ، ويضم في صفوفه فلسطينيين واردنيين الى اليوم ، وكان بين اوائل القوى الوطنية التي رفعت مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة .

اما الرجعية الاردنية فقد طرحت ، من جانبها شعار وحدة الضفتين او وحدة

الشعبين لكي تتمكن على نحو انجع ، من تكبيل حركة الشعب الفلسطيني المعادية للاستعمار والصهيونية ، ومن الهيمنة عليه ومنعه من لعب الدور الذى ندبته له ظروفه وقضيته ، ولكي تفعل الامر ذاته ضد الحركة الوطنية والتقدمية الاردنية ذاتها .

وجاء برنامج النقاط العشر ، بما هو تعبير عن ذروة التطور في الفكر والمواقف الفلسطينية ، الذى تحقق حتى العام ١٩٧٤ ، ليضع المسألة في سياقها الصحيح ، ويبت في النقاش الدائر بشأنها على الساحة الفلسطينية وغيرها . وذلك بتأكيده الدعوة للنضال من اجل الاستقلال الوطني الفلسطيني ، مع تأكيده الدعوة لوحدة نضال الفرقاء العرب كافة ، الذين يؤيدون حركة الشعب الفلسطيني الوطنية ، وبينهم الشعب الاردني وقواه الوطنية ، من غير ان يغفل العلاقة الخاصة التي تربط الشعبين الفلسطيني والاردني .

النقطة السابعة : " على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من اجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها الى المستوى الذى يمكنها من القيام بواجباتها وبمهماتها الوطنية والقومية " .

والمقصودة في هذا النص هي ، بطبيعة الحال ، الوحدة الوطنية الفلسطينية . وقد وفر البرنامج بما صاغه من نقاط الالتقاء بين الفرقاء الوطنيين كافة ، الاساس المطلوب لتعزيزها . وظل ذلك ، بعد ان توفر هذا الاساس الاهم من غيره ، مرهونا بسلوك الفرقاء المعنيين .

النقطة الثامنة : " تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية ، بعد قيامها ، من اجل اتحاد اقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة " . هذا النص يستوقفنا فيه تأجيل النضال من اجل وحدة دول المواجهة (والمقصود الدول العربية المحيطة باسرائيل) الى ما بعد قيام السلطة الوطنية . فمن غير هذا التأجيل كان النص سيفهم على انه امعان في تغييب مطلب وحدة الضفتين على حساب الدعوة لوحدة دول المواجهة كلها ، اما بالتاجيل فقد تحدد معنى النص والدافع الذى املاه ، في التخوف الفلسطيني المشروع ، المعبر عنه بأشكال عديدة ، من ان تقف السلطة الوطنية المنشودة في موضع العاجز عن مجابهة اسرائيل اذا كانت وحدها . ومن هنا نبتت الدعوة لوحدتها مع دول المواجهة العربية الاخرى وجاءت في سياقها تماما ، حتى تتوفر لتلك السلطة ، وللدولة الفلسطينية التي ستقوم فيها ، الحماية العربية الكافية التي تمكن من استمرار المجابهة مع اسرائيل ، ولكي يصبح الامل باستكمال استرداد الحقوق الوطنية الفلسطينية املا يسنده واقع ملموس . وبهذا يصبح البرنامج السياسي المرحلي منطقيا مع نفسه ، حين يؤكد استمرار النضال لتحقيق الطموحات الكبيرة التي صاغها بعد تحقيق مطلب السلطة الوطنية في جزء من ارض فلسطين ، مع ملاحظة ان بعض فرقاء الرفض الفلسطيني كانوا يعتبرون السلطة الوطنية المستقلة على جزء من ارضها مطلبا متواضعا !

النقطة التاسعة : " تناضل منظمة التحرير من اجل تعزيز تضامنها مع البلدان

الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لاحباط كافة المُخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية " .

هذه الدعوة المعبر عنها هنا للنضال في هذا الاتجاه اكتسبت معنى جديدا في ضوء الاتجاه الجديد الذى صاغه البرنامج ، وهو معنى يتصل بمواقف الدول الاشتراكية من مسألة التسوية . ولكي ندرك هذا المعنى الجديد يجدر ان نلاحظ كيف برز بعد حرب تشرين ، اكثر مما كان قبلها ، اتجاهان دوليان متباينان : اولهما اتجاه الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى التي رأت ان الوقت قد حان من اجل تحقيق تسوية تقوم على الاستجابة للمطالب العربية وفي صلبها : انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين وبضمنها حقه في اقامة دولته الخاصة به (٢٠٨) . وثانيهما اتجاه الولايات المتحدة الاميركية التي ابدت موافقة على الاساس الاول وتمسكت برفض الاساس الثاني ، ثم رفضت بصورة باتة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية التي صار الاتحاد السوفياتي يعترف بها ممثلة للشعب الفلسطيني ومسؤولة عن صياغة مستقبله . وبينما ظلت الولايات المتحدة ترفض ان تنظر لقضية فلسطين بمقياس غير الذى نظر وفقه القرار ٢٤٢ المرفوض من منظمة التحرير ، كان الاتحاد السوفياتي يأخذ على عاتقه مهمة تنشيط المبادرات التي تظهر في الساحة الفلسطينية باتجاه قبول المشاركة في مجهودات التسوية ، ويوسع اتصالاته مع الفلسطينيين ولا يخفي عدم ارتياحه لطروحات الرفض التي اعتادت الادبيات السوفياتية ان تصفها بانها متطرفة ، لانه ، على النقيض من الولايات المتحدة ، يدعو للنضال من اجل اشراك م.ت.ف. كطرف متساو في الحقوق مع الاطراف الاخرى في مجهودات التسوية . في ضوء ذلك فان تأكيد النقطة التاسعة من البرنامج على الدعوة للنضال من اجل تعزيز التضامن ، وليس العلاقات فقط ـ مع الدول الاشتراكية اكتسب معناه الجديد وهو الاستجابة لطروحات الاتحاد السوفياتي ، على نحو او آخر ، حول الامور الملموسة التي كانت مثارة آنذاك ، واخصها المشاركة في مجهودات التسوية استنادا الى دعمه هو بالذات ودعم الدول والاطراف الاخرى التي تؤيد وجهة نظره .

النقطة العاشرة : " على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذى يخدم ويمكن من تحقيق هذه الاهداف " .

وهو نص كان ايراده سيعتبر من باب تحصيل الحاصل لو وضع في ظروف غير الظروف التي احاطت بصياغة واقرار البرنامج المرحلي . اما في هذه الظروف التي ساد فيها الاحساس بأهمية التوجه الجديد وبخطورة المجازفة في المضي فيه والدخول في مساعي التسوية ، وما اكتنف ذلك كله من شكوك متبادلة ، فان النص على حق قيادة الثورة في وضع التاكتيك الذى يحقق البرنامج جاء بمثابة تفويض للقيادة بالتصرف ، اصرت هي على الحصول عليه .

ويستوقفنا هنا ان البرنامج منح التفويض لـ " قيادة الثورة " وليس للجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير تحديدا ، علما بأن المجلس الوطني الذى صادق عليه هو واحدة من مؤسسات المنظمة تنبثق عنه اللجنة التنفيذية وليس قيادة الثورة • وهذا يعني اقرارا يكاد يكون صريحا من قبل المجلس بأن قيادة الثورة ليست هي اللجنة التنفيذية التي ينتخبها ، وانما هي شيء غير ذلك او اوسع من ذلك • ومن الصعب ان نحدد ، او ان تحدد اية جهة اخرى تحديدا دقيقا كل الدقة المعنى الذى يعنيه هذا التعبير ، قيادة الثورة • انما يظل من الممكن استقراء ذلك من الواقع الذى يبين ان القرارات المصيرية الهامة ، وبينها قرار وضع هذا البرنامج وعرضه على المجلس للمصادقة عليه ، كانت تتخذ بين قادة المنظمات الفدائية بصرف النظر عما اذا كانوا اعضاء او غير اعضاء في اللجنة التنفيذية ، وعدد منتقى من القادة الاخرين • وهناك اثنان من الامناء العامين لمنظمات فدائية ليسا فلسطينيين ، ولا يحق لهما بالتالي ان يكونا اعضاء في مؤسسات منظمات التحرير بما فيها المجلس الوطني ، ومع ذلك فهما يشتركان في صياغة قرارات الثورة الهامة ، ويعدان من بين الاعضاء المقصودين عندما يستخدم تعبير قيادة الثورة من قبل مؤسسات م•ت•ف•

وزيادة على النقاط العشر التي تضمنها مشروع البرنامج المقدم الى المجلس الوطني اضاف هذا ، فقرة جديدة لم تأخذ رقما في البرنامج ، وبهذه الاضافة لم يترك المجلس التفويض الممنوح لقيادة الثورة بالتصرف مفتوحا • ونص الاضافة هو " هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ (تحصيل حاصل) واذا نشأ موقف مصيرى يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني فعندئذ يدعو المجلس الى دورة استثنائية للبت فيه " • وكان فهم الاطراف المتعددة للمقصود بالموقف المصيرى متفاوتا • فقد فسره البعض على اساس ان الاشتراك في مؤتمر جنيف ، اى في مجهودات التسوية ، معبرا عنها بالمؤتمر ، تقتضي مثل هذه العودة للمجلس ، وفسره آخرون على اساس ان البت بالمسائل المرتبطة بالسلطة الوطنية هي التي تقتضيها •

وبعد مناقشات استغرقت اسبوعا بكامله صادق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة على البرنامج ، وجاءت المصادقة عليه بما يشبه الاجماع • وقد صوت ضده اربعة اعضاء فقط ينتمون لاتجاهات متعددة ، اى ان المعارضة لم تعكس موقف اى فريق من الفرقاء الممثلين في المجلس الوطني (٢٠٩) •

بعد اقرار البرنامج

توج اقرار البرنامج خلاصة التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال عشر سنوات من عمر منظمة التحرير • ووضع الحركة الوطنية الفلسطينية ، لاول مرة في تاريخها ، على بداية نهج ايجابي للعمل الوطني حل محل نهج الرفض السلبي الذى اشتهرت به • وفتح امام العمل الوطني الفلسطيني آفاقا لم يسبق ان انفتحت على هذا النحو من الاتساع الذى تلاه • وصارت مطالبه مفهومة من اوساط متزايدة من الرأى العام العربي والدولي والعالمي • واعطى لاصدقاء الثورة الفلسطينية الدوليين دفعة

جديدة ، لكي يستند دعمهم لها على اسس معقولة يستطيعون الدفاع عنها • ومهد اقرار البرنامج بما يشبه الاجماع الطريق امام مزيد من الانتصارات السياسية •

وذهب وفد المنظمة الى مؤتمر القمة العربية السابعة (الرباط ، تشرين الاول ١٩٧٤) مسلحا ببرنامج النقاط العشر اى بقرار النضال من اجل السلطة الوطنية المستقلة ، وبالاجماع الفلسطيني عليه • وعالج المؤتمر بامعان شديد الخلاف الفلسطيني ـ الاردني حول مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني وبت فيه لصالح منظمة التحرير ، واصدر قراره الشهير بهذا الصدد • وهو القرار الذى اكد ايضا حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه وتقرير مصيره ، وحقه في اقامة سلطته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير ، وجدد تأكيد صفة المنظمة كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين ، ومسؤوليتها عن صياغة مستقبله • وهو الذى الزم الدول العربية بمساندة مطلب اقامة السلطة الوطنية المستقلة على اى جزء يتحرر من الارض الفلسطينية ، ودعا للحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، واعلن التزام الدول العربية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني (٢١٠) •

وبهذا القرار تمت الاستجابة العربية ، معبرا عنها في وثيقة على مستوى القمة ، لنص ومضمون المادة ٢٦ من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تعتبر منظمة التحرير هي المسؤولة " عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير المصير فيه ، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية ، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي " (٢١١) •

ثم ذهب وفد منظمة التحرير بعد ذلك بقليل (تشرين الثاني ١٩٧٤) ليشترك في مناقشات الدورة التاسعة و لعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، تطبيقا لقرار اتخذته الجمعية سمح للمنظمة بأن تشترك في مناقشاتها لقضية فلسطين • وكان هذا الوفد ، الاول من نوعه ، مسلحا ببرنامج النقاط العشر ، وبالاجماع العربي على قرار قمة الرباط وبالجهود التي بذلتها الدول العربية في سياق تطبيقه ، وبالتأييد الدولي المتزايد للمنظمة وللمطالب الفلسطينية • وفي الامم المتحدة خاطب ياسر عرفات ممثلي دول العالم في الجمعية العامة ، ممن استقبلوه بحفاوة ملفتة للنظر ، بقوله : " اتوجه اليكم ان تقفوا مع نضال شعبنا من اجل تطبيق حقه في تقرير مصيره ، هذا الحق الذى كرسه ميثاق منظمتكم ، واقرته جمعيتكم الموقرة في مناسبات عديدة • وانني اتوجه اليكم ايضا ان تمكنوا شعبنا من العودة من منفاه الاجبارى ، الذى دفع اليه تحت حراب البنادق وبالعسف والظلم ، ليعيش في وطنه ودياره وتحت ظلال اشجاره حرا سيدا متمتعا بكافة حقوقه القومية ، ليشارك في ركب الحضارة البشرية وفي مجالات الابداع الانساني بكل ما فيه من امكانيات وطاقات ، وليحمي قدسه الحبيبة كما فعل عبر التاريخ ويجعلها مثله حرة لجميع الاديان بعيدا عن الارهاب والقهر " • وقال ايضا : " اتوجه اليكم بأن تمكنوا شعبنا من اقامة سلطته الوطنية المستقلة وتأسيس كيانه الوطني على ارضه " •

واعلن : " لقد جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر ، فلا تسقطوا الغصن الاخضر من يدى " (٢١٢)٠

وبعد المناقشة اصدرت الجمعية العامة (١٩٧٤/١١/٢٢) قرارها ذا الرقم ٣٢٣٦ الذى اشرنا اليه سابقا والذى تضمن في حيثياته الاقرار بأن منظمة التحرير هي ممثلة الشعب الفلسطيني ٠ ونص على ان الجمعية العامة تؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، وهي طبقا لنص القرار ٠

" أ ـ حقه في تقرير المصير دون اى تدخل خارجي ؛

ب ـ حق الاستقلال الوطني والسيادة ؛

جـ ـ حق الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم وممتلكاتهم منذ العام ١٩٤٧ بالعودة اليها " ٠ ودعا القرار الى عودتهم في اقرب وقت ممكن (٢١٣)٠

بقي ان نقول ان اقرار البرنامج السياسي المرحلي ، الذى افتتح مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ، لم يلغ بطبيعة الحال الخلافات التي كانت قائمة حول بنوده بين فرقاء منظمة التحرير ، وقد رأينا كيف انعكست هذه الخلافات حتى داخل البرنامج ذاته في الصياغات الملتوية التي وضعت للتوفيق بين افكار متعارضة ٠ وهذه الخلافات عادت تعبر عن نفسها حتى منذ الايام الاولى التي تلت اعلان البرنامج للرأى العام ، في حوار اخذ في بعض الحالات اشكالا حادة ٠ غير ان ذلك كله لا يلغي الحقيقة التي اكدها اقرار المجلس الوطني للبرنامج ، وهي ان الغلبة على ساحة الفكر السياسي الفلسطيني الوطني قد تأكدت منذ ذلك الحين للمواقف الجديدة التي عبر عنها البرنامج صراحة او مواربة ، اى للمواقف الايجابية التي اكدت انصع ما في وجه الحركة الوطنية الفلسطينية وهو عدالة قضيتها ، واهلية هذه العدالة لان تصبح مفهومة على اوسع نطاق حين يتولى الفلسطينيون طرحها على النحو الذى يحقق التوازن بين العدالة المطلقة وبين المطالب العادلة في كل مرحلة من مراحل النضال ، وفق طبيعة تلك المرحله ومنطقها ووفق موازين القوى القائمة فيها ٠

الخاتمة

يقال في العادة ان عشر سنوات ليست زمنا يعتد به في أعمار الشعوب ، ويبدو ان هذا القول ليس صحيحا في بعض الحالات • ومن الواضح انه لا ينطبق على هذه السنوات العشر من عمر الشعب العربي الفلسطيني ، ذلك ان انجازاته المحققة خلالها والتطورات التي اجتازتها قضيته الوطنية نقلته نقلة نوعية من حال الى حال فبدلت اوضاعه وأسس مستقبله •

واذا كان الاعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ بمثابة اشارة البدء ، فان الشروع في الكفاح المسلح في العام التالي وسيطرة المنظمات الفدائية والسياسية الفلسطينية على قيادة المنظمة ومؤسساتها ، منذ العام ١٩٦٨ ، كانا محرك الانطلاقة الكبرى التي نشهد زخمها الان •

ومع التقدم المضطرد في تأكيد وتنمية الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني ، انفتحت الابواب واحدا وراء الاخر امام تطور الفكر السياسي وشمولية الممارسات • وفي غضون عشر سنوات خطا العمل الوطني الفلسطيني اكبر خطواته الى الامام ، متجاوزا العديد من المعوقات والسلبيات ، ما تراكم منها قبل عام ١٩٤٨ او استجد بعده • وكان تحقق الاجماع ، او ما يشبه الاجماع ، حول برنامج النقاط العشر الخطوة الحاسمة التي افتتحت بدورها مرحلة جديدة كل الجدة في المعالجة الفلسطينية ، والعربية العامة ، لقضية فلسطين ولمجموع القضايا الاخرى الناجمة عنها • فصياغة هدف مرحلي للكفاح الوطني الفلسطيني ، بدل التشبث بالهدف الشامل ورفض اى انجاز اقل منه ، وجعل الهدف المرحلي هو اقامة السلطة الوطنية المستقلة للشعب فوق اى جزء يتحرر من تراب وطنه ، وتأكيد الحاجة لكل اشكال الكفاح ، بما تعنيه من فتح المجال امام استخدام كافة الطاقات والامكانيات ، هذه الامور الثلاثة ، التي هي لب برنامج النقاط العشر ، توجت النقلة النوعية في المواقف الفلسطينية من مجرد الرفض السلبي للظلم الى العمل الايجابي الذى يوفر انجع الوسائل لازالته ويعزز الامل

بالنصر ويركز الجهود لانجاز ما يمكن انجازه بالفعل • كما انها وضعت الاساس الصحيح للجم وانهاء السياسات التي حالت قبل ذلك دون حصول الشعب الفلسطيني على الاستقلال الوطني ، بينما جعلت من الممكن ان يحظى كفاحه التحررى بما يحظى به الان من التأييد الواسع والمتزايد في اربع جهات الارض •

ومثلما كان متوقعا ، فان صياغة الهدف الوطني المرحلي بمطلب السلطة الوطنية لم تلبث ان تطورت ليصبح المطلب هو الدولة الفلسطينية المستقلة • وهذا ما قرره المجلس الوطني الفلسطيني عندما انعقد في دورته الثالثة عشرة في آذار ١٩٧٧ ، اى بعد مضي قرابة ثلاث سنوات على اقرار المطلب بصياغته الاولى • وبالطبع فان هذا التطور لم يتم بغير مصاعب ، فقد كانت الدعوة لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تصطدم باعتراض نوع من العرب القوميين ، وبضمنهم فلسطينيون ، يرون في قيامها تعارضا مع دعوتهم للدولة العربية الواحدة ويرفضونها لهذا السبب • كما كانت تصطدم ايضا بالنفوذ الصهيوني والامبريالي الواسع اللذين يصوران ان فلسطين لم تعد موجودة وان الاوان قد فات على دعوة كهذه • اما على الساحة الفلسطينية فان الاعتراض على مطلب الدولة الفلسطينية انصب ، بالدرجة الاولى ، على موقف الذين لا يرجئون اقامتها الى ان يتحرر الوطن كله بل يقبلونها على اى جزء يتحرر من ارض الوطن ، لان هذا يتناقض مع طموح المعترضين الى التحرير الشامل وتشبثهم به كمطلب وحيد • ولم تكن هذه الانواع من الاعتراضات قليلة الشأن او عديمة التأثير • واذا كان الاعتراض الصهيوني والامبريالي ما يزال قائما ومرشحا لان يستمر ، فقد نجحت ، بالمقابل ، الجهود التي بذلت باقناع العرب القوميين بجدوى المطالبة بالاستقلال الفلسطيني • كما اعطت الجهود المبذولة باقناع المعترضين الفلسطينيين ثمارها حتى صارت الغالبية العظمى من الاوساط الفلسطينية تضع مطلب الدولة المستقلة على رأس قائمة مطالبها الوطنية ، مما مكن الفلسطينيين وحلفاءهم العرب من ان يتوجهوا الى العالم باسره بهذا المطلب ، فيحصلوا على تأييد غالبية اعضاء الاسرة الدولية له واقرارها بمشروعيته • وهذا ما افصحت عنه القرارات المتلاحقة التي اصدرتها ، منذ العام ١٩٧٤ ، الجمعية العامة للامم المتحدة ومؤتمرات الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية ودول الوحدة الافريقية وغيرها •

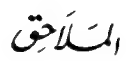
والحال ،كما يرسمه الواقع منذ عام ١٩٧٤ ، ان الافاق الرحبة امام تقدم الحركة الوطنية الفلسطينية لم تعد محجوبة عن مجال رؤيتها او تأثيراتها ، كما ان الامل ببلوغها الهدف الذى رسمته في هذا العام لم يعد ضربا من الاوهام ، بل صار ممكن التحقيق بما يسنده من قدرات الشعب الفلسطيني المتنامية ومن تدعيم الرأى العام العربي وغالبية الدول العربية له • ومن التأييد العالمي الذى يتسع نطاقه في كل يوم جديد • وفي قنوات هذا التأييد الكاسح تصب جهود الذين يؤيدون المطلب الوطني الفلسطيني منذ البداية والاخرين الذين لا يجدون مناصا من تأييده ، لان الاستجابة له هي المدخل الذى لا بد من توفره لحل ازمة الشرق الاوسط برمتها ، بعد ان تمكن الكفاح

الوطني الفلسطيني من جعل الامر كذلك •

وعلى هذا يمكن القول ان السمة الرئيسية للمرحلة الجديدة التي دخلتها قضية الشعب العربي الفلسطيني الوطنية ، منذ عام ١٩٧٤ ، تتمثل في واقعية الاهداف وتوفر التأييد والشرعية الدولية لها ، فضلا عن اتساع واشتداد وتيرة النضال من اجلها وتنامي فعاليته ، ولان اهدافا كهذه لا تتناقض فقط مع اهداف اسرائيل وسياستها ، وانما تشكل خطرا ماثلا بالنسبة لها بما هي اهداف ممكنة التحقيق ، فان اى دعم تلقاه واى مساندة تقدم لها ، مهما كانت درجتها ، تعد بالمقابل نقصا في الدعم والمساندة اللذين كانت تلقاهما اسرائيل وسياستها التوسعية بالذات •

مع ذلك ، ومع ان واقع الحال يرسم تطورا دائب التقدم في مسيرة القضية الوطنية الفلسطينية ويبعث التفاؤل ، فان هذا لا يعني ان العقبات قليلة او ان الطريق نحو تحقيق الهدف المرحلي صارت معبدة • ولعله من الاصوب ان نلاحظ كيف ان تطور الفكر والممارسة الفلسطينيين باتجاه مزيد من النجاعة يبعث ، على الجانب الاخر ، مقاومة اشد ، ويستثير على نحو خاص هذا النوع من المقاومة الذى يكون في العادة كامنا حين يبدو ان نصر الشعب العربي الفلسطيني بعيد المنال ليشتد حين تلوح احتمالات النصر في الافق • واذا كانت فرص خصوم الشعب الفلسطيني للاستفادة من اخطاء حركته الوطنية وغموض سياستها وعدم واقعية مطالبها قد تضاءلت فان حذرهم قد ازداد بالمقابل • وهكذا حين لاحت فرصة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فان الخصوم يتشددون في العمل لاضاعة الفرصة •

ثم انه مع تزايد قوة ونفوذ التيار الاستسلامي العربي صار مطلوبا من العمل الفلسطيني ان يبذل جهدا اضافيا ، ليس فقط في مجال مقاومة هذا التيار ودفع اذاه وانما ايضا في مجال صيانة التمييز الحاسم بين المطالب الواقعية الثورية وبين سياسات المستسلمين وتنازلاتهم • كل هذا يعني ان الاعباء تضاعفت ، مما يوجب مضاعفة الكفاح للاحتفاظ بالفرصة القائمة من جهة ، وللتمايز عن التيار الاستسلامي من جهة اخرى ، ولاحباط المقاومة المضادة فوق هذا وذاك •



الملحق الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع الميثاق القومي الفلسطيني

وضعه السيد احمد الشقيري

ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية

يتضمن هذا الميثاق القومي الاهداف العامة للشعب الفلسطيني والمبادىء الاساسية التي تقوم عليها الحركة القومية لتحرير فلسطين ، وهي كما يلي :

١ ــ فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية مع سائر الاقطار العربية التي تؤلف في مجموعها الوطن العربي الكبير .

٢ ــ فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني ، وحدة اقليمية لا تتجزأ .

٣ ــ الشعب العربي الفلسطيني ، صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الامة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها ، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة .

٤ ــ شعب فلسطين يقرر مصيره ، بعد ان يتم تحرير وطنه ، وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره من حيث كيانه وحياته القومية ومستقبله السياسي .

٥ ــ الشخصية الفلسطينية صفة اصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الاباء الى الابناء .

٦ ــ الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من نزح منهم او بقي فيها ، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها هو فلسطيني .

٧ ــ المواطنون اليهود الذين هم من اصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين .

٨ ــ ان تنشئة الجيل الفلسطيني الذى لم يولد في فلسطين هو واجب قومي رئيسي ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفا روحيا عميقا يشده على الدوام الى وطنه شدا وثيقا راسخا .

٩ ــ المذاهب العقائدية سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية لا تشغل اهل

فلسطين عن واجبهم الاول في تحرير وطنهم ، والفلسطينيون جميعا جبهة قومية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية .

١٠- يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية ، والتعبئة القومية ، والتحرير ، وبعد ان يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

١١- الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ، وليؤدى دوره في تحقيقها ، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وتنمية الوعي بوجودها ومناهضة اى من المشروعات الاجنبية التي من شأنها اذابتها او اضعافها .

١٢- الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الاخر . فالوحدة العربية تؤدى الى تحرير فلسطين ، وتحرير فلسطين يؤدى الى الوحدة العربية ، والعمل لهما يسير جنبا الى جنب .

١٣- ان مصير الامة العربية ، بل الوجود العربي بذاته ، مرهون بمصير القضية الفلسطينية ، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس .

١٤- ان تحرير فلسطين من ناحية عربية ، هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية بأسرها حكومات وشعوبا وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني ، ومن اجل ذلك فان على الامة العربية ان تعبيء جميع مواردها المادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين وبصورة خاصة ان تبذل العون والتأييد للشعب العربي الفلسطيني لتمكينه من تحرير وطنه .

١٥- ان تحرير فلسطين من ناحية روحية ، يهيء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على اساس العنصر او اللون او اللغة او الدين . ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم .

١٦- ان تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الامم المتحدة ومن اجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الامن والسلام في ربوعها ، وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية .

١٧- ان تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من اساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومجافاته للمبادىء العامة التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير .

١٨- ان دعوى الروابط التاريخية او الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع

حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح . وان اليهودية بوصفها دينا سماويا جديرا بالتقدير والاحترام ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها .

١٩- الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في اهدافها ، عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشستية بمراميها ووسائلها . وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة ، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الاوسط خاصة ، وللاسرة الدولية بصورة عامة . ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين جديرون بعطف الاسرة الدولية وتأييدها .

٢٠- ان دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تقتضي من الدول جميعها ، حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لاوطانهم ، ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

٢١- يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف الى اقرار السلم على اساس الحق والتعاون الدولي الحر .

٢٢- يؤمن الشعب الفلسطيني كذلك بالتعايش السلمي على اساس الوجود الشرعي اذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار .

٢٣- تنشأ لتحقيق هذا الميثاق منظمة قومية فلسطينية تعرف بمنظمة تحرير فلسطين وتقوم بدورها الكامل في تحرير فلسطين ، وفق النظام الاساسي لهذه المنظمة .

٢٤- لا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة . وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية .

٢٥- تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والسياسية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي .

٢٦- تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها ، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية .

٢٧- يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص .

٢٨- يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير تحدد فيه كيفية اقامة المنظمة ومؤسساتها واختصاصاتها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق .

٢٩- يعرض هذا المشروع على المجلس الوطني المنصوص عليه بالنظام الاساسي للنظر فيه وبعد اقراره بالصيغة التي يصادق عليها لا يعدل الا بأكثرية الثلثين من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى لها من اجل هذا الغرض .

الملحق الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الميثاق القومي الفلسطيني

مقدمة

نحن الشعب العربي الفلسطيني ، الذى خاض معارك ضارية متصلة من اجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته ، والذى قدم عبر السنين قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين ، وسطر اروع صفحات البذل والتضحية والفداء ، نحن الشعب العربي الفلسطيني ، الذى تألبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان ، وتآمرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار ، وعملت على تشريده واغتصاب دياره واراضيه واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته ، فما استكان او لانت له قناة ، نحن الشعب العربي الفلسطيني ، الذى آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته ، وصمم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من اجل متابعة نضاله والسير قدما على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل ، نحن الشعب العربي الفلسطيني ، استنادا الى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله وهو الحق الذى اقرته الاعراف والمواثيق الدولية ، وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة ، وتطبيقا لمبادئ حقوق الانسان ، وادراكا منا لطبيعة العلاقات السياسية الدولية ، بمختلف ابعادها ومراميها ، واعتبارا للتجارب التي حلت في كل ما يتعلق باسباب النكبة واساليب مجابهتها ، وانطلاقا من الواقع العربي الفلسطيني ، ومن اجل عزة الانسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة ، وشعورا منا بالمسؤولية القومية الخطيرة الملقاة على عاتقنا ، من اجل هذا كله ، نحن الشعب العربي الفلسطيني نملي هذا الميثاق القومي الفلسطيني ونعلنه ، ونقسم على تحقيقه .

مادة ١ ــ فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الاقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير .

مادة ٢ ــ فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ .

مادة ٣ ــ الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا

يتجزأ من الامة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها ، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة .

مادة ٤ ــ شعب فلسطين يقرر مصيره ، بعد ان يتم تحرير وطنه ، وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره .

مادة ٥ ــ الشخصية الفلسطينية صفة اصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الاباء الى الابناء .

مادة ٦ ــ الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ ، سواء من اخرج منها او بقي فيها ، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها هو فلسطيني .

مادة ٧ ــ اليهود الذين هم من اصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بان يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين .

مادة ٨ ــ ان تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفا روحيا عميقا يشده على الدوام الى وطنه شدا وثيقا راسخا .

مادة ٩ ــ المذاهب العقائدية سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية لا تشغل اهل فلسطين عن واجبهم الاول في تحرير وطنهم والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية .

مادة ١٠ــ يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية ، والتعبئة القومية ، والتحرير ، وبعد ان يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

مادة ١١ــ الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها ، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وان ينمي الوعي بوجودها وان يناهض ايا من المشروعات التي من شأنها اذابتها او اضعافها .

مادة ١٢ــ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الاخر ، فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين ، وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبا الى جنب .

مادة ١٣ــ ان مصير الامة العربية ، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصيرالقضية الفلسطينية ، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس .

مادة ١٤ــ ان تحرير فلسطين ، من ناحية عربية ، هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية باسرها حكومات وشعوبا وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني ، ومن اجل ذلك فان على الامة العربية ان تعبيء جميع طاقاتها العسكرية

والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين ، وعليها بصورة خاصة ان تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة من القيام بدوره في تحرير وطنه .

مادة ١٥ـ ان تحرير فلسطين ، من ناحية روحية ، يهيء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على اساس العنصر او اللون او اللغة او الدين . ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم .

مادة ١٦ـ ان تحرير فلسطين ، من ناحية دولية ، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الامم المتحدة . من اجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الامن والسلام في ربوعها ، وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية .

مادة ١٧ـ ان تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من اساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير .

مادة ١٨ـ يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وان دعوى الروابط التاريخية او الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وان اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها .

مادة ١٩ـ الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في اهدافها ، عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشستية بمراميها ووسائلها . وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار ، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الاوسط خاصة ، وللاسرة الدولية بصورة عامة . ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين جديرون بعون الاسرة الدولية وتأييدها .

مادة ٢٠ـ ان دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لاوطانهم ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

مادة ٢١ـ يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف الى اقرار السلم على اساس الحق والتعاون الدولي الحر .

مادة ٢٢ـ يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على اساس الوجود الشرعي. اذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار .

مادة ٢٣ـ تحقيقا لاهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين ، وفق النظام الاساسي لهذه المنظمة .

مادة ٢٤ـ لا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة . وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية .

مادة ٢٥ـ تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي .

مادة ٢٦ـ تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية .

مادة ٢٧ـ يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص .

مادة ٢٨ـ يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق .

مادة ٢٩ـ لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض .

المُلحَق الثَالث

النظام الاساسي

الباب الاول : مبادىء عامة

مادة ١ ـ يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقا لاحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية .

مادة ٢ ـ تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق القومي واحكام هذا النظام الاساسي ، وما يصدر استنادا اليهما من لوائح واحكام وقرارات .

مادة ٣ ـ تقوم العلاقات داخل المنظمة على اساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة الى قيادتها الجماعية ، وعلى اساس احترام الاقلية لارادة الاغلبية وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ومتابعة الحركة النضالية والعمل على استمرار الدفع التحريرى لدى الجماهير .

وتطبيقا وتنفيذا لهذا المبدأ على اللجنة التنفيذية ان تضع نظاما خاصا بتشكيلات المنظمة مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف امكنة تجمعهم وتحقيق اهداف الميثاق والنظام .

مادة ٤ ـ الفلسطينيون جميعا اعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة .

الباب الثاني : المجلس الوطني

مادة ٥ ـ ينتخب اعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية .

مادة ٦ ـ اذا تعذر اجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائما الى ان تتهيأ ظروف الانتخابات .

مادة ٧ ـ المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير ، وهو الذى يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها .

مادة ٨ ـ مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات ، وينعقد دوريا بدعوة من رئيسه مرة كل سنة في شهر ايار (مايو) من كل سنة ، او في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية او من ربع عدد اعضاء المجلس ، ويكون مكان انعقاده في القدس او غزة او اى مكان آخر ، حسب الظروف . فاذا لم يدع رئيس المجلس الى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقدا حكما في المكان والزمان المحددين في طلب اعضائه او طلب اللجنة التنفيذية .

مادة ٩ ـ يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وامين عام ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده .

مادة ١٠ـ ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادى في : ـ

أ ـ التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة واجهزتها .

ب ـ التقرير السنوى للصندوق القومي واعتماد الميزانية .

ج ـ الاقتراحات التي تقدم اليه من لجان المنظمة .

د ـ اى مسائل اخرى تعرض عليه .

مادة ١١ـ يؤلف المجلس الوطني ، تيسيرا لاعماله ، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها .

وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها الى المجلس الوطني الذى يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قراراته بشأنها .

مادة ١٢ـ يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي اعضائه ، وتتخذ القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين .

الباب الثالث : اللجنة التنفيذية

مادة ١٣ ـ ينتخب المجلس الوطني من بين اعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار اعضائها .

مادة ١٤ ـ تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضوا بما فيهم الرئيس ، وينتخب هؤلاء من بينهم نائبا للرئيس .

مادة ١٥ ـ اللجنة التنفيذية هي اعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد واعضاؤها متفرغون للعمل . وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني وتكون مسؤولة امامه ، مسؤولية تضامنية وفردية .

مادة ١٦ ـ تتولى اللجنة التنفيذية : أ ـ تمثيل الشعب الفلسطيني .

ب ـ الاشراف على تشكيلات المنظمة . جـ ـ اصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم اعمال المنظمة ، على الا تتعارض مع الميثاق او النظام الاساسي د ـ تنفيذ السياسة المالية للمنظمة واعداد ميزانيتها . وعلى وجه العموم ، تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني .

مادة ١٧ ـ يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس ، ولها ان تعقد اجتماعاتها في اى مكان آخر تراه مناسبا .

مادة ١٨ ـ تنشىء اللجنة التنفيذية الدوائر الاتية : ـ أ ـ الدائرة التحريرية . ب ـ دائرة الشؤون السياسية والاعلامية . جـ ـ دائرة الصندوق القومي الفلسطيني . د ـ دائرة الشؤون العامة والتوجيه القومي . هـ ـ دائرة الشؤون الادارية . و ـ اي دائرة اخرى ترى اللجنة ضرورة انشائها . ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين . ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية .

مادة ١٩ ـ تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الاهداف او تعينها على تحقيق اغراض المنظمة .

مادة ٢٠ ـ تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني . وعلى اللجنة التنفيذية ان تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس اللجنة المستقيل .

مادة ٢١ ـ يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي اعضائها ، وتتخذ قراراتها بأغلبية اصوات الاعضا الحاضرين .

الباب الرابع : احكام عامة

مادة ٢٢ ـ تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة للاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية .

مادة ٢٣ ـ تعمل اللجنة التنفيذية على الحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكرى وتعبئة جميع طاقات الفلسطينيين وامكاناتهم ، واعدادهم لمعركة التحرير .

مادة ٢٤ ـ ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل اعمال المنظمة يقوم بادارته مجلس ادارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني .

مادة ٢٥ ـ موارد الصندوق القومي تتألف من : ـ أ ـ ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجبى بنظام خاص . ب ـ المساعدات المالية التي تقدمها

الحكومات والامة العربية . جـ ـ طابع التحرير الذى تنشئه الدول العربية لاستعماله في المعاملات البريدية وغيرها . د ـ التبرعات والهبات . هـ ـ القروض والمساعدات العربية او التي تقدمها الشعوب الصديقة . و ـ اية موارد اخرى يقرها المجلس الوطني .

مادة ٢٦ ـ تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين لجمع التبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية .

مادة ٢٧ ـ يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذى تقرره اللجنة التنفيذية وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلا لفلسطين لدى جامعة الدول العربية .

مادة ٢٨ ـ يحق للجنة التنفيذية ان تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ احكام هذا النظام .

مادة ٢٩ ـ تعديل هذا النظام الاساسي او تغييره او الاضافة اليه من سلطة المجلس الوطني للمنظمة باغلبية ثلثي اعضائه .

الباب الخامس : احكام انتقالية

مادة ٣٠ ـ يصبح المؤتمر الوطني الاول مجلسا وطنيا انتقاليا تنتهي مدته بانتخاب اول مجلس وطني وفقا لاحكام هذا النظام ، ويمارس كافة الاختصاصات والصلاحيات المقررة للمجلس الوطني .

مادة ٣١ ـ تكون مدة المجلس الوطني الحالي سنتين ابتداء من ١٩٦٤/٥/٢٨ .

الملحق الرابع

الميثاق الوطني الفلسطيني

١ ــ يطلق على هذا الميثاق اسم " الميثاق الوطني الفلسطيني " .

مواد الميثاق

المادة (١) فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الامة العربية .

المادة (٢) فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ .

المادة (٣) الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد ان يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره .

المادة (٤) الشخصية الفلسطينية صفة اصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الاباء الى الابناء وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما .

المادة (٥) الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من اخرج منها او بقي فيها ، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها هو فلسطيني .

المادة (٦) اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين .

المادة (٧) الانتماء الفلسطيني والارتباط المادى والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة ، وان تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي .

المادة (٨) المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فان التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب ان تتوقف لصالح التناقض الاساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية ، وعلى هذا الاساس فان الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في ارض الوطن او في المهاجر تشكل منظمات وافرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح .

المادة (٩) الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكا ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه .

المادة (١٠) العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها .

المادة (١١) يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية ، والتعبئة القومية ، والتحرير .

المادة (١٢) الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وان ينمي الوعي بوجودها وان يناهض ايا من المشروعات التي من شأنها اذابتها او اضعافها .

المادة (١٣) الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الاخر ، فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين ، وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبا الى جنب .

المادة (١٤) مصير الامة العربية ، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس .

المادة (١٥) تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين ، تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية شعوبا وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني . ومن اجل ذلك فان على الامة العربية ان تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين ، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الان

ان تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادى والبشرى وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه .

المادة (١٦) تحرير فلسطين ، من ناحية روحية ، يهيىء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على اساس العنصر او اللون او اللغة او الدين ، ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم .

المادة (١٧) تحرير فلسطين ، من ناحية انسانية ، يعيد الى الانسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته ، لذلك فان الشعب العربي الفلسطيني يتطلع الى دعم المؤمنين بكرامة الانسان وحريته في العالم .

المادة (١٨) تحرير فلسطين ، من ناحية دولية ، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس . من اجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الامن والسلام في ربوعها ، وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية .

المادة (١٩) تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من اساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادىء التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير .

المادة (٢٠) يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وان دعوى الروابط التاريخية او الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح . وان اليهودية بوصفها دينا سماويا وليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها .

المادة (٢١) الشعب العربي الفلسطيني ، معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية ، او تدويلها .

المادة (٢٢) الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في اهدافها وفاشية نازية في وسائلها ، وان اسرائيل هي اداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب اماني الامة العربية في التحرر والوحدة والتقدم . ان

اسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الاوسط والعالم اجمع ، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ويؤدى الى استتباب السلام في الشرق الاوسط ، لذلك فان الشعب الفلسطيني يتطلع الى نصرة جميع احرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعا على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه .

المادة (٢٣) دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها ، حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لاوطانهم ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

المادة (٢٤) يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها .

المادة (٢٥) تحقيقا لاهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين .

المادة (٢٦) منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه ، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي .

المادة (٢٧) تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى اساس ذلك ، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية .

المادة (٢٨) يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية .

المادة (٢٩) الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الاول والاصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه .

المادة (٣٠) المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذى سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني .

المادة (٣١) يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص .

المادة (٣٢) يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق .

المادة (٣٣) لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض .

المصادر

(١) اورده عيسى السفري ، مع اختلافات لفظية ، مشيراً الى ان هذا النص ، المكون من بضعة اسطر ، هو الميثاق (راجع كتابه : « **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية** » ، يافا ، مكتبة فلسطين الجديدة ، ١٩٣٧ ، ص ٩٥). واورده عبد الوهاب الكيالي عن وثائق المقاومة العربية الفلسطينية (راجع كتابه : « **تاريخ فلسطين الحديث** » ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠١ و٢٠٢) . واورده د . اميل توما ، في كتابه : « **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية** » ، بلا مكان نشر ، البيادر ١٩٧٨ ، ص ٢٩ . واورده اسماعيل الخطيب الطوباسي ، في كتابه : « **كفاح الشعب الفلسطيني** » ، عمان ، بلا ناشر ، ١٩٧٧ ، ص ٣٦ . وذكر احمد طربيه ان من بين قرارات المؤتمر الخامس « وضع عهد لفلسطين ، واتخاذ يوم وضع العهد يوماً تاريخياً للامة » (راجع كتابه : « **محاضرات في تاريخ قضية فلسطين** » ، القاهرة ، معهد الدراسات العليا ، ١٩٥٨ ص ٢١٦ ، و ٢١٧). وانفرد محمد عزة دروزة بالقول بأن المؤتمر الاول هو الذي وضع ميثاقاً وطنياً (راجع كتابه : « **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها** » ، صيدا ، المكتبة العصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٣٥) . ثم لم يذكر شيئاً عن ميثاق وطني عندما تحدث عن المؤتمر الخامس . ويبدو ان ذلك خطأ ناجم عن ضعف الذاكرة : لأن المؤتمر الاول لم يضع ميثاقاً وطنياً .

(٢) **جمال الصوراني** ، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٥ الى ١٩٦٨ ، وممثل المنظمة لدى جمهورية مصر العربية بعد ذلك . مقابلة شخصية (ايلول ١٩٧٨) .

(٣) **ملف وثائق فلسطين** : جـ ٢ ، القاهرة ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، بلا تاريخ ، ص ١٠٧٥ .

(٤) جمال الصوراني ، **مصدر سبق ذكره** .

(٥) **المصدر نفسه** .

(٦) **المصدر نفسه** .

(٧) **قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين (حزيران ١٩٤٥ ـ آذار ١٩٦١)** ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، بلا تاريخ ، ص ١٢٦.

(٨) « **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية** » (١٩٤٧ ـ ١٩٦٤)، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٢ ، ص ١٠١ .

(٩) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٧ .

(١٠) غازي خورشيد ، « **دليل حركة المقاومة الفلسطينية** » ، بيروت ، مركز الابحاث ، م . ت . ف . ، ١٩٧١ ، ص ١١ .

(١١) **المصدر نفسه** ، ص ١٩٧ .

(١٢) **ملف وثائق فلسطين** ، جـ ٢ ، القاهرة ، وزارة الارشاد القومي ، بلا تاريخ ، ص ١٢٣٨ .

(١٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٧٣ .

(١٤) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٦٧ .

(١٥) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٧٣ .

(١٦) **الحياة** (بيروت) ، ١٩٦٤/١/٢٥ .

(١٧) **المصدر نفسه** ، ١٩٦٤/٣/١٠ .

(١٨) **المصدر نفسه** .

(١٩) راجع نص المذكره في ملف وثائق فلسطين

جـ ٢ ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٢٢٧ و ١٢٢٨ .

(٢٠) « **المحرر** » بيروت ، ١٦/٣/١٩٦٤ .

(٢١) راجع نصه في « **البعث** » ، دمشق ، ٢١/٥/١٩٦٤ .

(٢٢) **المصدر نفسه** .

(٢٣) «**الوثائق العربية ١٩٦٤** » ، بيروت ، الجامعة الاميركية ـ دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة ، بلا تاريخ ، ص ٣٥٣ و٣٥٤ .

(٢٤)مجلة « **الحرية** » ، بيروت ، ١٥/٦/١٩٦٤ .

(٢٥) **جمال الصوراني** : (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من ١٩٦٥ الى ١٩٦٨ ، وممثلها في القاهرة بعد ذلك) ، مقابلة شخصية (ايلول ١٩٧٨).

(٢٦) قصة زيارة الشقيري للعقبة رواها **خالد الفاهوم** ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، مقابلة شخصية (تموز ١٩٧٨) . **ونافذ عبد المجيد الحوراني** ، عضو لجنة الميثاق الذي رافق الشقيري في الزيارة ، مقابلة شخصية (ايار ـ ١٩٧٩) وآخرون .

(٢٧) كراس خاص ضم **خطاب الملك حسين واحمد الشقيري وعبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية** ، عمان ، المطبعة الهاشمية ، بلا تاريخ ، ص ٧

(٢٨) **المصدر نفسه** .

(٢٩) روى نافذ عبد المجيد الحوراني ، **مصدر سبق ذكره** ، ان شائعة نقلت الى الملك حسين قبل افتتاح المؤتمر ، فحواها ان احمد الشقيري سوف يفاجئه باعلان سلخ الضفة الغربية عن المملكة الاردنية الهاشمية ، مما حمل الملك على السفر الى العقبة والتشدد في املاء شروطه .

(٣٠) روى نمر المصري (مدير عام الدائرة السياسية والاعلامية ثم عضو اللجنة التنفيذية لـ م . ت . ف . في فترة رئاسة الشقيري لها) ان الشقيري هو الذي صاغ مشروع الميثاق القومي ، مقابلة شخصية (تشرين الثاني ١٩٧٨) . وروى جمال الصوراني ، **مصدر سبق ذكره** ، ان مشروع النظام الاساسي صاغه نفر من مندوبي غزة الى المؤتمر .

(٣١) انظر ، مثلاً ، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الاحتفال بذكرى تحويل مجرى نهر النيل الذي القاه في اسوان في ١٤/٥/١٩٦٤ ، بحضور الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف ، وقد خصص الجزء الاكبر منه للاشادة بالتعاون المصري السوفياتي . « **حديث البطل الزعيم جمال عبد الناصر الى الأمة** ، **الجزء الثاني ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦** » ، القاهرة ، كتاب التحرير العدد ٥٢ ، بلا تاريخ ، ص ٥٢ وما بعدها .

(٣٢) « **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية ١٩٤٧ ـ ١٩٦٤** » ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٧٢ ، ص ١٦٨ .

(٣٣) **خالد الحسن** ، عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » ، مقابلة شخصية (كانون الثاني ١٩٧٩).

(٣٤) مثلاً ، **نمر المصري** ، مدير عام الدائرة السياسية والاعلامية لـ م . ت . ف . ثم عضو اللجنة التنفيذية حتى عام ١٩٦٨ ، مقابلة شخصية (تشرين الثاني ١٩٧٨).

(٣٥) راجع القرار في « **الدورة الثالثة عشرة ، دورة الشهيد كمال جنبلاط** » ، م . ت . ف . ، المجلس الوطني الفلسطيني ، بلا تاريخ ، ص ١٩١ .

(٣٦) لم يكن احمد الشقيري يخفي ضيقه بالحزبية والاحزاب ، وموقفه منها متضمن في ثنايا خطاباته وكتاباته ، واكثر من ذلك في احاديثه الخاصة ، مما هو معروف ومتداول .

(٣٧) راجع نص البيان باعلان منظمة التحرير الفلسطينية في : راشد حميد ، **مقررات « المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤** » ، بيروت ، مركز الابحاث ١٩٧٥ ، ص ٤٦ .

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول الموقف السوفياتي ، راجع : غالينا نيكيتنا : «**دولة اسرائيل** » ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٠ ؛ وراجع ايضاً كراس « **ثورة اكتوبر والقضية الفلسطينية** » ، م . ت . ف . ، اللجنة الفلسطينية للسلم والتضامن ، ١٩٧٧ .

(٣٩) راجع النص الكامل للخطاب في :

«L'U.R.S.S. et le prochre - orient, Problemes de la praix et de la Secrite 1947 - 1971»

موسكو ، نوفوستي ١٩٧٢ ، ص ٤١ وما بعدها .

(٤٠) راجع كراس « **قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني في فلسطين ، برنامج الحزب الشيوعي الاردني** ، ايار ١٩٥١ » ،

مخطوطات مركز الابحاث ، ص ٥ وما بعدها .

(٤١) راجع نصه الكامل في : « **قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ - ١٩٧٤** » ، بيروت ، موسسة الدراسات الفلسطينية ، ومركز الوثائق والدراسات ابو ظبي ، الطبعة الثانية ١٩٧٥ ، ص ٤ وما بعدها .

(٤٢) انظر **المصدر** رقم (١٠) .

(٤٣) « **ملف وثائق فلسطين** » ، ج ١ ، القاهرة ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٦٩ ، ص ٢١٧ .

(٤٤) نصه في **المصدر نفسه** ، ص ٢٨٩ .

(٤٥) كارل ماركس : « **المسألة اليهودية** » (ترجمة محمد عيتاني) ، بلا تاريخ وبلا ناشر ، ص ٦٣ .

(٤٦) هذه المسائل وغيرها مما له صلة بها ، تناولها كتاب محمود عباس («ابو مازن ») عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » ، بعنوان « **الصهيونية بداية ونهاية** » ، بلا ناشر وبلا تاريخ .

(٤٧) احمد الشقيري : « **الهزيمة الكبرى** » ، ج ٢ ، بيروت دار العودة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠١ .

(٤٨) روى جمال الصوراني ، **مصدر سبق ذكره** ، ان احمد الشقيري نقل وقائع لقائه هذا ، في حينه ، بصورة مختلفة عما اورده في كتابه : وقال نمر المصري ، **مصدر نفسه ذكره** ، انه لم يسمع بها في حينه . وقال اسامة النقيب ، عضو اللجنة التنفيذية آنذاك ، انه لم يسمع بها واستبعد وقوعها ، مقابلة شخصية (حزيران ١٩٧٩) .

(٤٩) من الاوراق الشخصية لـ **نافذ عبد المجيد الحوراني** ، عضو لجنة الميثاق .

(٥٠) راجع ، قرارات التنظيم الشعبي في راشد حميد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٩ .

(٥١) انعقدت الدورة الرابعة للمجلس في الفترة بين ١٠ و ١٧ تموز ١٩٦٨ . وكانت الدورة الثالثة قد انعقدت في الفترة بين ٢٠ و ٢٤ ايار ١٩٦٧ . اما حرب حزيران فقد امتدت بين ٥ و ١١ حزيران ١٩٦٧ .

(٥٢) راشد حميد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٥ .

(٥٣) لمزيد من التفاصيل راجع ، مثلاً : حسين ابو النمل ، « **قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧** » ، بيروت ، مركز الابحاث ١٩٧٩ ، ص ٢٢١ وما بعدها اضافة للمصادر التي استند اليها .

(٥٤) راجع نصه الكامل في راشد حميد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٦٤ وما بعدها .

(٥٥) راجع نصه في « **الجريدة** » ، بيروت ، ١٥ /٦/ ١٩٦٤ .

(٥٦) **المصدر نفسه** .

(٥٧) اشار غسان كنفاني ، احد ابرز قادة وكتاب الحركة ، الى وجود اتفاق بين « المنظمات الثورية » وبين الشقيري ، متهماً اياه بأنه لم يلتزم به . راجع تعليقه في « **المحرر** » ، بيروت ، ١٩٦٤/٥/٦ .

(٥٨) قال عبد المحسن ابو ميزر ، عضو اللجنة التنفيذية لـ - م. ت. ف. ، والمتحدث الرسمي باسمها (آنذاك رئيس تحرير جريدة « **البعث** »)، ان الشقيري وعده هو وكمال ناصر (آنذاك بعثي) بأن يضمهما الى اللجنة التنفيذية ، في وقت كان فيه الاتجاه الغالب في حزب البعث هو عدم التعاون مع الشقيري ، كما كانت خصومة حركة القوميين العرب مع الحزب على اشدها . وقال ابو ميزر ان قيادة الحزب لم توافق على اشتراكهما . مقابلة شخصية (ايار ١٩٧٩) .

(٥٩) هذا الحق اعطته لرئيس اللجنة التنفيذية المادة رقم ١٣ من النظام الاساسي (راجع نصها في الملحق رقم ٢) . وقد اعترض ممثلو الحركة على هذه المادة عند مناقشتها في لجنة الميثاق . اما في الجلسة العامة ، فإن طريقة التصويت بالتصفيق لم تمكن من احصاء المعترضين أو الموافقين .

(٦٠) راجع النص الكامل للدراسة وملحقيها في « **دراسة حول مباديء العمل الثوري الفلسطيني ومنظمة تحرير فلسطين** » (مقدمة للمؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني) ، قيادة العمل الفلسطيني ، حركة القوميين العرب ، بلا تاريخ .

(٦١) **المصدر نفسه** ، ص ٣ .

(٦٢) **المصدر نفسه** ، ص ٧ و٨ .

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ٧ .

(٦٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣ .

(٦٥) **المصدر نفسه** ، ص ١٠ .

(٦٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٠ - ١٥ .

(٦٧) **المصدر نفسه** ، ص ١٥ - ١٧ .

(٦٨) لمزيد من التفاصيل عن فكر حركة القوميين العرب واهدافها وعن نشأتها ، راجع مؤلف باسل الكبيسي بعنوان : « **حركة القوميين العرب** » ، بيروت ، دار العودة ومنشورات مجلة الهدف ، بلا

تاريخ .

(٦٩) « دراسة حول مبادىء العمل الثوري الفلسطيني ومنظمة تحرير فلسطين » . مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ ـ ١٩ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٧١) المصدر نفسه، ص ٤١ و٤٢ .

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣ و ١٤ .

(٧٣) خالد الحسن ، عضو اللجنة المركزية لـ « فتح » : مقابلة شخصية (كانون الثاني ١٩٧٨).

(٧٤) المصدر نفسه

(٧٥) محمود عباس («ابو مازن»)، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح » : مقابلة شخصية (ايار ١٩٧٩).

(٧٦) خالد الحسن، مصدر سبق ذكره .

(٧٧) المصدر نفسه .

(٧٨) المصدر نفسه .

(٧٩) المصدر نفسه .

(٨٠) المصدرنفسه .

(٨١) محمود عباس («ابو مازن») ، مصدر سبق ذكره .

(٨٢) المصدر نفسه .

(٨٣) « المذكرة الموجهة من القيادة العامة لقوات العاصفة الى رئيس واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة » . «فتح» ١٩٦٥ ، ص ٥ .

(٨٤) المصدر نفسه ، ص ٥ و ٦ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٨٦) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٨٨) خالد الحسن ، مصد سبق ذكره .

(٨٩)« المذكرة الموجهة من القيادة العامة لقوات العاصفة الى رئيس واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة » . مصدر سبق ذكره ، ص ٧ ـ ٩ .

(٩٠) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٩١) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(٩٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٢ .

(٩٤) خالد الحسن ،مصدر سبق ذكره.

(٩٥) العميد عبد الرزاق اليحيي ، القائد العام السابق لجيش التحرير الفلسطيني ، حالياً : المدعي العام للدائرة السياسية لـ . م. ت. ف. . وممثلها في عمان . مقابلة شخصية (نيسان ١٩٧٩).

(٩٦) « المذكرة الموجهة من القيادة العامة لقوات العاصفة الى رئيس واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة » . مصد سبق ذكره ، ص ١٢

(٩٧) المصدر نفسه ، ص ٣٤

(٩٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٩٩) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ٦ .

(١٠٣) المصدر نفسه ،ص ٨ و٩ .

(١٠٤) محمود عباس («ابو مازن»)، مصدر سبق ذكره .

(١٠٥) « المذكرة الموجهة من القيادة العامة لقوات العاصفة الى رئيس واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة ».مصدر سبق ذكره ص ٩ .

(١٠٦) المصد نفسه ، ص ١٠ .

(١٠٧) المصدر نفسه ، ص ١١.

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(١٠٩) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(١١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(١١١) المصدر نفسه، ص ٣٤ .

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٩ .

(١١٣) محمود عباس («ابو مازن») ، مصدر سبق ذكره .

(١١٤) «المذكرة الموجهة من القيادة العامة لقوات العاصفة الى رئيس واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة ». مصدر سبق ذكره .

(١١٥) المصدر نفسه ، ص ٩ و١٠ .

(١١٦) خالد الحسن ، مصدر سبق ذكره .

(١١٧)« المذكرة الموجهة من القيادة العامة لقوات العاصفة الى رئيس واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة . مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

(١١٨) المصدر نفسه ،ص ١٨ .

(١١٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

(١٢٠) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(١٢١) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(١٢٢) المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ٤٣ .

(١٢٤) المصدر نفسه ، ٤٤ .
(١٢٥) المصدر نفسه .
(١٢٦) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .
(١٢٧) راجع نصها في « الكفاح » ، بيروت ، ١٩٦٤/١٢/٣٠ .
(١٢٨) نصها المؤرخ في ١٩٦٥/١/١٨ في الاوراق الشخصية لنافذ عبد المجيد الحوراني .
(١٢٩) راجع نصه في راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ وما بعدها .
(١٣٠) راجع نصها في المصدر نفسه ، ص ٧٦ .
(١٣١) المصدر نفسه ، ص ٩٠ .
(١٣٢) راجع « قرارات التنظيم الشعبي » في المصدر نفسه ، ص ٧٩ .
(١٣٣) المصدر نفسه ، ص ٨٩ و٩٠ .
(١٣٤) المصدر نفسه ، ص ٨٠ .
(١٣٥) المصدر نفسه ، ص ٧٥ و ٧٦ .
(١٣٦) المصدر نفسه ، ص ٩٠ و ٩١ .
(١٣٧) المصدر نفسه ، ص ٩٢ ـ ٩٤ .
(١٣٨) راجع نص خطاب الشقيري في كراس « اعمال الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني » ، م. ت. ف. ، بلا تاريخ ، ص ٧ وما بعدها .
(١٣٩) راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ و ٩٧ .
(١٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .
(١٤١) انظر بهذا الصدد حديث ياسر عرفات في مجلة « شؤون فلسطينية » ، كانون الثاني ١٩٧٩ ، ص ١٩ .
(١٤٢) المصدر نفسه .
(١٤٣) خالد الحسن ، مصدر سبق ذكره .
(١٤٤) حديث ياسر عرفات في مجلة « شؤون فلسطينية » ، مصدر سبق ذكره .
(١٤٥) خالد الحسن ، مصدر سبق ذكره .
(١٤٦) المصدر نفسه .
(١٤٧) المصدر نفسه .
(١٤٨) المصدر نفسه .
(١٤٩) حديث ياسر عرفات في مجلة « شؤون فلسطينية » ، مصدر سبق نفسه ، ص ٢٠ .
(١٥٠) محمود عباس (« ابو مازن ») مصدر سبق ذكره .
(١٥١) المصدر نفسه .
(١٥٢) راجع قصة التنحي كما رواها احمد الشقيري من وجهة نظره في كتابه « الهزيمة الكبرى » ، جـ ١ ، بيروت ، دار العودة ١٩٧٣ ، ص ٢٠٥ . والتي اظهر فيها ان السبب الاول لتنحيته هو موقفه المعارض لتوجه القادة العرب في قمة الخرطوم (١٩٦٧) نحو التسوية .
(١٥٣) راشد حميد مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .
(١٥٤) خالد الفاهوم ، رئيس المجلس الفلسطيني ، مقابلة شخصية (آب ١٩٧٨) .
(١٥٥) محمود عباس (« ابو مازن ») ، مصدر سبق ذكره .
(١٥٦) « ياسر عرفات في الامم المتحدة » ، بيروت ، دار القدس ، بلا تاريخ ، ص ٢٥ .
(١٥٧) راجع نص القرار ٢٤٢ في « قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت ومركز الوثائق والدراسات في ابو ظبي ، الطبعة الثانية ١٩٧٥ ، ص ١٩٧ و١٩٨ .
(١٥٨) عربي عواد ، عضو قيادة الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة وعضو المجلسين الوطني والمركزي لـ . م . ت . ف . بعد ابعاده عن الضفة الغربية في العام ١٩٧٣ ، مقابلة شخصية (تموز ١٩٧٩) . وقد ذكر للمؤلف انه لم يلمس وجود الرفض فعلياً الا بعد ابعاده .
(١٥٩) عن محمود عباس (« ابو مازن ») ، مصدر سبق ذكره .
(١٦٠) راجع ، مثلاً ، عبد الرحمن غنيم ، « البعث والكيان الفلسطيني » ، دمشق ، مكتب الثقافة والدراسات والاعداد الحزبي في القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ، ١٩٧٨ ، ص ٩٤ وما بعدها . راجع ، ايضاً ، احمد الشقيري ، « كلمات على طريق التحرير » ، م. ت. ف. ١٩٦٥ ، حيث يقول : « من يحكم فلسطين بعد تحرر فلسطين ؟ هذا السؤال لا يشغل اذهاننا ، ان للشعب الفلسطيني هماً واحداً هو ان يحرر فلسطين » ، ص ٢١ .
(١٦١) خالد الحسن ، مصدر سبق ذكره .
(١٦٢) النص الكامل للتعديلات في راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ وما بعدها .
(١٦٣) محمود عباس (« ابو مازن ») ، مصدر سبق ذكره .
(١٦٤) نصها الكامل في راشد حميد ، مصدر

سبق ذكره ، ص ١٢٦ وما بعدها .

(١٦٥) لمزيد من التفاصيل عن تحولات حركة القوميين العرب عبر تاريخها راجع : باسل الكبيسي ، مصدر سبق ذكره .

(١٦٦) مر تأسيس الصاعقة منذ العام ١٩٦٦ بعدة مراحل ابتدأت منذ رفع حزب البعث العربي الاشتراكي شعار حرب التحرير الشعبية كواحد من ابرز شعاراته بعد حركة ٢٣ شباط من هذا العام . وبدأ تكوين الصاعقة كتنظيم مسلح للحزب يسهم فيه الحزبيون البعثيون من مختلف الجنسيات العربية تحت اشراف القيادة القومية للحزب ، ثم تبلورت بصيغة تنظيم فدائي خاضع لاشراف هذه القيادة ولقيادة التنظيم الفلسطيني الموحد .

ليس للصاعقة تاريخ تأسيس معتمد .

(١٦٧) راجع النص الكامل للخطة في راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ وما بعدها .

(١٦٨) لمزيد من التفاصيل عن الاحتكاكات والصدامات بين م. ت. ف. والنظام الاردني بعد ١٩٦٧ راجع ، مثلاً ، د . نبيل شعث (اشرف) ، « المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني » ، بيروت ، مركز الابحاث ١٩٧١

(١٦٩) بلغ مجموع جبايات هذه الضريبة حتى ما بين منتصف ١٩٦٤ ومنتصف ١٩٧٤ ما قيمته ١٣,٠١٥,١٩٦ مليون ديناراً اردنياً جبيت من الفلسطينيين المقيمين في احدى عشرة دولة عربية ، وبالاضافة لقطاع غزة حتى احتلاله في العام ١٩٦٧ . هذا عدا تبرعاتهم . « الصندوق القومي الفلسطيني » ، م. ت. ف. ١٩٧٩ ، ص ٢٨ - ٢٩

(١٧٠) بلغت مدفوعات الحكومات العربية لمنظمة التحرير في الفترة نفسها ، من منتصف ١٩٦٤ الى منتصف ١٩٧٤ ما قيمته ٥.١٠٢.٩٣٥ ديناراً اردنيا دفعتها ١١ من هذه الحكومات تنفيذاً لقرارات القمة العربية الثانية ١٩٦٤ بينما لم تدفع بقية الدول العربية ابان التزاماتها من هذه الفترة ، المصدر نفسه .

(١٧١) راجع ، مثلاً ، ما قاله صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لـ « فتح » بهذا الخصوص في مقابلته مع جريدة « السفير » ، بيروت ، ١٩٧٩/٧/٧

(١٧٢) راجع النص الكامل لقرارات الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني في: راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١ وما بعدها .

(١٧٣) راجع نصها الكامل في المصدر نفسه ، ص ١٤٩ وما بعدها .

(١٧٤) راجع نصه في المصدر نفسه ، ص ١٦٥ .

(١٧٥) راجع قرارات الدورة السابقة في المصدر نفسه ، ص ١٥٩ وما بعدها .

(١٧٦) راجع ما قاله عبد الناصر بهذا الصدد في « محاضر واجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ١٩٦٧ - ١٩٧٠ » (اعداد عبد المجيد فريد) ، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، بلا تاريخ ، ص ٣١٤ وما بعدها .

(١٧٧) راجع نصها الكامل في راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٩ وما بعدها .

(١٧٨) راجع نصه في د . شعث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣١ .

(١٧٩) نصه الكامل في المصدر نفسه، ص ٤٣٣ .

(١٨٠) نصه الكامل في المصدر نفسه ،ص ١٧٥ وما بعدها .

(١٨١) راجع ، مثلاً ، اعداد مجلة « الحرية » التي صدرت بعد حرب ايلول ١٩٧٠ ، والتي شنت فيها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حملة ضد الدعوة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة (وقد غيرت الجبهة موقفها بعد ذلك) .

(١٨٢) راجع بهذا الصدد ادبيات الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وذلك في اعداد مجلات « الطلائع » و « الهدف » و « الحرية » و « الى الامام » ، التي صدرت بعد ايلول ١٩٧٠ .

(١٨٣) نصه الكامل في راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩ .

(١٨٤) نصوصها الكاملة في المصدر نفسه ،ص ١٨٣ .

(١٨٥) راجع نصه في « الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢ » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٥ ، ص ١١٥ وما بعدها .

(١٨٦) نص البرنامج السياسي الذي وضعه المؤتمر وصادق عليه المجلس الوطني في راشد حميد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٨ وما بعدها .

(١٨٧) راجع نص قرارات الدورة الحادية عشرة

في المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ وما بعدها .

(١٨٨) عربي عواد ، مصدر سبق ذكره .

(١٨٩)«قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ » مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ .

(١٩٠) لمزيد من التفاصيل راجع ، مثلاً ، « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤ » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٧ فصل حركة المقاومة الفلسطينية ، ص ٤ وما بعدها .

(١٩١) راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

(١٩٢) عربي عواد ، مصدر سبق ذكره .

(١٩٣) راجع نصه في « الهدف » ، بيروت ، ١٩٧٣/٩/٢٩ .

(١٩٤) نص الرسالة في محفوظات مركز الابحاث ، بيروت .

(١٩٥) محمود عباس («ابو مازن ») مصدر سبق ذكره : عربي عواد ، مصدر سبق ذكره .

(١٩٦) محمود عباس ، المصدر نفسه .

(١٩٧) راجع بهذا الصدد موقف الجبهة مفصلاً كما عرضته سبعة مقالات نشرتها « الحرية» ، بيروت تحت عنوان : المسألة الوطنية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي ، بين ١٩٧٣/١١/٧ ، و ١٩٧٣/١٠/٨ . وراجع أيضاً حديث نايف حواتمة ، الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية وردوده على اسئلة الجمهور ، في المصدر نفسه . ١٧ و ١٩٧٣/١١/٢٤ .

(١٩٨) نص البلاغ الذي أصدرته اللجنة المركزية عن اجتماعها هذا في ١٩٧٣/١١/١٧ في محفوظات مركز الابحاث ، بيروت .

(١٩٩) نص المذكرة في المصدر نفسه .

(٢٠٠) نص التقرير في المصدر نفسه .

(٢٠١) نصه في راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٧ و٢٤٨ .

(٢٠٢) المصدر نفسه .

(٢٠٣) نصت الفقرة ب من القرار على «انهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك ، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة » بينما نصت الفقرة أعلى « سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير » أي في حرب حزيران ١٩٦٧ . راجع النص الكامل للقرار في : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والنزاع العربي ـ الإسرائيلي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٧ .

(٢٠٤) راجع نصه الكامل في المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٢٠٥) كراس « ياسر عرفات في الأمم المتحدة » ، بيروت ، دار القدس ، بلا تاريخ ، ص ٢٤ .

(٢٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٥ .

(٢٠٧) راجع ، مثلاً ، توصيات اللجنة السياسية للدورة الاستثنائية (العاشرة) في راشد حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ ، والبرنامج السياسي المقر من الدورة الحادية عشرة في المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .

(٢٠٨) راجع بهذا الصدد حديث ياسر عرفات لمجلة « شؤون فلسطينية » ، أيلول ١٩٧٤ . وراجع أيضاً نص البيان المشترك حول محادثات وزيري خارجية سوريا والاتحاد السوفياتي الذي صدر في ١٩٧٤/١/٢٥ في « الوثائق العربية ١٩٧٤ » ، بيروت ، مكتبة نعمة يافث والجامعة الأميركية ١٩٧٧ ، ص ٢٢٩ .

(٢٠٩) الأعضاء الأربعة هم د . سعيد حمود وهو من الجبهة الشعبية ، وناجي علوش من «فتح » ، وكلاهما من الكتاب ، ويوسف الخطيب وهو عضو قديم في حزب البعث العربي الاشتراكي دخل المجلس بصفة مستقل وهو شاعر وصاحب دار نشر ، ورفعت النمر وهو صاحب ومدير بنك بيروت للتجارة وعضو مجلس ادارة البنك العربي .

(٢١٠) « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(٢١١) حميد ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥ .

(٢١٢) « ياسر عرفات في الأمم المتحدة » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(٢١٣) راجع نصه الكامل في «قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والنزاع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥ و ١٥٦ .

المحتويـات

فيصل حوراني

الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤

دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

الثمن ١٣ ل ل
١٥ ل س
١.٥ دينار